

ع/ع

ع

ول از تمام صاحب مزاجان
جان نام از قریب خط ابرو دارد

کتاب که در این کتاب
با این کتاب این از او صادره

بازرسی شد
۳۶ - ۳۶

کفر که در کتاب خواهد بود
این در کتاب که در ابرو دارد

لیکن در این کتاب
که در این کتاب از او صادره



مهر کاتب

از تمام خداوند دارد

ع/ع
ما از او صادره

جان نام از قریب خط ابرو دارد

کتاب که در این کتاب
با این کتاب این از او صادره

کتاب که در این کتاب
با این کتاب این از او صادره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الذين هم خير الامم
والايمان والبر
والصالحين
الذين هم خير الامم
والايمان والبر
والصالحين
الذين هم خير الامم
والايمان والبر
والصالحين

ع

حاضر

حاضر عشر

زاد الملوك

حاضر عشر

حاضر عشر

سنة ١٢٠٠

لنسخة من

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والمعرفة هدًى والحق ظاهراً
والعدل قائماً والعدل قائماً
والعدل قائماً والعدل قائماً



قوله الحمد مصدر المعلوم واللام للجنس فيها او
الاستغراق اى كل احد من الازل الى الابد من
اى حامد كان ويحتمل ان يكون مصدر المجهول
او القدر المشترك بين المصدرين فان مقام
حمد سبحانه يلا سمي الاستيعاب كما يلا سمي
الاستغراق او يحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر
يعنى سياسه ستايش **قوله** لوليد اى لزيد
بجنس الحمد لا يحفى ما فى ترك التصريح باسمه
سبحانه من لائق التعظيم والاجلال ولا دعاً

التعظيم

التعتن وان التوهم لا يذهب الخان الجدير بالحمد
 غيره وتعلق الحمد لا يخفى ما في ترك التصريح
 صريحاً بما يشعر بالفعل وعبراً بالاسلوب
 التي تجلت الطبايع اليه لكون الجدير لذيلاً
قوله والصلوة اى الرحمة او الفضة الخبز منزلة
 من علو جناب الحق سبحانه **قوله** على نبويه من
 النبوة بمعنى الرفعة وهو في الشرع عبارة عن النبوة
 بعنه الله على عباده ليبلغ وينظر ما ذكرنا في الفقر
 السانقة وجه ترك التصريح باسمه ^ص على ان فيه
 حسن الموافقة **قوله** وعلى اهل بيته **قوله**
 واصحابه جمع صاحب كظاهر واظهر اذ جمع
 صاحب بكسر الحاء كنهروا انما مخفف صاحب
 علي ان ما قبل من ان فاعلا لا يجمع على افعال **قوله**
 المتأديين باداية الادب نكاهه واشتق حدهم
 جزى اى الذين ثبت فيما بينهم المتأديين باداية
 والانصاع بصيغة لغائهم في دابة **قوله** فمن
 اى سبيلى عليه **قوله** فوايد جمع فايده من
 الفيد يعنى اجهه كرفته شود وداده شود
 دانست وما **قوله** بل مشكلات الكافية المشكل

لساكون

من الاشكال يعني الاستثاء وانما سمي الحق
مشكلا لان له شبه الباطل والباء في الكافية
اول المنقل او الناسبت باعتبار الرسالة
قوله العلامة تاوه للمبالغة ولم يطلق على الله
سبحانه مع ان الجدير بذلك لتوهم التانيث
قوله في المشارق والمغارب كناية عن
جميع الارض كما في قوله تعرب المشارق
والمغارب لوجبه الطمع ان الشمس من اول
السرطان الح اول الجدى في كل يوم مطلقا
وهي مائة واثنان وثمانون ثم يعود على
مطالعها كذلك وكذا حال المغرب قد
وقع بلسه المشرق والمغرب ايضا كناية عن
جميع الارض كما في قوله تعرب المشرقين
والتغربين والسنة بناء على ارادة شرق
الذم والعود البناد البناديين للكل وكذا
حال المغربين **قوله** الشيخ خواجه **قوله** نعم الله
بقرانه قال قدس سره الشهد السر انتم كلامه
يعني ستر الله ما كان منه بغض الله اللابيق
نجاسته او الناسي من محض فضله من غير

سابقة عمل وجودان لجمع كناية عن الاحاطة
اي احاط الله بغفرانه وجعله شاملا له قال
في المناجحة التعز كناه بوشيدن فلا يح من التجريد
اذ لم يقصد باضافة الغفران اليه سبحانه وما
ذكرناه كافي قوله تعالى اسيرى بعبد له ليلا **قوله**
واسكنه بمجرود الدار وسرطها وهي من
كل شئ وسطه وخارجه يعني جعل الله تم خيا
خبا نه سكنى له **قوله** يطشها النظم در شير كشيدين
جواهر استعملت ليلف بسايط كلامه لمرتب المعاني
المسابقة للدلالات على ما يقضه سلامة
الطبع وفي هذه الاستعارة اشارة الى ان بسايط
كلامه كالدر في الصفا والعلانية انما قال ذلك
توعيبا للطلبة **قوله** في سلك التقرير السلك
رشته والتقرير قرار دان والاضافه من
باب المشبه به الى المشبه **قوله** وسميط التجرير
السميط بكسر السين رشته مراد به وما
وهران **قوله** والتجوير نقش خط بر كرفان
والمراد الكناية والاضافه كما ضاف السلك
قوله للولد الغزير الغزير احمد وكرامه **قوله**

العلامة
كران شن ۲

صيا الدين كصيا البيت واسراجها كانه ضياء
لقد عى الى الدين **قوله** عن موجبات التلطف
والنساء سف المهلف درينغ خور دن وانذره
كين شدن والتاسف درينغ ودر خور دن
قوله لانه انما الجمع والتاليف كالعلة الغائبة
التي يكون اى لانه في البيت والتعبث اليه
من قبل لهذا التاليف كالعلة الغائبة التي يكون
باعثه فيكون التنبه اليه من قبل التذات
المحرك **قوله** وما توفيق الا بالله التوفيق جعل
الاسباب موافقة للمخاط **قوله** وهو حسبي ^{الحسب}
ليسنديه بودن وخرسند کردن **قوله** ونعم
الوكيل الوكيل انك بوي كاري كذا رندون ^{المجمل}
عطف على جملة وهو حسبي والمخضو ^{مخضو}
او عطف على حسبي لتقنية معنى الفعل ^{المخضو}
هو الفير المتقدم **قوله** هذا لنفسه يحسب ان
كنايما ^{بهم} ان ترك ذلك الجعل كسر النفسه
وذلك الكسر يحسب ان كنايما من حيث ضعفه
لان حيث استماله على السائل ليس في مبه
كتب السلف حتى يلزم بذلك الترك فحالفهم

فانهم انما يستحسنون جعله جزيرا فيما يفتون
لشانه وما هو في سائر كتبهم لكن سعى قوم
ترك الامثال بالحديث الدائر على الالسين
وهوان كل مردي بال لم يبد فيه بحمد الله
فجوا جزم اى قطع لايم قد فوه بقوله ولا يلزم
وحاصله ان المأمور به التلطف عموما كال
الكتابة او لا ولا يلزم من ترك الاول ترك الثاني
قوله وبدن بتعريف الكلمة والكلام وبدن بتقسيمها
ايضا لانه من سائر تعريفها او ليحصل للاقسام
المشعوب عنها **قوله** لانه يبحث في هذا الكتاب عن
احوالها اي عن احوال منسوبة اليهما من حيث
انها منسوبة اليهما سواء نشئت لانفسها
او لاقسامها من حيث انها اقسامها وفيه
اشارة الى انهما موضوعا علم النور على
قال موضوعا الكلمة والكلام لعدم اختصاص
البحث بواحد منهما وجعل البحث عن احدهما
راجعا الى الاخر تكلف **قوله** فتمى لم يعرف اى لم
يتم صور لم يصح البحث عن الاحوال المنسوبة
اليها وما انت وجوب تصورهما عرفا ليحصل

ما هو الواجب ان قيل الواجب حاصل قبل
التعريف لتوقف تعريف كل شيء بصورة
احسب بان ذلك التوقف بالقياس الى
المعلم المفكر لا بالقياس الى المتعلم ان قيل المتعلم
ايضاً عالم بالمعرف قبل تعريفه لان لام التعريف
لشرا ما يعلم المخاطب قلنا لا يلزم من لزوم
علم المخاطب لزوم علم المتعلم لجواز ان
يكون المتعلم سامعاً غير مخاطب فاذا كان التعريف
بالقياس اليه مفيداً اصل المعرفة وبالقياس
الى المخاطب زيادة المعرفة **قوله** وقدم الكلمة
لكون افرادها جزاً من افرادها الى اسوا
نظر الى افرادها والى مضمومها وجد جميع ^{المتقدم}
في جانب الكلام ولا ينبغي ان المتقدم بسبب الوجود
الخارجي اذا قدم في الكتابه توافقت في
المتقدم الوجودات الاربعة الكينى واللفظي
والذهن والخارجي وان المتقدم بحسب وجود
الذهني اذا تقدم في الكتابه توافقت في
المتقدم ما عدا الخارجي **قوله** قيل هي الكلام مشتقا
من الكلم الاشتقاق ان يجد بين اللفظين

سبا في احد المدلولات الثلثة واشتركا في
جميع الحروف الاصلية مرتبا او غير مرتب او
اشتركا في جميع حروف الاصلية مع تقارب
ما بقى في الخرج كغوى ونهق وقد اشار الخ^{بعد}
هذه الاشتقاق بقوله قيل وذلك لان التاثير
المناسب لان شبه بالجرح تاثير بصحة اللام
ولا يخفى ان هذه مناسبة بعيدة عن الفهم
غير لازمة مع ان المناسب ان يقا^ن ان تاثير
انفسها تفرع الاسماء وتقسر الصور والاذهان
وما ترتبت على ما من الافعال والانفعا^{لات}
على اى وجه كانت من مستعاه القوة التي
هي مدلول الكاف واللام والمهم فان فعالها
كلاهما عن قوة وشدة فالكلمة والكلام متساوية
الاقدام في ان تاثيرها للقوة المفهوم من
جوهر ملك الحروف **قوله** وهو الجرح بفتح الجيم
خسبه كرون **قوله** وقد عبر بعض الشعراء عن ذلك
الشبيه حلا فمعتبره **قوله** جراحات اسنان
جمع جراحة بكسر الجيم خسبت الى اسنان شربة
وعضاوتينى هر جيزى **قوله** جنس اليد هب

الجمهور لكن لم يستعمل الا في ما فوق الاربين
قوله بدليل قوله تعالى يصعد الكلم الطيب
فان لو كان جمعا لوجب التايبث وبدليل
ان ليس من اوزان الجمع **قوله** وقيل جمع اليه
ذهبت صاحب الصحاح واللباب **قوله**
والكلم الطيب يا اول بعض الكلم فان الصا
الى محل العرض ليس لبعض الكلم قواويل
كقوايل الرحمة بالاحيان في قوله تعالى ان
رحمة الله قريب من المحسنين **قوله** واللام
فيها للجنس هذا الوجه هو المختار لان المقام
يقضى تعريف المتطوع عليه لا تعريف الفرد
النوعى للمعنى اللغوى او لما يطلق عليه اللفظ
كافى صورة لام العهد الخارجى ولا بيان
الطرح حتى يكون اللام للاستغراق والتعريف
ليس الا لطبيعة من حيث هي فاللام للجنس
والطبيعة **قوله** والتالو وحدة لفايل ان يمنع
ذلك فى المعنى الغرضى خصوصا عند من
عدل فى تعريف الكلمة عن لفظ اللفظ
وقال الوحدة غير ماوة ولئن سيم فيجوز القول

بجربها

بمجريدها عن معنى الوحدة كما تجرى في مقام
التعريف اسماء الاجناس على الوحدة على
تقدير وضعها للفرد المشتمل وليس التام نصاً
الوحدة حتى تمنع التجريد بدليل كلمتين
وتمرين **قوله** ولا منافاة بينهما هذا جواب
على تقدير التنزل وسلم ما صنعناها **قوله** بل ان
انصاف الجنس بالوحدة طبيعة كانت
او صناعتاً او فرد ذلك فيه نظر لان هذه
الحروف الوحدة مفاصلة للوحدة **قوله**
هم مدلول الاء فانها فردية لا جنسية ويمكن
ان يجاب بان الكلمة اللغوية وحدة جنسه
ويلزم من ذلك ان لا يكون لسنة الكلمة
الاصطلاحية الى الحكم كسنة ثمره الى **قوله**
والواحد بالجنس يعني ان يبين الجنس **قوله**
تصادقاً فيحوز ان يجعل الجنس اصلاً والواحد
وصفاً وان يعكس **قوله** اللفظ في اللفظة
الروحانية شئ من الفم والتكلم ثم نقل
في عرف النحاة المفهوم من كلام الشيخ الرضا
ان اللفظ في الاصل مصدر بمعنى التكلم ثم

استعمل الغر في الملفوظ به والمراد ههنا افعلى
هذا لا يمكن كون فيه مصل الايق يلزم على التقيد
خروج المتفرى عن تعريف الكلمة لانا نقول
المراد باللفظ حقيقة او حكما ولعل ارتكاب
النقل فيه مبنى على ان النخاة لم يريدوا باللفظ
الا المعنى الشامل للملفوظ حقيقة او حكما **قوله**
ابتداء فيكون من قيل تسمية الميت باسم لسبب
او من قيل تسمية المتعلق بفتح اللام باسم
المتعلق بالكيسر ليس فيه موند تعدد النقل
قوله او بعد جعله بمعنى الملفوظ فيكون من
قيل تسمية الخاص باسم العام وهذا اقرب
ويجوز ان يجعل منقولا من اللفظ بمعنى اللفظ
من العم او بمعنى التكلم ابتداء او بواسطة
قوله الحما تليفظ به اللفظ كفتن والباللغة
وليس فيه وورا لان اللفظ مبعث اللفظ
اللفظى الذى هو الكلام والحرف والمعرف
هو اللفظ الاصطلاحى اعلم انهم اختلفوا
انهم اختلفوا في ان الحركة الاعرابية كلمة
اولا من ذمها الحى الثانى شتى عليه صدا

تريتها

تعريفها وقد اجبت عنه بما ذكرناه من تحقيق
معنى اللفظ وقيدته بحث او طوقا حكما يدرجها
قوله الا نبيان انما قيد به تقريرا بالتصوير
من اللفظ **قوله** او حكما اي تلفظا حكمت وذلك
فيما يشترك الملفوظ في الاحوال **قوله** مهملا
كان او موضوعا آمنه فلا سره انما قال مؤصفا
ولم يقل مستعلا كما في عبارة نعم المشورة
شها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع
والا يلزم الواسطة بين الماهل والمستعمل
وهو لفظ وضع المعنى قبل ان يستعمل
اشبهى **قوله** قبل ان يستعمل اي قبل ان
يطلق فرادته معنى فالمستعمل في عبارة
ما يصح استعماله او من قبل تسمية العايم
باسم الخاص **قوله** او مركبا قبل انما صح اطلاق
اللفظ الحقيقي اي الملفوظ به الحقيقي على
المركب من الحروف لان في الاصل مصدر
قوله واللفظ الحقيقي اي الملفوظ به الحقيقي
قوله اذ ليس من مقوله الحروف والصوت
الذي هو عام من الحروف ولا ادري انه

من اى مقولة هو قال المصنف في الايضاح ان
المستر هو المحذوف ولكن غير عن المحذوف
الذي هو الفاعل بالمستر صوتا للسان
عن حذف الفاعل **قوله** ولم يوضع به لفظ خاص
به فكما لا يكون مذكورا بنفسه لا يكون مذكورا
بعبارة خاصة والتعليق لكن جعلوا مثل
هو دو انت كناية عنه فهو رعايته **قوله** واجرو
عليه احكام اللفظ عطف على قوله ليس المراد
باحكامه الا تساد اليه والعطف عليه تأكيد
والابدال عنه وكونه داخلا الى غير ذلك
قوله المحذوف لفظ حقيقة او على تقدير
وجوه في الخارج يتلفظ به الانسان **قوله** و
كلمات الله تعاد اخلا فيه اى في اللفظ
بمقتضى هذا التعريف لانها مما يتلفظ به الانسان
في بعض الاحيان وان كانت بالقياس الى سبحانه
لا يصدق عليه ولا انها من شأنها ان يتلفظ به
الانسان في الاحيان اولانها مما يتلفظ بها
حكما كالمنويات وعلى هذا القياس كلمات
الملائكة والجن لا يوق على الوجهين الاولين

ان يتلفظ

ان ما يتلفظ به الانسان مغاير بالشخص مما يكلم
به الحق سبحانه فكيف تصح صدق ما ذكره الله
نقول هذا تدقيق فلسفي غير ملتبس عند الاوباء
فان اختلاف المحل عندهم لا اختلاف المكان ثم لا
يجب ان هذا الاعتدال انما يحتاج اليه اذا ثبت
الكلمة الله سبحانه قيا ما به ويخالف ما عليه
المحققون او نقص بما في عليهم من الكلمات او
بما يظهر في غير الانسان **قوله** والنصب جمع نصير
وهي ما نصب ليعين مسافة وطريق **قوله** غيرا
في اللفظ الذي هو اول اجرائه ولما لم يدخل فيه
لم يتج في تصحيح التعريف الى اعتبار اخر اجماع
حتى يلزم علينا ارتكاب يعشف كما يعشفو
حيث قالوا ان الجنس والفصل اذا كان بينهما
عموم من وجد جار الاحتراز بالجنس يجوز
ان يعتبر الفصل حسبا والجنس فصلا **قوله**
لان لم يقصد الوحدة اما كان مثل عبد الله
علما داخل في الكلمة عنده خارج عنهما من
قال لفظه واما الما سياتي **قوله** لعدم الشقاق
مطابقة الحزب المبتداه مشروط بثلاثة شروط

الاشتقاق وما في حكمه والاسناد الى الضمير
الراجع الى المبتدأ، وعدم تساوي التذكير
والثانيث بخروج وقد اسبق ههنا الثلثة
باسرها **والا** الوضع في اللفظ جعل الشيء في مكان
الواضع تعيينه لجعل المعنى خيرا للفظ **قوله**
تخصيص شيء بشيء ملحوظ بخصوصية او بعمومته
كهيئة المفردات والمركبات لشيء سواء كان
ملحوظا بخصوصية او بعمومه ولا يدخل في الموضوع
المحرف لان المحرف الاول لم يقصد جعله
بل يقصد المعنى به يتوهم انه مجعول له ان
قلت ان كانت الباد اخلت على المقصود خرج
عنه وضع لوجوده في كليهما وان كانت داخلة
على المقصود عليه خرج عليه وضع المشترك
لعدم الخسارة في شيء من الميكن لوجوده
في كليهما والحاصل ان جزء البلي الذي
يفيده التخصيص لا يوجد في كل وضع قلنا
نمكن ان يجاب منه بتجريد التخصيص
عن جزء البلي وان التخصيص بحسب
الجعل لا يحسب الحكم ولما كانت الاوضاع

في المشترك

في المشترك والالفاظ المرادف مرسد لمحقق
في الارض الثلثة المرادف للاوضاع التي المجموع
الواحد والمجموع له الواحد وبان التخصيص
اضافي للاحققي وبان معنى كل من المرادفين
من حيث انه من آثار جعل ذلك المرادف
لا يوجد في المرادف الاخر وان المشترك
يجب كل جعل لا يوجد الا في المعنى الواحد
وتعلم ما ذكرنا الجواب عن الشبهة فيما كان
وضعه عاما وما وضع له خاص **قوله** بحيث
اي حال كون ذلك الشيء جنس ما بسا
لذلك الجبش الذي هو مضمون الشرطية
وبدلينج لتخصيص حروف اليمين
لغرض التركيب **قوله** متى اطلق وسمع او
بغير السمع وفيه ثلث على قسم الموضوع
من اللفظ وغيره كالذوال الرابع وال
فيكون ان يقي متى احسن ان قلت ان الكلمة
غير صادقة لا بعد انظام العلم بالتخصيص
الى الشرط قلنا لا يبعد كل البعد ان يقي
هذا الانظام مراد مفهوما من العبارة اذ

العبارة ظاهرة في ان التخصيص علاقة لها
تأثيرت الدلالة ومن المعلوم انه لا بد في
الدلالة من العلم بالعلاقة وكانه قال متى
اطلق او احبس وعلم ذلك التخصيص **قوله**
فهم انه ان لم يكن مفهوما او فهم منه فهم
قصد والتفاهات فلا يراد شمه لتخصيص
المحاصل **قوله** يخرج عند وضع الحرف وكذا
وضع لا باعتبار دلالة على النسبة كالخروج
وكذا وضع الاسماء المتضمنة لمعنى الحرف
كمتى وما كان وضعه عاما وما وضع له **خاصا**
كاسماء الاشارة والجواب عنها كالحروف
قوله واحسب ولا يجاب بان الفهم اللانم
لا درك الموضوع فهم المعنى بوجه لو خط طاله
وضعه ولا يشهد في المحقق قبل انضمام
الضميمة لان معنى قوله متى اطلق الاشارة
الى غاية الجعل وهذا الفهم ليس غاية **قوله**
ولا يبعد ان يكون **قوله** يعني انه لا حاجة الى التقييد
فان المتبادر من الاطلاق الاستعمال
في المقاصد والاستعمال فيها لا يكون **بدون**

الضميمة

الضميمة **قوله** المعنى ما يقصد بشئ ومراد بمراد
او ضمنا ابتعاسا وكان بحسب الموضوع او لا فذل
فيه المعنى المطابق والضمنى والالتزامي وغيرها
كما اذا سعت و اردت به حضورك وقال بعضهم
المعنى ما يصح ان يقصد بشئ **قوله** اسم مكان
من مصدر العلوم او المجهول **قوله** بمعنى المفعول
لحوار ان لا يعتبر نقل اليد فيه ترفع مؤنثة
الثقل **قوله** او مخفف معنى تحقيقا غير قياسى
والذى جبر على هذا الاستعمال مع بعوده لفظا
يلقى الى جانب المعنى واستعمال المستند
بمعنى المخفف فيق معنى الكلام ومعينه
واحد **قوله** فذكره المعنى بعوده منى على تجريره
حتى يكون المراد تخصيص بشئ بدون الشطية
ايضا لانها قيد مقدر الى الشئ المتروك
حركة مستلزم لتركها و يذكر المعنى بعود
معنى الوضع لان تخصيص شئ بمعنى اى بما
يقصد بذلك الشئ هو الوضع وانما قيل
بالتجريد لان ارتباط المعنى بالوضع مما لا
يتصور الا شماله عليه لانه لا حاجة اليه كما

قيل وارتكاب التجريد من ارب جعل الوضع
بمعنى الصوع مجازا كما قيل لقرية من الحقيقة
ومتنوع امر التجريد في ماله وفيه كشف
الاختراز بكل من حزن في البعض على ان ذكر الوضع
اللفظ عن الصوع اذ ما من اللفظ الا الصوع
فلا فائدة في ذكره الا العلق به قوله لمعنى
قوله والالفاظ الدالة بالطبع وكذا الالفاظ
الدالة بالعقل فقط كما يدل عليه الدليل وانك
ان تجعل الطبع في مقابلة الوضع وتقيت
الجهاء اي حروف تعدد باسمايها كالف
بانا وهي حروف المباني المقابلة لحروف
المعاني فان قلت قد وضع بعض الالفاظ
فيه اغراض عن عموم لفظة المعنى **قوله** وقد
احتب عن الاشكالين بانه ليس منها اي
في مقام نقص تعريف الكلمة بالالفاظ
والكلمات المفردة **قوله** الى الالفاظ مخصوصه
اي مستحص من حيث انها مستحصه سواء
كانت في لفظة مفردة او مركبة وذلك
لان النقص الاول انما يتجدد على تلك الحشا

واليدخل

ولا يدخل الالفرد فيه ولا لم يقل الى الفاظ
مفردة بخلاف المقص الثاني فانما
يتحد على تركيبها اوله اقول او مركبة حيث
قال الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت
او مركبة **قوله** فليس هناك اى فى مقام رجوع
الى الفاظ مخصوصة او المركبة
قوله ما لا يدل جزاء لفظ من حيث انجز
لفظ بمعنى حيوان ناطق حال كونه
علما لشخص السنانى مفرد لانه ليس كذلك
المعنى الا باعتبار وضع العلم وجزء
لهذا الاعتبار لا يدل على جزاء ذلك المعنى
قوله وفيه ان يوهم ان اللفظ موضوع
او وذلك لانك اذا اعتبرت عن شئ
بما فيه معنى الوصفية وعلقت به معنى
مصدرى يا اما فى صنع فعل او غيرهما فهم
منه والعرف المعدان ذلك الشئ موصوف
بتلك الصفه حال يعلق ذلك المعنى به
لا لیس وانما قال يوهم مع ان القاعدة
يقبضه اقتضا بنيا لظهور المراد ههنا

قوله كما يرتك في مثل قيل قبلا وهو مجاز
بطريق المشارف فكذا في المجرى ومعناه
ما لا يدل جزوه من حيث انه يدل
جزوه على جزه معناه المفهوم من كلام
الشيخ الرضي ان الافراد ضيقة للفظ عند المطفئ
وصفة للمعنى عند النحاة لكن المشهور ان
الافراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات
والمعنى بالعرض **قوله** وكان النكته في التشبيه
وكان النكته ايضا في تقديم الوضع على
الافراد وكانه لا يحسن لاعتبار الافراد
الابعد اعتبار الدلالة او ما يستلزمها
وهو الوضع **قوله** حيث ان الصفة المعنى
فاستعمل صفة سبق الزمان للسبق اللفظي
قوله فعلى انه حال من المسكن من وضع
ان قلت لو كان حالاً لكان محذوفاً
كما في ضربت قائماً زيداً قلنا لا نسلم لزوم
ذلك عند الكل فان بعضهم يراعون رتبة
الحال وهي التاخر عن الفاعل والمفعول
بدون ليس سلباً فذلك اذا لم يكن قرينة الدلالة

على تعيين ذى الحال وقد نجفوه هنا لان الـ
فرا د صغر للفظ بالذات واذا تغير المعنى
على تقدير جعله حالا عما يليه ولا يخفاء في
ان افراد المعنى يؤل الى افراد اللفظ **قوله**
او من المعنى يتبع الشارحين في تجويز
الحال عن البكرة من غير اشتراط سيذكرة
لايق لو كان حالا منه يقدم عليه لان صا
الحال بكرة لا نقول هذا اذا لم يكن صا
الحال مجرورا فان تقدمها عليه مطلقا
ممتنع عند اكثر البصريين كما يفهم من كلام ^{المص}
في شرح الايضاح **قوله** فانه مفعول للفعل
واللام واسطر في كونه مفعولا ومعو لا
فالتحذير عامل الحال وصاحبها **قوله** لاخراج
المركبات فان المركبات الفاطم موصولة
ما يوضع النوع كما اشرنا اليه **قوله** فيخرج
بد عن حد الكلمة مثل الرجل ومثل رجل ايضا
فان لام التعريف والتويز من حروف
المعاني اتفاقا وامانا، التائيت المتحركة
والفاه ويا، التسيه وعلامتا التسيه والجمع
كسلمان ومسلمون فقد ذهب التسيه الرضوخا

الواضحة ايضا من حروف المعاني وذهب جماعة
الى انها من حروف المباني وجعلوا مجموع
الصغيرة والاعلى المعنى المقصود لان تلك
الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف
نسبت الدلالة عليها كما نسبت كالمطلب
الى السليس مستقعد والمطاوعة الحنون
الفعل **قوله** واعرب باعراب واحد
كان المراد بالاعراب معنى يشتمل الحركة
الاعرابية والبناء والحاصل انه لم
يعبر لكل من الجزئين حالة اللاتيق فان
الحرف الاخر في جماعة لم يبق الاعراب
قوله بل البناء والمحق للاعراب هو قيام فعمل
المجموع ككلمة واحدة فاعرب باعرابها
ولا يخفى ان هذا لظني قائم وبصرى وحلي
وجراء دون الرجل ورجل المشي والمجموع
بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس
الجزء الثاني وفي الثاني الجزء الاول
وكذا في الاخرين فان علامة التثنية والجمع
فيهما اعراب بالحقيقة وفيه تأمل **قوله**
مع انه معرب باعرابين ان قلت ما يوجب
الاعرابين ان تحت في كلمة واحدة وتعدد الاعراب
ليس بالتعدد المقصود ولا تعدد الحقيقي في كلمة

اعرابين

واحدة في نطق

واحدة في اطلاق واحد فلنا قد اعتبر في الاعلام ^{جاء}
 التي تضمنها الوضع السابق وهو باعتبار الوضع ^{في}
 كتاب وقال صاحب اللبايا ان اعراب ابحر على كافي
 نابضه ولما كان الآخر متفولا والاول فارعا ظهر ^{عنه}
 في جز الفارع كما ظهر اعرابا بعد في الاستعارة
 في الغير وليس احدا لله علماء الاعراب **قوله**
 ولا يخفى ان اعلم ان الفرض من علم النحو من مره ^ل
 اللفظ وتصحيح اعرابه فالجانب اللفظ والليل ^ل
 المعنى لا اليم ذلك العرض ولا يخفى ان ذلك السلام الاخر
 في كل ما يبدئ في المزاج لفظه واحده بل فيه اعرابا
 الكلمة الواحدة **قوله** فانه لا يقال لفظه واحده هكذا
 قالوه وفيه انه ان اريد اللفظ اذ في ما يطلو تحلية اللفظ
 كمنع الاستفهام لم يدخل في التعريف الا بد من الكلمات
 ان اريد به النوع وحده لم يخرج منه مثل عبد الله ^{علا}
 وان اريد بخصوصا وحده فلا بد اللفظ عليه ان قلت
 اللفظ للزم والمعلوم منها ما يكمل به فعد قلنا لا عهد
 في جواز الكم بعد علماء فعد بل يجب ان تكلم ^{اللفظ} هكذا
 الا ان يقال المراد المتكلم بكلمة واحدة وليس فيه ما يصح ان
 تكلم بمرتين فخرج عن عبد الله ^{علا} على كل من يصح ان

الامتراج

بها منين **قول**ه وبقي مثل وبصرى الحفوله داخلا
 اي ساعده ونجاز **قول**ه كدلالة لفظ وير المسوع من
 وراء الجدار انما قيد به اذ لو سمع در من زيد حال غشا
 لم يظهر دلالة اوله بل كقوله السيد قدس سره فان وجود
 الالفاظ يعلم وجب المناهضة لامن اللفظ **قول**ه ^{لأن} ^{لأن}
 هي كون الشيء تحت فهم منه غنى اخر وهي ثلثة اقسام ^{صعبه}
 ان كانت لب جعل جعل وطبعيه ان كانت يجب ^{صد}
 الدال عن الطبيعة عند عرض حاله لها وعقلية ^{كانت}
 بغير ذلك **قول**ه اي تنقسمه الى الاقسام ^{القسمة} السري تيات
 تامين احوال الاقسام واختلافها مادة وصورة للكلام
 مختصة بفهم من السكوت في موضع بيان الاقسام ويطلق
 به قوله لانها قيل هذا الحصر عقلا وتوجهه انه ما ^{تصميم}
 كل منها اذ ايرابن السفي والاثبات كيرشدك الدليل وان ^{اثبت}
 عن انه عقلي فالظاهر انه قطعي وليس لتلك الاقسام
 مفهومات يحصله سوى ما اخرجها القسبان **قول**ه
 اما من صفها من التقدير هكذا لان حالها اود لانها ^{لانها}
 اما ذات دلالة ولا يخفى ان تعدد الشرح ما يقبله الطبع
 السليم غاية القبول اما تقدير الحال والدلالة فلا يتا
 مقام تصميم الكلمة ولا القول بانى التفاحرف والنور ^{اسم}

وقيل ويستدل على علم صحة المصدر على الأول وعدم
صحة الفعل على الثاني لأن حال الكلمة لا يخصصها للدلالة
وعلمها ودالاتها لا يصح حمل علم الدلالة عليها مع أن
الضرورة التي دعيت إلى التقييد إنما تأتي من التماثل
الإلتقائي التوازي فيه لا في الأول. وأما هذين الثانيان فيهما
اقصاوه وزيادة أن وكذا جعل التبدل بمعنى الدلالة السيد
قدس سره التقييد في هذا المقام فيبنى على ما حكاه من أن
الفعل مع اللفظ تاويل المصدر ولو وضع هناك المصدر
بدله احتج إلى ما ذكره لكن النظر إلى المعنى يضي عنه
ليس في معنى المصدر حقيقة ولا يخرج من حيث **قوله**
من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى أو مركب إليها **قوله**
فالثاني الحرف لثبوتها لأننا قلنا ما كانا أو كما كانا ^{سالمًا}
قال ما الأول وما الثاني فقال الثاني الحرف والأول
أما كانا أو كما معطوف على الجملة الاستيعابية فيبه أن
الأول لم يجعل للمجموع جوابا وكذا القول في الثاني **قوله**
الاسم والأول الفعل **قوله** لأن الحرف في اللغة الطرف
يقال حرف الرادى طرفه **قوله** أي جانب مقابل الآم
والفعل لم نقل أو في جانب من الكلام لأنه يقع حرفا
مخوفاً لا محض **قوله** لأن تقييد ذلك بالدلالة عليه ^{بمعناها}

في الفهم عنها لما اعتبر المقارنة في الفهم عن كل خرج عن
 حلا الفهم ما يعترف بالخطا لا سيما حسب التحقيق كضرب
 مصدرا او ما يكون بينه وبين الزمان ترتيب في الفهم
 كضارب اسس وما يكون مفادا في الفهم لكن لا يكون فيها
 عن كلمة كما اذا اتفق مع فهم ضارب فهم الزمان **قوله**
 ماخوذ من السمو اي سمي سماطال كونه ماخوذا منه
 وهو مركبات السن خذفت الواو ثم فعل حركة في الابعه
 ليصح الوقف عليه ثم اتى بحزرة الوصل للتلا بلزم ^{تبدله}
 بالساكن **قوله** الاستعلاء على احويه ولا يرفع السمي
قوله وقيل من الوسم ويدل هذا اشتقاق يسمى ^{جمعه}
 على اسماء فانه لو كان كاقيل لكان فعله وسم ^{اوسا} وجمعه
 واركاب القاب بعيد **قوله** لتصنعه الفحل فيكون ^{قسمه}
 الدال باسم المدلول **قوله** وقد علم الواو للاعتراض او
 من لا يجد بدا الاشارة او للعطف على المخرجة لها
 للعطف على العلم بالاختصاص الذي اقاده الدليل على
 اختصاص الكلمة وقد علم بذلك اي توجهه وعما هذا ^{لقد}
 يفتل ان يكون الواو للمحال **قوله** بذلك لبيان الاستعلاء
 ووضع اسم الاشارة موضع المضمرة لزيادة التمكن
 في الذهن وكما انكتشافه واختار ذلك دون هذا

انما قال اسحقا والتعظيم كفي قوله بعد ذلك الكتاب

يجوده **قوله** حدك واظمتها اضافة الحد الى الكل

بمعنى اللام ويجوز التصريح بها واذا وكل واخذ

بمعنى اللام لكنه منع التصريح بها كحقيقته في تحت اضافة

من انه لا يلزم فيها هو بمعنى اللام ان يصح التصريح

بها لا يكفي اذ لا اختصاص الذي هو لولا اللام ^{كيوم واحد}

وكل رجل وكل واحد من في قوله منها للتبعض و

الحار والحجر ووصفة لقوله واحد **قوله** وليس ^{للمعروف}

المعروف اي في هذا الف فان الحد عند كذا هو

لجامع المانع او في هذا المقام لان المركب من اية التام

وابه التام لا يستلزم ان يكون حدا مقابلا للوم **قوله**

ولله در الحس الذي اللغة اللبن وفيه خير كثير عند ^{الرب}

فان يديه الخبز مجازا ويقال في الذم لا خير دره اي ^{الذم}

خيره وفي المدح هو لله دره وذلك لان العباد اذا ^{خطوا}

شيئا نسيه الى الله تعالى قصد ان غيره لا يقدر عليه و

قد قال اللام للتعجب والدار اللبن والمعنى تعجب من

لبن اتم رتبة به كما لا في العلم والقدرة الى غير ذلك

من الصفات الكالية **قوله** الكلام لم يعطف على السا ^{نق}

لانه فصل اخر من الكلام **قوله** في اللغة ما ينكلم به ^{استعمل}

استعمال المصدر فغير كنهه كلاما عطاء عطاء مع
في الأصل لما يعطى **قوله** لفظ نصيب اي ضمن الكل
قوله اي يكون كل واحد منهما في ضمنه فان التثنية
اختصارا لمطلقا فانه كل واحد قبل لوجده الباء
للاستغناء لم يحتاج الى هذا التاويل لان للنصيب الاسر
الكلمتين بالاسناد والتضمن الكلمتين ولو جعل بمعنى مع احتج الى ان يابول بان نقا
النصيب بالفتح كل واحد من الاجزاء التثنية ولا يخفى ان هذا
القول سوي على جعل اطيبة جزا للكلام ويلزم ان لا
يكون الكلام لفظا حقيقا برساعة ولو لم يحصل جزا له
في الشرع احتج الى التاويل **قوله** فلا يلزم اتحادهما فيها
اذ اتركب الكلام من كلمتين فقط **قوله** اي تضمنها
بسبب الاسناد يجوز ان يكون الباء للاتصاف اي تضمنها
ملتصقا بالاسناد **قوله** ولا اسناد شبه احدهما الكلمتين
اي ضم احدهما الكلمتين او شبه مدلول احدهما الكلمتين **قوله**
مخبرته او حكاوه الكلمة الحكيمه ما يصح وقوع مفرد موقعه
نقال يخرج عن اسناد الذي في الجملة الشرطية لان الشرط
قيد للجزء اعراض المصدر وزعمهم ولذا قالوا ان
الاسناد اليه من خواص الاسم وقال ولا يأتي ذلك
ان اسمين او في فعل ولو جعل الرابطين الشرط

والجواب كما حقه السيد خرج عنه قطعا اذ لا يصح العيب ^{عن}

طرية النسبة بفرده والدليل على ان الرابط بينهما صدق

قولات ان ضرتك ضربك وان لم يوجد من انضرتك ^{طب}

قوله يحى بقصد الخطابى من ثابته ان يفرضه ^{اواذه}

المخاطب فباية يصح الكون عليها اى لو كانت التكم

عليها لم يكن لاهل العرف محالة عطية ونسبتة الى ^{العصوة}

فى بابا فاجلة فاضل فيه اسناد الجملة الواقعة خبرا ^ا

صفه او صل ودخل ايضا اسناد الجملة اليه علم ضمونها

المخاطب **قوله** خرجنا المصطلات الصرفة اما الربك

من الكلمتين ومهمل فلم يخرج **قوله** سواء كانت خبره اى ^{عكبه}

بها عن الواقع **قوله** افتنا به اى غير عكبه بها عن الواقع

قوله فى حكم الكلام المفرد لان النسبة فى التام المركبات

بجمله ويجوز الصبر عنها بما يعيد الاجمال وهو المفرد **قوله**

اعنى قائم الاب او ذا **قوله** فانه فى حكم هذا اللفظ ^{صحيح}

القول بان الالفاظ موضوعه لانفسها حتى لا يحتاج الى

هذا التاويل لما حققه السيد الشرف من ان الالفا ^ظ

غيره الى على انفسها بل هي بحصر انفسها لا بد والى ^{الدين}

السامع فيحكم عليها ولن سلمت فليست بالوضع لثبوتها ^{في}

الالفاظ المرهله ودعوى وضع المهملات لانفسها ^{لا}

لا يقدم عليه من اسكته في مباحث الالفاظ ان قلت اذا
لم يكن الالفاظ موضوعا لانفسها لم يكن اسما ^{يصح} بل
الاجزاء عنها ولحوق الشون لها قلنا ان الالفاظ ^{صارت} لما
في تاويل الاسم المفرد قبلت احكامه وخواصه وان
الاجزاء عنها ولحوق الشون لها من الخواص ^{فيه} الاضاهة
للإسم بمعنى انها لا يوجدان في غير الاسم اذ كان
ذلك الغير موضوعا للمعنى وسنعم لا يفيد اذ لم يكن ^{زا} كالمعنى
الاجزاء عنه ولحوق الشون له والالفاظ كلها ^{من} متساوية
الاقسام في ذلك مثلا لقول من حروف الجوز ضرب ^{فصل} فصل
ماض وجنح ^{اهل} **قوله** اعلم ان كلام المضطفي ^{البحر} في
ضربها قايما بجموعه كلام لا يخفى انه يدرك عليه ^{الركاب}
معنى افراد الكلام في هذا **قوله** اجزاء او ^{صافا} صافا
او جملة قسمة فان الكلام جوازا ^{للتأكيد} القسم والجملة الصميمة
او شرطا فان الكلام هو الجزاء ^{العنق} على عيهم واما على
فليسه شيء من الشرط والجزاء ^{الجموع} الكلام هو مجموع
قوله بخلاف الكلام فانه لا يصدق عليها لان ^{سناد} لا
فيها وسيلة لما هو القصد **قوله** ذلك ^{اشارة} اجزاء الكلام
فانك الى الكلام لانه تعرضه او الى الضمن او الى ^{سناد} الالفاظ
كما قيل لان الكلام مسبوقة ^{سناد} الكلام وبعده ولا ^{سناد} قوله لا

فأداة الى تقسيم الكلام بعد معرفة هذا كما ان قوله اسم وفعل
حرف تقسيم الكلمة بعد تعريفها وانما صرح فيه باداة الحصر
شأن الحصر لان التركيب العقلي من الاثنين يرهى الى ستة
قوله الا في ضمن اسمين حصيفه او حكما وذلك من قبل
لحقيق العام في ضمن الخاص فلا يلزم الجاد الطرود

وانما قدم هذا القسم لاسحقاق حوزيه التقديم **قوله**
او في ضمن اسم الجرا ما قدم الاسم على الفعل مع انه اشارة
للهجاء الفعلية لاسحقاق الاسم التقديم ولما تقدم
على الاسم كما في بعض النسخ ففيه موافقة الذكر الواقع
لتقديم الفعل على الفاعل **قوله** سقد اذ عواشقوا الى

الافتاء قبل التعيد او بعده **قوله** اي كلمة والادخل في التعريف
المركب والدوال الاربع والقرينة على ذلك جعل الاسم
من اقسام الكلمة **قوله** كان في نفسه جعل صفة لصفة
سواء رجع ضميره اليها او الى معنى ولم يجعل طرف لفظ
لله او حلا من ضميره حتى يكون معناه على الاول ما دل
او في حذاته وعلى الثاني ما دل كالمقولة معتبرا

ذاته لان جعله في معنى بمعنى الباطن خلاف الذهب
المختار ومجازا غير شهورة التعريف وان الدلالة الو
عندئذ اللفظ في حذاته بل هي ثابتة له بالقياس

الى الوضع مع انصحده تلك المعاني مجتبه على قصور
 في دلالة الحرف ولا قصور في معناه لاحتياج في
 تصور او التعلق الى البعد وذلك الاحتياج قبل الوضع
 السابق على الدلالة وبالوضع لم يثبت طبعه لغير الدلائل
 ولا يترجم من ذلك تصور في الدلالة فان كثيرا من المعاني
 الاحمية يتوقف على تصور الغير وكثير منها يحتاج فيها
 تفهيمها الى فهم كقديم المرجع في ضمير الغائب والفظا
 والتكلم في ضمير الخطاب والتكلم والاشارة في اسم الاشياء
 وغير ذلك بالجملة يتوقف فهم المسوق على شرط فظا كان
 او غيره لا يستلزم قصورا في الدلالة كما لا يستلزم ذلك
 الفصور بوقوعه على القائل والفاعل **قوله** مادار على
 باعتباره في نفسه اي المحوطين في حدة انه لانه ضمن غيره
 كما في مقابله **قوله** كقولك الدار في نفسها اي الدار
 في حدة انها وانسب اليها هذا الحكم في حدة انها لا باعتبار
 امر خارج عنها من كونها في وسط البلد او قرية من بيت
 القائل اعترض عليه الشيخ الرضي ان قولهم في حدة الحرف
 على معنى غيره فقيض قولهم على معنى نفسه ولا
 في مقابله قولك هذه الدار في نفسها كما اذا وجهه الدار
 في غيرها كذا بل يقال لانه في نفسها ويكون ان يجاب عنه

ان ليه مقصوده ان يودى في الموضوعين واحد
لا يصور ذلك لان كون المعنى ملحوظا في غيره مفعول
خلاف الدار فانها رعية فلابد ان ينسب الى العبد في
كونه نطقا حكما وكذا حكمها بل القصد النسبة ^{فيها}
باعتبار الخارج مارة وعدم اعتباره اخرى وان لينا
قول كما ان في الخارج الحراي كما ان الموجد ^ي ولما
قد يكون وصفا لمرئيات له وقد يكون كالموجود
الذهن قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون
وفيه تشبه المفعول المحسوس ويظهر منه وجه ^{سؤال} اخلا
لفظ في دهنه لما تشابه المعنى الحرفي والتابع لامر ^{المراد}
القيام بالجوهر التابع له صح ان ينسب لاذن الامر ^{لفظ}
في كونه العرض في محله باللفظ والمعنى المعقل
شابه الجوهر صح ان يقال كان في نفسه بمعنى انه لم يكن
في غيرها كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم
لغيره والله ملاحظه غيره بهذا المعنى والمراد بالغير هو
المتعلق **قول** فلا يصح تشبيهها اذ الصالح لها لا
يكون الا ما هو سلف بالذات بلهية **قول** ملحوظا
في ذاته تفسير القول مستقلا بالمفهومية **قول**
من غير حاجه لذكره لان المتعلق لا يجرى الى الذي لا يصور

الابتداء بدونه وهو شئ ما هو مفهوم من لفظ الابداء
ولما كانت التعلق غير ملتصق بالذات بل ملتصقا^{لنوع}
كس لانه هذه خلاف ما لو كان ملتصقا بالذات فإنه
يدرج من ذكر متعلقه بضم كة اخرى ليدل عليه **قوله**
لا طبع في الابداء عليه من دل على **قوله** وهذا
المراد بقوظم المرعى ان ليس مرادهم يكون المعنى في نفس
المراد بل هو حتى الكلام عن المعنى وتدخل الحرف فيه
معناه انها اذا نقلت وحدها لا ذهن السامع انتقل
المعنى اليه فكان غالب الكلمة كظرف اذا اهل التعلق
فيه فلذا قيل ان المعنى المعنى في نفس الكلمة وما نقل
من ان الحرف معنى كائنا في غيره فعناه ان اذا انتقل
الى ذهن السامع لم يتقبل معها المعنى فكان قاله الحرف
كظرف حال فلا يقال معناه فيه بل يقال انه في غيره اذا
يظهر **قوله** من حيث هو حاله بين السيرتين من حيث هو
معنى قام بالسير القياس الى البصر **قوله** وجعل الله
لتعرف حالها اي لتعرف نفسه لان من حيث هو هو
انه حال الطرفين ومن منسوباتها **قوله** كان معنى عند
منقول المفهومية اي معنى ملتصقا بالسمع **قوله** لا
ان يتعلق اي لا يكون ان يتعلقه السامع الا يتقبل
تعلقه

يكن

مخصوص

بخصوصه وذلك لان العقل النسبه المخصوصه لا
تصور بدون تصور الطرفين بخصوصها وذلك العقل
لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتقنا بالذات و
لعموم وضع من فان ما كان وضعه عالم الا بصيد ^{المخصوص}
بدون ضيئه وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كقدم
المرجع في ضم الغائب والتكلم في ضم المتكلم والاشارة
في اسم الاشارة الى غير ذلك التذكير المتعلق في الحرف
بذاته تلك الضام **قوله** ولفظ من موضوع لكل ^{الوضع}
من جريئتها لانها لا تستعمل الا في الجريئات ويعلم
بالاستعمال والقول بانه مجاز لا حقيقه له بل الاضيقه ثم

تلك الجريئات اضايفه لاحقيقه كما قيل لانها حصص
لفهوم الابتداء لو خطت نعا واسات الاورد له ما
عليه والظواهر ايضا يجوز ان الحظه مصداك لا
يقع مع معنى جريئتها قبل ان معنى من ليه من جريئات
بل الابتداء من لوازمه وانه في نفسه المانع لانقائ
اليه **قوله** واذا عرفت ذلك وعلمت ان كان ^{كون}
كيفية المعنى في غيره من المعاني او في كلمة اخرى عدم الا
بالمفهوميه **قوله** ظاهره في المعنى الاخير اي كون المعنى
ملحوظا في نفسه وذلك تعريبا المرجع ودر العبارة ^{الى}

ما هو المشهور وحواليها على ما هو ملاك اعتبار الحروف وغيرها

قوله وارجاع الضمير المعنى الى ما يعرف عن الظ

ارجاع الضمير الى ما كان في عبارة هذا الكتاب يعلم ^{سها}

لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالفهمية لا يفتا

لو كان كـ يصح الاخبار عن فوق وتحت وقدم و ^{خلف}

او الاخبار بها مع انها لازمة الطريقة لا تقول المفرد ^م

المنقل يقتضي صحة الحكم عليه او بهاد الخبر ^{تة} فخذ

ولا يقع في استقلاله اشياء الحكم عليه اوبه باهضة

سوا كان ذلك العارض جزئيا لولا ما يد عليه كـ ^{خارجا}

عند كالظروف المذكورة فان معنى الظروفه داخل في ^{ول}

وخارج عن الثاني **قوله** لكن ملحوظ العادة ^{شعاطا}

يعني ان العادة حرف بان يستعمل تلك الالفاظ في ^{سها}

الكليه وان استفاد الخصوصية من الاضافة بخلاف

الحرف فانه لا يجوز ان يكون مستعملا في مطلق وان ^{فتها}

الخصوصية من صدمع الضميمة والاصح الاخبار

عند كايصح الاخبار عن ابتداء سير البصرة وفه ^{تعمل}

قوله باعتبار معناه التضمني لانه اراد بالمعنى ^{تعمل}

المعنى التضمني فيدخل فيه الفعل ويحتاج للخروج

بقوله غير مقترب ولو اراد المعنى المطابق لم يدخل فيه

لان المعنى المطابق للفعل باعتبار انما له على النسبة ^{عند}

سفل فلم يجمع لانه يخرج قوله غير مقدر **قوله**

احدا الارمنة الثلاثة غنى زمانا انفسه وزمانا قبله ^{بعد}

وشبهه امرها كفت مونا الضير **قوله** وهو وصفه ^{بعد}

صفه للمعنى او حال عنه وهو بعيد **قوله** والمراد ^{لعدم}

الافران المعنى المستقل ان يكون ذلك لعدم بحسب ^{الوضع}

الاول اي الوضع العينا لسوق سواء كان ذلك ^{الوضع}

وضع اسم او فعل او مركب فدخل فيه زيدا ويشكر عابدين

لان مضاهما العلى غير مقدر احد الارمنة ^{القوم} الثانية في

عنهما بحسب الوضع الاول وذلك وضع الفعل ^{دخل}

فيه ايضا اسما. الافعال لان معانيها ^{بمنه} المفردة احدا الارمنة

بحسب الوضع الثاني غير مقدر احد الارمنة ^{منها} في الضم

بحسب الوضع الاول وهو وضع اسم او مركب اضافي ^{حار}

او مجرد كما يظهر ويخرج عنه الافعال ^{الزمان} المنفردة عن

لان معانيها وهي منسليحة عن الزمان ^{نشانه} مقترنه باحدا الارمنة

الوضع الاول وفيه بحث لان معانيها ^{لا} بعد الانسلاخ

وتلك الانشائية المعاني غير مقترنه ^{الوضع} باحدا الارمنة بحسب

الاول ويكون ان يدفع بان المراد ^{المستقل} لما كان افران للمعنى

خرجت عنه تلك الافعال لان المعنى ^{الافعال} المستقل في تلك

ليس الا ما يقارنه صفة لاقتان وهو بحسب الوضع ^{ول}
 مفرد ذلك ان يقول المراد بعدم الاقتان علم ^{اقتان}
 المعنى المستعمل بحسب اصل الوضع فدخل فيه يزيد ^{تكثر}
 علمين لانها بحسب الوضع العلي غير مفرد من باحد ^{رسمه}
 ودخل فيه ايضا اسما الافعال او لا وضع لها باراء
 المعاني الفعلية ومع يكون الحكم باسميتها بحسب الوضع
 السابق بنا على التعليق فانها بحسب هذا الوضع قد يكون
 مركبا وخرج عنه الافعال المنفردة عن الزمان بنا على
 ان لا وضع لها باراء المعاني لاقتانية ولما كان القول
 بان لا وضع لاسما الافعال في المعاني الفعلية ^{فقال} واللا
 المنسحق في المعاني لاقتانية بعيدا غير مرضي ^{تقصيه} للحكم
 فعبارة لم يملك هذه الطرق ولهذا لم يجب ^{عن} اياها
 شهدها اسما الافعال بانها بمعنى المصادر التي لو خطت
 معها الافعال ولا بانها موضوعة لافعال الاضطلاحية
 للمعانيها قال الشيخ الرضي العرفي القاي الخالص ^{بها}
 يقول صد مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت **قوله** فدخل
 فيه اسما الافعال الذي حلهم على ان قالوا انها ليست
 بافعال مخالفتها لافعال صيغة وقبولها لا تقبل
 الافعال كالشئ ولا التعرف وكون بعضها حرفا ^{لعضها}

جاءا او مجردا **قوله** نحو ويد فانه قد يستعمل صد

عور ويد ويد وهو صغارا وادارو اي رفو بصغينا

اذ فو رفقا ولو كان صغارا قليلا **قوله** او غير صريح اي لم

استعمل مصدر الكنه تشبه ان يكون صدرا في الاصل

قادم ليل على كونها مقوله للمعاني الافعال بحاصل وان

ما يكون اصلها المصادق للمناسبة بينهما فزوا والاختصاص

لخواهتان ويزيد **قوله** على وزن فوات فاصل

جهات هيهته كقوقيه منه قدس سره العجابه بقوية

اي يصح قوقاه وبققاء على فقل فضلاء وفضلا **قوله**

نحو اماك بردا اي تضم وعليك زيدا اي التزم **قوله**

فانه على تقدير شراكه وهو الراجح على ما قيل من انه لا يحل

حقيقه والاستقبال مجازا او بالعكس **قوله** ومن جمل

خرقهم للاهتبايه او للقصر وابتداء كما قيل صاحب

في قوله نعو ومن الناس من يقول لنا **قوله** ولا يبعد

يقال يفهم من التلو وقل من المنزول **قوله** منها بصيغة

الكنزة على كثرتها التي تجاوز العشرة قالوا انها تلم قريبا

تلتين **قوله** ومن التبعية بقرينة وخطا على الجمع

دخلت على مفردة لكانت ابتداء تصليه تشهد عليه

قولت هذا من الناس ومن الامثال لا يقال يفهم منه انه

لم يأت بمن كان الحكم صحيحا لكنه عارض التنبيه مع انه
لا يصح لانه يربته اقل الجمع الكثرة عشرة لا بالقول الام
لزوم ذلك ولئن سلم الام ان اقل يربته العشرة او لا
بينه وبين جمع الفلة جانب الفلة ولئن سلم فكثر اما

قوله

وخاصة التي ما يخص به ولا يوجد غيره وتفسيرها بتخصيص
من غير السلب وانما المقل ما يوجد في غيره ولا يوجد في غيره
اشارة الى المناسبة بين المعنى الضمى والعربية ما جاء
فيه ولم يتحاش عن كون التعريف باعم لان القصد بالتسمية
عن بعض ما عملها وهو الجنس والعرض العام ذلك
يخص نفيها بالخارج المحمول تنهاده المثال ولا

انها تصدق وكانت بالمعنى العربي كاصطلاح الامر واطباء
التشريح عليه والوثيق لفظ الحد كان عند المذكورات منها

قبل المسامحة المشهورة وفي ذكر المبدأ واردة المنق
قوله كل قول الام اي الام باعتبار دخولها وانما

لان التباد من العلم بالاختصاص ان يكون ذلك
بح لا يضاف ولا يضاف الاسم بها وفيها
اي الام التعريف احراز اعتراف الام والامر والام التباد كما
الامر فيها بد من المضاف اليه او العهد الظاهري

في تفسيره من الواقع لا بانما استعمال اللفظ في **قوله**

لكن شاملا للبحر والحد وهو قيله من لبي وشا^{ملا}

اي حرف النداء لكنه لم يعرض له لظهور اختصاصه

بالاسم عقلا فان قابل للنداء ليس الا بعض الأسماء

قوله في مثل قوله عليه السلام في جواب حمري

قال امن امين انصام في **قوله** لهدم شهرته ولا^{خصله}

بعض اللغات ولجواز ان لقول ان الميم ليست للتعريف

في الام من لام التعريف **قوله** وفي اختياره اية في اختيار

الام على حرف التعريف وفي اختياره الام على الالف

الام هذه الاشارة **قوله** في الام وحده لان^{نقص}

التعريف التكبر ودليله حرف ساكن فكذلك دليل بعضه^{فتوا}

التبضاض في الدالة وينوافق دليلها **قوله** زيدتها^{عليها}

همزة الوصل مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع

لان الجند منها مطلوبه لكنه استعمالها **قوله** الى انها

ان كل كان المنا سبكر الهمزة وفيه ان عنده قد^{سبق}

الى الهمزة ليضعفه شيوع حذفه في الاصل والعلامة^{لا}

جند **قوله** لانه لغير معنى سمى عن بعض الافاضل ناقلا^{عن}

بعض الشروع للخصر الذي صفه الزمخشري ان اللام^{اللام}

على اللفظ الذي اراد به معناه فهي تعين معنى السفل **قوله**

ر
الوصل

ومحصرة في الجنس والمهدد الام مطلقا فانها قد دخل
على اللفظ ولا معنى فيه فلا عهد ولا جنس كالام ^{خطه} الاز
على العرف بالعرف اللفظي **قوله** بدل عليه اللفظ
مطابقه هكنا قالوه وفيه انه لو اريد بالمطابقة معناها
الحقيقية لزم ان لا يدخل الام على الاسم من غير معنى
المجازي وليس كذلك ولو اريد بها دلالة غير تبعية صبه
لزم حوازه دخول الام على الفعل المحرر عن الزمان ^{النسب}
دخولا في سبب اللهم لان قال لزهذا التعليل وان
انصحو حوازه دخولها عليه لكن لم عن دخولها على الحرف
التي اقصاها وضعه بخلاف الاسم فان كليهما طاعة ^{مصححة}
او يقال لا يصح بحرف الفعل عن النسب **قوله** وكذلك
سائر الخواص كما انها ليست شاملة ليست اكثرها ^{صحة}
حقيقته بل اضافته بوجودها في غير الاسم اذ لم يرد به ^{معنا}
فم اذا اريد به المعنى لا بوجوبه ولذلك طوى بيان ^{طرد}
والانكاس ثم علم انه اخبار هذه الخواص كالمعنى
متضمن لخواص كثيرة فان الام متضمنه لانواع التعريف
والجزئيين لا اختصاص بحروف الجر وهي كثيرة والشون ^{تخصا}
اضافة ومعانيها والاضافة لا اختصاص بكونه مضافا ^{مضافا}
اليه والتعريف والتخصيص والتعريف والاسناد اليه

لاختصاص كونه موصوفاً وذاتاً له ومفعولاً ومجرراً وابتداءً لتلك
 الخواص خواص ومزايًا كنهه مبنية في علم العالين لا يوجد
 من الخواص **قوله** ومنها دخول الجرارد الجركا هو الظاهر
 الدال على الاضافة اليه ومع يكون عطفًا على الدال لفظاً او
 ولو ايد الجرم صلاً جز مجبولاً كان عطفاً دخول اللام و
 عليه التنوين وانما قدم الجرم على التنوين مع ان يند وبتنوين
 مناسبة القابل لانها اذ لصحبتا في كل ما كان التنوين متاخراً
 منه في الوجود واما تقدم اللام عليه فلان الصداق
 ولما هديم التلذذ على ما نفى فلانها التظيد وهي نظير من
 في الدلالة على الاختصاص واما تقدم التلذذ اليه على
 للاضافة فلانه ملل الكلام ولنضمه خواص كثر **قوله**
 لانه اثر حرف الجر اي حرف اتره الجر او حرف الجر معنى
 للاسم بعضه الاول وحرف الجزم **قوله** ولما اضا
 التظيد اي ما الجر الذي ليس اثره حرف الجر كما في الاضا
 التظيد فلانها فرج ولانه لا يكون الا فيما كان فاعلاً او
 والفعل والحرف لا يكون كذلك **قوله** بان محض
 المخالفه انها مصورة على وجهين احدهما ان يحتمل قسم
 للاسم وهو الذي محض باضافة العنوية وذلك القسم
 ليس المقام بل الا الفعل لان الحرف لعدم استقلاله

غير صالح لأن يضاف لا يضاف إليه شيء وأسمها
يريد على الاسم إن دخله والفعل **قوله** والمراد به كون
الشيء مستدلا به كقبضيه سيان الكلام والأحكام الحكم
عن الفائدة وتوجه ذلك أن الخاص بذلك ويراد الحكم
عليه لا بخصوصه بل بنوعه وكأنه قال والأسماء إلى
الاسم ومطلقه وقاله هذا الأداة أنه تضمن عن
كون الشيء مستدلا به والأعلام مضمونه لما أدخل له
الاختصاص وهو الشيء أو الحكم المتعلق المضاف قد
يعبر قبل الأضافة ثم يعتبر الأضافة كما قال في علامته
الحجوة والحجوة مضافة إليه مخصصة به فالأضافة لنا ^{كبد}
الحكم فكذا يقول ههنا إن معناه من خواص الاستعداد
شيء وذلك الشيء هو الاسم وبالجملة عجبان نظري ^{المتعلق}
حتى يكون المتعبدا الحكم سواء كان ذلك انظر قبل النظر
للخصوص المضاف إليه أو بعده والقول يرجع ^{لضمير}
لما أتينا لذكره في الطباع أو إلى اللفظ بعيد **قوله**
الفعل يعني أن المراد بالاحتط معنى الفعل من أفعال إلى امر
مرتطبه لا غير بخلاف معنى الاسم فإنه لا يحتط ^{وجه} لا على
مناقلي شيء أو مناقي إليه شيء فلذا كان صالحا ^{لأن}
قوله من التعرف والتخصيص المراد التخصيص ^{العليل}

اشراك الأفراد ولا يراد بالفعل في الطبيعة فلا ^{تقبل}
التخصيص وفيه تأمل نحو ان تقول ضربتوم يريد
به نفس الطبيعية ولا شبهة في ان هذه الاضافة ^{للتخصيص}
ولا يخفى ان هذا النوع من التخصيص جاز في الفعل
كالتخصيص بالظرف والحال لان قلت حرمانه فيه ^{باعتبار}
معناه المصطنع وهو معنى صحيح فلم يوجد الا في ^{الاشياء}
قلنا المعنى المصدرى سواء كان في قالب المصدر ^{او}
الفعل صالح لذات الصيغة كما والمعنى المصدرى ^{كقول}
عائده الفعل مطرووف الزمان الذي هو مدلول عليه
بالفعل واضم لوضح ذلك لم يصح انقص الا في ^{عمرات}
نرى ان الربط المدلول فلما ليس لاس المرور ^{وقوله}
والعقيفة وذلك بخلاف الشون او المقوم مقامه
لا يوجد شيء من ذلك في اخويه واما الحسن الوجه ^{عنه}
طرد الباب ^{قوله} وانما فرنا الاضافة يكون الشيء ^{مضافا}
معناه ولا يعتد بالاضافة والمضاف اليه جميعا وانا
يحلوه في مقابله كون الشيء مضافا اليه ^{تقدير} اذ لا دليل على
اليه والمطفة الاستناد بعيد لقوله قدس سره ^{مضافه} ما لا
يتعد حرف الجر طلقا ولان المصدر عبارة الفصل
بين ^{معه} هذين الاقوالين حيث قالوا والاضافة كذلك

بمعنى من الحواص الألية لم يرد بها مطلقا فإذا سما الزمان
 في الفعل وإنما أراد المضاف والمضاف إليه للمبالغة أيضا
 في الصل وتاويل المصدر انتهى إن قلت كيف أصبح إذا زود الجميع
 من الأضافة قلنا لا شهيد في المحالين المضافين حاله **قوله**
 تارة الطرف وتارة الحرف صلة يدعي أنها يجوز أن صر
 محرومة عن خصوصية الطرف من فإن لفظة الأضافة ^{ضوء}
 طابو يدعي أن إطلاق الأضافة على وقد شرت في مجازية
 وحل الجميع على أرادتها على سبيل البدل سيد لأن
 الفعل والجملة إشارة إلى اختلاف القولين ذهب المصنف
 الأول كما قلناه وذهب بعضهم إلى التأييد قال الشيخ الرضي ^{نظ}
 أن المضاف إليه لفظ في نحو أيتك يوم قد من الجملة ^{الفعلية}
 لا افضل وحده كان الأسمية في قولك أيتك من ^{الحجاج}
 الأمير هي المضاف إليها ولما من حيث المعنى فالصحة
 المضاف إليها الزمان في المحل من وقد قال هذا بتاويل
 المصدر ينبغ أن يكون هذا القول مرضيا لئلا يخالف ^{تق}
 من اختصاص الحرفان الجرازم لإضافة إليه وخصا ^ص
 اللازم سنلزم لاختصاص من اللازم وتلاجه في قول ^{المع}
 فيما سباني المضاف إليه كل اسم ولا ينبغي الفعل ^{كما}
 ذكرنا دباي من الأضافة إليه كما يأتي عن الأسناد إليه

قال الشيخ الرضى قبله والدليل على المضاف إليه هو المصدر
لعرف المضافه مع خاوال الفعل من التعريف حوانت
يوم قدم زيد بحارا والبا رونا انافه اصم حمة هذا
ومجيئته في كلامهم **قوله** وهو معرب من الاعراب
يعني الاظهار او ازالة الصاد وهو محل اظهار العلة
وازالة الاساس او من اعرب الكلمة اذ اصبحت الاعراب
فيها ^{فباد}
والوجه ظلام الاعراب العرية باعتبار ان الاعراب يحقق
فيه لان القياس معرب كسر الراء كذلك الايضاح وفيه
لوجاز احد صيغه منه لجواز ان يكون اسم كان لاصفه حتى
يكون القياس ما ذكره **قوله** وسبني من البناء المقصود فيه
المراد وعدم الصيرفة الثلاثة بسبب وقوعه في قالب هيشه
لا سيما البناء **قوله** فالعرب افاء للتعبير والمصحح لدخول
الفاء الموضوعه للتعطيل المفسر كون ذكر المفسر بعد ذكر
المفسر **قوله** الذي هو قسم من الاسم يعني اللام الذي
على قيدا قسم للمبدء الاشارة الى القسم الذي هو الا
العرب وذلك لانه ذكر احوال الاسم واداءاتنا
اي الاسم بقرينه المقام ويندفع به ما قال من ان التعريف
غير مطرد لانه يصدق على سبني مع الاصل انه ^{كرب}
لم يشبه سبني الاصل لان الشيء لا يشبهه ولا يباين ^{فيه}

وكما يدفع به ذلك النقص بتدفع بفوقه تركيبا محققا

الفاعل اذا تعامل بمبنى الاصل فذكر الاصل للمحقق

قياسه دفعه باللام لزوم مشابهة الشيء لنفسه لان

اقساما لانه تشبه بعضها ببعضها وفيه جمل

ان فاعلا فالمتشابهة المغيبة هي المتشابهة الموجبة ^{هنا}

المتشابهة ستمه عنه واللازم الدور ولزم ان يكون ^{هنا}

تعارض المتشابهة لا يفسد التركيب مع غيره

التركيب يطلق على معنيين المصنوع المسمى ويستعمل ^{مع}

مجموع المصنوعين ويستعمل من التركيب بالمعنى الاول ^{يد}

في قام زيد والمعنى الثاني مجموع قام زيد كما يقال ^{للمن}

زيد ولجموعهما زويج واعترض عليه بان المتبادر

من التركيب هو المعنى الثاني والفاظ في التعريفات ^{مجموع}

على التبادر فاط صدق التعريف على مثل جليات

تركيبا محققا معه عامل ولم نقل تركيبا مع عامله لئلا

يخرج ما عامله معنوي وبعده ان يرد تركيب مع العام ^{اضاهام}

معه بمعنى تحقق العامل معه الذي لم تشبه

اي لم يناسبه الاشباه الذي المتشابهة في الكيفية

بالتناسبية التي هي اعم منه لان المصنفه بذلك وذلك

لان مانع الامر ايهما الثاني خصوصية الاول ولذا

تم

قال النبي ما اسبق **قوله** مناسبة مؤنزه في وضع ^ب ^ع ^ا
 سببه في تحت النبي فلا يلزم في التعريف جماله كما يلزم اذا ^ف
 المناسبة المناسبة اليها قوة ولم يكن فان لفقو عرضاً ^ص
 اسعوا وليس يفهمه مراد **قوله** اي المعنى الذي هو الاصل ^{صل}
 في البناء ضرباً باصله البناء لانه بهذا المعنى لا يخصص ^ف
 الثلثة لان اصل جميع الانفعال البناء وانما الاعراب ^ع ^ص
 المشابهة بالاسم ولان فيه صرفا الصبغة عن الطول ^ن
 المتبادر من معنى الاصل انه مبني وذلك تجب الاصل ^ع ^ص
 والمتبادر من ما اصله بيان ان اصله ان معنى جوابي ^ك
 هو اصلا وعرض له الاعراب **قوله** وهو الماضي ^ل
 ان العلامة الكفية في تحقق المعرب كونه قابلا لوجود ^ب
 الاعراب فيه سواء وجدت كزيد في قام زيد او لم ^ك
 وانما تكلف لئلا يمتنع القابلية وجود الاسباب ^ب
 الاسم لان يعطى الاعراب وهي الترتيب ^ب
 وعدم التناهي لئلا يمتنع **قوله** عند الجمهور ^ب
 في ذلك من لفظ المعرب ووجود الاعراب ^ب
 ان حقيقة المعرفة ذلك ولم يعرفوا انه من ^ب
قوله فان العارف بما جمعه المدونة ^ب
 لم يتبع اصلا ويتبع ولم يعرف احكامها ^ب

وذلك التعليم ان كان مع الدليل فذلك التعليم علم الصواب
 وان لم يكن معه فهو علم النحو وحكاية غيره على اختلافه
قوله فالمقصود معرفة العرب في اشارة الى اللاتين
 نفس التعريف فساد بل الفساد في المقصود من التعريف
 ان المقصود من تعريف العرب ان يعلم العربي بوجوده صالح
 يكون وسط الحكم بان هذا او ذاك لم يختلف احواله
 العولل بان يقال هذا معرب وكل معرب لمختلف احواله
 اختلاف العوامل فهذا لم يختلف احواله باختلاف العوامل
 ولا شبهة في احوال الوجه الصالح من تعريف المعصية
 يكون زيادة قائم زيد معرب اي مركب لم يشبهه سواه
 وكل معرب لم يختلف احواله باختلاف العوامل بل فردهما
 احواله اختلاف العوامل بخلاف تعريف الجوهر فان احواله
 الحاصل منه غير صالح لا يكون وسط لزوم وتقديم
 على نفسه في الدور ضمن الاضمينه وذلك لانك اذا قلت
 المثال المذكور معرب اي لمختلف احواله باختلاف العوامل
 وكل معرب لم يختلف احواله باختلاف العوامل بل ان يكون
 الصخر عن التبيح والصغرى مقدمه والتبيح متاخرة
 عنها ابتداء وبواسطة الدليل فيلزم تقدم الشيء عن
 وقد اشار الى الصغرى بقوله من معرفة المعرب
 من

معرفة ان هذا اذ ان معرفة النبي بقوله ان ^{العرف}
 انه اي ما عرف انه عرب بالجناف اخره باختلاف ^{العوامل}
 في الوسط بقوله حاصله معرفة هذا الاختلاف ^{بفهم}
 بداي بسبب مفهوم الاختلاف وتعرف مفهومه
 فان الصلوق بان هذا عرب متوقف على تصور ^{المعنى}
 الحاصل بسبب تعريفه باختلاف لانقال الصغرى ^و
 النتيجة فلا يلزم تضم الشيء على نفسه لان قوله لا يدخل ^{للتفصيل}
 في المتوقف فان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف متوقف
 عليه واحتمل في صورتي الاحمال والتفصيل وهذا ^{هو}
 لاسترة عليه **قوله** حقه وكما المراد المراد بالتبدل
 الحقيقي تبدل ذات الال وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة
 المقصود بقا الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات
قوله او صفة اي حاله شبهه الصفة لاصفة ^{حقه}
 لان الحركة لا تقوم بالحرف بل تقوم بما تقوم به الحرف ^{لكنها}
 تابعة له **قوله** اختلاف العوامل ان قيل ان فاعلا ^{من}
 كان صفة لا يجمع على فواعل فكيف جاء جميع على على ^{عوامل}
 اجيب بان هذا اسما **قوله** الملاحظة عليه يخرج ^{بمن}
 حكم العرب اختلاف منو ونا ومنى باختلاف العوامل
 الداخلة على المستفهم عند كان تدويرت عمره او حورت ^{يكسر}

قوله وانما خصنا اطلاقها بكونه في العمل كذا

عنه العنوان **قوله** اي يختلف لفظ اخره اي صورة اخره

او تقديره اي يختلف اخره بحسب العدي سواء كان حجب

تقديره نفس الآخر فقط كافي مطلق او تقديره وقد ^{صفه}

كافي عصا وفاض وجب تقديره بالصفه فقط كافي

وعلايه فان اخرها لا يتبع عن مولاه اعراب حسب العرض

والحكم وان كان ينسج بقوله بحسب الخارج **قوله** اي ^{يختلف}

اختلاف لفظ او تقديره اي اختلافه منسوبا الى الصورة او

التقدير على امر وانما نقل اختلافه لفظا او مقدره بحسب ^{الوصف}

نوع الاختلاف مفوظ مما اذا اعيان سبيله وسببه

حلت الحركة لفظا ونم تحيل قوله لفظا او تقديره تفصيلا ^{للعامل}

اي سواء كانت العولل مفوظه او مقلده لان العامل ^{بمحص}

في المفوظ والمقلد لا قد يكون معنويا ولا لا يلايم **قوله**

الا في التمييز واللفظي في بيان ضبط اعراب الاسماء وذلك

لان الظانه اشارة الى ما بشر اليه قوله لفظا او تقديره **قوله**

رابت احد ومرت باحد مرات حيل ومررت حيل **قوله**

وقولنا رات مسلمين ومررت بمسلمين اي ملالاتها تين

الصورتين فاذا ان ظهر شموله للمثنى والجمع **قوله**

علامة الضم اي علامته هي النصب الذي على المفعول به

وفى عليه علامة الجرح **قوله** فان قلت لا يتحقق ^{مبدأ}
الا في آخر العرب ولا في العوائل اذا كسب الجرح ^{عليه} مع
ابتداء ان قلت التكب مع العامل لا يكون الا اذا كان ^{العامل}
لفظا يجوز ان يكون التكيب مع العامل ابتداء مسبقا ^{للمكب}
الذي يحقق معه عاملان معنويان محققا لاختلاف في ^{جرح}
العرب في العوائل يجب ان المراد باختلاف العوائل كما
اختلاف في العروذ التي لا يوجد فيها فرض لان عمل العامل
المعنوي ليس الا الرفع **قوله** قلت هذا حكم اخر حاصله ان
حكم الشيء لا يلزم ان يكون لازما له ان قلت يجوز ان يقتد باختلاف
بالعوائل ما حل لازمه وج يكون لازما للعرب وان لم يكن
قبل تقييده بالظرف لاننا قلنا فيه صرف الكلام عن الظاهر
بلا ضرورة مع انه بعيدات التقييد ايضا غير لازم ^{من} جوار
بحقق عرب لم يتحقق عرب لم يحقق معه عوائل في شيء ^{من}
الازمنة نعم قابلية الاختلاف بالعوائل من لوازمه واما
التبادر فعله الاختلاف لم يتعرض له قيل المراد باختلاف
الاول معنى يشمل الاختلاف الذي يبدأ بحاله البناء
و باختلاف الثاني الوجود قد عبر عنه باختلاف الثاني كله
والعوائل جنس العامل فان التام الدائمه على الجميع قد ^{يصل}
للجمعية ولا يلحق بذلك **قوله** غاية الامر ان هذا

لغيم لا يكون من خواصه الشاملة اي خواصه المتضادة
اللبق وانما قلنا ذلك لبعوده في المضارع ولذلك
هو ناسك ولم يقبل خاصية ولا يجهى لان القول بان ليس
خواصه الشاملة مبنى ان لا يتخوض الصورة المفروضة
عوامل في شئ من الازمنة اذ لو نحو فيها عوامل في الازمنة
كان خاصة شاملة لكل ما هو عرب لكنها ليست شاملة
لكل وقت **قوله** اي حركه او حرف كانتا قريبه عليه
نحوه امر الا عرب ما نه حركه او حرف او ما سيدركه في ضبط
الاعراب الاسماء ولا يجهى **قوله** اختلف لغوه ^{اعراض}
عليه بان التعريف غير جامع لانهم مسلمان وسلموني
ليس في الاخراد الاخر هو النون والباو اعنه بان النون فيها
كالنون في المفرد عليهم ارادوا به ان هذه الحثيه ^{حرف}
فيه في بعض الاوقات بان يجعل الحرف السابق عليه
بالنظر الى هذه الحثيه في حكم الاخر وان كان بالنظر الى
كونه علامته للتثنيه والجمع ليس في حكم الاخر وانما قلنا
في بعض الاوقات لانه قد يكون بمنزلة النون وذلك
في المشي والجمع العرفين باللام لا مشاع لصراع اللام والنون
قوله ذاتا او صفة اما الخلاف الآخري بقوله ذاتا
فكما ينحول ولذا البولك الفباك ولما حوله صفة فكما

صورتها زيد الى فتحته **قوله** لا يراد العامل والقضى
وكذا وصف كونه معاً قال قدس سره في الحاشية كنه
بتكال بما اذا كان العامل حرفاً واحداً كالباء الجارة فلا
ان سدا خراجها الى السبب المرينه المفهومة من الباء
الجاره وانما ما الموصوله على عمومها انتهى ذلك ان جعل
البالالة فليست ما خراجها اليها اما خروج العامل فلا
انحاء جعلوه بمنزلة العلة الموتره ولهذا سهوه على لا وليس
علة موتره بالحقيقة لان التاثير المتكلم وهو علامة التاثير
واما خروج القضي فان آله التي بسبب قربه ^{المقضي} و
ليس كذلك ولا يخفى ان قوله ليدخل لوجعل من تكلم الحد
يخرجها لكان احسن لكن العلم يجعله من عامته **قوله** خرج
بالسبب اليه ان قيل ينقض التعريف بالعلة العامة فلا
فانها يجب فريده فلنا ليس للعلة التامه سببه ^{السبب} الا
الاجزائها و اجزائها متراكبه من قريب و بعيد ثم لو ثبت
قريب سوى الاعراب صح القضي به لا يقال لو كان المراد
السبب الغريب لزم ان لا يقدر يحق الاعراب في الاسم ^{الذي}
ركب ابتداءً لانا نقول بسبب القريب للشيء بسبب انعقد
علاقه العليه عليه بينه وبين ذلك ذلك اشبه بينه
وبين سببه ولا يخفى انه لا يقضي استدلال السبب لا يقا

يقول

فالعبرة الصحيحة ان يقول ما خلف بدلا ما خلف لا كما
لم يرد تصيغه الفعل في العرفان الزمان والافق بين
الضيقين ان قيل **قيل** يمكن ان يجاب ايضا ان لا يختلفا في ^{عمل}
التحول عن الحركة او الحرف لخصوصه بل اهم منه ومن التحول
من السكون الى الحركة ومن التحول من عدم الالة الى
الالة كلام الاسماء الستة ومن كونه علامة لامر الى كونه
علامة لامر من كالف التثنية وواو الجمع فانهما قبل الزكيب ^{علامة}
التثنية وبلع وبعد الزكيب علامة لهما وللفاعلية
علامة لانهما كيلة التثنية وبلع قلنا هذا الجواب
غير مرضي عن المصنف وعند من العبارة فان التبادر من
رجح ضمير قوله احره الى العربك الاختلاف بطرفه بعد
بعد كونه مع **قوله** يخرج حركه نحو عايج وان تحول
اخره من الاعراب الى الكسرة كذا يخرج جر الجواز كقوله عا
واسموا بروكهم وارجلكم بكسر واو حركات ما قبل هذه
الارادات من التثنية وواو التثنية وعلامة التثنية و
فما رجع ضمير الى العربك من ما عنده تلك الادات
ليست عربية وان اتعت عن ذلك خرجت نفي الجية **قوله**
ليس من حيث انه معرب لوجوده قبل عامل الجمل بل
العامل وكذا الحالة الصور المذكورة **قوله** يدل على العا

جمع معنى معنى ما يفهم بالشيء ومقابلته العبد **قوله** ^{اللام}
في ليلد اع مطوف على اسم ان وجرها **قوله** يعني
وضع الأعراب أي وضع الأعرابية الأسماء ليلد على
المعاني في نفس الأسماء من غير استعانة إلى العامل
وذلك للاعتناء بشأنها **قوله** فإنه يعبد إذا لا نظر في
وضعه لا قصد ولا نعتا **قوله** ليلد الاختلاف فيه ان
لو كان دال على هذه المعاني كان الأعراب هو الاختلاف
كاذب اليه بعض المتأخرين لما به الاختلاف كما صرح
بني هذا الكتاب في غيره **اللهم** إلا ان يقال ان نسبة
الدلالة إلى الاختلاف ضرب من المسامحة ووجه ذلك
ان الاختلاف المعاني للدلول عليه بقوله العتونه عليه لما
كان مستندا إلى الأعراب من حيث اختلافه سبب الدلالة
اليه **قال** ^{المصنف} هذا التعريف على تعريف بعض
التأخرين لان الاختلاف ليس موجودا في الخارج وإنما
الاختلاف موجود فيه والموجود في الخارج ^{محل} أولى بان
علامته ولان الاختلاف هو التحول من حركة أو حرف
إلى غيره فاذن يلزم ان لا يتحقق الأعراب في الاسم ^{الذي}
ركب **قوله** ^{ويكون} يقال ايضاً ان الأعراب ما يوضع المعاني
ويرميل فساد الالتباس والمضغ والمزيب الفساد بالذات

حوم

هو الحركات والحروف قال الشيخ الرضي الطوسي اصطلاحاً
 ان الاعراب هو الاختلاف الى ترى ان المناضه وهو
 عدم الاختلاف اتفاقاً ولا يطلق البناء على الحركات
 نظراً الى المعربين اثنين اختلافاً وسببه وهو ان
 ان الاختلاف لا يناسب الاصح ان يجعل اعراباً فحين
 ان يكون سببه اعراباً والمبني فليس فيه الا عدم الاختلاف
قوله في التقاء على حالة واحدة ادلا حاجه فيه الى سبب
 بل يكفيه عدم سبب الاختلاف فحين ان يكون نفسه
 وليس الحركة او السكون في اخره سبباً لعدم الاختلاف
 حتى يطلق الحركات على البناء والقبائل بين عدم الاختلاف
 وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة
 وذلك كافي في جعلها سبباً **قوله** يعني التفاعلية قال
 الشيخ الرضي المعاني المنوره هي كون الاسم مجرداً وفضله
 بلا واسطه حرف الجر وواسطه **قوله** المنوره على
 صيغة اسم الفاعل لا صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم
 حتى يكون المعنى ان الاسماء اخذت على سبيل المناوبه
 وذلك لان ووصيف المعاني بهذا الوصف ليس لان
 المعاني **باعتبار** هذا الوصف هي الاعراب والوصف
 الذي به انضام الاعراب هو كون احد هاتر ابدال الا يكون

امام

احدها مطرد عليه فاذن معين الكسر ويوافقه ايضا
 الزوايه ويرشدك الى ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضي وهو
 المعاني في الكلمه قد يطرد بعضها على بعض ولا بد لها
 ميمه من المطرد عليه ومن ثم احتاج المجاز لا فريده
 الطاري غير الا لازم لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات
 بل قد يجره صيغه الكلمه كما في التضييف والنكسر وقد
 له حرف كما في النسي وقد يكون كانه متعلقه بالمضاف اليه
 على معنى في المضاف وان كان طرأ ان المعنى لا يربط
 فان كان الطاري واحدا لكون الفعل عمدا في ما تركب منه
 من غيره فلا حاجة الى العلامة لانها يطلب التيسير
 كان الطاري للارزم احد النشئين او الاشياء فالابن
 ان يطلب له اخف علامه لكن لازمه ومثل هذا المعنى انما
 يكون في الاسم في جعلت علامته بعض الاسماء حروف الله
 التي هي اخف الحروف وجعلت في بعض الاسماء حروف
 المد التي يختلف ومن هذا السر ينظر وجه ما يقال ان ال

مستقله

في الاسماء الاعراب وفي الاعراب والحروف **الناقله**
 على نضامين مثل معنى الورد او الاينيله فان اخذت
 منقوله واستعمل عليه ومثله الطاري **قوله** فقال
 التيه والاعتوار استستكردون حيرا والعاور

مثله وقد جعل ههنا شعار العلق المعاني الأسما على
 سبيل المناوئة او مجاز امره من التناوب **قوله** وانما جعل
 الأعراب في آخر الاسم أي جعل الأعراب الذي هو الأصل
 حالاً في الآخر أصل مطلق الأعراب في الآخر عطف ^{المال}
 في المحل كما في الأعراب بالحركة او تحقق الكافي ضمن ضربه
 كما في الأعراب بالحرف او جعل في جانب الآخر لا يقال على ^{القدر}
 الأول لم يعلم موضع الأعراب بالحرف لا في قول على ^{القدر}
 تعين موضع الأصل تعين موضع فرعه وهو جانب الفعل ^{القدر}
 فقد لا يمكن والا لزم تقدم الفرع وتبعه الأصل **قوله**
 والأعراب على صفته أي صفة السجي والدول وذلك بناء
 على أن الفاعلية ومقابلها صفات للدول وقد جعلها ^{الشيخ}
 الرضي صفات للدات وهي كونه عمدة او فضله ^{فما} جعل
 الأعراب في الآخر لأن الدال على الوصف بعد الموصوف
قوله فالأصل الذي يكون الدال عليها أيضاً ^{أخر} عن ^{الذي}
 عليه أن قيل إن الحركات الأعرابية معان الأول ^{أخر} ^{والجواب}
 الأعرابية انفس الأول ^{أخر} فلم تاخر الدال عليها عن الدال
 عليه لا جاب ان المراد بيان حال الأعراب بالحركة الذي
 هو الأصل والمراد ما تاخر الآخر الذي لا الفا في ولا شبهة
 في تاخرها الذي لا نهاتابه للحرف لا تاقول ^{أخر} ^{الذي}

أردم لها أنها وضعت بالحجاب أن المفصّلان الأعراب بالحركة
لما ذكر وهي متأخرة بحسب الزمان عن الحرف كما صرح به الشيخ ^ص
وقال أن الحركات أواخر حروف العلة ثم يضم الحرف في الحقيقة
أما بعد فلا فصل بين الواو ووق عليه أخوية فالحركة
فالحركة إذن بعد الحرف لكنها من شرط اتصالها به نوناً معها
لا يبدل وإذا استعملت صارت حرفاً متبداً وكان من جملات ^{الحرف}
بأن المراد التأخر عن الدلالة بقدر الأمكان أو التأخر عما عدا
الأخرى فالأخرى عند الأكتفاء حكم التأخر عن الكل
قوله ثلثه إشارة به إلى أن مجموع قوله رفع ونصب
وجر مجزئ واحد يصح الحمل على قوله الواحد فيكون العطف
مقدماً على الحمل كما في قولك أبيت القف وحدان **قوله**
هذه الأسماء الثلاثة اعلم أن الحركات الثلاث هي ^{في}
فتحة وكسرة سواء كانت نباتية أو عينية أعرابية كانت
أو غير أعرابية كضمّة فقل لكنها إذا اطلقت لا غير مراد
العبد الأعرابية ويسمى أيضاً رفعا ونصبا وجرّا إذا كانت
أعرابية ولا يختص بها بل معناها شامل للحروف الأعرابية
أيضاً والتميز بين الضمة والرفع عموم من وجه وكذلك
الفتحة والنصب وبين الكسر والجر وإنما سميت الحركات
الأسماء لحصول الأدي إلى ضمّ التعليل تبعه رفعها عن

مكانها حصول الثابتة ففتح العم ويبدعه نصيبه فكان القسم
 باقظا نصيبه اي اقننه ففعلت اياه وحصول التنا
 بجر الفات الأسفل وحفضه وهو كسر الشئ اذا المكسر
 بقسط ويهوى الى اسفل ثم الجزم بمعنى القطع وفي الجزم
 قطع الحركة ولذا سمي لجازم جائزا والوقت والسرور
 واحد الاول محض الاعراب والاخيران ابنا **قوله**
 ولا يطلق على الحركات ابنا في عند البصره واما
 عند الكوفيه فالكل في الكل فاستعمله في الحركات المتما
 يلى الحركات الاعرابيه **قوله** على قلبه بالفريه كقولها
 دفعا **قوله** حصفه او حكاه وذلك اذا كان الاسم عاده
 وهذا الوصف يستعمل في الرفع لكن قد يختلف عند نقله
 بالفضل ولا يخفى ان هذا العميم هو الحق والقول ان الرفع
 والنصب للفاعلية والمفعولية ويكونان في ما يتاها
 بطرق الاستغاره بعد الا دليل عليه نعم الرفع والنصب
 الفاعل والمفعول الحق ومن جعل ابنا، فيهما للنسبه
 وازاد الحصله المنسوبه الى الفاعل والمفعول فتوجه
 المعنى دلج الى ما في الشرح توجيه الشرح اقرب من توجيه
 الى الفهم **قوله** حصفه او حكاه ذلك فيما اذا كان الاسم
 فضله **قوله** اي يكون الشئ مضافا اليه فقرينه المقابلة

مخالف

للفاعلية والمفعولية فانه مقابل لها لا كون الشيء ماضيا
وانما لم يقل حقيقة او حكما لان الجزاء يوجب في غير المضان
اليه ويحصل زيد فيما كان الجارزا يما لم يعتد به او كما
الجزا اي كما لكانه ليس علامه **قوله** لان الرفع فصل
الفاعل دليل لانه واحد منى على اتصاله الرفع في الفاعل لو
ترك قوله لانه واحد وقيل لان الرفع فصل والفاعل حقيقة
حكما دليل بحج الاقسام لكن بنسبها عليها وكذا الكلام في قوله
والنصب حقيق في ذلك ان تقول لان الرفع أقوى ^{الحركة}
فان **قوله** فاعطى الفصل للعليل اي مجعولا ^{للقيل}
للتعادل **قوله** ولذا حصل الحذف الكثير **قوله** والنصب ^{حذف}
او ضعيف والفضله ضعيفه جعل الضعيف الضعيف
قوله ولم يبق الح اما اخصي للاضافة له علام لان
المضاف اليه فصله بواسطة الحرف فايد غيرهما عما
فصله لا بواسطة الحرف اما كونه فصله فلا في افضاه ^{العهد}
التي هي الفعل وليس عهدا واما انه ما بواسطة فلا ^{اتصال}
معنى العهد انه بواسطة الحرف ولما كانت العهد افضاه
والحرف مدخل في ذلك اعتبر عملهما اما عمل الحرف في ^{قده}
واما عمل الفعل ففي محله ولذا حاز العطف بالنصب ^{علا}
محله ويظهر نصبه اذا حذف الحرف ثم يخرج الحرف في

مفرج

نقطة
 موضعين عن كونه علما للفضله ويستعمل المضاف اليه
 احدهما فيما اضيف اليه الاسم بتقدير الحرف كعلام زيد
 الفصل محذوف ضميا متبعا والثاني في المحجور والسند
 كزيد كان قياس المستثنى اليه اذا كان غير مرفوع والمفعول
 معه الصالح لانها فصله بواسطة الواو والا لكان ملكا
 الى الواو الاصل للعطف وغيره يخص احدا لقبانين
 الاسم والفضل فكان الاصل في غير الفصل كالمستثنى
 المرفوع لم يراعها نبي ما علمها منصوبا كل ذلك مما
 من كلام الشيخ الرضي قال العامل اخص لا يانه اما
 الاحتياج بان حكم العربيل تعريفه ايضا لان العامل
 المذكور في حكم مراد في تعريفه ايضا لانه العامل المذكور
 في حكم مراد في تعريفه وانما اخذه عن الاعراب لانه سبب
 للاختلاف والاعراب سبب قريب واما الاستبعاد في
 الاربعة التي مقاصدها الفن كما قالوه فان المراد مادة والاعراب
 صورة والدلالة على المعاني غائية والعامل فاعل واخذه
 عن المادة والصورة ظ ولما اخبر عن الغاية فلا يملك
 تعالينا في بيان الصورة اليها ولا انها مقصودة بانها
 والمراد بيان عامل الاسم اذا كان المعاني للصورة مختصة
 بالاسم كما نصب اليه الصبر ويصعب ان يكون تعريف العامل

مطلقا

مطلقا عندهم ما اوجب كون اخر الكلمة فعلا واسما على ^{وجه}
مخصوص ما اقتضاه التقضي والشبه التام بالاسم ^{ايضا}
المراد لعامل الاسم العامل الذي اثر في المعنى حتى لا يرد ^{التقضي}
بالبيان عندئذ **قول** وما يفهم اهدم الجار ^{المجوز}
والاقتسام لا للمصراع لا يدخل في التعريف **قلت** ^{غير} التعريف
ما يقع لصدقه على كل من الاستاد وما قام به المعنى ^{الغرض}
والركب منها وعلى المركب من العامل واحد الامور المذكورة ^{قلنا}
الباية للالة اي ما عده الالة الثانية للتكلم واعتقد ^{الله}
وان لم يسود الال قبل يسود موثرا لاتقال فيتوقف ^{العرف}
على التبع ليعلم ما بعد الالة ويفوت الغرض من تدوين ^{الضم}
ويبطل ما فعل في عدول المصراع عن تعريف الجمهور للعرب ^ب
العامل ما خرد في تعريفه ولا نأقول قد كفي ضبط المدون
وحصره العوامل مونه التبع ولا يخفى انه لو قال العامل ^{يقوم}
المعنى التقضي للتعرب لكان سالما عن الاعتراض ^{الاول}
لانه نقض في الالة اعلم ان العامل قال انه الله وقد ^{تقيا}
انها علامته لما حدثه المنكلم في اللفظ ويفرج عليه ما اولوه ^{من}
تنبه العامل المقدم اما على الاول فلان للالة لها ^{ذات}
على ما هو الالة ومن حق المقدم بالذات ان تقدم لفظ ^{حق}
الوضع الطبع واما على الثاني فلان حق العلامة ^{حيث}

هي ان تقدم على ما هي علامة له لتعرف اولاً تعرف
ما هي علامة له ومن كونه علامة يظهر ايضاً ما يقال
ان في العامل ان يكون عطفاً قال هو الة او علامة للا
مخفة التقديم عليه لا على المغرب لا تقول تقدم عليه لا
بدون تقدمه على المغرب ولما تمتد لا تزم ان تسع
علامة العالميه والمعويه من شئني لغيري ان كلمة منهما
عالم في الآخر والارتم ان يكون حق كل منهما التقديم
على الآخر لا يجتنب مختلفين كله الشرط والشرط فان كلا
عالميه في الآخر نحو قوله بع اياما ندعو فله الاسما المعنى
منحت تضمنه معنى ان افاته معنى التيقن في الفصل صا
علاقيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار مقبولاً له
تقدم وناحر مجتنب مختلفين **قوله** اي خصيل قد
يقوم بالحصول لا القيام به الفيد كما قضيه اصل اللغه لا
من القيام العرض بمجمله وذلك لان المعنى المقضي ليس قائماً
بالعامل **قوله** اي معنى من المعاني المتصوره انما قد المعنى
به لان اقتضاه لا عراب ليس بحسب فانه بل باعتبار كونه
من المعاني المتصوره كما ذكرناه **قوله** اذ به حصل معنى القا
لان استدعاء الاسناد اليه **قوله** اذ به حصل معنى المقبول
اي الفصل الذي رايت لاني لما استدعاء النفاق قال الكثر

مجموع الفعل والقاعل عامل ايضا لفظ واما في محله فالقاعل
هو الفعل ومحله الضبط صداده ان حرف الجر المذكور اما
لم يكن مذكورا كغلام زيد فتشبههم من قال ان اللقدار على
وجاز عمل حرف الجر مقدما لوقوع المضاف اليه الواقعة
ومنهم من قال ان المضاف على لان الحرف ^{منها} مضاف
ولذا يكسب المضاف التعريف والتخصيص ^{من المضاف اليه}
والبيه قال التبع الرخي **قوله** فاللفظ ماد كرا لا عراب في قول
وكان كل من انواعه اقسام وثلاث الانقسام محال لاراد
عقبه تلك الانقسام ومحالها فاتي بالقابليتها **قوله**
الذي لم يكن متنى ولا مجموعا للفرع والشهور يطلق على
يقال المضاف على ما يقابل المتنى والمجموع والمراد ههنا
الاخر بقية المقابلة ان قيل لا بد من تقييده بكونه
الاسما الستة وما الحق المتنى والمجموع لانهما اخله في التقيد
خارج عن الحكم ولا يجاب بانها غير اخله بها حكم عليه
على القضية مبهلة وان الاسما الستة وبعضها الحق ^{متنى}
خارجة لان شعول الحكم يتدعي شعوله بجميع الافراد لا
بجميع الافراد في جميع الاحوال لان مقام الضبط ياباه مع ان
النصرف في الاخراج غير المنصرف الذي لم يضاف ولم
بالام اصلا لاجرا من المنصرف كما هو الظاهر ^{لها} يجاب

غير الخطي بواسطة ذكرها فيما تكلم وبما كان عراها فان قيل قد
 بين فيما بعد ان عراب غير المنصرف فكان ينبغي ان يقال ان
 لا يصرح بقيد الانصراف ههنا احراز عند اجابت
 الاسما محصوره وغير المنصرف لا يكاد يحصر فاحيط
 الاحراز عند التلايق عاظم في الورد كثيره والكثير في الاختصار
 عن المحصوره بادنى من ادليس الاختصار بحاله ما كالا
 الا لا يحصر مع ان الاختصار في العباده مطلوب لاجل
قوله والجمع الكسر المنصرف المالم يقل فالمنفرد والجمع
 المنصرفان لانه فصد نوع فليس ولا ينقسم الفصل بين الصفة
 وموصوفها بما ليس صفة وهو الكسر او العلب كما قيل
 بعيدا جدا ان مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف
 عن ذلك ولو لم يارب عن توهم الغائب ما بعين توهم
 في الذكر فيكون من قبل قوله هو سانه مقابلة قوله تعالى
 تحت مرتفقا **قوله** الذي لم يكن الواحد منه سالما
 ظهر ان فعال الذي لم يكن ملحقا باخر واحده واو ونون
 الالف واما يظهر خروج مثل سنون وضرات عنه
 يظهر دخول تلك معها فلذلك فيه **قوله** احدها ان
 الاصل في الاعراب ان يكون بالحرك لحقتها ولا ينها العاده
 للحروف وفيه انها ليست باعاضا لها الا توهمها ولو سلم ذلك

نقص الأصاله بحسب الذات لا يكون بها علامة **قوله**

والفتحة نصبا قال قدس سره في الحاشية هذا التركيب

قبل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المفعول

مجرد اجازة المصانفي **قوله** وذلك لأن الفتحة عطف

على الضمة والعاقل فيها الباء نصبا عطف على رفا والعاقل

فيه هو الأعراب المقدر والفرية عليه المقام لأنه بصدده

انصاف الأعراب محالها ذلك ان لا يقدر الأعراب في

نظم الكلام فان ملاحظة كافيته في كونه عاملا ذلك انضيق **قوله**

لجعل عامله ما هو عامل في الظرف المنفرد **قوله** جعل النصبا

الحالية والمصدر يقال قدس سره في الحاشية على معنى أنه

اعراب هذا القسمان بالضمه حال كونهما مرفوعين واعر

بالضمه اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجر انتهى

قد اشار بقوله اعني الى ملاحظه الأعراب سواء في قالب

والفعل وسواء قدس في نظم الكلام اتم بقدره ولا يخفى

بجهد هذا العبارة لا يفيد كون الحركات السلب فعاد نصبا

وجرا على تقدير الظرفية والحالية لا المصدرية فان

الذي هو الرفع والضم في الجراذ كان يقسما بالضمه و

الفتحة والكرة وكانت تلك الملايه من قبل واجبة

العام بانخاص افادت ذلك **قوله** جمع الموث للسلام

قدمه على غير المنصرف لا بخطاطه عن اقسام الاسم العرب
 لتبها في الاصل وهو بصده بان اقسام العرب وانما لها
 ولانه الكثر خلافا للاصل من جمع الموت حيث نزل فيه ^{الحد}
 الحركات مع الثوب بخلاف جمع الموت السالم والجمع الموت
 السالم الكثر بتا بالفتحة الاولين لانه مقابل الاول ^{المتا}
 الثاني اعتبار الجز الاول ومقابل الثاني باعتبار الجز الثاني
 ويكون دهرهما على ترتيب ذكر مقابلتهما فالقدس سره
 في الحاشية قوله السالم مرفوع على انه صفة للجمع انتهى
 لا مجرد على انه صفة للموت حتى يكون المعنى الموت الذي
 سلم عن التعيين اذ اجمع وجاز توصيفا المضاف الى ^{ذي}
 الام نبي الام عند الجمهور لا ينافي في وجبه من التعريف
 عندهم ما عند المبره في تعريف المضاف للكتب من الصا
 اليد انقض وشبهه بل عنده **قوله** وهو ما يكون بالالف
 والتساوي كان في احد وثنا او متذكر كسجلا ب جمع سجال ^{مرفوعا}
 جمع مرفوع وسواء كان جمع في الاصل او يجب الخالفة ^{خل}
 عرفان فيه لا يفتح ان تفسره بما ذكر سواء كان يجب التعريف
 بعوم الجار كما يفتح سجال ب جمع مثل تبين في الاصل ^{جه}
 في اذ طال الاور لا تقدير مضاف وهو صيغة او معطوف
 وهو ما على صيغة لم يفتح في اخراج الثاني الى تقدير ^{المضاف}

قوله غير المنصرف بالضم والفتحة اي اذا فتح وطبعه كان

كذلك **قوله** فاعرب هذه الاسماء السنه اي لا تحذفها

بل يعومها اذ كثيرا ما جرى حكم على شخص ويراد الحكم على

فما صله ان الاسماء السنه حكمها كذلك **قوله** في توجيه ^{نوعه} تلك

الارادة اي اللفظ اذا اردت محمدا للفظ يكون عملا والعم ^{لص}

تاويله بالصفة المشهوره بها فيصح ان ياول ابوك الخ

بالصفة التي اشهرت بها وهي كونه اسنة وفيه ما مر من ^{ريف}

كون اللفظ موضعا لصفة **قوله** بالواو ارتفاع الا

بالحركة العديريه او اللفظيه وهي حركة ما قبل حروف ^{الذ}

كافيل للزوم الاعراب في الوسط والعدول الى خلاف

الاصل وهو العديري مع الضي عنه **قوله** اذ مصغرا ^{انها}

اي ما يصف منها وانما قلنا ذلك لان دون لا يصف

معرفة بالحركات لانه يتحرك عنه ولا منه وجوب اليم ^{فصيل} وزن

وحرف العله المحصول اعرابا يجب سكونه لشابه الحركات **قوله**

ومضافه فيه بعد النظم المن حيث اخر مضافه عن ^{قوله}

الواو الخ واذ لك اما لانه حصل قوله مضافه حالاس

في الظرف وجعل الظرف عاملا فيه وح يكون العبارة

مجموله على تقديم واخيرا ^{مل} الا فالحال لا يتقدم على العا

المضوي ولذا قدم بالآخره اولان للخارج تعبير ^{لكنه} النظم

كالغاية والمن المتوقع او موافقه الاسلوب السابق ^{عنا} الى
ولا يخفى ان قوله مضافه يجوز ان يكون حالاً من محمول ^{الاعراب}

المفهوم من المقام او المقدر في نظم الكلام **قول**

ولم يكف في هذا الشرط المثال للايتمهم تفصيلاً

خصوصيه المضاف اليه المذكور غير معتبره والقصد

نفي الاضافه الى ما التزم فقط في غايه الحقا فاجز الى

النصر وبه ليس الا الاختار عن الصفر صيغه ^{للكتاب}

ولا عن المشي والمجموع بضبعه الجمع كذلك **قول**

لئلا يكون بينها ومن الاتحاد ولان الحروف وان كانت ^{عنا}

للمركبات في باب الاعراب تغلها وخفه الحركات الا انها

اقوى لان كل حرف من تلك الحروف مركب او اكثر فلهذا

ان يقتل المشي والمجموع مع كونها فرعين للفرد بالاعراب

الاقوى لثباتها المشي ^ح عن صفة كالا

للخ عدد ينظر ذلك التقاد ضرورة ذلك بحاله الاضاً

قول ولو وجود حرف صايع فاسترحوا من كلفه اجلان ^{حرف}

اجنبية مع ان الهم في ربعه منها كانها محلو به للاعراب

نقط لكونها عند ذه قبل في وزن كالحركات المتعده للاعراب

وكما الواو في قولها كانت سبعة منها الميم في الازداد

فلم يرد الى اصلها الا لاعراب ^{عند} الشخ الرضى الاقرب

يستد

ان الهم في الاربعة الاول والعين في الباقي بحالة الرفع
 علم العلة والالف: الثاني نصب والجر علم الفصلة والمضام
 اليه مع كونها لام الكلمة وعينها وجعل فعلها من الحركات
 من حيثها للتخفيف وقال المنص ان الواو والالف والياء
 من لام الكلمة في اربعة ومن عينها الباقي لان دليل الاعراب
 لا يكون من نسخ الكلمة فهي بدل تصديقا لم يفتد المدد منه
 هو الاعراب كالنات في بنت يفتد التانيث ولا يفتد ذو وفوق
 على حرف مقام المدد مقام المدد عنه واغرض على بان
 لا محذور في جعل الاعراب من نسخ الكلمة لغرض التخفيف كما
 في الشيء والمجموع وله ان يقال ان علامتي التثنية والجمع هما
 حروف الباني بدل من حروف العاين **قوله** وهو كما هو ليس
 بمعنى انه لم يثبت كلمة المفرد وجواز رجوع ضمير الواحد اليه كقولك
 كلا رجلين **قال** الله يوكلنا الحنثن انت اكلها وللزوم
 الالف في الاحوال التانيث حال اضافتها الى المظهر وحوار التانيث
 فان الشيء لا يماز والفتد بدل من الواو والياء التانيث في التانيث
 ولم يدله التانيث في التانيث **وقال** السيل بدل من الباني
 لسماح الامالة ولا يميلون سما تلتنا على غير الشدة والامالة
 من ذوات الباقين **وقال** وكذا كلنا على وزن فعلى والالف التانيث
 جعل اعرابا كالهمزة كلاً وانما هي الالف التانيث بعد التانيث

لأن التام بحض الثابت فلذا جار بوسطها بل فيها ^خأ
منه لكونها بدلا من الام ولندا لم يفتح ما قبلها ولم يقب
تا. اخت وبت وهاء ولا يها لبت بحض الثابت وكذا
الالف لانها تعيلا عراب جاز الجمع بينهما والحق ^بالنا
مضافا لا ثبوت افتح من تحريكه وفي قوله وان جار ^بتو
والصحت قال انها لبت للثابت ان الثابت لا يكون
ط وحب ان يكون ما اضيف اليه كالا وكابا شئ اما لفظا
ومعنى فقط ولا يجوز تعريف الشئ الا في التعريفات كانه
ريد وعمر **قول** فاذا اضيف المظهر الذي هو الفتح ^ققل
اذا كان مضافا الى المصرفة لا غلب كونه جاريا على الشئ ^{هـ}هو
موافقا لمعنى لفظا واصل الشئ ان يكون معرابا ^وفالا
جمله موافقا لسوعد في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم ^بتبع
الشئ للعرب نحو حسنا كلامنا واما اذا اضيف الى المظهر ^{هـ}فانه
لا يجري على الشئ اصلا قال والثاني **هـ** النج الرضى ^نكان
عليه ان يذكر فذو ران اذا لم يستعمل مفردة فان زعم انه
ثابت في التعدير اذ كانه كان بدري ثم شئ لم يكنه مثل ذلك في
ثنايا و ذلك ان معنى ما الاستعمال طرف الجهل وليس ^{هـ}في
الطرف الواحد معنى الشئ كما لم يكن ان تعال المفرد اتان ^نان
اذ ليس في المفرد معنى الشئ فالثنايا ان طرفا الجمل ^نلا في كل

واحد من طرفيه **قوله** وهو الوجود ذولا عن لفظه فلا

يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون مفردة عن لفظه وكذا الاكثرت

جمع ذات لا عن لفظها فلا يكون جمع الموت السالم فينبغي

ان يذكر اولات جمع الموت السالم بالحقابه واما ذوفوهو جمع

فلهذا لم يعد من ملحقاته واما قدم الوعلى عشرين في جمع

ولا يد على عدد معين كما هو مقتضى الجمع **قوله** وهو غلاته

التنبيه والجمع قال الشيخ الرضي جلبت الالف علامته ^{للمنشد}

قوله للجمع لمناسبة الالف لحفصة لعله عدد ^{المنشئ}

والواو ثقله لكثره عدد الجمع وهذا العلم طرد في جميع ^{المنشئ}

والجموع نحو ضاربوا وانما وانما واهما وهو او كما وكوا

قوله لانه الضمير المرفوع للتنبيه في اوله لان التنبيه

والجموع منعلم لا يحال على اعرابه واسبق الاعراب ^{الرفع}

لانه علامته العهد بخطوا الف المنشئ ووا والجموع ^{من}

الرفع فيها ولم يبق من حروف اللين وهي التي اولها ^{نظام}

مقام الحركة الاالياء للجر والضم في المنشئ والجموع والحركات

بها قلبت الف المنشئ ووا والجمع في الحركات فلم يبق المنشئ ^{حرف}

فاتب الجردون الرفع لكونها علامته الفضله بخلاف الرفع

قوله وفوقه قال الشيخ الرضي ترك فتحه ما قبل الياء ^{ها}

في المنشئ افا على الحركة البائنه قبل اعراب المنشئ مع علم ^{اشتمعا}

واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسر الاستفقاله قبل الياء الساكنه
 الواو فيب والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لوقب
 الياء بضمه ما قبلها وواو مع ان غير الحركة اولى من غير ^{الحرف}
 فان رفع التباس الجموع المثنى حسب كرم ما قبل ياء الجمع ان
 حذف نونها بالاضافه وكسر النون في المثنى كونه ثوبيا
 ساكنه في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر ^{اليه}
 ان يرفع في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى ^{لحفة}
 الالف ونقل الكسرة وفي الجمع ثقل الواو وحذف الفتحه
 واما الياء فيهما فطاريه الاعراب **قوله** اللذين اشيرا
 تفسيره اليه انما اشرف على من سبق من نصيم الاختلاف
 الى اختلاف لفظ او تقدير وانما قال ذلك ليصح تفسير قوله
 التقدير واللفظي المعرف بلام العهد بما اراده كما تبين
 وليتصل لاحق الكلام سابقه فعلى هذا يكون قوله الضم
 لبيان محل التفسير لانهما كما قيل **قوله** ولما كان التقدير
 اقل سهل الضبط اشار اليه اولا ولا كان المناسب تاخيره
 عن اللفظي لان من حق العلامة الظهور **قوله** ما يفي
 الاسم العربي اشار به الى ان ما ليست مصدرية كما ^{قبل}
 وذلك للاحتياج الى جعله بمعنى الاسم ان لم يقدر ^{فتد}
 ولما لزوم تقدير التعذر والاستفقاله في الاستفقاله ولفوات

لما سبق من بيان محال الاعراب ولا في قوله واللفظي فيما عدا
ليس بمعنى اللام والاكاف معناه ان الاعراب اللفظي اصل

ما هو مغاير المتقدرا ولا استثناء ولا يخفى فإداه **قوله**

الذي عند الاعراب فيه فقيه حذف العائنه الضمير المستتر
راجع الى الاعراب ذلك ان يقول الذي عند الاعراب حذف

المضاف واقم المضاف اليه مقابله عند الضمير فصار منوعا
سترك في الفعل **قوله** الذي في اخره اي في موضع اخر

فلا يلزم اتحاد الظرف والظروف ذلك ان يقول ان
الاسم عام والالف خاص فلا يلزم الاتحاد **قوله**

الف مقصورة تحتها الاهاضد الممدودة والانه اسمونة
من الحركة مطلقا والقصر المنع والاولى بليلة مقابله

وعدم اختصاص المنع بالالف المحققة فيهم غلايي **قوله**
او محذوفه وهي في حكم التثابت ولهذا لم يعرف ما قبل الالف

ولغا المر هذا القسم وظهور تعابله مثل الاول في تلك
قوله كعصا وغلايي خبر محذوف والعدير هو اي

نقد عطا والمثاله وغلامه ونسأله اوصفه مصدرا
اي عند تعدد عصا وغلايي ون جعلت الكاف

حذف ان يكون كعصا وغلايي بل ان قوله ما عند او
له وقوله مطلقا على العدير الا وحاله من دخول الكاف

والعامل فيه ما يصح الكاف من معنى التمثل او ما يفهم
 من الكلام من العذر او تقدير الاعراب وعلى التقدير
 حاله ما يضيف اليه العذر المحذوف او طرف او صفة
 لذلك المحذوف والمعنى كعذره في زمان مطلق او تقدير
 مطلقا وعلى العذر الثالث حاله من قوله كعضا وغلامي و
 العامل فيه ما هو عامل في الظروف المسقرة او طرف لذلك
 العامل **قوله** فان الالف ما دامت الفاء **قوله** وكما في
 الاسم العربي بالحركة يقال وكما في الاسم المنفرد ^{بند}
 فيه الجمع المكسر المؤنث السالم ولو قيل الحركة لفظا كان
 اولى ليرجع مثل عصاي فان هذا الاعراب فيه قبل
 الاضافة اعلم ان الكثرة الفعالة ذهبوا الى ان باب غلامي سببه
 الاضافه الى المسمى وظاهره لله لان غلامي عربي
 ولان الاضافة الى النسب لا يوجب البناء الا بشرط سببه
 انشا الله **قوله** فانما اشغل في قوله قبل دخول العامل
 لان العامل انما يدخل الاسم على بعد تبينه في نفسه
 وهو مضاف في نفسه وهو مضاف الى الياء فالاضافة ^{اليها}
 متقدمة على العامل وهي مستأنفة لكنه ما قبله **قوله**
 فاذهب اليه في تفرغ على المقدمة الاستثنائية ^{لهم}
 من قوله لما لا يلزم على الشرطية وتوضيحه ان كثره الملازم

متقدمة على كسره الاعراب براتب لتقدمها على العامل
على المعنى المقصود للمقدم على الاعراب فلا يجوز ان يكون
ايها ان قلت لم لا يجوز والاولى لم عرض الثانية
قلت لا وجه لزوالها البقاء سبها مع ان الاصل نفاثت
على كل وان العناية بكسر الملازمة اكثر خصوصا اذا لم
جانبا لاعراب الكلمة لحوار تقديره ان قلت لم لا يجوز
ان يخلها علامته ايضا بعد تحقق العامل كافي علامته
التشبه والجمع فقد اجب عنه بانه يازم مع توارده مؤثر
سنتين اصطلاحا على انزاد كما سجل نوارد المورثين
حقيقه على ان سجل نوارد المورثين السهلين اصطلاحا
على انزاد عندهم ولا يفي بحققها فيما نحن فيه دون
صورية التشبيه والجمع لاجل علامتها على الاعراب
ستند الى العامل ومورث اصطلاحا وعلما على معنى التشبيه
والجمع ستند الى فصل التكلم وهو مورث حقيقي **قوله**
اي في حال الرفع والجر يعني ان قوله رفعها وجرها للاختصاص
المقلد والمعنى كما سقنا قاض وقت مرفوعه ومجرور
او وقت رفع العامل وجره له ذلك ان يجعل مصداق
اي اسقنا الرفع وجره حال ما اضيف اليه الا
المقداد حال كونه مرفوعا ومجرورا الى غير ذلك من

الاحتمالات التي ذكرناها في قوله مطلقا **قوله** لا يستغناء
 الضمة والكسر على الياء المكسورة ما قبلها **قوله** والفتح
 الرضوي وذلك نحو سوس يضعف الياء وتقل الحركتين مع
 حركة ما قبلها جرته تقيده فان سكن ما قبله فتعمل الحركة
 كطلي وكري **قوله** ونحو سيب عطف على قوله كفاض
 مرفوعا ومنصوبا لا على قوله فاض اذ لو قصد اللفظ
 تقدير الاعراب كان مستندا كما لا فائدة الكاف اياه ولو قصد
 كون اللفظ جمعا سالما بالواو والنون مضافا الى التكم
 لم يخرج ايضا الى ذكره اذ ليس المقصود في التبادلات خصوص
 المذكورات واضربها ولهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها
قوله فانما صلح سلموي قال الفاضل الهندجاني
 الاعراب في سلموي بعد الاعلال متعدد وفيه يستعمل
 كما عطا لكن الموت في التعدد في عصا ما بعد الاعلال
 من العذر وفي سلموي ما قبله من الاستعلاء لان اعراض
 بالواو وتقله يوجب تقديرها بجلا في عصا فان لغزبه
 وتقله يوجب ابدال الحرف لا الاسكان وتعد الحركة **قوله**
 فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا وذلك لتامتناع
 يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة
 كونه جمع الموتى السلام بدلا عن الفصحى لان الواو لا تعمل

في حكم التائب فالوجه ان لا يبدل عنها كان كلمة ^{حرف} وا
اعرابان لفظي وهدري بخلاف فتح الجمع فانها غير
تأبته **قوله** فان الباء المدغمه انه باقية على
سكونها **قوله** وقد يكون الاعراب الحروف وتقدر
ما في الأحوال التثنية او بعضها ما كان اعرابه بالحرف
ولا في هذه آخره ساكنها بعد هاء سوا كان مضافا
او لا كما في قوله مع واللفظي الصلوة على قراءة النص ^{واما}
لم يفعل ولا في آخره لتلايقض القاعدة بمصطفوا ^{لقوم}
واعلم ان الم بعد المص لا لصدور بيان اعراب اللفظي
والفديري التائب للاسم في انه لا باعتبار اعراب
وكان بيان في علمه وسيله كونه امتزاجها بالكلية
عارضة ان قلت فلم تعد في منع ان اعرابه ينحى ^{ان}
يكون بالواو تقديره في حال الرفع كما في سبله ولام بعده
الفديري بطل قوله واللفظي فيما عداه اجب عند ^{ان}
جعل داخل في باب علمه نظر الى اخوانه والى اللغة
الاهرمية وهي في وان كانت قليلة نعم تبقى الاعكام
في الاعلام الى الحكيم في لغة الحجار نحو من زيد ومن زيدا
فان عرب تهرى اعرابه وجوبا لا استنقالاته بحركة الحاء
وكذا في المنى المحكي او جورد الحكاية فيه **قوله** والكفى ^{لعه}

انما يصح الاكفافية لاخصار المعرب عند في المنصرف

غير المنصرف فاذا علم غير المنصرف انه ما فيه علتان

علم ان المنصرف ما لا يكون كذلك وهذا مثل ما سبق

تعريف المعرب عدل عن تعريف النحاة المنصرف بانه الذي

يدخله الحركات الثابتة والثون وغير المنصرف بانه الذي

يسلب عنه الجز والثون لشبه الفعل ويحرك بالفتح وذلك

لما استلزمه لو قفا الشيء على نفسه فيما هو المقصود من التصرف

وعدم الخصار المعرب فيها الخروج ما اعرب بالحروف

مثلا عنها **قوله** غير المنصرف المنصرف ما خذ من الصرف

وهو الفضل والزيادة وانما سمي المنصرف به لانتم

على زيادة على الاعراب اعني علامته وهي الثون اولها

زيادة يمكن ولذا يقال له انما سمي **قوله** غير هذه الزيادة

سمي بهذا التصرف **قوله** اي اسم معرب جعل ما

موصوله لاحق الحد ان يكون نكرة ولتلايلزم تعريف الحد

تفكيك المبتدأ لان غير الاكفافية المعرب من المضاف اليه وفيه

الحق للمواد بهذا التصرف معناه العرف وهو مفهوم محصل

بالاخره قد معنى العايرة وله ان يقول انه بهذا المعنى ايضا

نكرة لان الطائفة اسم جنس لا علم جنس لانه علم ضروري

لا ضرورة هنا والقول بانه ضام قد يخالف الاسلوب

التابع من تقديم المعرفة وجعله موضوعا والقاعدة
المحفوظة ايضا من ان سبق العلم التي يستدعي جعله
موضوعا وقد سبق العلم ايضا **قوله** في علمنا
فأعل الظرف او بتدريج خيره والجلد ضد ما العلة
عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وفي اصطلاح
النحاة ليست بمعنى الموجب بل بمعنى ما ينبغي ان يتأثر
التكلم امر ايا سبه وذلك الامر المناسب يسمى بالحكم ايضا
هذا يكون اطلاق العلة على كل واحد واحد مجاز الذي
كلام المصنف في الايضاح يدل على ان اطلاق السبب على كل
من النوع حقيقة وبنية ذلك على ان صاحب الفضل في
السببية يعرف عن المصنف حيث قال ما فيه بيان في
يقول ما فيه سبب ولا يخفى ان هذا الوجد جازي العلتين
فيكون اطلاق العلة على كل واحد حقيقة عند **قوله**
واستجماع شروطها انما في ذلك التلاصل ما فيه التعريف بنوع ^{هذه}
منصرفين شاء على حذف التعريف عليهما وبما دخله للام
او اضيف كالأمر واحكم فانه منصرف مع صدق التعريف
عليه وانما يدفع العوض لان من شروطها ان العلتين ^{انفصا}
ما يعارضهما وقد وجد المعارض فيما ذكره المصنفين فلا
سكون الوسط يعارض احدا سببين واما في الآخر ^{فلا}

دخول الامم او الاضافة لعارض السنين واحدها
الزيادة الاختصاص لها ان قلت يبقى النقص **قوله**
الكر والنون الضرورة او الناس لصديق التعرف
عليه مع انه منصرف عنده لقوله ويجوز صرفه وبمسما
انصر على الموت لصدق التعرف عليه مع انصرافه لاجل
الكر والنون عليه **اجيب** عن الاول بما سيجي في التحقيق **قوله**
ويجوز صرفه وعن الثاني ان يمنع وجود السنين المسمين
نحو ابطها كما قال العلامة من ان هذا التاليت متمخض
للتاليت لادائها على الجمعيه ولا مجال للتقدير التاليت لان
العهه مانعة عن تقدير ارضي وان يقول ان شون للقائ
غير ممنوع منه ولا الكسر لغيرها المختصة الحوا او الخلف
الكر والنون كما ذهب اليه بعضهم **قوله** من منع
مبنيه بقوله وهي عدلهم ولا حاجة لذكر ان اصبها للعلتين
بكونها ما يقتضين من الصرف حتى يلزم تعريف الشئ ايباً
والحرفها استقراني **قوله** من علال فمع او من مع
علل والاول اوفق بقوله او واحد منها وبما في اول بيت
اعني قوله موافق الصرف مع **قوله** اي العلال للضع
مجموع مما في هذين وذلك باعتبار تقدم العطف على
للم كقولك البيت سقف وجد ان قال قدس من

اول بواع الصرف مع كلاً اجتمعت **قوله** نبتان منها ^{فما}
 للصرف نصوب انتهى هذه الابيات لابي سعيد الانباري
 النحوي وانما لم يذكر اولها حتى يكون لها معنى عن الصرف لان
 الصرف استفاد منه غير جامع لعدم صدقه عما فيه ^{علة}
 بقوم مقامها الا ضرب من التكليف لئلا يقال المراد اجتماع
 السببين حقيقة او حكماً **قوله** لمجرد المحافظة مجردت عن
 التراجيح واريده مجرد المشاركة وذلك لان ثبوت العلية
 للجميع ليس فناخر اعني ثبوتها لما سبق وكذا الحال في ^{كسب} التراكيب
قوله والنون فيهما ساهلة اذ العلة مجموع ^{لف} الالف
 والنون **قوله** منصوب على انه خلا او صفة موصوف
 محذوف منصوب بتقدير اعني لان النون لما ذكرت ^{مطابقة}
 احتج الى تعيين المراد ويجوز ان يكون مرفوعاً على انه
 صفة للنون لان اللام للتقدير الذهبية زيدت ^{لفظه} للحا
 على الوزن بدل عليه تنكير البواقي او بدل بحذف ^{صوف} صوف
 الحنون زائده او حذف متبداً محذوف اي هي زائدة ^{الجملة}
 معترضه **قوله** اذ المعنى ومنع الصرف وذلك ^{لانه}
 قوله عليه تعالاه للمواع لانها خبر محذوف اي ^{الشيء} للشيء
 هذه او بدل عن رفع او بيان لها فالعامل هو المنع المقصود
 من اللقاع من غير تقديره في نظم الكلام قيل يجوز ان يكون

عاملها التعريف للشفاد من اللام كما قيل وقيل ^{الأرض} و

جميعا فبضه **قوله** وقوله الضم الجملة حال من

صاحب الحال الأولى فيكون من الأحوال المترادفة أو

من ضمير المستتر في زيادة فيكون من الأحوال المتداخلة

صفه **قوله** ولو جعل الالففاعلا اه الفرق بين ما

ظرفا للزيادة أو لنفس الزيادة على الأول فهم زياد

ونفهم زياده الأولى على الثانية وعلى الثاني لا نفهم

تقدم الأولى بحسب الوضع على الثانية **قوله** يعني أن

العلل أو من سر القرب الأقرب فعملية فهم من المبالغة

المفهوم من محل المصدر على صاحبه أو من الصيغة ^{فان}

باب الضم على التكثر وفيه أنه إذا كان مستدما ^{بشيء}

المضطر لا يتكثر الفعل **قوله** أو العول بان كل واحد

الأظهر أن تعال بـ قوله عملة مانع إذ ليس ^{الناظم} كلام

ذكر العلة مع له الظان إطلاق العلة على كل من ^{حينه} النسخ

عند الص بناء على فكره **قوله** وقال بعضهم إنان ^{أراد} له

ضم السر والآنان الحكاية والتركيب ما الحكاية أي ^{القول}

من الفعل إلى الاسم ففي وزن الفعل مع الوصف كاعلم

أو مع العلية كيشكر علما ولا يخفى أنها لا يتناول نحو أفعل

علما بل نحو اعلم أيضا لما التركيب ففي البوابة وقد تكلف

نكف في اعتبار التركيب هناك تكفلا معنى له فلا تارة
في بوارده **قوله** وقال بعضهم احد عشر هذه السبع
مراعاة الاصل في نحو احمر اذا سمي ثم نكر وشبه القائل
المفصولة وهو كل الفيلست للتانث زهدت في لغز لا
وجعل ذلك لا سواها كان للاتفاق كارتطى او لا
كصغرى فلها بالعليه يمنع من التانث التانث واما الف
الاتفاق المهذبة فلم يوفق مع العلية بالتانث المهذبة
وان كانت ممنوعة من التانث لعل المصنوع يعتبرها تارة
الاصل مندرجه في اعتبار الوصف الاصلى ومنع الضم
التانث لم يثبت عنده مع ان القياس نفيضه لانه شبه
بالالف التانث من لاف والنون رايت من **قوله** التانث
التي قسمي التانث لعني ان التانث اللفظي معتبر وان كان
مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر بانث الفعل معه فالأكثر
يقارحان طلحة وكذا المعنوي الذي حضي فيه العارضة
قوله من حيث اشبه الله على علمين انما قالوا ذلك لان الحكم
يضاف الى العلة حقيقة لانه ما فيه العلة ويرجع الصبر الى
وجود احد الامرين من العلتين وما يقوم مقامها صرف
الى المنساق الى انهم **قوله** ان لا كسر ولا نون انما كسر
الكسر ههنا مع ان اشفاها فدعم بقوله غير المنصرف بالضم

والفصحى لأنه أراد الجمع بين الحكيم فإنه أقرب ضبطاً ولا
أوردت الحكم لم يظهر في المتن وجمع المذكر السالم علمان
للمؤنث إلا إذا اعراباً أعراباً المفرد كاذباً لبعضهم **قوله**
لأن لكل فرعية أعلم أن الفرعية لا يتصل بفرعية المؤنث
للموقوف عليه بل تشملها وغيرها الفرعية الرجوع للمؤنث
وانها لا يتصل بما ذكر ككون الاسم منى للمؤنث
لكن لم يعتبرها ولم يعلم وجهه **قوله** فإذا وقع في اسم علمان
أه لم يتصل بفرعية واحدة لأن المشابهة بالفرعية عنه
ولا يويه إذا الفرعية ليس من خصائص الفعل الظاهرة
بل يحتاج في إثباتها التكلف وكذا اثبات الفرعية في الأسماء
بسبب هذه العلة حتى ولم يكف واحدة إلا إذا قلت بمقام
لثن **قوله** فيثبته الفعل أعلم أن الأصل الأسماء الأخرى
وأصل الفعل العمل والبناء فإذا أشابه الاسم الفعل في
تمام مضاه كما في أسماء الأفعال يبنى على عمله ولا يبنى
لضعف الفعل في البناء ولهذا يعرب المضارع تحفظ
الاسم وإذا أشابه بوجه بعيد كونه فرعاً فلا يبنى بهذه
المشابهة لضعفها مع ضعف العمل في البناء ولا يعطى بها
عمل الفعل مخلوطة من المعنى الفعل بل يزرع بها علامة ^{ترب} كـ
وهو الشون ثم يتبعه الكواوير عان معاً **قوله**

فتح سده الاعراب وفي تقديم الكسرة على النون إشارة
 الى ذلك ومع النون الى ذلك ومع النون اولاً ثم
 اتبع الكسرة وقد جوز المص لا من جهة الأيضاح ^{النون} وقال
 الرضي الى الثاني عوده الكسرة ضرورة عوده النون ^{علم}
 ضرورة عودها وانما اتبع الكسرة النون لا النون محذوف
 لا يمنع الصرف ايضاً كما في الوقف واللام والاضافة فاراد
 النص منها اول الامر على انه لم يقص الا لتباينه الفعل ^{فوا}
 صورة الكسرة التي لا تدخل الفعل وقال المص انما تبعه لان
 الكسرة اللام النون يعني ان الى موضع يتخطاه النون
 يدخله الكسرة فاذا اتى النون من غير عوض اتى الكسرة
 لانه لازم وانما قال من غير عوض اذ لو اتى النون مع
 العوض وهو اللام والاضافة لم يتخط الكسرة لان وجود
 العوض وجود الموضع **قول** لان العدل فرع الموضع
 لوقفه معناه على ما يقوم به **قول** لانك تقول قائم
 فهو فرع له لفظي ولما غالب الذكر على الموت كان في محالة في
 المعنى هكذا قالوه وفيه بحث لان التامر طارحاً قائم
 وحده لا على قائم فوضيحه هو محرم عن التاء والذكر هو هذا
 لاذال فانه المشترك بين الذكر والموت ومعناه بالفار
 سية
 اقتاده من غير عرض للذكر والتاين **قول** لانك ^{يقول}

لازم

والوصف فرع الموصوف لوقف
 معناه على ما يقوم به

اما رجل ثم الرجل يعني اذا التعرف طار على التكرار غالباً

اما بوضع جديد او ابداء فهو فرع له **قوله**

ولما كان مانعة كما يحول لها كان التعرف فرعاً عن التكرار

والالف والنون الوايد **قوله** تخليده منهم من قاله ان منها

للاصناف من اعرابها النفي التانيث المدودة في اشغال

البا وكونها زدت معاً كونها وطاً حرفين في كل مدة **قوله**

حرفانسيها بحرف الصلة ولا يخفى ان لا بد من بيان **قوله**

بين التشبه والتشبه به **قوله** لان اصل كل نوع اعمق

قسم الاخر الذي في اوله احد الزوايد الاربع **قوله** ويجوز

صرفه لا يجوز عكسه وذلك الضرورة تروى الاشارة الى

اصولها ولا يخرج الا شياع اصولها ولهذا جاز قصر

في النعرد ونسب المقصور الا نادراً وجود الكوفزة

البصريين العكس للضرورة شرط العلية **قوله** اي لا يمنع

الموارد في لابه الامكان الخاص وهو سلب الضرورة

عن الطرفين وقد ياد به الامكان العام وهو سلب

الضرورة عن الجانب المقابل لا يجوز ارادة المعنى

لوجوب الصرف في الضرورة بل يراد به المعنى الثاني

في قد جانب الوجود فلها فسر بقوله لا يمنع **قوله**

اي جعل في حكم الصرف فان ما لا يرتب عليه غايته

العلم وهذا التوجيه والتوجيه الاخر اندفع ما ذكرين
علم ما فيه العرف والقبول بانه وافق النما في الحكم **فقط**
وخالصهم في الترفيع كما بناه بعد **قوله** فلقوله
صت اه الصبيحتن اب قال قدس سره في الحاشية
هذا بيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي
صلى الله عليه واله وسلم **قوله** ما ذاعلي من شم تربته
ان لاشم ندى الزمان غواليه وفي حاشيتها جمع غاليه بوي
خوش مرثية بجميف اليا كعظه برمرده ستاشن كرون
وكرستن تقال رنمه وزنوته اصا التره خان الذي
والمنى ما الذي او اى شى وقع على من شم تربته اسهل ان
لا يشم مدي الزمان واستلده انواع الغالية **قوله**
فلقوله **قوله** يجوز الكسنة ان ووج يكون الجمله استيا
والفتح ووج يكون منصوبا بمنع الحافض وهو الامم
لم ينفل الضرورة لظهور اسرها **قوله** قلنا الاختصار الى
قوله ضروري فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء ضرورة
قوله لان رعاية الناس بين الكلمات امر مهم في الصح
وغیره وهذا نقال هنا في الشى ومرانى والاصل امر الى عند
من لم يثبت مرانى وقال تعالى والفرتم فاليسر وبيان معنى
قوله لنا سب المنصرف الذي لم يله قد يصرف لنا
المنصرف الذي لم يله كقوله تعالى قوا ربوا على قرا التو

فانه صرف لتناسبا و اخر الآي فانها كاقول في تعبير توافها
وتجانسها واما اذا فرقي الالف ايضا فيها استشهد به
جواز ان لا يكون الالف بدلا من التنوين بل ان يكون ^{طلا} الالف
كما في قوله تعالى الظنونا علم ان عمر الفصح في نفسه قد ^{بضم}
امر يصير وكذا يدعي الخلق لحسنه قوله تعبيره ^{تلا}
فالغده المناشيه يد اورى ان بعض البلغاء قال لكاته
اكتب احاد ان الركب قد جاز وضم الراء في اجار فعال
الكتاب يستدعي اجار بالكسر اوضح فاره بالمره ^{بالا}
و ادابه ان اناس بعينه **قول** مثال المجموع غير ^{المصرف}
الذي صرفه والمصرف والا لكان الانب الاكتفا ^{سلا}
قول وما تقدم الاتي تقدمه على الملك لان بيان ^{تامة}
في حد غير المصرف احدهما الجمع البالغ صيغة الجمع الى
الذي جمع على ان انتهى الى وزن فمتع جمع التكسر ^{الجمع}
التي اختلفوا في سبب قوته فتوهم من ذهب الى قوة ^ن
مقام السبين لكونه نهاية جمع التكسر والمصرف ذهب
انها تكرر للجمعية حقيقة وحكا كما ذكره قدس سره ^{كثرون}
ذهبو الى انها لکنه لانظره في نهج العربيه ^{بن} ولما نحو
فتاد ولما نحو الراجي فالاصل فيه ضم ما قبل الباء واما نحو
اذن لعيله من قبيلتين فتقول عن الجمع ولما نحو ^ن

في المنسوب الى اليمن والاشام فالالف فيها عوض عن حرف
يا في النسبه فهذا الوزن عارض لم يقصد به لانه بسبب احد
يا النسبه والالف الذي هو بدل عن الاخرى ويا النسبه
عارضه لا يقصد به في الوزن وكذا هاء مفتوحه التي في المنسوب
الى نهم معنى تامة وهي بلدة قال الجمهور انه منسوب الى
تامة لكن حذف منه احدى ياءى النسبه وانما لم يعد
النسبه مما يقصد به نحو عوارى جمع عاربه منسوب الى العار
لانها بنت واحدة وضمع هذا الجمع على اعتبار تلك الياء
في الواحد وقيل ان تامة مثل ما لانه منسوب الى جزءه الذي
هو الفين فلا يفتى بعدة وقيل ينسب الى تامة نسبة العدد
لما العدد فان تامة في الاصل عدد التامة هو المصدود
الافان الالف التي فيها عن الالف منسوب اليه تصدركونه
بلا من احدى ياءى النسبه وكذلك الياء في التامة واما
فانجي او عرب مفرد سارا وجمع تقديره اما نحو كل
وان لم يات لها نظير في الاحاد فالاعتبار فيها الجمع قد
وحكم جمع الفقه حكم الاحاد بلبيل تصفها على لفظها
الاحاد فصار كأنها باقية على افرادها ولا يصح الاعتداد
بمجي فعلية الواحد نحو ادرج في اسم موضوع كونه
منقول عن الجمع كدراين لا باخر والت لانهما اعربا

لا ملك يجتلي ان يكون فاعلا ولا ابتداء جمع شدة غير الصياح
 او جمع لا واحداه بدليل تاينث الفعل المنسوب اليه قاله
 قدس سره في الطائفة فالكاتب جمع الكلب وهي جمع كلب ^و ولسا
 جمع اسودة وانا عجم جمع انعام جمع نعيم انتهى السواء بارة دست ^{وندا}
 تلحق النساء اساور عليه قوله تع في قرآنه فلول التي عليه ايا دار
 من ذهب عجم چهارباي والكثير ما يقع هذا الاسم على التالين و
 ارادوا بالجمع جملة التكنس فقط لان جمع الجمع اما ان زيادة ^{التكسر}
 او الضروف المختلفة كما في الصراح **قوله** ولو حكما كالجوع ^{اه}
 اما جعل ملحفا بالضم السابق لانه مشابه من جوده منه اطا
 انه على وزنه وثانيها انه جمع مثله وقد اشار اليهما قدس سره
 وثالثها انه منفع من الجمع **قوله** والمهدودة الهمة
 المهذودة منقلبه عن الالف وهي التائينث ووزن الالف
 فاعلم وانما يفارق احادها الاخرى بسبب الى الثالث تعنيا
قوله فانها لسبب لانه لئلا يلبسها وان اتفق ^{في}
 بعض الاسماء لزوم الكسرة ونحوه **قوله** فالعدل الفاء ^{للفس}
 العدل والخواته اي بان نفس مفهوم العدل وعرفنا ^{تد}
 وعليه وهو في اللغة الصرف يقال اسم معدول ^{وف} اي
 عن يمينه **قوله** مصدر مبني للفعول بصح تفسيره
 الخروج لان مفهومه ليم من ان يكون مستندا الى الخارج

اولا وان كان المتبادر الخروج بعينه واقام نفس المصدر
المعلوم لانه لا يبدل على ما هو سبب المنع الاختلاف ^{السبب} لان
ما قام بالاسم اذ به تحقق الفرعيه وهو ههنا المعدوليه
ما قام بالنكاح **قوله** اي خروج الاسم اي خروج مادته اذ لا
يصور خروج الكل عن جزئه **قوله** عن صيغه كانه اراد
ما يشتمل صورته الحكيمه ايضا فان خروج سمر معينان ^{ليس} التبعي
خروج عن صورته الحقيقيه اذ لا دخل للاسم فيها نعم لها دخل
في صورته الحكيمه لان الاسم بمنزلة جز الكليه ولذا لا يجوز ^{الفصل} الجور
بينهما وبين مدخولها ومع هذا يبقى الاشكال لانها غير متساوية
للمصوره الخاصه من او الاضافه ولهذا تغير التفسير بان
خروج عمل واحد من الصيغه واستلزام كل واحد ^{معها} اخرى
وفيه انه يلزم ان يكون يوم الجمعة معده لا عن صحت يوم الجمعة
مع انه ليس معده ولا عنده ولا يرد على تفسير الصلاه ليس ^{خل} في
صورتها الحكيمه لجواز الفصل بينهما وبين مدخولها ^{لأن}
الزائد يمكن ان يقال ان ذلك الخروج غير تام لان المقدر
حكم المفروض خرجت عنه المتغيرات القياسيه كالمقام وقيل
لم يدخل في الخروج لانها هي جهه الاختصاصه وفيه دخل المعده ^{لا}
في ما **قوله** واما المتغيرات الشاذه كالمجموع ^{المصغر} المصغر
والمعنويات الشاذه ولما القاب كابس في ما ليس فيصير

ليس خارجا عن صورته اذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف

على بعضه الزيادة امر باعتبار دي واما نحو فزو

سكون العين فقيده لم يخرج حروجا تاما اذ يستعمل

الصيغة الاصلية التزايم على الصيغة الفرعية

واللفظ اذا اطلق انصرف الى الكامل ولا يلحق بالاجزاء

لنا هذا القيد على هدير كون غيره غير قياسي **قوله**

بل انا جميع القوس والذباب ابتداء على قوس واينب

ايضا فان اليهما يقال جمعها ولو كان يخرج عن قواس

وايناب لنسبا اليهما **قوله** واعلم اننا علم قطعا كان وجهه ان

نظر الخاة في تنوعهم ولا الى اعراب الكلمة وبنائها فاذا

نظر الى اعراب تلك واخوانه وجدوا العرب منع الصرف

لما علموا بالتبع ان منع الصرف لا يكون الا فرعين وكما

نشوه عن حال الاصل ففي بعض الاشكال لم يجدوا ما يدل

على ثبوت اصل الانقضاء العدل والمصدر لغته وفي بعضها

وجدوا دللا اخره فالثاني هو العدل الحقيقي اي العدل

المنسوب الى ما هو محقق في الخارج والاول هو العدل

التقديري اي العدل المنسوب الى ما هو مفقود ليس ثانيا

في الخارج **قوله** فانقسام العدل الى التجميع والتقدير

المنشور وانقسام العدل اليهما ليس باعتبار ان

مجلس شريفي
 كتابخانه
 ۱۳۰۰

الاشارة بان غير منع الصرف وعدل بعضها بان مجزئ
 منع الصرف ولعل وجهه ان اثبات الاصل فصدا اثبات
 الفرع ضمنا فاذا ثبت دليل غير منع ان ثلثه ثلثه ^{ثبت} ول
 ان ثلث فرعه وليس فرجهه لثالث الاصل الا باعتبار ^{المعد}
 عنه فقد ثبت الفل دليل غير منع الصرف ان قلت فكيف
 يصح قوله الآتي فلا يدل عليه الا منع الصرف فلما اراد
 ان الدليل المؤيد للثب او لا للعدالة في نظر النجاشي واعتبار
 ليس الا منع الصرف او ضرورة مثله وانما يتبوت العدالة ^{فيها}
 لاضرورة فيه كما سيجي في المرض **قوله** فعل هذا قول
 حقيقا وصف حال المتعلق واما على التهور فضاء ^{خروج}
 تحقيق اي خروج حقيقا كرجل سوا بمعنى رجل سبي فليكن
 وصفه بالتحقيق وصف حال نفسه وكذا معنى قوله ^{نقد}
قوله كذلك وثلث صفه بعد صفته وجا او جرد ^{مجرد}
 اي ذلك الخروج كزوجه ثلث **قوله** والاصل ^{انه}
 اذا كان المعنى مكررا له ليوافق الحال للدلالة هذا ^{حضر}
 ما قال الشيخ الرضي وهو ان الليل على ذلك انا وجدنا
 ثلث وثلثه ثلثه يعني فثالثتها تقسيم ارضي اجزاء على
 هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد
 كلام العرب كقولهم كوفرات الكتاب جزاء وكان الصا ^س

في باب العدد وايضا كذلك عملا بالاستقرار والحاق الفرد
 المتارح فيه بالاعم الاغلب فلما وجهت غير مكر لفظا
 حكم بان اصله مكرر ولم يات لفظ مكرر بمعنى ثلث الا
 ثلثه فقلده عنه فقبل انه اصله **قوله** الى رباع اراد
 بالي نفس الحد والظاهر الواو يريد **قوله** وفي
 ماورائها الى عشار ومغشرا خلاف والصواب يحثها
قال الشيخ الرضي جاء فعال من عشرة في قول الكلب
 البرية والكوفون ففسون عليها لا التسعة نحو حاس
 وخمس وسداس وسدس والسباع وسبع فعمو
 بد يستعمل على وزن فعال واحدا في عشرة مع بائية
 نحو الخاسي والسداس والسباع والثاني والتساع
قوله والسب الى قوله اللطاة والوصف عنه جوية
 وذهب جماعة لان السب تكرر العدد لانه عدل
 عن صيغة الى صيغة وعن مكرر الى غير مكرر واسمية
 وصفية لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثه ثلثة
 اعلم ان ثلثه من اسما العدد وهي موضوعة الموجودات
 لالماله الوحدات حتى كونا وصافا عبا لاصلا فيم
 فياله الوحلة مجازا وذلك المعنى المجازي لثلثه
 ثلثه لما وضع لفظ ثلث وثلث له صارت الوصفية

اصليه بالقياس الى وصفها ولقابل ان يمنع كونه ثلثة

باعتبار الوضع التركيبي مجاز في المعنى الوصفي **قوله**
وأخر اسم التفصيل شهادة العرف نحو آخر آخر

وأو آخر آخر آخر آخر آخر آخر آخر آخر آخر

افصلون وفاضل وفضل وفضليات وفضل **قوله**

لان معناه في الاصل شد آخر الى في معنى من المعاني

فعل لا غير ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور او لا كما

هول جازيد واخرى رجل آخر لا حمار اخر او امرأة اخرى

قوله وقياس اسم التفضيل ان قلت ان اريد

ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فلام القياس وان اريد

ما استعمل منه في معنى الزيادة فاخر ليس كذلك لانه يقل

في معنى الاعتبار قلنا حمارنا الاول ونقول ما ذكره الشيخ

من ان القياس في اخر يجب الاصل الاستعمال باجاء الو

الثلثة لكن علة عما كان حقه بحسب الاصل معرفة ^{مع}

الزيادة المتساوية لاحدها ولما كان العدل بالقياس

مقتضى الوضع والوضع لا يقتضي واحدا بعينه من الثلثة

بل يقتضي احدها لا بعينه لا يدعي المدلول عن الارم

بخصوصه واحتيج الى حصر المنبر ما ذكره بظاهر صرف ^{العرف}

عليه على جميع المقادير **قوله** فقال بعضهم انه معدوم ^{فه}

يورد لزوم المطابقة للموصوف افراد لا بتثنية وجمعاً
 وإنما كما هو شأن المتعمل باللام **قيل** لكن يدفعه لزوم ^{لف} تحا
 المعدول والمعدل عنه **ثكرا** وتعرفوا **واجب** عنه بجواز
 عنه عدول الاسم لفظاً ومعنى كما سيجي اذا اردت ^{سحا} سحا
 معينا ومن سحر ليلتات فانه معدول عن السحر لفظاً ^{مع} مع
 اما لفظاً لان كل جنس اطلق واريد به فرد معين من
 افراده فلا بد من لام العهد سواء اصارت بالعلمة ^{على} على كقولهم
 اولاً نحو نعتي فرعون الرسول واما معنى فلو كان معنى
 اللام محفوظاً لبي كضمته معنى الحرف مع انه معرب وغير
 منصرف في المشهور ذلك بالعدل والعلية المقدرة ^{كاس} كاس
 حالة الرفع عند بني تميم فانه المعدول عنه ^{منصرف} منصرف
 بالعلية المقدرة والعدل واما طالع النصب ^{بالمعنى} بالمعنى
 عندهم وكضع اذا اردت به ضحى يومك عند الجوه
 والجوهري والقباس يقتضى ان يكون صباحاً وسامعياً
 كاس ^{سحر} وسحر مع انها منصرفان **انفاق** **قوله** وقال
 بعضهم هو معدول عما ذكره من يورد شيوخ توافق
 المعدول والمعدل عنه في الصرف والتكسر لكن يرد
 لزوم المطابقة للموصوف مع ان المتعمل ^{من} من لا يطرأ
 الموصوف وعدول ظواهر النشي والجمع عنه ^{الواحد} الواحد

والجمع

الذكر ولا يخرج عن بعدد على هذا يتحقق العدل في جميع النضا^{رف}
الاخر لان عدده من لا يوجب المعدول على نفس اصل كل

ذكرنا وعلى العدير الاول يتحقق العدل في جميع النضا^{رف}

لان الامم دخلت صورته الحكيمه وعلى كمال القدرين لا
يظهر ان العدل الا في آخر جمع اخرى لعدم احتياج اخرى

اليه وعدم منع الصرف في البواقي **قوله** لا يها^ح

اه الحصر ممنوع بما ذهب اليه الحليل من اجمع واخواتها
ان يقال ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا اجاز اهلها^{هنا}

قوله او اضافه اخرى مثلها المضاف اليه

كان المضاف الثاني مكررا للاول ولا تقع شرطان^ك

تأبعا للذكر ولذا قال الشيخ الرضي يدل على ذلك العبارة او

دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو الاملا^{له}

او بدلا منه ما لم **قوله** وقياس فعلا افضل ان كانت

صفة عليه اكثر من واغرض عليه بان فعلا انا جمع^ع

فضل اذا كان للكبر مجموعا على افضل اجمع مجموع على

اجمعون لا على اجمع **قوله** وان كانت اسماء يجمع على فاعا^ل

بالتكسر وفعلاوات بالصحيح وعليه ابو علي ويرد عليه ان

جمعا لو كان اسما كان اجمع ايضا كذلك يجمع على

اجمعون شاذ هذا الوجه لا توصف او العلم ولد ان تقول

انه علم حسن **قوله** والاخر الصفة الاصلية وان
 بالظية في باب التاكيد اسمها اليه ذهب المصنف
 عليما له لو كان صفة فاما ان يكون من باب احمر حمر
 او من باب الافضل فان كان لم يصح جمع اجمع على
 كانه جمعه باعتبار الاصل على فعل كجر واعتبار معنا
 الاسم افاعل كما ساور وان كان الثاني لم يكن مؤنث
 جمعا بل يجب ان يكون مؤنثا جمعي كفضل واحاب
 البع الرضى اذ اسم التفصيل في الاصل فيضع على
 اجمع على اجمعون نظرا الى الاصل بمعنى قرأت الكتاب
 اجمع اذ اجمعوا في قرأتها من كل شيء ثم مجرد عن معنى
 فعلا عن لوازم اسم التفصيل فهو كآخر فصار في حكم
 احمر لفظا ومعنى فصيح ان يكون مؤنثا جمعا كالحكم اجمع
 حنا وحتنا في صن وحن مجردا انتهى حكم احمر معنا
 وفيه بحث لانه قد صار اسما صرح به المصنف فلا يكون
 حكم احمر معنى **قوله** وعلى ما ذكره من تفسيره طريق
 عن الصيغة الاصلية وبنيته الاشارة لاجتماع التام
 اي لا يتفصّل بها **قوله** كيف ولو اعتبر جمعها فهي ان افرسا
 واتبوا لو كانا معدي القواسم وانما لم يصح نسبة الشدة
 والوهما لانه نسبة الشدة والوهما اما من جهة انهما

بمجموعتها الواحد على خلاف قاعدة الجوع او مخرجها
معدولان على خلاف قاعدة المعدول لا سبيل الى النهي
او الجمع ليس لا تقيد الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس ^ل
قاعدة يلزم من مخالفتها الشدة **قوله** او تعدد ^ل
لتصح الرضي ما حاصله راجع الى ان فعل ثابته اقسام ^{حسب} اسم
غير صفة وصفة وعلم اما الاول فلا عدل فيه مفردا كان
او جمعا كصره ونحوه واما الثاني فان كان جمع فعلا فلا عدل ^{فيه الاخر}
فيه الا وجمع وان كان صيغة بالغة فاعل فلما ان لا يخص
بالعدل كتحقق في بالغة خاتمة اى ذاهبة الارض فلا عدل
فيها واما ان يخص نحو يافتق وهي في المذكر كفعال في الوا
لحوا يفتاق فينبها العدل عند الحاجة حتى لو سمي بها مذكرا منع
صرفها ونسكو امان الاصل ثم بما ساد وما لها هما بالافه
في عدم الاختصاص باب وقيد منع لادليل على ان
الناقض في الاستعمال معدول عن التابع واما الثالث
فان جمع شرطين شرط فاعل وعدم فعل قبل العلم ^{ففيه}
العدل عن فاعل الا ان ثبت استعماله منصفا كادوا
قبلة واما حكم المعدول فيه لكذره كون فعل الجامع للشر
غير منصفا واصطلاح راجح الحاق تقدير العلم به كقسم
ثبت قائم وعدمه ثم قبل العلم به فهو معدول عن قائم ^{حسب} اسم

جنس واذا احتل احد الطرفين انصرف ان قلت فيبيع
على هذا صرف عمر وذر لكون عمر قبيل العلية بمعنى السبد
قلنا لا بأس بها غير منصرفين حكنا بانها معدولة عن
صل الجسدي انتهى ان قلت الشرط الاول ثانی ما قاله قد
سره من ان المعدول فيه في العدل التقديري غير ثابت
قلنا قوله هذا لما يصح اذا كان المعدول عنه فاعلاما و
ان الحق هو هذا **قوله** فانه اعتبروا العدل على زعم بعض النحاة
قوله فاعتبر فوهما العدل بحصيل سببها اي انضم
للمناسبتها لمرادها مناسبتها له عدلا فيحصل
وذلك لان تجرد المناسبة الاولى لا يوجب السبا
والا لیس كلام وسحاب وانما عنوانها يحصل الكدر
اللازم بسببنا اذ كسر الراء مصححة للدلالة المطلوبة
المتحفة ولان الراء تقبل كونه كونه محرفا كونه
والنقل يستدعي الحذف والبناء على الاعراب
قوله ولهذا يقال رد ذكرها بقطع هو ليس في محله
ذكر استطواد ايقه اشاره الى ان تقديرها عدلتني عن
التصرف **قوله** الوصف انما ينسب تفسيره لظواهره
قوله وهو كون التام والاتساع به لا بالمال لا
هو البطلان الصرف **قوله** على ذات جهته لم يتبع

وصا
 الابعض الصفات التي اختلفت معها وفيه نظرا لان
 الماخوذة من صفات مقبولة ذات معينة لا بد
 على ذات مبهمة بل بد على تلك الذات العينية ^{قائ}
 الفيض الماخوذ من الفيض الذي هو كثره المايدك ^{علا}
 ما كثيرا على ذاتها الكثرة المانية فانه بعيد ^{كث}
 المصغير على ذات معينة منصفه بالحقارة مع انه
 وصف مثلا ادير مصغرا ودرج داريدا على ادور ^{منصفه}
 بالحقارة مع انه وصف ولهذا كان غير منصف ^{منصفه}
 ووزن الفعل الذي كان في المكبر فان التصغير لا محل ^{لذ}
 فيما اوله احرك الزوايد فالاولى ان تقال كون الاسم ^{ولا}
 على ذات مبهمة لم ينع الابعض الصفات الماخوذة
 معها ان يافس اليه ذلك البعض ^{اد} قلت اذا كان
 المصغر وصفا فكيف يصح منع ظليحة ^{التأنيث} بالعلمية و
 فلن هذا من باب توسعها ثم حتم ^{الكبر} لفرق بين المصغر
قوله سواء كانت هذه الدلالة القرينة على العميم ^{قوله}
 وشرط **قوله** لا المرض لم يرضه فانه في معنى الزوا
 فكذلك لم يثبت والسبب الواقع لاصل وهو ههنا الص
 لا يكون الا ان يكون اسما ^{ال} الشرح الرضى لم يقيم
 الى الان دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف ^ض

والاستدلال بانضمام اربع مدخول جوار ان يكون
انضمامه لا شفا، شرط وزن الفعل بقوله التاويماقا
من ان التا في اربعة ليست طارئة على اربع كما هي طارئة
على اهل لان اربعة للذكر واربعا للثلاث والذكر مقدم
في الرتبة على اللوث ليس لثلاثة اذا جاز ان يفتقد
الاصح في جعل عروض تاء الخروج عن الوزن فكيف
يعتد بالوزن المعارض في اربع مع كونه في الاصل ^{رجا}
عن شرط اعتبار الوزن قال السيد قدس سره ^{ليس}
بشيء ما قبل من ان المانع قبول التا في التا وهذا ^{لست}
لثالث بل للتذكير لان قولك اربعة رجال ووزن
باعتبار الجماعة انتهى والتذكير مفهوم من انضمامها
بجماعة الذكور ويؤيده ما قاله انقلاب التا في الو ^ف
وعدم انضمام قوتهم اربعة نصف ثمانية وقال المص
التا القارحة هي الراضة قياسا والتا في اربعة ليست ^{كذلك}
قوله وشرطه ان يكون الاولى ان يقول ايضا
وان لا يزم منه اعتبار المنضادين كحتم وكانه تركه لا
يعلم فيما بعد قال قدس سره في الحاشية وان كان ال ^ص
اصلا لرفع اللالات المتبره عليه انتهى اي لرفع ^{ال}
التك المتبره في باب الافادة والافتاده عليه ^{كان}

الواضع أصلاً لأن الأصل ما ينسب إليه شيء وإذا كان الواضع
أصلاً والدلالة لغيره فالصحيح نسبة الدلالة إليه بقوله وهم
اشتمال الأصل على الفرع كما شتمت الظراف على المنظر

ذلتان تقدير مضاف أو التقديرية زمان الأصل **قوله**

فلا تضره الفاعل للضريح **قوله** ومضى القلب أي معنى

الاسمية اختصاص الدال على المعنى الوضعي لبعض

أوصاف القلب مطلقاً اختصاص الدال على معنى أفراد

أو النسخ الوضعي لأن عليه الاسمية على الوصفية مشروط

بقا المعنى الوضعي فإذا لم يصر في اللفظ الدال على المعنى

الوصفي إجماعاً وان خرج عن كونه وصفاً لفظاً

لعدم صحته أجزاءه عما غردت الفرد وهو ظرف ولا عليه

لا اعتبار في المفهوم **قوله** السيد قدس سره ظاهر

كلام الصفتي عدم الأشراف لعدم تفيد الجبه **قوله**

بالصفه وفيه أن الحال على الإطلاق مخالفاً للغة

في الصراح أسود ما يزرع سياه وأرق ما يزرع وقا

أن آدم اسم للقدس من الحديد لما فيه من الدهمة والأول

أن يقال أنه بصدقه يعين الذات ولا يدخل في ذلك

لتفيدتها بالصفه **قوله** فاذلت لفا للتبعية فدل

على ترتيب العلم واللام للتعليل بتفيد ترتيب المعالوم

صليين

احدهما عن الآخر وذلك اشارة الى ما ذكر من مجموع
المتناحدهما على الآخر لا الى الاصل الاول بل على عطف
اشنع على ظرف ووجد ذلك ان يجعل مجموع المعطوف
والمعطوف عليه متفرعا على مجموع الاصلين **قوله**
وذكر فرع الاصله على ذهن التعلم واما قوله وضعف
عطف على ظرف بلا اشكال **قوله** صرف نسبت اللفظ الى
الكل لانه صفة لجزاه **قوله** واشنع اسود اي صرف اسود
او اشنع اسود من الصرف **قال** منع افعي ما رزرك
قوله اشتقاقه من الجدك الجدك حكم بافتن
راكونيه **قوله** للطاير فالوا هو الشراوق وهو
طاير اخضر عا الطة قليل حمرة يصول على كل شئ في الماء
الصراع اجيل نام مرغى كه او را بفار بدد ارند **قوله**
لا اشتقاقه من الخال خال نفضه سياه كه بر اندام باشد
فتان خيلان جماعة **قوله** لا في الاصل ولا في المعاني
اما الاول فلانه لم يثبت واما الثاني فلان الفعل لم يقصد
تلك الالفاظ الا انواعا مخصوصة من غير ملاحظه
وقوة وخال وان كانت في انفسها متصفه بتلك الاوصاف
قوله التائيت بالتايه تاؤايدة في اخر الاسم متزوج
ما قبلها يتعالب في الوقت هاء فتاؤا اخت ليست للتائيت

وكذا اسما القبائل في تاولها بالعتبة والجمع منع ^{فها}

ومنع كل منهما عن الصرف والتاول اذ في قوله يجوز

قول لغيره الزيادة على الثلثة وههنا شرط ^{وكذا}

احدها ان لا يكون ذلك الموث تديكيا بحسب الاصل ^{نش}

الذي كان مقولا عن مذكر اذا سمي به ^{لنا} مذكر صرف

حاضر فانه في الاصل لمذكر وهو الشخص ^ن ان لا يصل

في الصفات فيكون المجرى من التامها صبغه ^{بها} المذكر وتا

ان لا يكون ايته ^ن محتاجا لتاويل غير لازم كرجل فان

تايته تاويل الجماعة وهو غير لازم ^و لحوارزة وياه الجمع

وتاليها ان لا يلبس استعماله بحسب ^و جنسها في المذكر

فان الساوي استعماله ^و مذكر او مؤنثا ساوي في الصرف

منه وان عمل استعماله ^و مؤنثا منع الصرف راجح وان

يتعمل ^و الا مؤنثا منع الصرف واجبا السرى اشتراط

الاولين ان التايث المذكور في ^ط الاول يسمى طاربه

وفي الثاني يعارض ^ط تاويل غير لازم وقد نال العلية

ومعارض فلم يبق ^ط للتايث في الترتيب اشرطها الثالث ان

الحكم للغالب وما ذكر يظهر ^ط وجهه شرط **قول**

لان الحرف الرابع فيها هو اربعة ^ط احرف وكذا الظلمة

فيها هو خمسة احرف ^ط والجملة الحرف الاخير في التاويل

على الترتيب سادس والثالث موضع الثاني كلامهم فوق
الثالثة وتبينه ان كانت بمعنى الجماعه فمخروفة الهمزة
اصلها سى وان كانت بمعنى وسط الخوض فمخروفة العين
واصلها توب **قوله** اي التعرف يجوز ايضا ان يقدر
المضاف اي تعريف المعرفة وان يعتبر الجينية اي المعرفة
من حيث انها معرفة **قوله** ان يكون علمية قيل لم يقل
شرطا عليه لان المراد المعرفة التعرف وهو ليس علما
ان قلت يجوز ان يراد عليه ما فيه التعرف كما اراد في قوله
التامة بالتا شرطه العلمية عليه ما فيه التامة قلنا هذا
صنال لام ابدال عن المضاف اليه وليس ههنا لام ان
قلت لم يات باللام ههنا حتى يكون اخرا قلنا لا لزوم
التكرار لفظا ان قلت فيلزم التكرار في اشراط العجبة
لانزادة قوله في العجبة **قوله** بان يكون حاصله في صفة
الاطهر ان يقال حاصله في حصول الصفة في موضوعها
ولا يخفى ان التعرف الذي شرط تاثيرها العلمية لا يحقق
الا حصول العلمية بخلاف البواقي فان تحققها معا لا يحقق
العلمية **قوله** يحصل عند التصرف منصرفا او في حكم التصرف
قوله فلم يبق الا التعرف العلمي هذا مبني على ان السبب
الذي اجمع واخوانه الصفة الاصلية او العلمية لا التعريف

لانها الصدين الاخيرين قطعاً بل هي بلده من اللام فلو لم
ياخت بذلك صرف ولو سميها مؤنث كانت كقصد قال السيد
قدس سره بمقتلها مصروفة على قياس ما ذكره العلامة
في عرفات فانها مصروفة عنده لان التاء الملقوطة فيها
ليست متحصصة للمؤنث فلا تعد في منع الصرف ولا ^{يكن}
تقدير اخرى معها اذ لم يعهد في كلامهم تقدير التاء مع ^{التاء}
الملقوطة وان لم تتحصص **قوله** فانه لا يشرط له الزوم
قوله فيصير للمؤنث لازماً اي بعد التاء ^{الاف} لا يمكن لازماً
التاء في اصل وضعها للفروق بين الذكر والمؤنث وهي لا
يكون بحسب لارثة للكلمة اسماء كانت ^{الكلمة} او صفة
كجماره حسبه وقد يحى على خلاف اصله ومع يكون لا ^{زوم}
للكلمة كجزة الكريم يعتبر وهذا اللزوم **قوله** لان الاعلام
مقنونة عن الصرف بعد الاسكان اعنائاً تشابهاً وانما
في تقدير الاسكان لان التصرف فيها قد يكون اضرو
واما في حكمها كما في ربح فانها في غير المنادى بضرورة التعر
في المنادى لله رب عن انقل فيما من كثير الوقوع وكما ^{علاج}
التي ليست من الكلم العربية فمنها صرف العرب فيها النقص
وتفسير الحركة وقلياً الحرف كما في جبرئيل جبرئيل وجبرئيل
وجبرئيل وذلك اسعين كلهم بالعدم ورودها على ^ن الاز

الحقيقه وتركيب خروجها المناسبة ذلتان يقول ان
 النصرف عن تلك الاعلام لعدم شاكلتهم باليس من ^{وصا}
 ولذا لا لو ايج فالعب به ما شئت فكانها ليست اعلاما ^{لها}
 بالاعلام الاعلام التي هي من **قول** ^{الصدر} **والتالي**
 اي ما يكون نافذ مقلده ولا مع لتقدير الاف للزومها
 اللفظ اي كالتاليث اللفظي التاويل لان المصدر عند
 اضعف من الظاهر وشرط اللفظ العلية **قوله** شرط ^{حب}
 منع الصرف مستلزم له **قوله** او يكون الاوسط ^{حب}
 الاصل **قوله** ليخرج الكلمه بنقل احد الامور الثالثه ان قلت
 هذا النقل موجب تختم اثير كل من العلية والتاليث ^{بانه} وحكم
 كليهما فاجعله المص موحيا ^{العلم} تختم تاثير الثالث فلان
 سبق لسان شرط التاليث اذ ان المحتاج الى القوية ^{هو}
 التاليث لكونه مضمويا دون العلية وفي الاخير تحت لانه
 لا يلزم البيان الذي ذكره التامر قدس **قوله** علمين
 للبلدين اشار بقوله لبلد من الى وجه تاليث العلية ^{علم}
 ان اسماء الاماكن قد يلزم تاثيرها تاويل البلدة ^{منع} ثلاث
 صرفها وقد يلزم تذكيرها تاويل المكان مثلا ^{قد} يصرف
 يعتبر كل منها في ذا الوجهان اذا عرفت هذا ^{الرضا} يقول ان
 الاستعمال معلوما فذالك وان لم يكن معلوما ^{الرضا} ذلك فيها

وكذا اسما الصائفة او لمها بالقبيلة والجمع مشعر لها
ومشعر كل منها عن الصرف والاول اوفق قوله يجوز
فشرط الزيادة على الثلثة وههنا شرط وانزاعها
لا يكون ذلك الموثق تدكيرا بحسب الفصل فالموثق الذي
كان مقولا عن مذكر اذ استعمل به مذكر صرفه وكذلك الخاف
فان في الاصل لمذكر وهو النحس لان الاصل في
ان يكون المجرى من التاشبهما صفا المذكر وتاينها ان لا يكون
تاينه محتاجا لا اولى غير لازم كرجل فان تاينه بنا
الجماعة وهو غير لازم لجراد اولى الجمع والتاين لا
طلب استعماله بحسب معناه الجمعي في المذكر ثم ان
استعماله مذكرا وموثقا ساويا صرفه وسعد وان
استعماله موثقا مشعر الصرف ساج وان لم يستعمل الا موثقا
ففع الصرف واجبا لشرط اشتراط الاولين الثلاثة
المذكورة في الاول فتمس طارة وفي الثاني عارض
غير لازم وقد زال بالعلمية ما طر وما عارض لم يبق للتاين
والسري في اشتراط الدب ان الحكم للغالب وما ذكره
وجه ترك الشرط قوله لان الحرف الرابع فيما هو عارض
احرف وكذا التاشبهه فما هو عارضه احرف وبالجملة
الحرف الاخير في الزيادة على الثلثة سادس التاين

لأن موضع التسمية كالإمام فوق الثلثة وتنبه إن
 كانت بمعنى الجماعة فخذوف اللام وأصلها هي وإن
 كانت بمعنى وسط الخوض فخذوف العين وأصلها هو
قوله أي التعريف يجوز أيضا أن تقدر المضاف
 أي غير هذا التعريف وإن تعبر بالحيثية أي المعرفة من
 حناها معرفة **قوله** أن يكون عليه قد لم يقد شرطها
 علمه لأن المراد بالمعرفة التعريف وهو ليس علما أن
 قلت يجوز أن يراد علمه ما فيه التعريف كما أراد في قوله
 التاقت بالثا شرطه العلية ما فيه التاقت قلنا
 هناك لام لبرال عن المضاف إليه وليس ههنا لام
 أن علم لم يأت باللام ههنا حتى يكون اختص قلنا
 للزوم التكرار لفظا إذ قلت جازم التكرار في
 اشتراط العجمة قلنا لا لزيادة قول **قوله** العجبة
قوله أن يكون حاصله في ضمنه الأظهر أن لها
 حاصله فيه حصول الصفه في موصوفها ولا
 يخفى أن التعريف الذي شرط تأثيرها العلية لا
 يحقق له إلا تحقق العلية بخلاف السوية فإن ^{تحققها}
 مغاير لتحقيق العلية **قوله** يجعل غير المضاف ^{مصرفا}
 أي حكمها المضاف **قوله** فإمق إلا العرفها العله
 مبع على أن السبلة الأخيرة أجمع وأخوة الصفه الأصلية ^{أو العلية}

باللام

بالإضافة المقدر أو اللام المقدره كما ذهب جمع وانما جعل

المعرف بيان قبل نعلي هذا جرى في قوله وما يند عليه

مؤثره على اصطلاح غيره او على التهجوري بارادة العا

من الخاص وفيه ان يكون النامه التعريف شروطا ^{تحققه}

في ضمن العلية او بتوئده في العلم راجع الى ان المؤثر هو ^{العلية}

وانما الاختلاف في العبير ليس فيه تجوز ولا يكمل اصطلا

الغير **قوله** لان فرعيه التعريف للشكرا يظهر لان الفر

لمقابل التعريف تذكره مقابله الشكرا العلية **قوله**

وهي كون اللفظ ما وضعه فينا العرب لا غير كان في العلم

جنس بمعنى الهمزة لغذا لزوم **قوله** سوية احد رواة

القراسي منافع روايه عيسى وانما جعلت شروطا لتحقيق

الاشراط ما قاله الشيخ الرضي وهو ان الجملة لا ينجح بقصي ان

ان يصرف فيها تصرف كلام العرب وقومها في كلامهم ^{يقض}

ان يصرف فيها تصرف كلامهم فاد اوقت فيه اولام العلية

وهي منافية اللام والاضافة فاستغناهم ما جاز ان يمنع منها

ما يعاقبها ايضا اعنى التثنية وعابه لحق العجز عن ان كانت في

الكسر التثنية عاما وهو عادية وهي الاسم بالاسرار قصرا

كلامهم علما يقضيه وقومعه فيه لما تقر ان الطاري ^{يل}

حكم المطرد عليه فيقول الاعراب ويا النسبه وتحقق ^{يشمل}

ما

فيه حذف بعض الحروف وقيل بعضها نحو جرجان
 وادريحان في كذا كان واذا ربيكان واما اذا لم يقع الهمزة
 في كلام العرب والامع العلية قبل اللام والاضافة اذا لا
 يفصل الشون انما مع الكسر كما يقبل التصرفات **قوله**
 وحرك الاوسط ذهب بيوتيه واكثر الحاجة الى ان الشرط
 الثاني الزيادة على الثلثة ولا اعتبار لحرك الاوسط لان
 حقيقته وضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي خفيف
 ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه **قوله**
 وهذا اختيار المصنف ذهب الرمنحوى الى ان فوطا كهندو
 كانت فاس الهجعة على الثالث المصري وغيره تخم تسع ما
 وجود ولا يخفى اندفاعه بما يذكره الشارح قدس سره قال
 انما ما ذهب اليه ليس بشئ اذ لم يسمع نحو لوط غير مصرف
 في شئ من كلامهم **قوله** لانه لم يرضى اي ليس له علامة لفظية
قوله وشر قبل يجوز ان يقال امتناع صرفها لتاد بها
 بالبقعة وفيه انه لا يستعمل المذكر او لا يرجع اليه ضمير الموش
 والتمتاض فيه مع فلووش الت اسم الى النوع النبي عليه السلام
 لكان اسم **قوله** لان عرضه التنيه على ما هو الحق عنده
 يجوز ان يقال لان عرضه التنيه على ما هو الحق عنده
 بما وقع فيه التنازع من نوع وشر وتقدم انصرف نوع على

اشاع صرف شروان انصرف نوع مخالف اصل هذا
الكاتب عن الفصل دون عدم انصرف شروان لان
نوح خطأ لا ينبغي ان يثار فيه بخلاف اشاع صرف
شروان ليس بهذه المثابة **قوله** الجمع اي الجمية او
جمية الجمع من حيث انه جمع ويجوز ان يجعل الـ

في الجمع للمهادي جمع يقوم مقام سجين بظهور
الضمير في قوله شرطه ما ذكره قدس سره فله صيغة مضاف
شبه مصدر مسمى مضاف الى الفاعل اي صيغة ينهي

بجمع التكرير يعني انه ملك الضيف من حيث انها هي قاله
للتكرير فلا يورد النقص برجال بناء على انه بخصوصه
قابل للتكرير فان كان فعال قابل للتكرير والذم بحاله

قوله وهذا الف حرفان ولهما كسور وثلاثة او
مكسور فلا يورد النقص لصحاري وكالات **قوله** لانها جمعت

بعض الصور من سن اى لانها صيغة جمع جمع وهو تعليل
العليه المتفاده من قوله لهذا **قوله** ليكون صيغته

شوصه مصونة عز قيون النغمه مص لا رمة فيصح
ان يرفع اصلا هو انصرف **قوله** بغيرها البال بالـ

والغير معنى النيف والمعنى بلاها بلاها كاهونى قولك
بلمان بالبال لانك كنت كاهون المار وهو خبر اخر

بل لعدم التعدد ولا الاستيفاء لسبق كلاهما إلا أن

يقال الاستيفاء لعدم سبق الأجزاء وإنما لم يقل

فصرفه لأن المنصرف صار اسما فيجوز اعتباراً ^{سمته}

أو أن المراد نحو فزانة أو أن المراد اللفظ وهذا هو الظاهر

لا يقال فعلى هذا يكون غير منصرف في العلية والثابت فكيف

يصح ثبوته لا نقول ثبوته للمناسبة ومشاكله ^{التي}

المتحى مع أنه يجوز أن يكون متوقفاً **قول** وحقاً

علماً للضبع ليس منصوباً بمعنى لأن المنصوب لا يخرج ^{أو}

ولما خرج عن مدح أو ذم أو ترم ولا يستقيم ههنا شئ منه

فلك المعاني له وهو منصوب على أنه حال من المستتر في غير

منصرف وجاز أن يقدم معمول ما أضيف إليه غير ^{إذا}

كان بمعنى اليفي فإنه في قوله لا وجازمه ما جاز في

من قدم معمول الدخول وزيادة لا فيما عطف على المنقول

تأكيد النفي ولا يخفى ما فيه من إيهام للامتناع منه ^{محصو}

عجال العلية وليس كذلك لامتناع صرفه حال ^{التكرار}

أيضاً وفي بعض النسخ علم بالرفع عما أنه خبر محذوف و

ينبغي أن يكون الجملة اعتراضية لاختلال الكلام ^{عن}

ذات الإيهام **قول** بل الجمعية الأصلية الجمعية ^{وإن}

كانت متوافقة للعلية كالوصفيه لكن اعتبار الأصلية ^{ها}

ليس مع اعتبار العلية حتى يلزم اعتبار المتضادين في
حكم واحد ومن قال بالجمعية عن منافيه للعلية ^{بسمه} لحوار
اشخاص رجال فلم يات بشي لان نوع ايهام منافيا ^{للعلة}
لازم معنى الجمعية كان الابهام المتناهي للعلية لا يلزم
المعنى الوصفية نعم يجوز ان يتشابه من معنى الجمعية
في العلم كما يجوز ان يتشابه من معنى الوصفية كاد ^{سما}
نخص داخره بالاحمر قال قدس سره في الحاشية ^{الضع}
في الاشي والضعان هي المذكور والجمع ضاعس كوجان
وسراجين انتهى في الصراح حضا جركفتار وضع
كفتار ضعبان بالكر كفتار ضعامة ماده وهذا
بوافق الصحاح فعلى هذا اندفع السؤال **قوله** والاك
بعد شكه مضروفا للانه ممنوعه لحوار ان يكون
احمر علما اذا ذكر قال قدس سره في الحاشية فعلى هذا
معنى قوله علما الضبع انه علم حين شامل للضع لا ^{لحين}
هو الضبع انتهى هذا التاويل بناء على تسليم ان الضبع
وقد عرفت ما فيه **قوله** لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
ولا يمكن اعتبار الجمعية للطلقه **قوله** وهو الاكثر
بوارد الاستعمال او نذهب الاكثر فالاعجمي خير عند
قوله حمل على موازته لانه حصل والى حصل ^ب مثل

المخاض وانما يمنع من الصرف اجر المخرَّب تخفيفا على ما

من افضل علماء الان جميع ما يوازنه ليس ممنوعا من الصرف

كالكلب والجر **قوله** لكن من قبل حكاه اعتداه ^{انه} وعن

لم يصيد الحمل على الموازن من الاسباب وقد صدق ^{عه}

بان ثبت على سبيل الاحتمال لا على القطع قال المصنف

شرح بلزم هؤلاء ان يقولوا الجمع وما اشبهه ^{فان} ليجم

بعضهم بذلك **قوله** تصدرا اي قد تصدرا **قوله**

فكانه انتهى كل قطعة من السراويل سره هذه ^{ره} عبا

الشيء من سره وانما قال كانه لان السرو له ^{مع} لم يجمع

قطعة من السراويل بجمع ^{المفرد} بمعنى قطعه الخزة فيكون

مفردا وانما جعل لها المعنى الثاني حتى يكون ^{مجمعا} المفرد

لان السراويل محض الازرار فلا يصح ان يكون ^{المعنى} السرو

بهذا المعنى ^{المعنى} بقرائه ولما قل ان يقول ان سراويل منقول من

الجمعي الى هذا الجنس ولم يلاحظ فيه معنى الانقطاع ^{اصلا}

فحاز ان يكون منقول اليه من معنى الانقطاع ^ع لاس قطعا

الازرار ان قبل نقل الجمع الى الواحدة ^{لم} في الاحناس لم يجمع

جاء في الانحصاص كذا بان احب بان ذلك في الجمع ^{المعنى} المحقق

لا في مطلق الجمع وان المفرد اذ الشمل على ^{جاء} الانقطاع

الاطلاق اسم لك الانقطاع عليه كايقال نوب ^{جاء} شرادم

جمع شرفه وهي القطعة وفيه ان ذلك من الاجزاء

الجمع على الواحد لا من باب اطلاق الجمع عليه اللهم الا

بقال اذا صح الاجزاء الاطلاق **قوله** واذا صرف

عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اذا في الا

وانما موقعه وفي الثاني وانما موقع انما **قوله**

فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا يجمع ان

جنس الاشكال بهذا المعنى لا ينافي اثنان الاشكال من

آخرو هو ان سواويل اذا صرف كان يبغي ان يصرف مصاح

لان بوانف مفردا كما يصرف فزان لانه نوزن كراهية

ان يجمع بان سواويل مفردا يجمع ولا اعتبار لموازنة ال

بالدور او بتعدد الجمع في سواويل مطلقا صرفا ولم

وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فنظر الى العدد

سعة من الطرفين ونظر الى تنوعه على الواحد صرفه

قوله اي كل جمع منقوض وكذا كل مفرد غير منصرف

منقوض كفاض اسم امره واعيد مصفرا على المنقوض

فان الالف منه ثابتة **قوله** في حالتي الرفع والجر

الى انها منصوبة على الطرفين والعامل فيهما المتألف

من الكلف **قوله** لان الاعلال المنطق بجوهر الكلمة

دلائل الاعلال سببه قوي وهو الاستقلال المحسوس

ومنع الصرف بسبب ضعف وهو مشابه غير محسوس

على وزن سلام فصا مثل فرازته المشبه كراهية **قوله**

وذهب بعضهم لما انه بعد الاعلال يفهم منه ان من جعله

غير صرف يجعل الاعلال مقدا على منع الصرف **قوله**

كان الثون عوضا عن ابا او عن الحركة وينبغي ان يكون

كلمات لان منع الصرف مقدا على الاعلال لوجوب الفتح ^{سبحان} **قوله**

الحركة والقول بان الفتح حكم الكسر لانه يحناه بعيد لكن

قال ان الثون عوض عن الحركة هو المبرد والمفهوم من ^{كلام}

الرضي ان منع الصرف مقدم على الاعلال ^{اصل} **قوله**

جوار حواري الثون ^{دنى} فالاصل الاسم الصرف ثم جوار

مخدفا طائبا الحركة ثم جوارى مخدفا الحركة للاستتقال

جوار بصويض الثون عن الحركة ليحذف التقليل ^{البا}

للساكنين **قوله** وفي لغة بعض العرب اثنان الباء ^{هـ}

قبيله وعليه قول الفرزدق شعره لو كان عبدا لله ^{بني}

هجوته ^{هـ} ولكن عبدا لله سولي مواليا ^{هـ} ويجوز ان يجعل

البا للثنا والاصل مولي ^{ولي} بتثنية الباء مخدفا لثنا ^{ولي}

وزيدت الالف للاشباع ولا يحذف ما فيه من المباحة

في المحجب **قوله** وهو صبر ورة كلتين او اكثر ^{واحدة}

لاشبهه في ان التركيب الذي ثابا بعد من الابدان

فان

جمع شرذمة وهي القطعة وفيه ان ذلك من الاجزاء

الجمع على الواحد لا من اطلاق الجمع عليه اللهم الا ^{ان}

يقال اذا صح الاجزاء الاطلاق **قوله** واذا صرف

عدم الصرف غالبا والصرف مغلوبا كان لفظ اذا في الا

وانما موقعه وفي الثاني وانما موقع ان قلت اكلة **قوله**

فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا يجمع ان نفس

جنس الاشكال بهذا المعنى لا ياتي في اثنان الاشكال من وجه

اخر وهو ان سوابل اذا صرف كان يجمع انما يصرف معاصم

لانه لو اتى مفردا لم يصرف فزاد لانه نوزن كراهية ^{او}

ان يجمع بان سوابل مفردا يجمع ولا اعتبار لموازنة ال

بالدور او بتعدد الجمع في سوابل سلفا صرفا ولم ^{يصرف}

وذلك لا اختصاص هذا الوزن بالجمع فنظر الى الحد

منه من الطرفين من نظرا في وقوعه على الواحد صرفه

قوله ايجز جمع منقوص وكذا كل مفرد غير منصرف

منقوص كفاض اسم امراه واعيد مصفرا على المنصور ^{على}

فان الالف فيه ثابته لحفظها **قوله** في حالة الرفع والجر

الى انها منصوبة على الظرفية والعامل فيهما ^{المتفردة}

من الكلف **قوله** لان الاعلال المنطق بحوهر الكلمة

دلائل الاعلال سببه قوي وهو الاستقلال المحسوس

ومنع الصرف بسبب ضعف وهو مشا به غير محسوسه
 على وزن سلام فصار مثل فزانه المشبه كراهية **قوله**
 وذهب بعضهم لما انه بعد الاعلال يفهم منه ان جعله
 غير مصرف يجعل الاعلال مقدا على منع الصرف لا
 كان الثوب عوضا عن البيا او عن الحركة وينبغي ان يكون
 كالاتان منع الصرف مقدا على الاعلال بوجوب الفتح ^{سجده}
 الجوه والقول بان الفتح حكم الكسر لانه يحتمل بعيدا لكن
 قال ان الثوب عوض عن الحركة هو المراد والمفهوم من ^{كلام}
 الرضى ان منع الصرف مقدم على الاعلال غلظه ^{اصل}
 جوار حواري الثوب فالاصل الاسم الصرف ثم جوار ^{رى}
 محذوفها وانما الحركة ثم جوارى محذوف الحركة للاستتقال
 جوار يعويض الثوب عن الحركة ليحف الثقل ^{بالا}
 للسالكين **قوله** ونفاضة بعض العرب اثنان البيا ^{هـ}
 قبيحة وعليه قول الفرزدق شعر لو كان عبدا لله ^{لبي}
 هجوته ولكن عبدا لله مولى مواليا ويجوز ان يجعل
 البيا للتكلم والاصل مولى بنسب يد البيا حذف ثانيا ^{ولى}
 وزيدت الالف للاشباع ولا يحفى ما فيه من المباغته
 في الهمزة **قوله** وهو صبرورة كلتين او الكركاه واحده
 لا شبهة في ان الركب الذي تاسبان بعد من المنبتا

فان

الركب
تركيب وجد في الأسماء وهو المعروف هنا لا يطلق
فصح التعرف جمعا لا يقال فأذن لاحاجة إلى اشتراطه
العلبية لأن المركب المحمول كلمة واحدة لا يكون إلا ^{علما}

لأن الأسماء المحصورة لحوالها ان نقل إلى المعنى حسبي كما إذا كان المركب
ذلك العلم ولو سلم فنقول العلية شرط لخفضه ونشونه
قوله من غير حرفه جزا ان قلت اعتبار هذا ^{لغند}

فيما يريد التركيب من غير اعتبار نفى الأضافه والأسناء
عكس قلنا الحرف لما كان شديدا ليعاقب بالكلمة لم يظهر أثره ^{كسها}
فلم يعد من جنس التركيب الذي ناسب ان يعد سببا ^{فيا}

خلاف تركبها التركيب من الأسماء ساويا كانا وأضافا
ولم يوجد تركيب من الفعلين لم يجمع إلى قضية بوجه **قوله**
ليأمن من الزوال والاعلال أو لتتحقق سببا حتى ^{قرب}

انزاع **قوله** فيحصل له قوة إلى اللزوم **قوله**
وإن لا يكون الأضافه والأسناء والباء اللابنة أي لا يكون
ذلك التركيب بلا سببية الأضافه والأسناء وذلك

لأن كل كلمة نفلت عن مركب أعزها وبنائها باعتبار
المنقول البية فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار ^{صعها}

العلى لا مشاع اعتبار كلمة **قوله** لأن الأضافه ^ن
ناشرها إلى الجزاء أول وهو بطلان عرف والماتى الجز ^{الماتى}

ب
الاتصاف

على قياس ما ذكرت وهو ايضا بطلانه منقول بغير الحكا
قوله فكيف نوتيرة المضاف اليه اي اذا كان في ^{طباع}
شيء فضا ام لا يجوز ان يكون فيه اقتضا اما بزيادة سيما
في مادة واحدة حكما فان المركب الاضافي حكمه واحد
قوله من قبل المبيدات عند جماعة منهم المصنف من
فيل المعربات المحكية عند جمع ولا يبعد ان يحكم بعد
انصرافه لان لم يظهر اثره لفظا **قوله** كانه الكنى انما قال
كان لان المذكور فيما بعده حكم لا يتضح حرف
العطف الفاعل لانه انما يتصمده بحب الاصل ومن الجائز
التخالف ولذا ذهب بعضهم الى ان نحو خمسة عند
علماء العرب غير منصرفه من ههنا سعدع جواب
هو ان المصنف انهم في موضع الصرف من غير ان قصد
بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى فيكون علما
على الارتجال **قوله** الالف والنون قللا لولا ويجتمع
ذات اعتبار العطف او لانه الحكم عليه بقوله ان كان
قوله لانها من الحروف النوايد بالفعل ولو احتمل
لونه الاصله جاز صرفه كجسان لجواز ان يكون من الحسن
كما جاز ان يكون من الحسن وينبع **قوله** لمضاد عنهما
الثالث في منع دخول تاء التانيث لما كان صرفها ذائلا

عليه وهوذا اوعدهما جعله وجه النسب ولم يجعل غير
الوجه ووجه النسب لان الوجه الاخر ناسا وى الورد
صدرا ككران وحمرا فيكون الزايدتين في كران
مختصين بالذكر ان الزايدتين في نحو حمرا مختصان
بالموت في نحو كران صيغة اخرى مخالفة للذكر كما
المذكورة في نحو حمرا، كذلك ولا بد وعليها مع صرفها
يرى ان حرف نداء مع تحقق تلك الوجه ومع عمارة
وتعنان مع عدمها **قوله** لما كونها من زدين وقرعتهما
للزيد عليه لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم
انفاء الفا لان فعال وجهه ان المجرد عن الناصلة
ما زيد عليه التا والاضافة تشبه الفرعية التي توتر
بسيما **قوله** ولما شابهتهما لان في التا خشيية مع
تا التا لغير ان قلت لا بد في السبب من فرعيه ولا فرق
على المذهب قلنا للسبب المشابهة او المشابهة فان كان
الاولى في فرع الطرفين وهو ظ وان اشبه فرع
عليه لكنه سبب غير اصل لتوقفه على المشابهة مع
المشبه به فرع فاصحاه فيه الى اثبات فرعيه معايرة
المشبه به **قوله** والرايح هو القول الثاني لان وجه
اشراط الطائفة الاولى انما غرط **قوله** للاسم

التامل ولا للاسم المقابل القيد والكنية والمقابل
اللازم الطرفية **قوله** وافراد الضمير باعتبار انهما ^{سبب}
وحداه مجموع وتنبيه الضمير قوله ان كانا باعتبار ^{دها}
في انفسهما **قوله** او شرط ذلك الاسم فيه ^{لف} انما
الشروط السابقة لكن يخلو عن لزوم ثاني بين اعتبار
الواحدة والتقدم كما في التوجيه الاول **قوله** ^{فشرط}
العلية منهم من قال انها شرط وسبب منهم من
انها شرط محقق للشابه لاسبب لانها كالف التامث
بقومان مقام علتين **قوله** او يمتنع لنا او يتحقق
سبب اخر كما عرفت في التركيب **قوله** كمران وسلمان
وعثمان فقد جاز في الاسم بحركات الفاء في الصفه ^{بمجي}
كسر الفاء وجاء فتحها وضمها ايضا لكن الموثق مع
التا قال او في صفه فيه انه عطف باو على علتين محالين
وليس على شرطه في الصواب الواو بدل اولان ^{ان}
والنون يوجد في الاسم والصفه ولجيبان ^{يد}
ليس باعتبار نفس الطبعه بل باعتبار فردها ^{ها}
لا يكون الا في احداهما ويكونان مجابان او التضرع
لان متى كان موثقه فعلى هذا عند الاكثر وجود
بعضهما ^{جود} احتماهما وحكوا في الانصراف قد فادبه انه

في ليس مقصودا لذاته بل المطلوب منه اتفاقا فعلا
 فالعدول عنده الى ليس مطلوبا غير مناسب بل ^{صحيح}
 لان المطلوب قد يحصل بغير وجود فعل في هذا الوجه ^{ضعف}
 وقد اشار المصنف لضعفه بقوله ان قلت اذا كان المط
 من وجود فعل عندهم اتفاقا فعلا كان الواجب عليه ^{علا}
 اشاعه من فعل حصول المط قلنا العمل المص عند ^{هم}
 اتفاقا **قوله** على دليل لفظي والاشعاع المبني على الد
 اللفظي لا يكون الا بوجود فعل **قوله** لانه ضعفنا ^{صه}
 تدبر لقال ان قول احصائه به نوع الاستعمال في
 الوضع فاذا نظر الى الوضع كان له مؤنث بحسب القياس
 اما التالان الاصلية التاليف التالاف وهو
 الراجح لان فعلا في على اكثر من فعلا في فعلا في فعلا في
 ينبغي ان يكون منصرفا بالايقان وعلى الثاني ينبغي ان
 غير منصرف اتفاقا اللهم الا ان يقال ان الثابت بالقياس
 لا يضره ولا يكفي **قوله** وقدما ان كان المراد ^{بدا}
 اللفظ كان علما غير منصرف فيلزم ان لا يتوقف ولا ^{كسر}
 ههنا الاشاكله المسماة **قوله** وهو كون الاسم على ^{ان}
 الفعل سواء كان له زيادة فسبقه الى الفعل او لا الاضا
 في قوله وزن الفعل محمول على النسبة لا على زيادة ^{السند}

والام يحجج اى قوله فشرطه ذلك ان يحل عليها ^{نخل}
قوله فشرطه على شرط التحقق لا على الاشتراط لان ^{الضمير}
ليست الا للفرعيه ولا فرعيه الا بما له زيادة اختصاص
بالفعل ^{الفعل} يحجج في الكثرة المنع بالضمير راجع الى
و ضمير مختص راجع الى الوزن او بالعكس واذا العرب
هو الشهور **قوله** وكذلك يد من قد المال اى ان ^{نفس}
قوله وختم من خصم التما كله جميع فيه **قوله** وشم ^{العلم}
بالعربيه لوضع التمام فقال هو بيت المقدس **قوله** ومثل ^{ضرب}
على البناء للمفعول **قوله** ووزن فعل مجهول ومن ^ص
لمات في الانحاء الاجناس وان كان قليلا كقوله ^{العلم}
نهامك عن قيل وقال محوز ان يكون متقولا من بل ^{اسرع}
واما بل على الفيلة فيجوز ان يكون متقولا منه ومن ^{دل}
بعضى شئى شئنا مخصوصا والبعض للدلالة على العمليه كما
قيل في شمس شمس الضم واما الوعل لعد في الوعل
والوسم بعضه الاست فساد ان **قوله** ولم يذهب الى ^{مع}
صرفه الا بعض النحاة ذهب يونس الى ان الوزن ^{نفس}
بين الفيدين يوتر وذهب عيسى الى ما روى اذا كان ^{منقولا}
من الفعل لقوله اتان جلا وطلوع الشايبا ولولا ذلك
لنوق جلا وبرد بان ان كان علما ^{نفس} فحكم مع الضمير ولا

وان لم يكن علما فهو صفة مفردة اي ان ابن رجل جاري
الكتف امرأة او كنف الامور **قوله** او يكون انما ^{نقل}
بانه او يغلب كما قال النحاة لان فاعل اذا جعل علما
لمذكور كان منصرفا مع انه غالب في الافعال ولم ينج
في الاسماء الاحكام وعالم وساسم **قوله** اسم ^{اسود} حصر
ولان في اثبات العلية زيادة مؤنثة لانفاله في اثبات
الاختصاص ايضا التت الزيادة لان الفاعل العلة لم يحد
ما حصر به عن ذلك المحذور وان قلت هذا الوزن انما
يصح سببا اذا كان له زيادة اختصاص بالفعل حتى يظهر
فرعيته وزيادة الاختصاص اما بالاختصاص بالفعل وانما ^{لعله}
فلما زادة لثبوتها سببا في جميع الافعال المنصرفة ^{رث}
لا كلالها في جميع الافعال ون الاسماء وانما اختصاصا ^{صا}
بالفعل او يكون غير محصور بصفة به ففرعيته المقابلة لعل
وجه ان الشق الاول والى البائز والاطان او يمنع ^{لثبوت}
وان النسبة بين الثبوت المعلوم من وجه لا في اوقها
في شتم واحمر واجتماعها في نحو زيد وشكر ونحو استخرج
معلوما ومجهولا وامر واستبرقنا عجمي وتباعدت عن عد
وانفعل وانفعل **قوله** اي اول وزن الفعل لما كان ^{البياد}
من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل صح رجوع

الصغر المراجع الى الوزن والى الموزون كما هو المصنف **قوله**
 زياده حرف او حرف زايده على الاول صح لفظه في الالف
 ينسب الى موصوفها فهي وهو شابع وكذا على المثالين
 النسبه بين قوله اوله بين الحرفين زايده العموم من ^{حد}
 ويصح نسبة العام الى الخاص في العكس اول الالف المراجعه
 في موضع اوله **قوله** من حرفين اثنين لو غير ذلك الحرف
 لم يضر كحرف او وهرف من ارف ماضيا وارقام او كذا لو ^{نصف}
 في الوزن مع بقاء الرايد سواء كان بالحذف كسبع او ما ^{لقب}
 كاعلى او بالادغام كما تشاء وبالرقل ما كان كما او اجبت
 فصل بحذف البين واللام لاجل الجرم او الوقف ^{نك}
 يرد بالحذف لان السقوط الجرم او الوقف لاجل ^{عراه}
 لا يكون في الاسماء نقول من قبل من الفعل واخترت حين
 جاء القول واخترت **قوله** غير قابل ان يكون ^{اوله} حال من ^{صاحب}
 وانما يحصله شرطاً للشيء الاول لان لا يختصا صفة ^{الفعل}
 لا يقبل التا اصلا **قوله** ولو قال غير قابل للتا كما
 اراد غير قابل للتا يجب الوضع فلا يرد القضي ^{اسود}
 ان قياسه ان يكون على فعلا **قوله** ومن اشع
 احمر وانصرفا بل قيل في جعل وجوه الشرط عليه ^{وط}
 نظر القدر من ان الشرط ينسب اليه لا بالشرط

كون

قد يدفع انه جعل اشراط هذا الشرط معلقة للحكم
احمر وانصراف يعمل ولا يخفى ان هذه الاشراط بسبب
الحكم المذكور **قوله** بالسبب المختصة او مع شرطية
لا الشرطية المختصة عند الجمهور خلافا لجماعة
قالوا اثير عليه الاسم الذي فيه اللفظ النون ليس
لحقو السببية وهو المشابهة الفالتاين المهددة **قوله**
لو احد من الجماعة اي مفهوم صالح لان براديه ولحق
الجماعة **قوله** فانه اريد به المستحق من اداء المصروف
ما جرد لانه نكرة **قوله** لما بين اي دليل ظهور الاثر
قوله استثناء موكب من الاستثناء الاول اي استثناء
بعد تقدير المستثنى منه بالاستثناء الاول فلم يلزم تقدير
الاستثناء من امر واحد بلا عطف لان الاستثناء
من المطلق والنائي استثناء من المقيّد وفطر ذلك بانفصال
في توجه طرفين من جنس اذا كانا متعلقين بفعل
واحد بالعطف ولو جعل المصروفه العندل وورد
الفعل معطوفا على قوله ما هي شرطية لكان اظهر
دلالة واحض عبارة ولعل النكتة في العصل الخلاف
انما الظبية في المعطوف والمعطوف عليه وعما به
الاساوي كما في عمر واحدا نفي الجماعة على ان الظبية

مؤثره مع العلة في اسم لم يوضع الا علما كعمد منع وزن ^{الفعل}
سوا كان الاسم غير منصرف قبل العلية كاحدا ولا كما
وتزيد وتختلف في نابتها مع العلة في اسم كان غير ^{منصرف}
قبل العلية كالثلاث وثلاث فذهب كثر النجاة الحانضرافه
لان العلة تابع للوصف وقد نزل بالعليه وذهب جماعة

الى عدم انصرافه اعتبارا بالمعدول الاصل واليه دل ^{نه}
البيح واليه ان العلة امر لفظي وهو باق واما اخر ^{فاجوا}
اعلاما غير منصرفه عند سبويه اعتبارا بالعلل ^{الاصح}
ومنصرفه عند الكوفيين **قوله** وهما متضادان ^{لما}
يتوهم من القاعدة المذكورة بكلمة جامعه للعدل والعدل ^{ان}
والعليه فان العلية مؤثره فيهما مع انها غير منصرفه ^{انكسر}
وقد يدفع ايضا بان العلية غير مؤثره معها ^{لانها}
بمع الصرف قبل ورودها **قوله** على اوزان ^{مخصوصة}
هي اوزان ثلث وثلث واخر وسر واسن عند سبي
تيمم وقطام ايضا عندهم **قوله** اي في وجود شي من الاثر
الداير يعني ان المسمى منه ليس بسبب المنع مطلقا ^{لان}
صحة الحكم ولا السبب الذي هو احد الاثرين للزوم استثناء
الشي من نفسه بل مفهوم ما يرد واثني مجموع السببين ^و
احدهما او مفهوما مساويا له اعني ما لجامعه العلية ^{مؤثره}

ولم يكن شرطاً لها وهذا المعنى وان كان محضاً
احدها لكنه اعم منه بحسب الضور وهذا التقيد

في صحة الاستثناء كما يقال في كلمة التوحيد **قوله**

لم يبق فيه سب وان كانت الاربعة مجتمعة كما في ادراجان

قوله وايضا تدرفت به يدفع القضي اخر على

وزن افضل حيث قيل انه معلول عما كان معه اللام او

الاضافة او من **قوله** ولما كان قولنا الذي اظهر

بعد ان يكون الانحش فاعلاماً اذ لم يزم جعل قول

اصلاح انه مناسف القاعدة الحقة عنده وانما

اعتبار بتقدير اللام او القول بماه منصوب على النظر

والطالبيه اذ كونه بلبه الاشتغال بعينه مثل الحر على

من احمر لانه مفعول للماتله **قوله** وكذلك افضل

وكذلك ثلث **قوله** لضعف معنى الوصفية فيه

افضل فعلا ولذا لا يعمل افضل التفضيل في الظنون

فعلا **قوله** حتى صار افضل اسما اي صار ملحقا به

كما نكل قال اعتبارا يجوز ان يكون مصدرا مجتاهدا لان

الاعتبار لوقوع مخالفه **قوله** لاجل اعتباره بالوضعية

الاصليه معنى ان المعلوم يجعله كالثابت **قوله** وفيه تحت

ان قيل جازا اعتبار شتمه من الوصفية في العلم كما اذا

بأمر من فيه حمرة أجب أن المقصود التام في وضع ^{العلم} ^{الأ}

المقنن غير ما وضع له لفظه ولذا لا تراها مجردة عن ^{العلم}

الأصل كزيد **قوله** وأما الأخص فالفتح الرضي

قال الأخص في الكتاب الأوسط إن حلقه في خواجها

هو في مقتضى القياس وأما السماع فهو على سماع الص

قوله وهذا القول طرأ لأن المعلوم من كل وجه لا

يؤثر **قوله** ما يلزم على اللفظ لا اللفظي **قوله** فإن العلم

للمخصوص والوصف للعموم يعني أنه أراد الضاد الق

ولم يرد المقابل الذات لأن العموم والمخصوص من ^{مفاد}

معاني الأعلام والأوصاف فالقابل بينهما ^{قوله}

في حكم واحد أي شأنه واحد وتخصيصه **قوله** وهو

منع صرف لفظ واحد شيئا فلا يرد اعتبار المتضاد ^{دون}

في منع صرف الألفاظ وهو أخذها بالتوابع ولا في منع

صرف حمرة في حالي الوصفية والعينية لتعدد المنع ^{قوله}

فإننا نقدر واحد الصدق بل نقول ليس في هذا المقام ^{الأ}

نوهم اجتماع المقابيل وبما في ذلك أن الألفاظ هو ^{الدلا}

على العموم والدلالة على المخصوص وهو ط ولا يثبت العم

والخصوص لا خلاف محلها وهو المدلول ولا يثبت ^{إرادة}

العموم والمخصوص إن حوز استعمال المشترك في العيين

وان لم يجوز ذلك لس النفايل ذلك ان نفرد الكلام
على وجد لا مع الشبهه فيه وهو ان الوجود اللفظي
اذا الوجود العيني فله هو ان يكون في عالم اللفظ
ما يندرج في عالم العين اذ لا يكون فيه في ادى النظر
وهو اثر الضدين في امر موجود واحد الشخص سواء
كان الضدان محيين والا وانما قلنا في ادى النظر
الضدين قد توارى في امر واحد كالكميات المتقابلة المتارة
في المزاج وذلك تدفق فلسفي **قوله** لكنه شبه به
فان لزوم اجتماعها في الصور حاله ما نرى في امر محي
بمره اجتماعهما في الحقيق **قوله** اي باب غير التصرف
بمعنى ان اللام للمفيد **قوله** اي بصورة الكسريه
اذا بالكر صورة الكسريه لا استعاره لان الكسرا
ما من القاب بنا عند البصر بين ويطلق على الحاله
الاعرابه عازا فاللفظ ان يقول الكسريه لعدم اختصاصها
بالنا **قوله** اعني اللام والاضافه دون سائر الحروف
كالفاعليه والمفعوليه قيل وجه ذلك انها مغيران
الاسم بخلاف البول **قوله** وجه ضعفه قيل
في توجيه عدم سقوط الكسرة ان الشون كالتاب ^{لوجود}
حلقه وهو اللام والاضافه او انه محذوف لا يبع

ضاهه
الصرف بالاضافه او اللام وفيه اهم صرحوا بان

في جواج بيت الله معاقبه للشون المعدر **قول** ان

عليه نزول باللام والاضافه فيه ان اللام تجامع عليه

اذا كان العلم مصدرا او صفة كالفضل والحن **قوله**

كالصافات والقدس سره في الحاشية الصافين

الحيل الذي نفوم على ثلث قوايم اقام الراحه على طرف

ناهلا عن الصحاح **قوله** اي المرفوع الدال على المرفوعا

دلالة الجمع على الجنس لا على رده فعلى هذا التفسير يكون

جملة هو مثل منقطعه عن السابق هو اما مرفوع

وقف الاسما العبد المركبه مذكور للفضل او مرفوع

على انه سندا محذوف والخبر محذوف والمبتدا

والعند المرفوعات واللام الاستراق الانواع

ويجمل على العند الاول العهد الى ما يفهم من السابق

حيث انواعه رقع ونصب جرد فيه **قوله** لان

العرف انما يكون للاهيه من جعل الضمير لاجمال

كل واحد من المرفوعات او الى المرفوعات وقال هو

ونذكره بالنظر في خبره اعني ما اشمل فان المبتدا هو الخبر

فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للرجع لم ات

الا ان تعال ان اللام ابطلت معنى الجمعيه وانما هي

صيفه

ببحث المرفوعات

استعمال المصطلح

الجمع للاشارة الى نخلة الافرواع او يقال ان الخلة
محمول على ابيان الطرد قال على علم الفاعلية لم نقل على
الرفع لان الخفا في الرفع ليس الا باعتبار ما خذناه فاذا
اخذنا الخلة فمرادها صار من قبل اخذ المرفوع في رفعه
ولكن تنزل عن ذلك ولا شبهة في اهمام الدور ولا
خال عن الاشارة الى اصالة الرفع في الفاعل وعن زيادة
الايضاح للمناسبة لقام التعريف **قوله** والمواد ^{شتمال}
الاسم عليها ان يكون موصوفا بها اي كما موصوفا بها
الحركات والحروف الاعرابية وان لم يكن اوصافا ^{لها}
شبهتها لعدم استقلالها بنفسها العرب ويجوز ان
ان يصعد المرفوع كصيغة المعلوم النسبة فالرفوع مما
فسد الى علامة الفاعلية بكونه ملاصقا ملازمة لكل
جزئته وتضمنه لها وبلاية الطرد عليه الطائي ^{المراد}
بالاستعمال هو هذه الملازمة **قوله** اذ معنى الرفع ^{المحلي}
انه في محل اه الظاهر من العبارة ان الرفع ^{المحلي} هو
الحيثية وقع لاشبهة في اوصاف الاسم بها كنهاية
على الفاعلية نعم لو قيل ان ثبوت هذه الحيثية مستلزم
لثبوت رفع له او اعتبارا ورفع لما هو رفع له في محل
وان لا شتمال اعم من ان يكون محققا او موهوبا او عم

هرا
ظنا

من ان يكون لاشتماله له او لما هو في محله كما كان الامر

قوله وكيف يحصل الرفع لعل الباعث على التخصيص

عدم ظهور اشمال الاسم على علم الفاعلية او جعل الال

للعهد كما ذكرناه آفا **قوله** ابي من المرفوع قال الكلا

مسوق له ومن ابتدائه اتصاله وتاني عنه قوله

نمها **المتبادر قوله** او مما اشتمل افرجه ويجوز ان

راجعا الى المرفوعات بضرب من التاويل وبواقفه

قوله ومنها المتبادر لانه جزء الجملة الفعلية ^{السند} بحيث

وفيه انه قد تحذف كقولك ضرب واكرم الا انا و ^{قوله}

تمالك ابي داي ويدفع ذاد لانه لا يسبح العامل وفيه

قد يسبح نحو كفى بالله وبفعل بانه ادر غير مطرد والمرفوع

زائد **قوله** ابي اصل الجمل لاشتمالها على ما هو موضوع

للسناد **قوله** ولان عملها اقوى لانه موجود بخبر ^{مخلاف}

عامل السند فانه عدمي معقول وقوة المؤثر لضعف قوة

بتاثر فاعله في المرفوعية اقوى من السند ولا يعا ^{رضه}

ما ذكر في السند لانه لا يصيد قوة رفعه بل يفيد ^{فضله}

حالة **قوله** لانه باق ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه ^{قوله}

قوله المرفوع عما كان الالف لا يستفهام اصل فيه اقيامها

مقام كلامه ولانه يحكم عليه بكل حكم ولانه يحكم عليه ^{تعلقه}

فله اسبغاف وهو فضيله وكحال **قوله** الا ^{لشع}

حقيقه او حكما فان الصلة العامل في قوه ان مع الفعل

قوله اسند اليه الاسناد ههنا معني السند ^{قصه}

كانت او امانه خبرية كانت واقشايه مبتدئة كانت او

شقيه محققه او مفروضة **قوله** ففرينه ذكر التوا

بعدها لا يحق احد ما عن التعريف **قوله** او شهده او

للتعريف لا للثبوت او التثبوت **قوله** اي ما يشهد به

العمل او في الدلالة على الحدث ولا الجرح فاعل الطرف

لا فاعل لعله حقيقه **قوله** وقدم الجمله حاله ^{او}

قد والضمير فيه راجع للاحد الامرين استفاد من لفظه **قوله**

لان الاسناد في ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة

لانه متفرد الاسناد ولو اريد الاسناد بحسب الدلالة

لكان ذكر قوله قدم لدفع توهم الدخول واليه قال النص

في الترخ **قوله** والمراد بعد ذلك عليه وهو الامة الفراد

الكامل **قوله** المراد وجوب بقليل بوجهه ففرينه انه تصد

التعريف نوع من انواع المرفوع ويجوز ان يكون المعرف

واجزاه من لوازم المعرف والسر في لزوم تقديم الفعل

ان عرض التكلم في هذا يدعى على قام تعيين محل الفاعل ^{لانه}

وان الخطاب يقع في انطادها وفي تقديم قام على يد

لحسن العبارة وانظارها محلها فلو قدم زيد في قام
زيد لا نقليا لترض نقل عن الكوفيين جواز التقديم و
استدلالنا لوجوبنا زيدا في رندقام فاعلا وجعلنا
الكلام مجولا على التقديم والتأخير لم يجمع الى الاضمار
وتغير عمل الوجود اهور من اثبات المعلوم ولهذا
ليس في زيدا ضربت الا الضب ولا يلزم عليهم نصب
كلمة لم اصنع لان الفعل لا يقع عليه وكذا حكم اخوانه
قوله اي اسنادا وافعا اشارة الى ان قوله على
حتمه قيامه به متعلق باسنادا وصفه لمصدره قبل
يجعل ان يكون حالا بعد حاله ولا يخ عن شي لان الفعل
لا يكون على طرفه القيام بل الاسناد يكون كذلك
على طريقه قيام الفعل اي قيام مدلوله يقال علمت هذا
الصبل على وجهي علمت وعلامته اي على طرزه وطريقه
وشكله **قوله** وطرفه قيامه ان يكون على صيغة
المعلوم اي ذلك علامتها او من لوازمها وذلك لان
القيام ثبوت وجود الامر والاصاف ذلك الامر به
والنقص عنه لس لا يصيغه المعلوم لان المصدر ^{المعلوم}
المجهول لا يوجد اصلا ومصدر المعلوم قد يوجد لكن
تأمل والمراد بالاسناد الذي هو على طريقه القيام ثبوت

نعى الامر ثبوتاً بما تدا القيام وبتا كلة في المعنى اولى
 التحبير فتصير تعبير القيام ان قلت فعلى هذا يخرج
 الذى هو نفس القيام قلنا القيام افراد ياتى بعضها
 بعضاً **قوله** واخذ زهدنا القيد فصول ما لم يسم فاعله
 وان كان لا صدق المجهول لانه نى قوله ان مع الفعل
 المجهول **قوله** كصاحب الفضل والشيخ عبد
 فانها ما لا ال ما ذهب اكثر من المقدمين **قوله** وزيد
 قائم ابوه قبل لو كان فالابوه لكان نصاً بينهما قصد
 لان ابوه يحتمل ان يكون سبداً وفيه انه لو كان سبداً
 لوجب تعديهما كما في زينة قائم **قوله** والاصل ان
 هوناً للغة ما سعى عليه النى اوفى عرف القاعدة و
 المراد سبداً كره قدس سره ان قلت انا ان هذا لعل
 على قوافل الاولى ان يلى مع انه اوضح واحسن **قوله**
 لمراعاة الاستعارة لانه لفظ الاصل كما ان قرب
 من الفعل كانه بمنزلة قاعدة لا يجوز مدتها وانه ليس
 بمجرد اذ وانه بل معنى عليه بعض الاحكام كانه يعوق
 وكذلك حاد ففيه زياده فتويق الى استماع الحكم اللغى
قوله نى الفاعل وكذا الاصل فيما هو بمعناه ان
 يقرب من الفعل وينعدم كما ما ليس بمعناه كاللفظ

وكذا
أول من باب عطيت بالنسبة إلى مفعوله الثاني
المال في المفعول بلا واسطة بالقياس إلى المفعول بوا
قوله أي ينبغي أن يكون الفاعل عليه الحاصل
الفاعل من حيث هو فاعل تصغير فربه من الفعل ^{حج} ورك
لكن قد يزول ذلك إلا أنضا لعارض تصغير ^{حج} رحمان
العبداء وجوبه ونظر ذلك ما يقال إن الماء بطبيعته
يغضى البرودة لكن قد يزول ذلك الأفضال ^{حج} العار
سحق **قوله** إن لم يقل إن يليه مع أنه أحضر
أشبه لشموله شبه الفعل انما يوضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن في الذهن والاشارة إلى الفعل
أصل في هذا الحكم وشبه الفعل ملحق به **قوله** لثمة
الاحتياج الفعل البه لان النسبة إلى الفاعل يقدم
لداول الفعل وطرف النسبة اليه فاعل هو هذا ^{حل} ^{لها}
في تمام النسبة ومقوم المقوم فكذا إن الهيئة كذا
على النسبة كانت جز للفعل كذا الفاعل لدلالة ^{على}
ما هو داخل في قوام النسبة كان في عداد جز **قوله**
يدل على ذلك ان كان السابق دل عليه دلالة لم يدل
أيضاً تلك الثلاثة وضع اعراب الفعل بعد الفاعل نحو
يضران ويضربون ويضربون **قوله** فلذلك لا

ولي
للتعليل فيبدأ كون الوفا ضللا على الجوار المثال

وامتاع الثاني والقاما للتفريع فيفيد ترتيب العلم

بالجواز والامتاع بينهما على العلم بالأصل السابق أو ^{للتعليل}

فيكون من باب الاستدلال لان استدلال بالعلول

العلم فلا استتمالك في الجمع من الفاء واللام ولا

يخفى امتناع المثال المذكور وان كان يرتب على الأصل

المذكور لكنه لا يرتفع عليه لشوته على تقدير فاء

في المرتبة فلا يصح الاستدلال بالامتاع عليه **قوله**

لقدم مرجع الخبر وهو بدنه تيد لعدم الشيء على

رتبه كون الشيء بحاله مفضيه لا مقدم سواء بعد

بالفعل اول مقدم وهو وقع في حكم المقدم لان ثبوت

السبب في قوة ثبوت السبب فيكون من قبيل الاستدلال

السبب موضع السبب **قوله** خلافا للخص بان

يكون الياء بها جوار اتصال ضمير المفعول به بالفاعل

مع تقدم الفاعل لثمة اقضا الفعل للمفعول به

كاقضا الفاعل وفيه ان لا يصح تقدمه على الفاعل

ثم يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل قال الشيخ رضي

الاولى يجوز ذلك وليس البصيرة المنع منع فوا

في باب الشارح انتهى قيل يجوز الاضمار قبل الذكر

لا

في باب التلخيص في العمدة والصغير المضاف اليه غير عمدة
وقيل يجوز للمضروبة اذ لو لم يضمر لزم اما حذف الفاء ^{عل}
وهو غير جائز التكرار وهو قبيح وفيه انكسار الفصح ^{فيه}
ان انكسار الفصح اهون من انكسار النسخ مع ان مثل
ما ذكره حاد ههنا لان حذف المضاف اليه بالمرئيه
غير جائز واظهاره بوجوب التكرار وقد نقلوا فيهما
الثاني نفسى الفاعل الاول في الاسم الظاهر ^{ظهور}
كونه ملغى **قوله** جرى ربه اه لجملة رعائنه والمداد
المعاويات اما اشارات الناس او حقيقتها فالقدس ^{سه}
في الحاشية عوى الكلب لعوى عواء صاع اشهر فقد
عمل جملة اخباره وفتت على سبيل التناول بان الذا ^{عا}
فداجب **قوله** لفظا لجملة الذا اشمل لفظ الاعراب **قوله**
في ضمن الامثلة فان احضار المفرد من ضمن اجزاء
جنسه اى خصوصا اذ لم يكن بالعرض متعلقا ^{مخصوص}
فذكر كافي التمثيل **قوله** والمفعول المقدم ذكره
ضمن الامثلة اولى ضمن ذكره المقابل الذي هو الفاعل ^{عل}
لاشقا ذهن من احدا المتقابلين الى الآخر **قوله**
فلا يرد مع اننا العميم بعد التحصيل شاي **قوله** ^{عل}
مخوضت موسى جلى فان القرينة اتصال علامة الفاء

محمود ان فعل ما قبل لا ينافي العمل المستثنى بها الا ان يكون
تابعه او موصولا لغیر حاصل او مستثنى منه فكانه قدس
سره حل كلامه على ما هو المتعلق عليه او مال الى ما
ذهب اليه الجماعة **قوله** لا ضلال ان يكون معناه
ما ضرب احدا احدا لا عمر وازيد كما ذهب اليه جماعة
من النحويين اما عندنا كنزهم فلا يجوز استثناء
باداة واحدة بلا عاطفة لا يجوز ان يستدلوا
مع وما ضربك لتلك الا الذين هم ارار لنا بادي
اي ان زيد تعك احمة حالة من الاحوال الا الذي
هم ارار لنا في بادي الراي اي بلا روية قوية
وقد يرد بان الظرف متعلق بفعل مقدما لا يتبعوا في
بادي الراي وان الظرف ما يفتيد راجح من الفعل
قوله واذا اتصل به وكذا اذا اتصل بصلته
صفته ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين
الصفة والموصوف الاجنبي نحو ضرب زيد بالادي
ضرب غلامه واكرم هند ارجل ضرب غلامه **قوله**
وجب تاخير المفعول وحب تقديمه اي المفعول كما
ذاكره احوال الفاعل **قوله** لقيام قرينه مقام
في الدار على ما هو المراد واللام لوقف الاجل

قيام الفعل صحيح لا باعت **قوله** لأن التقدير الخبز
 لأن السائل عالم بصدد ر الفعل جاهل بخصوص
 من صدر عنه الفعل فالجواب المنطبق على السؤال
 لسبب الظن لا ذكر المبتدأ وحمل شيء عليه لا هو
 المقصود في الجملة الاسمية ولأن الفعل موضوع
 كما عرفت وعند وضع الفعل في الفاعل كما يوتى
 عند وضع المبتدأ إليه بالخبز ولأن السائل ^{متردد}
 في الحكم وزد قام تصديقاً في الحكم بتكرار الإسناد فلا
 يطابق السؤال معنى قال الشيخ الرضي أن لزوم
 المثال المفروض مبتدأ لا فاعل تطابق السؤال
 فإنه جملة اسمية ولأن السؤال عن القيام ^{الفعل} لا عن
 والأهم لعدم السؤال عنه **قوله** يزيد فرغ
 والأصل على يزيد لأن البكا يتعدى بعلى لكنها
 كخلف لكثره الاستعمال نقل عن المعارف ^{الروية}
 قدس سره أن زيد منا دي بخلف حرف النداء ^{الجملة}
 الندائيه معرضه وذلك لأن المناسب للقيام
 يدعي أن الضارع والمخبط لما وقع في شدة و
 نعمة بسبب موت يزيد فاسب ان يكى عليهما
 دونك لا كسنة رضا ونعمه **قول** تقرينه السؤال

المقدّم المدلول عليه باللفظ المبني للمفعول فإنه ^{منشأ}
الالتباس والتزدد وهو منشأ السؤال ونزول ^{لسب}
منزله **السب قوله** لخصومة اللام لاجل كاهو ^{الط}
ووج ياد الخصومة خصومه غيره ويجعل ان ^{كون}
الوقت وج يجعل خصومه وخصومه غيره **قوله**
متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجاري
يكتفي بواحد من الفعل لا يملكه المقدّم لان هذا
البتكافؤ فيه لا يكا، الخصومه مع انها ليست ^{سما}
قريباً **قوله** ومحتط ما تطبع حكايته حال ^{تأ}
قد يورد الملاحظ بصورة الحال اذا كفا لامر هيا لا
لاستقراره في الخيال مع نفا، اثر **قوله** والمحتط
السايل من غير وسيله اي غير علامه وسابقه ^{حق}
على احتطى فلان واصلا من خطت الشجر ^{صحتها}
بالعصا ليقط ورفها **قوله** والطوبى جمع ^{عطية}
على حرف الروايد كما قال المشعو عاش ولا
نقال مطجات على العباس ويجوز ان يكون جمع ^{طابع}
للنسيه مثل ما دافق نقال طاع وطوح وطاع
يطع اي ذهب كلوا فملحقه من الالقاح ابنين
كردن نقال رباح لو اقم اي للسطح لان قال ^{ملحاً}

قوله وما مصلية لأنها يمكن من الوصوله بمقتضى

اهلكتها الطوايح من الأموال **قوله** وما يتعلق ^{بمخبط}

قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيكيه المقد

ما يراه سيقدر الشعر لأنه لما بين سبب انصرافه

ان بين سبب الاحياط ايض انتهى مع ان جعل

اهلاك الطوايح زيدا مما لا يتم لان عملة الكاهلا

اي سبب كان وان الطوايح بصيغه الجمع مما لا

ان يحصله سببا هلاكه **قوله** اي في كل موضع حذف

الفعل ثم صدر لرفع الإبهام فايدة ذلك ان النفس بعد

الإبهام اوقع في النفس وذلك المصرا ما فعل صرح

او حرف يؤدي عناه مثل ان الدلالة على الترت

بشرط ان يكون خبرها ماضيا فانها مع خبرها بصرف

قوة ثبت المعتمد وذلك فيما بعد خاصة عمود ^{لأن}

دات سوار لطنتي فان لو الشرط وجوابها معد

والقدر سهل على ويجعل ان يكون للتعني وهذا ^{مثل}

نضرب لمن نأدى ممن دونه واصله ان جعلنا نرفا

لظمة انه **قوله** فحذف الجملة انما قصد جملة لا ^{تفهم}

نسبة تامه ونعم غير صالحه لانها لا تهاجر

غير مستقل المفهوميه **قوله** واذا اشار ^{الفعال}

من

من قبل محادنا الثوب **قوله** وأقصر على الفعل بجوزان
براد الفعلين العاملان على طريقه تغليب الأثر على
الأقل والأصل على الفرع **قوله** في الذين فصلين نحو
كأصليت وبادكت وملت ونزجت على إبراهيم ^ع
ليكون الأخير كالثاني والبواقي كالأول عند البصريين
والأول هو الأول والبواقي كالثاني عند الكوفيين
قوله أفصدا على أقل مراتب الشارع ^{والمحا}
معمول للفعل الأول اتفاقا فلا يفرق فيه الرابع
من الفرع سواء اعتبر الشارع بين الفعلين كما
بعضهم ولم يعتبر **قوله** إذ هو يستحقه قبل الثاني
أو هو طالب لزم وهو مطلوب والمزاحم مفقود
وهو مؤثر في الاسم قابل والمانع من رفع **قوله** ^{معنى}
شاد عنهما فيه أنها يجب المعنى توجهها فاليد ^{عده}
مخصوصا ويعرود طرفا لتسببها وإنما قلنا بال ^{نحو}
ليدخل فيه حسي وحينها منطلقين ^ن زيد
منطلقا ولا يجمع إذ ذلك التوجه إنما يجب ^{قبل}
والطبع ويجب التصور السابق عما الحق ^{بن}
اذلاراع بالفعل حال محقق الفعلين يوجد ^{ان}
كل منهما معمولا ولا حال التصور الذي هو ^{هذا}

المحقق قوله ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك ^{الموضع}
 الى ان من حيث انه واقع في ذلك الموضع ان يكون
 معمولاً لهما صور التراجع ولا يحج ان منطلقاً
 في حيزه وحينها منطلقين الزيدان منطلقاً ^{الى}
 عن وقوعه معمولاً للفعل الثاني ^{اي} عن ذلك ^{تنبه}
 المفعول الاول والتخالف بين المفعولين وان الضم
 المتصل بالفعل من حيث انه واقع في ذلك الموضع
 اي عن وقوعه معمولاً لغرض ذلك الفعل فظهر الفرق
 بينهما **قوله** لانه حرف لا يصح اضماره اي استناده
 كاستناده الضمير هكذا قالوه وقيل ان الفاعل هو ^{النكح}
 وهو لا يستتر في الماضي نعم كان بـك انما كان هو او
 الواجب هو الايتان بالضم الغائب لكان الامر كذلك
 فالانسان يقال لا يمكن الاضمار اما بطريق ^{انفصال}
 فان الضمير المنفصل لا يطل الا بعامله او بظاهره ^{كـ}
 والا ليس عاملاً ولا جزئاً واما الانفصال فلا يفي
 صورة التراجع فيه وهك من الفرقين التزموا الفاعل
 احداهما بل الا في المفعول لضرورة ملحة الى ان
 الالغابيه ولا يظهر الا لفاها ^{ضار} بالتحذف او بال
 المخالف للشارع في هذا اذا كان الفاعل ^{مع}

في امضا الرفع اما اذا كانا متخالفين فعين الاضمار كقولك

ما ضرب الالات واكرم الالامك ولا يلحق ان عد

معها القطع في بعض صور الضمير كافي في عدم صحة

النعيم **قوله** ويراد المص الشاذع اه لانه الناس ^{العلم}

نصده وذلك لانه بما انفقضه الاصل السابق

راي البصريين فاجب الى الاستثناء وبوافقه عيار

الكوفيه فيكون من تعاريف الاصل السابق واما ذكر

المفعول فليسيم **قوله** فلها حصه بالاسم الظ

ان قلت حكم الاسم الظ الواقع بعد الاحم الضمير ^{بضم} الفصل

فلا بد من تخصيصه لانه العمل المراد جواز القطع

قياسا لكن لما لم يستعمل الا بطرق الخرف كان ينبغي

يحذف ولا يجاب بانما دعوى المراه لا الكلمه عاقله

اطلاق الاسم **قوله** واما على مذهب غيرهما فلا يمكن

قطعه لان طرق القطع عندهم في هذا المقام ^{في}

مقام ما ضرب وما اكرم انا او الازيد متابعه ^{للمسألة}

في مذهبه لانهم يوافقونه ههنا في انه من باب الحد

لا الاضمار اذ لا يستعمل الا كذلك قال الشيخ ^{للمزم} الصحيح

الصريين وكذا الكوفيين اذ العلة شركه **قوله** فقد

يكون الظ محب للفظ انه حرام ^{بمعنى} بيان لاقتسامنا

وهو يكون الجراء قوله فان عملت او القعدا الذي هو ج
اعمال كل منهما او فصلا كما في بعض النسخ وليس هذا
فما لنا الثامن الشارع المذكور لانه شائع في ط واحد
كما يدل عليه افراده فكثيره **ايضاً قوله** مختلفين حال
والعامل فيه معنى فعلى يستفاد من الضم المسترف
قوله فقد يكون لرجوعه الى الشارع العليلين المذكور
عليه بقوله واذا اشارع الفعلان لان العامل نفس الضم
فكون هذا التركيب مثل هذا زيد قايما في ان العامل الفعلان
فيه فعل يسمى **قوله** لقربه اي تقرب الطالب من المعلم
وعدم لزوم الفصل بالاجنبى وروود الاستعمال الشائع
عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحاً كان ينبغي ان
يجوز الشترط عند اجتماع ادنى الشترط والقسم مثل
والله ان امسى لا كرمك قلنا القرب مرجح عندنا
مرتبة القرب والعبيد وليس القسم واداء الشترط
في مرتبه لان القسم اقوى من افضا الضد **قوله**
لجواز الاضمار قبل الذكوة في العدة بشترط ان يقبل
ان الفرض من الضمير ان كان مخصصاً ورفع الالتماس
وازاله الحجة كلف ضمير الشأن وضمير نعم رجلا و
رجلا لاراع في جواز الاضمار قبل الذكر لان المقصد

في كونه مرجحا وان لم يكن مخصصا فيه بل كان مذكورا
لكونه فاعلا او مفعولا الى غير ذلك ففهم من مع وان
كان في العلة لان المفعولان للمصدر لا يتبعان ان يكون
مرجحا فلا يبرز في الخبر ومنهم من جوز في العلة كما عن
وقالوا ان حذف الفاعل اشع من اظهاره قبل الذكر
فدحا بعد ما يضرع في الجملة وان لم نصافيه **قوله**
والنوم التكرار بالذكر وليس من باب التكرار اطلاقا
المفعول في نحو حبيبه وحبيبتها منطلقين الراء ان
مطلقا لاختلاف اللفظ وادون ثنيه **قوله** وفي
الحذف طرف لا ضرت **قوله** لانه لا يجوز حذف
هذا مقدمته مشهورة فلا عترض عليها بان الفاعل
قد حذف كفاعل المصدر والفاعل في نحو ما ضرب
الا انا وفي نحو اسمعهم وابصرحت حذفهم وهو
فاعل عند سيبويه في نحو اضرين واكرم القوم عند
الواو والياء الا اول والواو في الثاني بسبب القفا
الساكنين عنها اما عن الاول فبان للمصدر قد
ينزل منزله الحوامد فليس له فاعل لا لفظا ولا معنى
واما عن السواية فانهما من باب تعدد الفاعل لمن
حذفه نساء والمذكوف في باب الشارع محذوف نساء

فيه بحث لان المحذوف في باب الشارع لو كان كذا
 لزم ان يكون للمعد كمنه مثل ضربت واكرمت زيد
 لولا منزله اللازم فلم يكن من باب الشارع لعدم
 المفعول ولزوم وجود الفعل بالفاعل في مثل
 ضربت واكرمت لا يزيد **قال** لا يرب ان يندرج عن الوا
 اما عن مثل مقام واكرم الا ان اقبانه في عدل المتع
 وهو به وس تربة نرى قوم فهو منهم **واما** عن نحو
 بهم وابصر فبانه ليس مما ذهب اليه الجمهور وبأ
 في ذي المفعول للزوم الجار وكون فعله في صوة
 ما يلزم استناد فاعله **واما** عن الاخيرين بيان الضم
 والكسرة بعض الواو الباء وكان الفاعل غير محذوف
 لشذوذه **متد الكل قوله** خلافا للكسائي اصله
 يخالف الاضمار قول الكسائي خلافا **قوله** وجاز **الجملة**
 اعتراضيه ذكرت لبيان قول الفراء **وردى عنه**
الرافضين فلزم توارده العليلين على مفعول واحد
 غير جازم وذلك لان العوامل الضمويه منزله الوا
 الحقيقية **عندهم قوله** ورواية المتن غير مشهورة
عنه **قال** الشيخ الرضوي لرواية الصحيح عنه يخالف
 ما في المتن وهي باذكرة قدس سره ذلك ان جملة

موافقا للدوابه الصحيحه ان تقول معنى انما والفاعل
في الاول اتصاله به ويكون معنى جازا لانه جاز اتصال
الفاعل بالفضل خلافا للفرد فانه لا يجوز له بقول بما
تقل عنه او ان تقول جازا اعمال الفعل الثاني فقط
في جميع المولد خلافا للفرد فانه لا يجوز ذلك ما
اتفق في طلب الفاعل فأيضا **قوله** ان استغنى
عنه شرط استغنى عن العناء ليقدم ما يدل عليه
لان لا يجوز حذف احد مفعولي اب حبت لان
مفعوله المحققه مضمون للفعلين لانه متعلق
الحسان والعلم فلو حذف احد مفعوليه لزم حذف
بعض الاجزاء المفعول واحد واقترض عليه انه
يجوز في السعة وغيرها وان كان قلبا لان كل
في الظم مفعول براسه ومنه قوله نع ولا يجنبين
الذين يحلون ما اتاهم الله من فضله هو خير لهم
على من هو خير لهم **قوله** لئلا يلزم الاضرار
الذكر في الفضله اعترض عليه بان العلة المجوزة
للاضرار قبل الذكر في الفاعل هي امتناع حذفه
هو محقق بسامع اي امتناع الاضرار قبل الذكر
في الفضله لا يفضي عدم الاضرار مطلقا لجواز الا

مطلقا لجواز الأضمار بعد التكرار لكن فيه انه يبرم الفصل

من البداء والخبر الاجنبي وهو فيج **قوله** على الله

المختارا والوجه المختار على انفاق الطائفتين وما كان

المحذوف وجها رجوحا حمل قوله مع هاذم او و ان كان

على العمل الثاني والا لزم حمل افع على الوجود ^{المرجوع}

قوله الا ان يمنع مانع اى اضمر في جميع اللفظ

الاول وتاويل المفعول الاول بكل واحد بعيد **قوله**

ولو اضمر منى خالف الرجوع فالشخ الرضى جاز على لفظه

الضمير للرجوع اذ لم يلبس المخالفة فيها **قوله** مع ذاك

كانت واحده وقبالة ان اكن فاء والضمير للاولى

تجوز حسبي وحسبتهما اياهما الزيد بن مطاوع ^{المرجع}

محت للفرق بين الاصل والفرع **قوله** ولا يخفى

انه لا يتصور التاويل على ان تاويل المفعول الاول

بكل واحد من الاعصاب **قوله** ولا استدل لا يقال

لقابل ان يقول لا يجوز ان يكون من باب اعمال الاول

والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوع وهو حذف

المفعول لان قول المحذوف ضرورة انكسار الورد **قوله** لا ادنى معيشة العيشة زندكافى واليه

بأن كان كسند والمراد هو هذا **قوله** وقولنا ^{لنفس}
 صرح اسمه تيمها على قوة الأسماء وضرورة ^{الحج}
 عند وقوله كفا في بلد أو بيان لقوله **قوله** على ^{الطلب}
 توجب كل من كفا في اه ان قلت هذا لا كان لم اطلب
 مطلوباً على كفا في اذ اكانت الجملة الاسمية حالية او
 معترضة او معطوفة على الشرطية فلا يلزم هذا ^{فناد}
 قلنا لا يجوز الاول للزوم نصب الخبر ^{الشرط} بنقص
 دلالته ^{ليس} الاخيران للزوم حال الكلام على التأكيد دون ^{الطلب}
 مع ان واو العطف والاعتراض يبيوعه عن ذلك
 لان نفي السعي مستلزم لنفي الطلب ^{الطلب} ان قلت السعي
 السعي فيكون لخص من الطلب ونفي الحاصل لا يستلزم
 نفي العام قلنا المراد بالسعي هو هذا الطلب مطلقاً
 لان الكفاية تحتاج الى الطلب لا الى الطلب ^{قوله} ^{السعي}
 لا يستلزمه عدي السعي وجعل تقبص الشرط
 جزاء له **قوله** وثبوته طلبه المنافي لكلامها ^{نافه} اماناً
 لعدم السعي فلما سئل ان المراد بالسعي الطلب ^{سنافا} واما
 لعدم الكفاية فلما يدل عليه الصريح الشرطية **قوله**
 فعلى هذا ينبغي ان يكون ان قلت يلزم عدم صحة
 الاستدراك لقوله ولكننا اسعى قلنا لا ^{معطو}

على الجزاء لجواز ان يكون الجملة حالته او معترضه
او معطوفه على الشرطيه وحاصل اليبس انه لم يطلب
في الزمان الماضي انه لم يطلب في الزمان الماضي فليلا
من المال ولا مجردا لكنه يطلب في الحال والارمنه
الآتية المجد المؤمل ولو سلم فيقول صحه الاستد
باعتماد توصيف المجد المؤمل او باعتبار استمرار
طلبه الارمنه الآتية وبما قد دلت انه لا قال
طلب المجد كان التوهم انه طلب مجد ما في بعض
الارمنه الماضيه فمن شأن العاقل الضاعه وعدم
الانكساب على طلب ما يقع في بعد نقوله لكنها
لكن يجوز ان يناقضية الوجه الاول بان القرينه
اعتبا المجد للآتي وهو مفيد بالمؤمل فالمتأ
فقد المجد المؤمل لا نقدر المجد مطلقا **قوله**
لشدة اتصاله بالفاعل لقيامه مقام الفاعل وا
معناه الاحكام **قوله** كل مفعول فيه ان للنظور
في العرف الحسن لا المفرد فلا يصح لفظ كل فاعلة
انتم الاشعار بالطرد فالحذف فاعلها المعنى المذكور
لا الفاعل الحقيقي فلا يرد النقص اما الربيع النصل
تألف الفاعل بالمعنى المذكور المذكور لا مجرد **قوله**

واقيم هو الكذا الضمير المستكن لئلا يتوهم اسناد الفعل
لما قوله مقامه فيلزم خلوه لجلد المعطوفه على الجملة الوا
صفه عن الضمير **قوله** الى فعل اي الى الالف المحذول
يعني انه اراد بالعلم اشهرا وصافه او اراد بالتحصيص

ويجوز تقدير معطوف اي الى فعل ونحوها **قوله**
ولا يقع اي لا يصح وقوعه لانه لا يقع في المفعول
وان كان الا نسب ان تقول لم يقع وان يخص الحكم
الثالث من ابي اعلمت ان الثاني منه ايضا يصح
الاستعمال مقام الفاعل **قوله** المفعول الثاني

نقل ان المتأخرين جوزوا وقوعه موضع الفاعل
الاشاع في ان يكون المسند الى امر مسندا ليطشعي اعم
لا يجوز ان يكون مسندا اليه لانه الامر **قوله** والمفعول
له والمفعول معه كذلك لعلمه لم يكف يعطف
على مفرد تقدم مع اختصاصه بالشيء على صحة ادعاء
ان الاشاع في المفعول الثاني والثالث من الاشاع
في هذين المفعولين وان الفرق الكل فيه وذلك
لوضوح الربط فيكون فيه مبالغة رد من جوز
قيامها مقام الفاعل **قوله** باللام قبل اللام اي
لا يقع لانه ليس من ضرورات الفصل فلا يشبه

فلا يقوم مقامه وكذا المفعول معه **قوله** لأن ^{النصب}
 فيه شعر بالعلية لذكره على تقدير اللام بالله على
 العلمية لا يقال ينبغي ان لا يقع الظرف ^{مقام} **قوله**
 الفاعل لأن النصب فيه شعر الظرفية لا ^{بالقول}
 بما يحصل إلا شعرا بالظرفية بنفس اللفظ نعم
 يجوز ان يناقش بحوزة اشعار الغزبية بالعلية ^{قيل}
 المفعول له لا يقع مقام الفاعل لكونه جوابا ولا
 يصح السؤال بـم قائل تمام الحكم ثم اعترض بانه جواب
 ضرب للتأديب والقول ان النصب جواب لم ^{قيل}
 الجور وتحكم وقائل ان يقول انما ليس جوابا عن
 سؤال نشأ من الفعل المذكور كيف ولو كان كذلك
 كان معمولاً لمقعد لا لذكره في موضع ^{ان} المفعول له
 جوابا انه مع عامله يصح ان يذكر في جواب سؤال ^{عن}
 الملية فاذا قيل اللهم ضربت قلت ضربا وضرب ^{للتأديب}
 لصان جلا والمكويين وبعض المتأخرين فاتهم ذهبوا
 الى انه اول استدلالا بالقراءة الشاذة في قوله نعم
 لولا يستل عليه القرآن بالنصب وقراءة اليجمع ^{الذي}
 ليحرمي قوما ما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك ينبغي
 المؤمنين على اضرار المصدر **قوله** لشدته شبهه بالفعال

قبلنا الفضل المجهول له وكون اسناده اليه حقه
 والى غيره محارز ولا يصار الى غير الحصفه مع امكانها
 وفيه ان معنى قولهم لا يصار الى المحارز مع امكان
 للحصفه ان الكلام اذا اذاد بين الحصفه والمجا^ز
 على المعنى الحصري معنى لان النكلم الحقيقه تبين
 مع امكان النكلم المجازي فالأظهر ان تعال ان الأسن^د
 الى ما سواه محارز عطف ولا يكن المجاز العطف مع ^{دها}
 هو له ان قلت اى علاقته بمنسب الى الزمان والمكان
 والمصدر والمضرب الواسطه قلنا النسبه الى ^{ال}
 ظاهره واما النسبه الى الأولين فلان هذا الفعل
 كان موضوعا لان ينسب الى ما هو محل للفعل وقابل له
 وكان الأولان محلين للفعل وهي مؤنثه فيهما نوعا
 نحو غيرها كما كان شهيدين المحل القابل واما النسبه
 المصدره فلانه انما الفصل وذلك لان قولك سير^{يد}
 سيرت يدك فوه فعل سيرت يدك قلب هذا
 الحقيقه فيضمه فعل النسبه الانفاعليه الى سائر
 عند قيامه مقام الفاعل وهذا العقل لا يصور مع
 وجود حرف الجر نحو ضربت الدار فان النسبه ^ع
 ليست الا ما استفيد من حرف الجر فيضرب في الدار

لافعال

هذا
 الورد مضروب فيها الا انها مضروبه مجازا فقلت
 نقل في المفعول بلا واسطة اما في المفعول بالوا
 فبلا نقل هناك لان الربط المستفاد من الواسطة
 في لا مجازي في ههنا شيئا من احد هما ان كونه
 نقض ان يكون نسبة الفعل المنفرد بالحرف الى
 المفعول بالواسطة نسبة الى ما هو له فينبغي ان
 لقيامه مقام الفاعل اذا وجد نحو مزيد يوم الجمعة
 مع ان الصريح بخلافه وتأنيدها ان التسمية الى سائر
 المفاصل لما كانت المفاعيل بالكلية بطريق النقل
 وجب في قيامها مقام الفاعل دخول الواسطة عليها
 ولم يجز ذلك نقل **قوله** اذا فايد فيه والفاعل
 محل الفائدة فيجب ان يكون المقوم مقامه محلا لها
 الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل للدلالة
 الفعل عليهما فاعل هذا وجب لعمد قوله فالجميع
 بما سلكه **قوله** شبه المفاعيل بلا واسطة
 وانما قيدنا بذلك لان الظرف وان كان صفة في
 مفعول فيه عند الصرف فلا يظهر في القول بالنسبة
قوله وان لم يكن فالجميع سواء فيلزم لو كان والتبوي
 سواء لكان احضرا واظهرا يعني ان الباسوا في جواب

و فوعها موقع الفاعل وامتناع و فوعها موقعه
 وفيه ان حال البواني بدلت على تقدير وجوده ^{سند}
 مع انه اراد النصح برة من قال ان البواني ^{عند} على
 عدمه لبست كما اراد النصح برة ما قال ان المصطلح
 به اذا وجد مع المفاعيل لم يعنى فقال اذا وجداه
قول اي جميع ما سوى المفعول به وهو الرمان
 المعنى به وهو الزمان الحسن والمكان المعين ^{والمصدر}
 المقيد والمفعول بالواسطة ان قلت بمعنى ان يكون
 المفعول بالواسطة متعينا لان نفع مقام الفاعل
 لانه مفعولية فلنا صورة الجرملة كانت متناهيه ^{حاله}
 الفاعل اعنى الرمح نعتنه ان يكون في وجه المفعول
 المفعول بالواسطة **قول** سوانه جواردها
 موقع الفاعل لا يخفى ان هذا القيد ما ينساق اليه ^{المراد}
 بالجنه يعني انه لم يرد الاستوار الشابه بجواز ^{عنها}
 موقع الفاعل وامتناع و فوعها موقع الفاعل بلزم
 لا يكون لترتيب الحراء على قوله وان لم يكن معنى **قول**
 لان فيه معنى الفاعليه لا يخفى ان هذا الدليل ^{تقضي}
 ان يكون الاول من اب اعلمت اولى من ثابته لانه ^ب
 كان مفعولا للاعلام فاعل العلم **قول** ولما عند ^{عد}

ع ان قلت يجوز رفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني
مركزه قلنا خوف الالتباس ان لان الناحز وان
على انه مفعول ثانى لكنه لما كان مع ذلك صالحا لال

يكون مفعولا اول وهو اولى بان يقوم مقام الفاعل

اكن ان يقع الحرة والاشتباه وكثيرا ما يخرج عن خوف

اللبس قال ومنها البداء والخبر عطف على قوله

قوله او من جملة المدحوع بيان لحاصل المعنى

من التبعض ويحمل ان ربما التبعض يفقد الضا

او من جملة افراده **قوله** على هو الاصل فيها الى

في باب البداء والخبر وهو ان يكون البداء مستندا

دون ما اذا كان مستدلا فانه مستدلا ايضا رايه للض

وكهذا لم يكن فاعل في افعال ابوه يريد متبعا لاحتقال ان

الزيد وليس لهذا القسم من البداء اجلا له مع

كلام تام كالفضل مع فاعله فلا معنى لتقدير خبر

كالنكافه كثر من النخاه **قوله** واشارتهما في

الصنوي وهو ههنا تجريبا للاسم عن العوائل للفظيه

للاستناد الى استاده الى شئ واستاد شئ اليه **قوله**

وهو قيل اني بصيغه الفصل الدالة على الحصر هنا

دون الحديث السابقين مع ان الحصر مستفاد من

مقام

التعرف للزوم اطراده وانعكاسه اما لانه كلف
 في بعض المجرود بدلالة صورة الضريح على صورة
 الانكشاف ولانه اراد التصريح بالحصر يكون قاعلي من
 زعم ان اسم ان اسم الفعل مبتدأ وفيه نظر لا يصح
 الفصل لعقد حصر المسند لاحصر المسند اليه ولو ا
 في تأكيده الحصر لان المسند اليه اذا عرفت اللام ^{تفيد}
 حصره على المسند ولو سلم انها لاصل الحصر فنقول
 اسم الفعل مبتدأ عند المنص فكيف يصح الحصر على ^{الواجب}
 اللهم لان يقال اراد حصر المبتدأ الذي انفق عليه ومن
 ان يجعل عليه ليصح التعرف ولا يخفى ان الحصر ليس
 المراد **قوله** الاسم لم يرد بالاسم ما يقابل بالصفة
 كما يقصده مقابلته للصفة لجواز ان يكون هذا
 القسم من المبتدأ صفة مثل صار بمحمول عازبا
قوله او بعد ايراد وباد ذلك فما يصح ^{صحة}
قوله نحو وان ضوموا وسوا عليهم انذرتهم ^{لهم}
قوله المجرود قبل انما صح لفظ التوهم مع انه يفتى سبق
 وجود لانه ان كان الوجود واحدا له قد ينزل منفردا بوجود
 كقولك ضيق في البر **قوله** اللطيفة من قبيل النسب
 الجزئية الى الكلي **قوله** اي التوهم يوجد فيه عامل لفظي

لفظي اصلا في ان العبارة وان كانت ظاهرة في سبب
العموم لكن المراد عموم اما باعتبار ان اللام اطالت ^{مع}
الجمعية فضا ^{بالعموم} الجملتين ضميا او باعتبار ان السلب ^{بالعموم}
ان كان اعم من عموم السلب لكن المراد هو هذا المعنى
المقام ان العبارة ان حملت على العدول افاد عموم
السلب بغيره وانما ^{من} اكد النفي بقوله اصلا ^{من} اذ اعلى
ان المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المستداه ^{من} والجر ^{من}
ان واخره لئلا ينقض الضرب بقولك بحسب
رأيد وذلك لان الذهن لا يتفعل من العوامل اللفظية
لما خصوص النواسخ ^{يكون} كانه اراد بالعوامل اللفظية ^{يكون}
مؤثره للمعنى وذلك لان الطان المؤثر لفظا مؤثره
ذلت ان يقول ان الحرف الزايد كالمقدم وان ^{الضم}
اعم من ان يكون حقيقيا او حكما ان قلت بنسبي ان لا
يجوز العطف على محل اسم ان با على كونه مرفوع ^{لأنه} المحل
قلت لعل حوازه ذلك بنسبي على توهم ان اسم كان
مستداه ولا حجاب بان لا تغير معنى الجملة فكانت كما
الزايدة فايدتها التوكيدا ما ولا فلدخول اسمها في
المستداه واما نانيا فلانه غير جاسم مادة الشبه لجواز
العطف على محل اسم كالتالي نفي الجنس مع انها خبره

لغى الجملة ولا يصح الجواب عنده ان العطف ليس على
محل اسم لا بد على المجموع المركب من لا واسمه الا
القضية سالبة لا معدولة الموضوع **قوله** وانما
في المبتدأ قد شاربه الى ان المبتدأ مشترك مع
لان لفظ المبتدأ مشترك لفظي ذهب اشع اربع والآ
لزم استعمال استعمال اللفظ المشترك في مضمين **قوله**
او الصفة لفظه او للانفصال الحقيقي ومن قال انها
الخالودون الجمع لم يمت بشئ لان استحالة اجتماع
بين ولما اشاع ارتفاعها فلوثبت كان بالاستقلال
اعترض عليه بان التعريف ينقض بقايم في اقام
زيد لصدق التعريف عليه مع انه ليس مبتدأ كما ذكر
واجب عنه بتعريف الصفة انما يكون غير هالم يكن
لكونه متبدا لهما كما لا يخفى ان التعريف لا يدل على
قوله او حاربه محررها كتر شئ فانه منسوب الى حاربه
قوله الواقد بعد حرف نفى او الف الاستفهام لان
حذف الحرف والالف لتكون احضرا وشمل فيدخل
وغيره وهل وغيرها من كلمات الاستفهام **قوله** نحو
فذكر الالف للاصالة ولا يخفى ان مثل هذا لا اعتبار الا

التعريف **قوله** كهل اه واين ومنه وكيف وكما

للمثل هبل وما ذكرناه في واما المثل من فلا يصح بان

يقول من قايم ابوه لان قايم صفة طالحه لان يكون

المن وما يصلح ان يكون خبر لا يصلح ان يكون مبتدأ ولا

قوله يقول من ضا حبه يدعي ان مفعول الضا ^{قوله} ما

قوله او ما يجري مجراه بقدر المصطوف او من باب ^{قوله} عموم

المجاز ذلك ان تردى بالظ معنا فالقوى اى البار ^{قوله}

لم يجز تقيده على اللغز المنهودة ^{قوله} كوز الصفة

فيل لم يحتبوا عن القياس المتبادر مثل قايم زيد ^{قوله}

عن القياس المتبادر بالفاعل مثل زيد قام فاجبوا

تاجها مبتدأ فاجب بان حوال الوجهين ليس ^{قوله} الا انها

كل من الوجهين مخالفا للاصل كل من فيه فاني جعلت ^{قوله}

في قايم زيدنا خلافا للاصل وهو جعل المتبادر ^{قوله}

في جعله مبتدأ خلافا للاصل احر وهو تعبير ^{قوله} النظم

للمبتدأ والالتباس المحذور ليس الا انها اذا كان ^{قوله}

موافقا للاصل فيسبق الذهن لا ما هو الاصل ^{قوله}

غير معارض فيورد التوس والالتباس ^{قوله} اى هو الا

المجرد ذلك ان نقول هو الرفوع المجرد لانه ذكر ^{قوله}

الرفوع ولا يصلح التعريف على بصريح ^{قوله}

لأنه ليس مرفوعا المعنى المذكور وهذا الوجه اسم
تفيد الاسم لان المراد به ان كان الاسم حقيقه خرج
عنه بعض الاخبار وهو ما اذا كان مركبا او لفظا
نفسه كالحق وضرب ومنه ان كان الاسم ^{حقيقه} حقيقه
او كما دخل فيه المثال المذكور والجملة ايضا مع انه ^{يصح}
مخالفة وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم ويكون ان
ان المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع تعاقب
فان ببط يضرب الخذي ليس هو هو وربط الاسم ^{بط}
اقم مقامه الى ان يدعى هو هو نعم في امر الجملة اللهم
الا ان يراد بالاسم الحكي لفظ بعد واحدا ويصح ^{عند} التعبير
بالاسم فلا تصدق على يضرب في يضرب زيد وكذا
على يضرب في زيد يضرب **قوله** اي بابوق به الاسنان
قد اشار الى ان الالباب منقلبه بالابقاع المصغر الى الاسنان
لانه بنصفه يعلق بالاسناد فلا جدح **بالباقول**
وللتان يقول المراد للسند به الى السند بقرينة الفا
كنا في مثالين كما هما واليه نذكرها في العنوان **قوله**
ان حصل الباء بمعنى الالف قد سره في الحاشية
الذات في تفسير العبدية ان لا تسند السند اليه
المذكورة تعريف المبتدأ وح يظهر بقوله به فائدة

جعله اولى باعتبارى فلا يصح ان يكون موثرا للبند
 الى شئ كما في القسم الثاني من البند او بسند اليه شئ
 كما في القسم الاول من البند وانما قال ذلك ليخرج ^{المحمول}
 الذي يكون المقدم **قوله** فعلى الانباء عامل في البند
 والخبر عليه لها على السواء وقال آخرون هذا ^{الوجه}
 قوى عند الشيخ الرضي وهناك قولان آخرون فكأن
 قدس سره لم يقيد بها **قوله** لا لبند ذات والخبر
 من احوالها غالباً فلا يرد النقص لقولت النطق ^{زيد}
ان قلت هذا التليل جاز في الفاعل فينبغي ان يكون
 اصله القدم **اجب** ان نزيد الحكم في الجملة في الجملة ^{العلمه}
 لكونه عاملاً في المحكوم عليه ومرتباً العامل قبل مرتبه
 المعمول وانما اعتبار الامر اللفظي دون الامر ^{المعنوي}
 لان الامر اللفظي طارىء في الاعتبار بالطارىء ^{الطرد}
 عليه واز الفاعل محتاج الى الاسم الاسم مستغن عن ^{الفعل}
 خاراده وفي الجملة المركبه منهما فيم الناقص الكامل
قوله ومن ثم اشاء بطريق الاستغارة الى العلم ^{بق} السأ
 فان الحكم الذي استخرج منه شئ شبه المكان **قوله**
 حاز في داره زينا فاما في داره رجل اذ احذاف
 ينافس في اصله فزيد له لوجود خبره العلم انهم اختلفوا

المصنوع

في جوارق داره قيام رتبنا بعد بعضهم لأن ما اضيف
اليه التبدل ليس لها التبدل وبجوره الانفس لأن
اليه شديد الاتصال بالتبدل فلم يحكم التبدل وقد جا
في الكفاية وشرح اليه **قوله** وقد يكون التبدل ^{تكرره}
انما لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم التبدل على غيره
عكس مع ان المناسب الاصل الذي مهده انفا التبدل
الانتشار بينه وبين الاصلين الاخرين وهما
التبدل وانفراد الخبرين من لفظه فذى قوله
قد يكون التبدل تارة وفي قوله والخبر قد يكون جملة و
يلا يلزم لعدم ما سمي انبأ ما على اليه عليه كما يظهر
عند **انفصلي قوله** والظن المنهزم القول بان الظن
الطبيعة المنفاده من العرف لا من المنهزم دون
الحكم عليها اذا كانت منفاده من المنكر في **قوله**
بوجه ما لفظه ما زادة اوصفه لما كان المحصن
في اشكال الامثلة المذكورة كان الاستيعاب بقول اذا
تحصنت لمثل ولابد من انه لان لفظه ما سمي
عدم الاختصاص **قوله** بقول اشراكها واختلافها
يرتفع وحده وصفه لو من محصن بالصفة المحصن
الفرعي بالصفة صحيح واما المحصن النوعي

كما في المثال المذكور في كونه مصححاً منساقاً له
لو كان مصححاً للزم صحة الابتداء. ^{نبدأ} افسان صحة الأفعال
بنقصها وهو حيوان الطوق وبأنه من غير خصال
القوم إلا أن لغز بين التخصيص الرابع للابتداء
بالفعل والتخصيص الثاني للفهوم في نفسه
أن قلت إذا لم يكن بين باب التخصيص الصفه فن ^{أي}
أي باب التخصيص هو قلنا من باب العموم إذا لا
شدد من هذا الحكم فالعموم فيه أظهر من عموم
حين من حراد لا مشاع خروج المدد عنه أن قلت
يوصف العبد بالمومن لم يصح الابتداء به لعدم
الحكم وصحة الابتداء فان الحكم بان الأربعة صف
الأشياء قيم والابتداء بها مصحح فيكون نظرك ^{حل}
كافرة النار أن قلت تفرق بينها فان العموم في كل ^{حل}
رجا من قبل كل وعموم المثال المفروض أما جاز قبل ^{الصحة}
لأن التكره الموصوفه يعقلنا الصفه جازت تحقق
المصحح لا التصحيح **قوله** فان المنكح بهذا الكلام يعلم
فيه أن هذا التخصيص فان المنكح لأنه يعلم كونها ^{حلها}
في النار والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند
المخاطب وفيه أيضاً أن هذا التخصيص مشتق في ^{مثل}

ارجل في الدار فيبني ان يمنع الاصل مع التصريح
فخصت وعخصت ^{ههنا} يعني ان المراد بالتخصيص
العين بقطع الاضالاة وتعليلها فالاربابيل
ان لا تخصيص ههنا لان التخصيص ^{من} يعمل بعض
من الجمله ^{من} العيس كبايراشا له **قوله** فانه لا تضل
جميع الافراد خلاصه هذا الوجه جازيها اذا اردت
نفس الطبيعة فانه لا تعد فيها بل ^{تكون} امر واحد **قوله**
عونه خبر من جراده فان فيه معنى العموم لان الطبيعة
تقبض التفصيل على الطبيعة الجردية فيعم الحكم كل فرد
اولان وردا من جنس اذا فضل على فرد اخر من جنس
اخر من غير خصوصية علم ان التفصيل بينهما بافضا
الاشراج في الجنس كنعيم الكل اولاد العنابره لانهم
على خصوص فرد كانت بان يراد الجميع ^{الجميع} حذرا عن
بلا مرج بلا مرج كما قالوا الام الاستغراق في المقام
قوله تخصيصه بما يخصصه الفاعل لا يخفى ما فيه
التكليف لانه جعل منزله ما في تخصيصه **قوله**
او يستعمل في موضع ما هو ذاتا جازيا اشريعي ان
محمول على القديم والناجرح كما قالوا في الامر **قوله**
وما يخصص به الفاعل قبل ما ذكره معنى يخصص
الفاعل

بقدم الحكم ان الفاعل بصيرته حكم المعرفة وحالها
بمعنى ان السامع كلامه عن اصغارا الكلام ^{كان} اذ
المحكوم عليه معرفة فلا يفوت الفرض من الكلام
لا يتفرغ عن الاصغارا اذ اكان الحكم مقديا فلا يجعل
الذكورة بالافهام **قوله** قد يكون خبر الالبسة ^{لما} الكلد
اما بالبنية اليه **قوله** فيقدر وصف يجوز
ان يكون من باب التخصيص بالصفة ذلك ان ^{قول}
ان الشئ للمعظم فلا حاجة الى العلية **قوله** علم ^{حين}
ما عا لى ما اذ اقبل فريم رجل فان فاما جعل الالكن
سبدا وكذا خص بالظرف فيه بح اذ قائم لا
يحتمل ان يكون شيئا من معنى المبدأ ولت ان قول
التخصيص بالظرف لسنه **قوله** لخصه ^{الى} بنية
المتكلم فيه ان هذا لا يجرى في كل ما اذ ليس ^{معنى}
وبل لتلان الوبل اطلاق ولا هلان لتلعد
الفائدة بل معناه اطلاق لت والقول بان الراد

بالويل دعابا لشر اطلاق الاسم السبب على الالب
فيكون التقدير دعابا لشر لتعبد فالاولى ان ^{قال}
شكر سلام لرعايه اصله حين كان مصدرا ^{منصوبا}
وانما اضرا الحار والمجرب لتقديم الالهة والتباد ^{الى}

المتراد اذا لو قدم الخبر لم يماز هب الوهم الى اللفظ **قوله**

اذا اصله سلمت سلاما فدل فيه انه لا يجوز ان يكون

بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشق من سلام **عليك**

كسبح من سبحان الله **عليك** فمعنى سلمت سلمت سلام **عليك**

فمعنى مصدره قول سلام **عليك** فان يكون معنى سلام **عليك**

قولي سلام عليك بل **عليك** بمعنى مصدر سلمت اي جعل **عليك**

فلا يصل سلام الله سلاما فلم يكن تخصيصه بالتكلم

بل بالغايه **عليك** يرد على **عليك** ان لا معنى لذكر **عليك**

بعدا استيفاء سلم مفعولة قلنا **عليك** بحسب الاصل

سلمت الله من دون ذكر **عليك** فلا خلاف الفعل **عليك**

متعلقه وفصله الدوام زيد لفظ **عليك** ثم يرد على **عليك**

اللام بطلان قول سلام **عليك** لان قولي سلام **عليك**

عليك سان او بدل او مفعول **عليك** خبر هذا **عليك**

سنقسم ان قلت فيه تكرر الخطاب قلنا الخطاب **عليك**

لتعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح

لان يرد به كل من خوطب فلا يكون تكرارا نعم لو ان **عليك**

ان هذا اللفظ غير مراد لكن يمكن التزييف بوجود **عليك**

على ما قبل وهو لوم اخذ الفرضه المصروفه وورد

وهو في المصروف محتاج الى التفسير مرة اخرى وهكذا

فليقل **واجب** عنه ان يخفى لمن قلت السلام ^{علمت}
 وهو ليس عين الفرض ولم يمتنع الى التفسير لانه ^{فيه}
 وان لمن غناه قلت **سبح الله** اي جعل الله سائلا
 ذلك ان تقول ايضا ان السلام الماخوذ في المفسر ^{صد}
 سبح الله كان سبحان الله الماخوذ في تفسير ^{بعض}
 قلت سبحان الله الله صدق ^{بعض} **قوله** وعدل ^{الى}
 الرفع لفصل الدوام لان النصب يلبس على الفعل ^{الفعل}
 على الحدوث **قوله** اي سلام من قبيل في الخبر ^{قوله}
 مراد صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة الضابط ^{الاخبار}
 عن التبدل والفاعل سواء كان حرفين او كثر من حمل
 الخطاب بالنسبة فان كان لها هلا يصح الاخبار وان كان ^{المعنى}
 نكرة وان كان عالما بها لم يصح الاخبار وان كان ^{عنه}
 معرفة وهذا القول اقرب الى الصواب لظهور وجهه ^{رود}
 في استعمال عليه كقوله نع وجوه لوشدناضرة وهل
 نزيد وقوله بنوم لنا ويوم عليك الطغمة لك ^{لهد}
 وارجاعها الى المحصيات المذكورة تكلف ^{في} **قوله** ^{والا}
 الخبر المعرف فما سبق محصا للفرد قد عرفت ان الخبر ^{المعروف}
 يجوز ان يكون مطلق الخبر كما هو الطغمة والخبر قد ^{يكون}
 جملة لاشارة للتسمية وكونا افراده اصلا ^{قوله}

والخبر قد يكون جملة لم يقيد بكونها خبرية فكأنه تبع ^{حضور}
الحياة في ان الأنتانية ولو كانت فمنه صح ان يكون
خبر المبتدأ ^{وقد} ومنهم من عواستمكن بالابطال عند
مع السيد الشريف هو لا ينتم كما بان الخبر يجب ان يكون
حال من احوال المبتدأ والانتانية ليس حال من احوال
الابواب بل مثلاً اذا قلت زيدا ضربت فطلب الضرب منه ^{فأ}
بالمتمم ليست من احوال زيدا لا اعتبارا لكونه مطلقا فطلب
او كونه مفعولا في حقه او اسحقاقه ان قال بوجه ذلك **قوله**
ولم يذكر الطرفين لم يذكر الشرطية ايضا لان الشرط عند
العربية قيد للجرا كما هو المشهور والجزء اسمية او ^{فعلية}
ولو بالاختلاف **قوله** والجملة متقلة لا تنبسط على الفاعل
ومحلها فاذ لم يكن فيها رابط لم يكن المبتدأ ^{محل}
لفائدة اصلا فكان ذكره لغوا بخلاف ما اذا كان فيها ^{رابط}
فانه وان لم يكن محلا لتلك الفائدة لكنه بصير محلا ^{لها}
لانه تضمنها الرابط فان الشيء كما يصف بصفات نفسه
ينصف بصفات ما يتصل به ^{بذلك} ويغير ذلك **قوله**
فلا بد من الجملة وكذا لا بد من المفعول اذا كان مشتقا او
جامدا اما ولا بنا ويل المشق نحو هذا القاع عرعع كله
القاع المكان المستوي والعرع شجر عرس السهل

ظ
وفتا

والمعنى هذا المكان المستوي غليظ وكلمة أكيد الضمير
الكسائي لا يبع الخبز مطلقا من عايد واستدل^{جاء} الأ
عاز في خبر كان ضمير اجنى قالوا معنى فوطهم كان في الاخوان
لا فرق بين البتداء والخبز كان واجب منه ان في خبر كان
الفعل لانه كان على الزمان خبره على المعنى فينت ال^{معنى}
على معنى محض زمان فصار بمعنى الفعل ولم يكن ي^{الضمير}
قوله ومن عايد خبر لا وليس بمنعها به الاسم وال^{نصب}
الاسم شبهه بالضاف **قوله** كاللحم في ام الرجل له للمهد
قوله ووضع الطير موضع المصراع كان في موضع التعمير
قياسا ولا قصد سبوه يجوز في الشرط ان يكون
اللفظ الاول وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله ان
الذين امنوا وعملوا الصالحات الا انضبع اجر من اجنى
على اي يبع اجرهم **قوله** وكون الخبر تفسيرا للبدا قبل لا^ح
الى العايد اذا كان الخبر عين البتداء كما في المثال المذكور
مضوي زيد قائم **قوله** اذا كان ضميرا وذلك الخذف قياس
ذا كان مجرورا بين في جملة اسبغه يكون البتداء فيها
من البتداء الاول لان حرسه شعر الضمير يحذف الجاز^{المجرور}
للحذف وهو صفة اذا كان البتداء الثاني كونه كما في
منوا بدهم وكذا ان كان معرفة بالاسم نحو الباك^{ستين}
درهم لان التعريف غير مقصود كما في قوله وقد^{الضمير}

سببي ويجوز ان يكون حال من الضم الذي في الخبر العاقل
فيه الخبر ووجه ينبغي ان تقدر منه مؤخر الندا بجماع ^{القول}
لحوال تعليم الحال على العادل المعنوي اذا كان طرفا او ^ع
ان كان غير ذلك ذلك في الضم النصب والمجرور ^{ال}
الضم المرفوع قال قدس سره في الماشية الكرد واردة
مهندبا نهي اثنى عشر وسقا والوقت سنون صاعا ^{الصاع}
الربعة امداد والمد المن **قوله** وما وقع طرفا او جازيا ^ع
وهو الحاد والمجرور لانه لو اقدم في الاحكام وطذاصل
بعضم الطرف سما لكل من الطرفين الحاد والمجرور ^{اصطلاحا}
فيجوز ان يريد هذا الاطلاق كما هو في الترخ **قوله** اي ^{الذي}
وقع طرفه زمان او مكان ههنا فترادف وليها فالواو ان طرف
الزمان لا يقع جار على علم العين اي ما يقوم بنفسه ^{بعبارة}
شها بالخطه انما قيل لان العين لا تعلق لها الزمان ^{فيه}
ان الظروف مطلقا بحصول الاستقراء عندهم وذلك
معنى وان المعنى اي ما يقوم بغيره لا يفتق له الزمان الا
اعتبارا مع الحدود فلو وجد ان تعال لان الزمان ^{يعلق}
بحصول العين واستمرارها لعدم الفائدة لان الار ^{سنة}
المتردد طرف للثبوتات الكاينه معها كلها فلا يارة
تخصيص بعضها باعلافي الامكنه فانها ليست طرفا
لا بعضها وفيه ان كون الازمنة طرفا لكل المخلوقات

ط
منا

لا ينضمي عدم الفائدة لجواز ان يكون السامع جاهلا
بكونها معها مثلا فيقولك الزمان في الحرف سامعا
لم يعرف كونه في الحريف وثانيا بينهما ما قاله الشيخ الرضي وهو
ان الطرف الزمان ان كان جزعا معنى باعتبار ^{تد} احد
فان استغرق ذلك المعنى جميع الأزمنة او اكثره وكا
السم الزمان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم ^{النهر}
لانه يستغراقه اياه كانه هو لا يتابع نكرة المناسبات ^{للنهر}
ويجوز نصبه وجره بغيره خلافا لالكوفي فان ^{للتعريف} عندهم
وان كان معرفة لم يكن الرفع غالبا كالاول وان لم يستغرف
فالاعراب نصبه او جره بالاتفاق ولما قوله ^{اشهر} في الح
مطلوبات فلنا كيد امر الخ ودعاء الناس الى الاستعداد
له حتى كان افعال الخ مستغرقة لجميع الأشهر والنهار
وهي ان طرف المكان اذا كان جرا عن اسم عن فان كان
غير منصرف فلا كلامه اشاع رصده وان كان منصرفا
وهو نكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب ^{من} الى مكان
من كل قريب وانت منى ذو مكان قريب وان كان معرفة
سرجوع ورابعها وهي ان كان طرف الزمان في المكان
رصد اذا كان منصرفا وموقفا محمدا او اجزبه عن اسم
عين لا رادة تصدرا المسافة القربة والبعيدة نحو ^ن وال
من فرسخ ومنزلت منى لبلد على حذف مضافين ^ن الى ذ

لؤلؤ
مسافة فرسخ وذو مسافة سري ليلة ومنه منطلق
الجزء اي عبده او بعيد هذا القدر واما انصاف مجوزا
خلفك فرسخين وميلا يوما وليلة فعلى التمييز عند الجموع
هو تمييز عن النسبة اي بعدت فرسخين فالفرسخان
لها كما ان المائة لثلاثا الانا كما ان المال وقيل انصاف على الخا

ويجوز انصافه على المصدر اي بعد فرسخين **قوله**

فلاكثر الفا لنصفي المستلما معنى الشوط فان ما في ما وقع موصله

او موصوفه **قوله** كما ان يكون وانفون عليه مقدر

اي ما دل بجملة جل التقدير بمعنى التناوب ليل ليصبح الكلام
لم يعرف عن ظاهر لم يصح النسبة القدر الى الطرف و

البالغ الجملة قبله لوجهه لانه اذا زائدة دخلت على

نحو ردي طباب اي اباد المعنى ان الطرف مقدر من حيث

ان جملة او من حيث انه جملة اي مفروض انه جملة له **قوله** انه

الجملة او ان ابا للاصاق والمعنى ان للطرف منحوص

بجملة ويجوز ان يكون القدر بمعنى الاطراف يقال قدوت

بذلك اي المحقق به والمعنى ان الطرف ملحق بالجملة لما ورد في

الكل بالكل وحقن التوجيهات بلغة الترخ **قوله** بتقدير الفعل

وهو من الافعال العاملة الشاملة للافعال الخالصة

والكون دلالة الطرف عليه وقد يكون من الافعال الخالصة

ساق الدهن ايها يجب المقام ولا يجوز اظهار ذلك العا

لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسدداً ولما
 لم يرد آه مستقراً عنده فمضاه ساكناً غير متحرك **قوله**
 لا بد من متعلق انفق النجاة عما ذلت وفيه بحث لأن
 في مثل زينة الدار للظرف وفيه نسبة لا تقيضي الاطراف
 ومطروفاً اما الظرف فلا حولها واما الطرف فهو ^{يد}
 ولا حاجة الى اعتبار امر آخران بل هذا لا يصح إذا كان الحكم
 لوقوع الظرفية لانه هو هو والحكم فيه ليس الا به وهو قلنا لا
 ان الحكم الا به هو لا بد لذلك من دليل مع ان تقدير ^{الفعل}
 لا يصح الحكم الا به هو الا بتاويل **قوله** والاصل في ^{العامل}
 هو الفعل والقياس على نحو الذي في الدار وكل من حل
 الدار ان قيل تقدير الجملة المتأين الصغيرة ولا ضرورة ^{فما نحن}
 فيه قلنا المتبادر الى الذهن من الظرف المستقر معني ^{حله}
 فاذا ثبت تقدير الجملة بعض المواضع ثبت الكل **قوله**
 والاصل في الخبر الافراد لبوا فوق الركنان ولا يخفى ان ^{عدم}
 الافادة الزمان والقوى الافراد **قوله** وجاز تأخيره للاسما ^ع
 وعدم التضييق كما هو شرجب لعرب ولهذا كان ^{نفاذ}
 اللفاظ **قوله** لكنه قد يجب الاحكام الخمسة كما يكون في الشرع
 يكون في النحو غير **قوله** شملاً لا اشكال الذي على بدله
 سواء كانت دلالة بعضها او بما جاوره من استعمال عليه ^{محو}

از بدفایم و امر متاخر عنه علام من جان **قول** عامن و ^{جبل}

صدد الكلام اي صدر دالة او صدده عند نفسه مسأحة

قول كالاستفهام وغيره من الضم والتثنية والتثنية ^{ضم}

النشان ولام الابتداء والترط ولوينوع تضمن مثل الذي ^{انتهى}

فله درهم وبالجملة ما يفرض الكلام ويجعله نوعا محرو ^{انا}

افضى المصدر لان السامع بين الكلام الذي يصيد ^{لغير}

على اصله فلو جوز ان يجر بعد من الكلام فيشترط ^{صد}

قول وهذا ذهب بسببه للاشارة الى انه المتخار و ^{مثل}

المص المثال التفق عليه نحو من جان **قول** وذهب بعض النفا ^{وصف}

بدغم بسببه قيل لان زيدا معناه النجارا والنجار ^{والو}

معيّن المنجريد والمقدمة الاولى ممنوعة لصحة ^{بالكني}

في الجواب وكذا التايه لصحة الاجاد عن الحياط **قول** ^{ان}

لكونه معرفة ولا يجوز ثلثه البند مع تعريف الخبر ^{فعل}

الحاجب فدفعه ان من معرفه لانه في قوله از يدام ^{خاله}

ونظرف الايهام في هذه السميان على التكلم لا ^{بها}

شكرا ولا يخفى صفه ونقل عن سهوسه وكون ^{المذكورة}

والجز معرفة اذا كانت المنكرة متصدة ^{فضل}

التفصيل مقدم على خبره ولجمله صفه ^{بجمل}

افضل منه ابوه **قول** وكالامر من الظابط ^{حدها}

بتداء والاخرى جزا ان ما زعمنا ان السامع يطلب ^{العلم}
بكونه وصفا لاخرى كجمله خبر **قول** ولا قرينه فلو ^{جد}
قرينه معينه للراد لم يجب التقديم مثل الوحيه ابولون ^ف
اذا الصور تشبه الثاني بالاولى ومنه لعاب الالف ^{الاولى}
لعاب **قول** او متساوين قبل لو اريد التساوي في العرف ^ف
والنخصيص كان عني عن قوله او كانا معرفتين لكن ^{كف}
به لذهاب الوهم الى التساوي في لارجح ^{وفيه} **الشرط**
ان مثل هذا الوهم غير مبرور بعينه بشوئ في التساوي ^{في}
النخصيص فالاولى ان يقال لم يكف به لغوات ^{الفصل}
قول او كان الجز فعلا لا ان الجز لا يكون فعلا بل فعلا ^ف
مع فاعله وهي جملة وودع بان الراء فعل صورة ^{حاصل}
ابن في ان يمدحها باعتبار الصورة ثم قال فلا ^{بما}
فاما الزمان لان الجملة جملته صورة وفيه انه لا ^{حد}
يح الى لفظه له للاختراز عن محوز بقاء ابود مع انه ^{حذر}
بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال هي الجملة ^{فعلانية}
لكل باسم حرة المقدم ان قلت يسمى ان نقول ايضا ^ف
كان الجز بعد الا او معناها نحو ما زيد لا فاقم لوجب ^ف
تقديم المبتداء فلنا ذلك التبداء شمل على ما له صدق ^{ما سبق}
الكلام لا شمله على النبي ومعلوم حاله بالمقاييس على

لتكرار العلم بحال ما بعد الا او معناها **قوله** او بالبدل
 لم نقل بوجود التقديم في الزيدان قائما لم يتفتت الحالا
 بالبدل الفاعل بما على ان السامع لا يحال عليه لا استناد
 عود الضمير قبل ذكر مرجعه انخلاق اتصال **قوله**
 واذا تضمن الخبرى نفسه او لو تضمن متعلقه لا يجب الا
 متعلقه نحو غلام من اكب فبعض في العبارة حيث قال
 ولم يقل اشمل كلا استفهام فيل الموجب لتصدر الجذر
 في الاستفهام لتصدره في جملة اعلم ان ما ينصني صدر
 الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يقدر
 عليه شئ من ركني تلك الجملة ولا ما صادر من تملها
 الكلم المفردة لغناها كان وسائر ما يحدث معنى من المعاني
 في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من يضربه اضربه ولما
 قولت الذي ان يضربه يضربك فلان الموصول لا
 في صلته معنى **قوله** نفسه شمع معها التقديم للزوم تقديم
 الشئ على نفسه فان الجزية المثال المذكور على الضمة فلو
 التزم عليه لزوم ذلك المحذور **قوله** في المسئلة تصد
 كانه ضفته فلا يجب التقديم نحو على التزم زيد مثلا
 تاخير الجزان توسط من المسئلة ويجوز صفة لجوار الفصل
 بين الصفة والوصف **قوله** مثل صلوا الخبر بالكل انما يحفل
 الحذف

المقدر والتعلق من افعال المجهول بعامل العدم ^{طرد}
في مثل غلام رجل شاه اذ جعلت مثله مبتدا **قوله** او جذا
ان يشترط ان لا يكون ان فعلها انك خارج فلا صدقة ^{فانه}
لا يجب تقديم الجاهل لان التباس لان الجملة التامة ^{لا تصح}
سعى لما فعلتها **قوله** اذنا اخيرة خوفا للبس ^{دون}
فانه محتمل لان يكون خبرا عن ان المفتوحة مع اسما ^{وضمها}
اذ لا يجوز ان يكون ما في جريان المكنونة معنى صدرتها
ولان جريان المفتوحة معنى لانها موصولة ولا يجوز ^{تقديم}
ما قبل الموصول فعين ان يكون جريا لان المفتوحة مع ان
اسمها وخبر اولان المذكورة معها وانما في لانها ^{جمله}
تامة غير مادية بغيره فعين **قوله** المكنونة جريان
يكون المذكور بعدها جريا فخطا او طرفا بجزءها **قوله** لا
الذهول عن التصح وجواز الحمل على ما سبق اللسان لان
الكلام موقع ان المكنونة **قوله** وفي الكتاب لم يهدى برفع ليس ^{الكتاب}
التقديم لم يهدى بالزيادة نحو عمر **قوله** وقد يعاد ^{لفظ}
قد للتليل او للتحقيق **قوله** وذلك العدد لما ^{يحب}
اللفظ واللفظ جميعا ذلك العدد اما غير واجب كافي ^{مثال}
الذين وواجب كقولك ما عالم وجاهل ومع يح العطف
وتوجهه ان يعطف اولام يجعل المجموع خبرا على ارادة

التفصيل اعتمادا على فهم السامع وليس في المعطوفين
 ضمير البتداء لان البتداء منكون تقديره ان كانت قلت
 المثال المذكور احدهما عالم والاخر جاهل ولهذا جاز ان
 لا يجهله مما عني فيه لان الجزئية متعدده حقيقه فعلى
 هذا اذا كان يكون قوله قدس سره من غير تعدد المحرر عنه
 متعدده حقيقه فعلى هذا جاز ان يكون قوله قدس سره
 من غير تعدد المحرر عنه احراز عنه ويؤيد ما يقام بعد
 ذلك على وجهين **قوله** فانها في الحقيقه خبر واحد
 المقصود اثبات الكيفيه المتوسطه بين الجزاءه والجموعه
 لاثبات انفسها كما قيل بناء على ان الطرفين امر اجازي جميع
 فامر احدهما الآخر فعلى هذا القول يكون في كل من الخلو
 والخاص ضمير البتداء وعلى ما قلناه يكون في المجموع ضمير
 وليس في شئ من الجزئيين ضمير ان قلت فيلزم جلا الصفه
 عن الضمير قلنا جاز اذا لم يستند الصفه الى شئ ان قلت
 فينبغي ان لا يبنى ولا يجمع ولا يؤث شئ من الجزئيين عند
 تبسّد البتداء وجمعه وان يشه قلنا اجزاء ذلك ^{احوال}
 على الجزئين كما جزاه الاعراب عليها فان حوالها ^{احزان}
 على المجموع لكن لما لم يكن للمجموع **قوله** فالجواب
 على اجزائه ففسر عليه سايرا للاحوال اعلم انك لو اذ ^{خبر}

عن شي اجوال الى اجزائه المنصاه جازان ^{المجموع} كحل
في حكم واحد كقولك للابن هذا البيض اسود فانه
في قوله هذا الابن كحل كما هذا حلوحا مض وجازان ^{محل}
كلاهما خراستقا اجزاء وصف الجزاء على الكل
يكون في كل من الجزئين ضمير مبتدأ فيل هذا الوجه
متضمن شهاده مطابقتها للمبتدأ افراد او اثنين و
وفيه بحث لان مطابقتها يجوز ان يكون لطابقه في
المثال المذكور اتفاقا ولان الضمير محوور ان يكون اجزا
الايضا المنفاده من الكل لانه نفسه فيكون ^{قبل}
هما عالم وجاهل ويدفع الاجزاء باية لو كان كذلك لزم
يجوز مع افراد المبتدأ اثنين الضمير وجمعه يجب ^{تعدد}
الايضا اي من قال قد سرور في الحاشية للزحاح
بين الحلافة والنحوضه قوله وفي هذه الصورة
ترتبا العطف اول وان قلت لهذه الصورة مثال
اجزا لا يجوز فيه العطف اصلا من مثل هذا اجابعت ^{تابع}
فلنا انه من باب التاكيد حقيقه فليس من باب التعليل
الجز قوله وجوز العطف باعتبار تقدم العطف على
حقيقنا ولا يعده يؤيده ما قالوا من امناع تعدد
الفاعل قوله حتى لشرط الاضافه بآينه اولايه قوله

وهو سبب الاول الثاني فالشئ الرضخ ليس ^{معنى}
الشرط سببه الاول الثاني بل لزم اناني الاول
في جميع الشرط والحرام فلا يرد نحو قوله مع وما يكمن بعد
الله لكن الشارح قدس سره بما وافق كلام المتكلم ^{بحت}

كلم المجازاة **قوله** او الحكم به فان الجملة الخبرية كثر الورد
ولا يرد مضمونها بل يرد الاخبار بها **قوله** فلا يرد وما
من نعمه الله فمن توجبه الورد ان كون الصفة ^{باصفة}
بهم ليس سببا لكونها من الله وذلك ظاهر في الورد

العكس لان كونها من الله عليه صلصقة بهم فلما ^{بعت}
لان من العلوم استناد الصدق الى اعجاب الله ^{انقطاع}
اما استناده الى كونه صادرا مندوعلا لانه غير معلوم

قوله يشبه المبدأ الشرط لما كان المبدأ واجلا
هذا المعنى خالف الشرط في جواز تركه الطاق غيره وفي
كون الصلاة او الصفة ماضية اريدا اليه المضي لكنه ^{تفاضل}
وفي جوار كون الظروف صفة او صفة **قوله** وذلك ^{بجواز}

للموصول على تعريف الجزئين يفضى الحصر المبدأ ^{الى}
في المبدأ ذلك لا يستقيم لان المبدأ الداخل عليه ^{اما}
والنص يحرف الشرط لكن وما هذا الباب ولا احد ^{ان}
بما في فيه ان التعريف لام التعريف يكون المحصر ^{لا}

ط
ط

المرفوع باسم الإشارة ولو سلم انه كالترديد ^{نزله}
 نحو الحسن تقول انه لا يصح الحصر مطلقا ولو سلم ^{فعل}
 الكلام محمول على التمثيل وكانه قال الكلام الموصول ^{لفظ}
 ان المرفوع بمعونة مقام الضبط يصح الحصر ^{الضبط}
 فاجوب الحق ان المراد ينص من المبتداء المعنى الشرط
 يكون ذلك ذلك النص من بواسطة كلمات الشرط ^{سم}
 كلها وان له ذلك اشارة الى المنذر الذي تضمن ^{معنى}
 الشرط ويعرف بانضمه صحة الفاء ولا يحتمل ان يوافق ^{البعوض}
 من ذلك في ذلك تأمل ^{نظير} **قوله** لم يفعل او ما
 يحتمل كاسمي الفاعل والفصول لواقع من جمله ^{اللام}
 الموصول المذكور الاسم الموصوف به لانها في حكم ^{لفظ}

واحد وكذا الحالة المضاف والمضاف اليه **قال**

او التكرار الموصوف به بما ينبغي ان يقال به لان العائد
 الى المعطوف والمعطوف على ما يفرد **قوله** الذي ^{نكح}

في صلة الموصول صيغة الاستقبال وقد جاز الماضي ^{معنى}
 الاستقبال ايضا وهو عر جا بر **قوله** ابي الداد ^{نكح}

فانه لفظا والترويد بل للحسن من العادتين **قوله** تقول
 مع قل ان الموت الذي تعرف فيه ملائكم ان قيل الموصول
 ليس علمنا ان لا يريد ان كل موت يعرف منه بلقاتكم ^{ادركت}

نادر

موت ومنه الشخص ما لا فاه بالقبل فالمراد الجنس
 دخول الغامبية على العموم اذ به يصير بنسبها اسماء الشرط في
 والاهتمام فيكون الفا او يكون الوصول جراً فلنا قال في
 الرضى يجب العموم في الوصول كما في احاطة الشرط ^{في وجه} ذكرنا
 المخالفة نعم الاعلانية العموم **قوله** لان صفة دخول عليه
 دخول الفا لا يحفظه شابهة للتدبير كليات الشرط ^{ولا} وسع
 لصدده ومقتضاها لصدده ومقتضاها اشاع ودخول الفا
 مطلقا عليه وانما جاز دخول ان الاينوا بعد معنى الكلام
 والشرط والجزء من قبل الاخبار هذا ينبغي على العباد
 بين الشرط والجزء فالجزء ما قبل من ان الجزء قد يكون
قوله لا يخرج الكلام عن الجزئية لانه ان يدعى ان ليس هذا
 مانع آخر **قوله** قبل بعضهم الذي الحق انهما هو ^{نقل} يسوي
 المعنى انما قاله الايضاح منع يسوي من دخول الفا
 خبر ان يصدق نقل الفعل والوقفه اما النقل بعد استشهاده
 يسوي في كسائه بعد قوله الذي ينقولون او انهم ^{بقوله}
 قل ان الموت الذي واما النفاة **قوله** وقوله في
 مخالفه الواضحات **قوله** فواته ما فازتكم قابا لكم
 القلا بلده الفتح وشمسي وشمس واستر **قوله** لقيام
 الكلام للوقت لا الاجل لانه صحيح لا مقتضى مداع والذات

الصحيح كما قال ذلك لان فيه خلافا قبل ان اذا ظرف
مكان
خرج عن السبع وفيه انه لا يطرد في مثل فاذا السبع بالبا
وحداده لا يصف قبل طرف زمان خرج عن ما بعده
بعد مضاف اي في وقت خروجي حصول السبع ولما
فلا المضاف لان الزمان لا يقع خبرا عن الحذف وقبل
زمان الى ما تعلق عامله محذوف اي ففاجات وقت
السبع فحيه انه يلزم اخراج اذ عن الطرفين لانه
لفاجات **اللام** ان يقال ان ففاجات بتر لانه
وويل ان الظرف غير مضاف الى الجملة كما في الوجوه
الآخر والظاهر فاجات لم يلزم اخراج اذ عن الظرف
لجواز ان يقال عنها ففاجات وجود السبع زمان الخروج
قوله فيها الزم يقال الزمته النفي اي قبل ملائمة زمر
اي في تركيب الاظهر يجب اللفظ ان يقال اي في خبره
حلو الجواز عن العابد يجب اللفظ لان ضميره موضع
لا الخبر وانما قلنا يجب اللفظ لان الذهن متناقض من الخبر
لما كونه واقعا في التركيب فيغني عن الصبر **قوله** وذلك
في اربعة ابواب لا يقال هناك آخر وهو ما اذا كان
ظرفا فان متعلقه خبر وهو واجبه الحذف لا تقول
لا محذوف الظرف يجب الحقيقة ليس الا الظرف

لفظ

والغدير ليس الا الظرف والضمير ليس الا رعاية

فليس هو من باب الحذف الجزاء التزام **قوله** في

واجب حذفه لعدم دلالة **قوله** في

الخارجة حاذ الحذف لا وجوب **قوله** ولولا

الجزء **قوله** في

البر من قال لولا عندهم كذا غير ما سمع من كسب

اي **قوله** ذهب الكسائي لان لولا لو كانت من او انما

دلا التأكيد لم يجب حذف الضمير الواقع بعدها الا اذا

اتي بمفعول كاهو شان الافعال الواقعة بعد الواجب

ووجب تكرار لان لفظ لا يدخل على الماضي في غير

وجوب القسم الا كذا في **قوله** وقال الفراء

الواقعة اختصاصها بالاسماء كسائر الضمائر ولا

قصوره **قوله** مفعول الفاعل **قوله** في

مضاف الفاعل او المفعول وان الفاعل **قوله**

تحو نضار بنا **قوله** وبعده حال مفعول كانت اوجلة

اسم كانت او فعلية والاسم يجب معها الواو

الاصح **قوله** واكثر شرط الموقوف ملتونا السونق **قوله**

قوله قدس سره في الحاشية لت السونق **قوله**

واخطب يكون الامر قائما اي اخطب كون الامر قائما لا اخطب

كونه وان كان التتابع بتقدير الزمان مع ما المصدر
 لما قالوا من ان هذا المصدر يجب ان يكون مصدرا ^{عنا}
 عنه لم يورفع قايما على الخبره جاز هذا التقدير ^{ان}
 كما صرح به الشيخ الرضوي حية فلا يجوز رفع الحال ^{الساده}
 الخبر اصل المضاف لما المصدرية الموصولة وكما
 ان يكون لا عن المصدر الصريح فلا نقول ضرب في زيد ^{قائم}
 وذلك لان شبه الاخطب اليه ان يكون مجازا اول الكلام
 والمجاز يوضع بالمجاز ويجوز ان تعدد زمان مضاف ^{الى}
 لشروع بتقدير الزمان معها وشروع الاسناد الى ^{الظرف}
 مجازا نحو نهاره صابم ويؤيده اخطب ما يكون الا ^{الزمان}
 يوم الجمعة **قوله** لذهب بصرون الى ان هدبره حرجه
 نيدا حاصل اذ كان قايما لان الاخبار عن ضرب ^{يكون}
 مفيد لم يقيا ما لا يكون الا عند حصول الضرب ^{وجود}
 زيد وانما لم يكف بقدر حاصل من غير تقدير ^{ان}
 قايما يكون **قوله** طال عن ممول المصدر فان كان علمه
 المصدر كان شبه مذهب الكوفيين ^{وان} وعي بطالان
 كان عامله حاصله ^{من} لم اشئ من ذلك لان قايما حاصل
 ضيق الرابع بذبوس تيمم نظير قد نوقش في لزوم الاتقاد ^{ثبت}
 هذا وجه آخر **قوله** لم تحذف اذا مع شرطه سبي ^{لها}

شرطا وان كانت اذ اظرفيه لرايحه ^{هذه} معنى الشرط واذا
لاستمر كما في قوله **واذا** ايد لهم لا يسد **قوله** ^{نكفا}
كثرة وقال قدس سره في الحاشية وهي حذف ^{مع}
الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ^{من}
العدول عن معنى كان الناقصة الى معنى التنا ^{مع}
قوله حاصل اذ كان قابضا في معنى الناقصة و
قيام الحال مقام الظرف انتهى ^ب ما عدلوا عند لان ^{مثل}
هذا التصويب لم يسمع مع كثره الاكثرة ولو كان ^{من}
السمع تعرفه مرة ولان الواو في الجملة الاسم الواقعة ^{موضع}
هذا التصويب لارئة ولو كانت خباها لم يندزم الواو ^ب
دخول الواو في الاخبارا لافعال الناقصة ليس ^{لشبهها}
الحال وذلك لا يقتضي الندوم **قوله** ^{الفص} **وتصديق**
عموما اتفاقا وذلك لان اسم الجنس المعروف اذا ^{يستعمل}
ولم يتم فرية تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو ^ع
الاستغراق وفقا للمرجح **قوله** ^{رد عليه} **وهذه** ^{عندهم}
ان يدزم حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك ^{له}
لانه في قوة ان الموصول مع بقاء الفاعل لا يجوز
حذف الموصول مع صلته **قوله** ^{تصريح} **اي** ^{له}
ايضا في باب الاضمار **قوله** ^{له} **ايضا** ^{له}

كما في الضم الثاني من المبتدأ **قوله** لكونه بمعنى الفعل ^{الواو} لو
 امتاع ناكده بكل وامثاله وامتاع توصيفه **قوله**
 اذ المعنى ما ضرب به الا فاما لا يمنع ان استفادة الخبر
 هذا التقدير **قوله** والشهاستداهه فالاشع ارجح ان
 حذف الخبر منه غالب لا واحي فالالكوفون ^{الواو} ان
 مع ما بعد ما خبر لا هنا بمعنى مع ولو اني مع كان خبرا ^{مجرد} فكلا
 هو بمنزلة وفيه ان المصطوف لا يصح ان يكون خبرا ولا
 ان يقال اعراه منقول عن الواو لان مع اذا وقع خبرا
 لا يحق الرفع لفظا حتى نعمل ما بعده بل يكون منصوبا
قوله وكل رجل وضعته قال قد سره الضعيف ^{الضعف}
 العقار له هي الارض والنخل والتابع وهذا كتابا
 مصحفا عن الضعيف انتهى الضعيف كما روينا ^{لأن}
 ان قلت لا يجوز جمع الضمير ^{فاد} ضعيفته الى كل الظهور
 المعنى ولا الى رجل لانه ليس مضمودا قلنا المضمود ^{واضح}
 فان المعنى ان كل رجل مع ضعيفته ذلك الرجل فيلزم
 التقدير كل رجل حقرون هو وضعته على ان يكون ^{ضعيفته}
 مضمودا على الضمير الجوز فندها سدا الخبر ^{فيه}
 انه يلزم منه امور حذف المذكور وجواز الرفع ^{النصب}
 وضعته كما في تحت انا زيدا وعدم الاندراج في القا ^{عنه}

المذكورة لان ضيعته ليست معطوفة على اسند او يمكن

ان يجاب ما عن الاول فان حذف المذكور كما يزعم

التالي فلان المفعول معه لا يدل من فعل غير الاول

بالواو وما عن الثالث فان المراد العطف على السند

نظرا الى الصورة **قوله** اي كل مقرون مع ضيعته

يقول زيد قائم وعمرو عالم يفعل كل رجل وضيعته

كاهو الظان الحمد شئ لمحمد بعد المعطوف وليس في

الفاظ سند الحمد لان من تيمه السند فيل هذا الخبر

حيثيه كونه خبرا عن زيد وحيثيه كونه خبرا عن ضيعته

ان خبره قد جاز ان يقال وضيعته اسند وكذا

البيان حيثيه واحدة **قوله** ورابعها كسند يكون

ومتعيا للضم فان عينه لم يبد على تعيين الخبر

اما نه الله لانظان كذا لا يجزى **قوله** عيون

لا فظان كذا قد سئل لمرئى قسم السوال نحو امرئ

قوله اي من المرفوعات اشار بها الى ان قوله خبر

مخروف الخبر وذلك تقريبه بسبق فقوله هو السند

ويجوز ان يكون السند خبره وقوله وهو ضيعته الفعل

لم تقار ومنها لانه في الاصل خبر السند علم بفصل ما

شعر يكونه ابا عما **قوله** اي شياهما اشها الجوان

والظاير لما بينهما من تفاوت والنماذج كما بين الاخرات

قوله لا بلائسده كاذب الابد الكوفيون لضعف تلك

العوامل على علمين **قوله** لا بها لما شابه ولان افضاها

للجزئين على السواء فالاولى ان يعمل فيهما **قوله** بعد دخول

هذه الحروف براد لفظ احد لضعف التعرف على كل

افراد المعرفة تلك المعرفة ان كان مجموع اجزائها تلك

فلا خلاف في عدم صدقها عليها لانها ليست بعد دخول

احدها وان كان كلام من جزان واخواتها فلا يصدق

على مجموع اجزا واخواتها انها بعد دخول احدها فانما ^{المعرف}

حقيقة خبر هذا الباب وذلك ما يتعدى للمضاد ^{المعنى}

جزان واخواتها او يجعل قوله واحواها محازا ^{المعنى}

وانما لم يحل كانه على توزيع يتضمن تعريف كل واحد ^{واحد}

لان المقام مقام التعرف ان المناسب التوزيع اخذ ^{المعنى}

واخواتها بصيغة الجمع **قوله** لا يروا اثر فيهما لفظا ^{المعنى}

امامه في فلا يسميها معاينها الى معانيهما فان بالبدء ^{المعنى}

شلا يسمي الى الحكرم به وعليه على كل تقدير لا ينقص ^{المعنى}

قوله بمنزلة بقوم و بجزئ ابتدا الذي بعد الكوفية او ^{المعنى}

ان الجمعية للقائه **قوله** حتى يرد ان يجوز ان يقال زبره ^{المعنى}

ولا يجوز ان يقال ان زبره ولا يجوز ان يقال ان ^{المعنى}

لاستفهام ياتي التحقق **قوله** الا في تقديمه نحو العباد^ة
ان يقال الا في التقديم لانه استثناء المحن وجوه الشبهة
الشبهة يجب ان يكون شريكا من المشبه والمشبه والقول
يرجع الضير الى باب التكلم بعيد **قوله** والاصول ان نعلم
كما ترى قوله والاصول ان يلى **قوله** الا ان يكون طرفا
مفرغ والتقديم الا في تقديمه في كل حال من الاحوال
الا اذا كان طرفا ويجوز ان يكون استثناء من معنى الكلام
وللحاصل ان اخبار هذه الحروف بخالف خبر المبتدأ في
التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه طرفا **قوله** وقد
للتوسيعهم وذلك لان كل محذوف لا بد ان يكون في محل
او مكان فصار الطرف مع الشيء كالعرب المحم للمتحقق
حيث لا يدخل غيره من الاجنبى واجرى الجار والمجرور
لتناسبه للظرف اذ كل طرف في التقديم جار ومجرور
خبر لا يقع الجنس اذ ادخلت على النكرة وانما عملت على
لانها مشابهت ان في افادة المبالغة فان لاطلابة الانبيا
فيكون من باب جعل التنظير على التنظير وقيل لان لا يفيض
فيكون من باب جعل التفيض على التفيض **قوله** انما قال
المص لسبب مثل النماء بالارجل ظرف حسنا لان طرف
في اللفظ صفة اسم لان خبر لا حذف كثيرا والمثال

ظ بها يتبدل وفي سائرنا لا يجمل ظرف الا الحيز
المضاف المنفي الا لا يوصف الا منصوب وان

ذات مذهب جماعة منهم واما الآخرون فقد حوزوا
الرفع جلا على المحل كما في نوابغ اسم ان على ما هو الظاهر
قال ذلك لجواز ارتفاع صفة صلا على المحل **قوله** لان

لا بتقييد الظرف ونحوه من الحال بدون سماحة
ليلا يلزم الكذب وانما يلزم في لان المجموع خبر واحد

كقوله لان هذا ابيض اسود والحاصل اني كون غلام
يجو جامع للظرائف وكونه في الدار انك جعل الخبرين

القبيل ليس الا اذا اشبع الاقتصار على الاول كما في
قوله ادلانه النفي عليه لان النفي يقتضي نفيا ولما لم

ههنا ورنه خصوص حل ام سائل اولان النفي في
الوجود وفيه ان النفي استفاد من لرفع الوجود والرا

سواء كان الظرف او غيره **قوله** لا يظهرون الخبري
قوله لا تدلسي لادري من اين هذا النقل والحوائه

ايتانه انفا فاذا لم تقم ربيته واما اذا قامت ربه
فيهم يجب الخلف وعند الحجاز يجوز **قوله** والمراد النفي

الاول فيقولون معنى قولهم انه يكون لان اما الا
وزيفه المص ان اسم الفعل لم يكن على مثل هذه

ولا يخفى ان نصب الاسم بعد هايدل ايضا غافيا

القول **قوله** لما بنو نيماء وذلك لدخولهما على الصيدين

الاسم والفضل **قوله** اي عمل ليس المفهوم من المثال او

قوله النجمتان ليس لان شبيههما ليس شراكونها على

علمها وبصحة اجراء حكمها عليها ذلك ان يقول

الى الخائبة الموجب ليعمل ليس **قوله** دليل او عطفان

قوله على جوده السماع قالوا وهو الشعر **قوله** من صدق اليه

سره في الخائبة الصدرة والاعراض والبراح الرد

والصغيرة يبرأها للرباي من اعراض عن يبرأ البراي

فلا يزال عنها اعراض عنها **قوله** اي لا يبرح اليها

ان يقول ثبت ان لا يثبت لغنى الجنس لكن لا يجوز

يكون برح متبدل لانقال يلزم عدم تخصيص التبدل

النكرة ولا حاجة لاسم لا الى التخصيص فاه كما تم

لان القول يجوز ان بتخصيص معدم الخبر فان لنا ان

الخبر مقدما وبالعموم نحو ما الحد خير منك ولا يلحق

الغنى على العموم قال الشيخ الرضى النكرة في سياق غير

للمعوم على الظاهر كانت مع لا او ما اولس او مع

او انتهى ويحتمل ان يصرف عن الاسم او بالقرينة

لا رطل في الداد بله رطلان هذا اذا لم ينصب الاسم

الاسم

اذا نصب او انفع فانه نص في الصوم فلا يقول

لا رجل بل رجلان **قوله** ولا يجوز ان يكون ^{لغرض} لغرض

قال الشيخ الرضي الطائفي لا يعمل عمل ليس لا شاذ الا

قياسا ولم يوجد كلام حرا لا منصوبا كجرا فالاولى ان

لا في لارجح لغرض لغرض ويجوز فيما بعدها الرفع مع ترك

الكرار لكنه شدد التكرار انما يجتمع مع الفصل بينهما ^{بين}

مفعولها ومع المعرفة **قوله** والمراد يعلم المفعولية ^{علا}

كون الاسم مفعولا اي من حيث انها علامة لانها مطلق ^{طرد}

التعرف بملاية مرتب **قوله** او كما كان ^{المشبه}

المفعول فان المشبه في الحق ومن عدله **قوله** لصحة ^{اطلاق}

المفعول عليه اي لصحة الاطلاق المفعول ^{بالمفعول}

عليه كادل عليه لفظ الصيغة وذهب اليه ^{انما}

لقائل ان يقول ان المفعول المطلق لو كان مفعولا ^{لغرض}

الفعل المذكور لكان مفعولا اما عن ذلك ^{الفعل}

ويصح على الاول ان الفعل نسبة من الفاعل ^{المفعول}

والنسبة لا يكون عن احد النسبتين ^{المصدر}

يجب ان يكون محلا لذلك الفعل فيكون مفعولا ^{بلا مفعولا}

حقيقه وان لذلك الفعل مصدرا فيكون مفعولا ^{للفعل}

اخر وهكذا فيلزم انتم وان الفاعل ^{على الفعل}

المبهمات
مباحث

فد يكون فالأعضا بالسند الى ذلك الفعل كاتي
مونا و طال العلام طولاً فالظ ان يقول انه ليس ^{مفعول} ^{صياح} ^{ال}
بحب اللغة كذا فالوازي ابد هو مفعول بحب
وهو اسم وزن بفعل نفاذة لم يسند اليه ذلك
وتعلق به تعلقاً مخصوصاً واما وصفه بكونه مطلقاً
فمترية عن الفيود فالاول و طان يقول ان اعتماد التق
الاول ونقول ان المفعول المطلق هو الحاصل
لا المصدر نفسه وقد صرح به السيد الشريف ^{من}
سره في حواشي الرضي ان اطلاق المصدر والفعل ^ع
ان يترجى ان المفعول المطلق ضرب وعدم التمييز ^{ال}
وبين الفعل وصيغة المفعول ما خرد من الفعل الموع ^ي
هو المصدر تانرا كان او تانرا ولا يعني بكونه مفعولاً ^{ال}
انه حاصل مصدر الفعل المذكور وقد سبب اليه ^{من}
سره حش قول المراد فعل الفاعل **قول** ^{محل} ^{بجاء} ^{المفاد}
الاربع حصر النجاة المفاعيل في النجاة وقال الشيخ ^{الرض}
بجوز ان يجعل الحال داخل المفاعيل فقال الحال مفعول
مع قيد مضمونه والمخفي جاء زيداً كبا فعل مع قيد ^{البروب}
اللفظ هو مضمون كبا وقال النبي هو المفعول
بشرط اخراجه وكانهم انروا الحقيق في الفسده اشئ

لا بعد ان يقال ان المفعول ما يتعلق به الفعل اولاً والذات
والحال ليست كذلك لان تعلقها به بواسطة انها مبنية
فاعلة او مفعولة وكذا المستثنى لان تعلقه بواسطة
مخرج عن امر وقع معموله اتفاقاً وهو ههنا الغنى من
ان تعلق المفاعيل الفعل الذات وتعلق غيرها الوا
يظهر بوجه جعل النصب المفاعيل اصلاً وفي غيرها
قوله فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الى

اطلاق المفعول للنعوى عليها فلا يثبت اطلاق المفعول
المرتب على النعمة ان قلت من ضرورة صدق المقيد
الطاق فكيف يصح الاول بصدق المقيد وانشاء صدق
الطلاق قلها سطاق هذه المقيدات مع شتمها ولة
ومعد لا المفعول كما في زيد من الغلام **قوله** اسم

فان حقيقته او كما قد دخل فيه ضرب ضرباً اعراضاً
عن يصح اسناده اليه اي على تقدير ان كان شيئاً
كان بطريق النفي او الاثبات فلا يبطل الطرد بمثل
ضواشده **قوله** لا يكون مؤثراً كاذباً اليه

فيشكل عليهم دخول الاستدلال الية **قوله**
مداناً في معنى ضرب الثاني في ضرب ضرباً لانه
المنكلم ثم اعترض عليه ان لا حاجة الى ذكر الاسم لانه

أحوال الأسماء ما فعله كان في قوة اسم ما فعله ^{ويأته}

أنا زيد فعل ضرت قوله والنكلم أجد عليه أن الفعل

لا يتناول القول بل تعاليمه في اصطلاحهم ^{داخلا} وما لم يكن

تتأمله لم يجمع إلى أخرجه بقوله اسم ولو سلم ^{ول} التثنية

فهي باعتبار أنه مفعول اسم فلا يخرج ^{مضمونه} وإن زيد فعل

الذي هو الضرب كما هو الظاهر عليه أن فعل مضمونه

لا يصح أن نسأله لأن ذلك المضمون مدلول ^{وهيم} مضمون

لا يخرج من صفات المدلولات التضمينية ^{مخبر} عباد والهاشم

صفات المدلولات التضمينية عباد والهاشم ^{مختار} يقال إن ضرا

في ضربت ضرا ما فعله الفاعل ولا يجوز أن يقال أنا

أنا الأول ونقول الفعل مشاؤل للقول قطعاً ^{الأ}

لخرج مثل قلت قولاً ولفظ ضربت باعتبار أنه مفعول ^{ليس}

اسم لأن اللفظ ليس موضوعه لأنفسها كحقيقة ^{اليد}

الشرف قدس سره فاجتمع الخ أخرجه لقبول الاسم ^{قوله} ^{قوله}

لأن ما فعله الفاعل هو الضمى لقائل أن يقول لم يرد ^{لص}

لأنهم يخرجون صفات المدلولات المطابقة ^{لها} عباداً

كافي سائر حدود المفاعيل ^{قوله} ويدخل فيه الصا ^{در}

كلها وغيرها ما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك ^{مصدر} إن أرادوا

اسم الحدث الجارى على الفعل وإنما سمي لأنه من ^{صد}

اذا جمع وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذ منه ^ع
 من ذهب البصر به او محل رجوعه الى الفعل على ^ب
 الكيفية وقد يطلق على الفعول المطلق لانه في ^{الفا}
 مصدره وانما قلنا في الغالب لانه قد لا يكون مصدرا ^{وع}
 اما ان يترك على الحدث كقول الولايد عليه ^{بصرف}
 عليه كحضرته انواعا ورائبه **الفاقر** وهو ^{ان}
 الفصل الاصطلاحي المذكور ثم ذلك ^{باعتبار}
 مذكور او هو ^{او} او باعتبار كونه صائما ^{او} او نقوله ^{او}
 معطوفا ^{او} او مقفلا ^{او} او الفصل المذكور حكما ^{او}
 والاسم الذي فيه ^{او} **قوله** ^{او} بدل ^{او}
 شمل عليه اه لم يرد اشمال مفهوم ^{او}
 الاسم والابحرج مثل حبلت حلسه ^{او}
 اذ الكيم ^{او} عن الضرب بل اراد ان يحق ^{او}
 جزوه الذي هو المنسوب ^{او}
 من حيث انه بيان ^{او}
 خروج كرهت كراهي لان ^{او}
 مغايرة التي متعلقها في ^{او}
 وكذا ابحرج ^{او}
 وان كان هو ^{او}

من حيث انه هو الطرب ل من حيث انه علة له لا يقال
قيدا لاتحاد يخرج ايضا كرهت كراهية فلا حاجة
الى اعتبار القيد السابق لانا نقول قيدا لاتحاد من

السابق وتوابعه فلا يبعد لا اعتباره بدون اعتبار اصله

قوله للتاكيد اي توكيدها هو المسند حقيقة نحو

ضربا فانه لتاكيد الضرب المدلول عليه لضربت لا لتا

الاستناد والزمان ايضا فالقول انه لتاكيد الفعل كانه

مساعدة وقابلة دفع توهم السهو ودفع توهم التحوير

وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما اي كلمة به

لا بترجمان بان امر بالتكلم لموسى عليه السلام ان لم يكن

مفهوما زيادة علميا يفهم من الفعل المصدر المرفوع

بلام المحسن ان كان للتاكيد ووجب محض الزيادة

التوزيع والعدد وان كان للنوع ووجب ان يقال

قوله على بعض انواعه على الزيادة غير العدة **قوله**

ان دل على بعض انواعه او كليها سواء كان النوع

مفهوما مخصوصا او بعمومه وسواء كان مفهوما

من الصفة مع ذكر موصوفها نحو عمل عملا صا

او من لام العهد او من الصفة نحو ضربه وضرب

او من المادة الدالة على الحرف نحو مهتمى او غير ذلك

عليه مع الصدق عليه نحو ضربته انواعاً او كل الضرب

او بعضه ونحو ضربت اي الضرب وقد من خير مقدم

فان اياها اسم المصطلح بعض ما يضاف ان اليه ^{ال}

ان يقول انها صفتان مقدر اي قد وما خير مقدم

والضرب اي الضرب اي الذي يمتدحى ان يقال عنه ^{انه}

اي ضرب هو **قوله** ان دل على اعادة ماى وحدته ^{اولئ}

بعمومها او بخصوصها سواء كان العدد مفهوماً ^{من}

الصيغة واللفظ والاعمال الخ لثبوت حقيقة ^{نحو}

او مجاز نحو ضربته سوطين او سوطا اي ضربت ^{صريح}

او ضرباً بسوط وهو مجاز عن الضرب لعلاقته ^{بال}

ولا يخفى ان للنوع ايضاً لومفهوماً من الصفة ^{ضرباً}

كثيراً او من العدد الصريح مع ذكر تميزه نحو ضربت ^ت

وعقوله نعم فاجله وهم ثمانين جلده او بدونه نحو ^ت

الفاى الفردية ذلك ان يقول انه صفة ^{صدر}

مخدوف اي سايه رايه الفا **قوله** لانه دال اهكنا ^{فيل}

والاظهر في العبارة ان يقال لانه دال على ^{فيه}

الغيا لمقابلته للتعدد في نفسها بجله في ^{تخصيها}

كان او نوعاً فانه قابل للذكر ولهذا جار تشبيهه ^{لحق}

وجمعها لارادة الفردية **قوله** او العدد لا يكفى في ^{فصد}

تعدد المصدر نجد الأشار من غير محال ما يقا^{له}
فلو قام زيد دائما ولم تجلس في تلك الأوقات كان^ل
قياما واحدا **قوله** وقد يكون قد هبنا للتعليل لا^{وان}
كان كثيرا في نفسه قليل بالإضافة إلى ما إذا كان بلفظ
للتاكيد مجازا كما في قوله تعالى مدنى تقاب وجهك **قوله**
بغير لفظ روح أبلغ وأوكد مما كان بلفظ **قوله** أي معا برا^{للفظة}
فعله وهو ما مصدره وغير مصدره وقد أشبهت في معناها
النصر الراجح إلى مضمون عامله أو غير عامله نحو ندرت^{بته}
وأيضه الضرب الذي ضربته ونسها اسم الأشارة
المشابهة إلى غير مضمون عامله نحو أعجى ضربى بصرت
ذال **قوله** مثل قصدي جلتوا قد غرق بين القعود
الجلوس للتأيم نحو أتيتك الله بنا تافاه مصدر تبت
أما لانه ضمنه لأن معنى أنت جعله بتنا فانه ^{مطلوع}
له أو لانه جعل بمعنى الأنياب وفيه تامل وقيل أنه ^{بمعنى}
التنبت كالسلام بمعنى التسليم وقيل أنه ليس من هذا ^{سأب}
لانه مفيد أناف **قوله** وسبوه مصدر له عامل فيه ^{ان}
الأصل عدم التقدير لا يحرى في مثل قوله مع لا بصرة
شأ أي ضرا قليلا **قوله** كقولنا لن ندم خير مقدم مع
لكون خذا ودعا وكذا إذا قيل عن معنى إلى الفرة

يكون دعاء له حكم ما اصبفت اليه لا ذكرنا من انه بعض

ما اصبفت اليه **قوله** اي سماجيا ووقوفه على العلم

لوجوب حذفه ليس الامن طريق السماع بخلاف الحذف

القياس فان العلم به يحصل الطريق الاستدلال

الضابط يتكون قياسا استدلاليا قبل سماعا

فعل محذوف واي يسمع حذفه وجوبا سماعا وكذا قيا

اي قياسا على حذفه وجوبا قياسا وذلك بثبوت الضا

الذي هو العلة الموجهة للحذف **قوله** مثل قيا ^{كلها}

دعاء ابا وابلان العريف انما كملت الالحاد لله فانه

خبر **قوله** وجد دعاءه عليه الذل ونصيح الحال ^{المدح}

اللال المهملة قطع واحذ من المذكورات فلو كان

الواو لفظه او كافي لرضي لكان الظاهر وبعضهم ان ^{وجوب}

الحذف اه قال الشيخ الرضي اي ان هذه المصادر و ^{اشاها}

اذ ابن فاعلها او مفعولها الاضافة او عرفها ^{الم}

بقصد ما بيان النوع وجب حذف نواصبها ^{بها}

واذا لم يكن لم يجب ذلك مثل صبغ الله وكتاب ^{الله}

وسبحان الله ولبيت وسعديك وسحقاله اي بعدا

له وحملات واما انصاب مثل قولهم حمدت ^{حمدت}

فليس على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر

بعض المفعول ويجوز ان يكون الاضانه في حده لبيان
النوع اي الحمد التكرير في قوله مع فقد مكررا **قوله**
سها لم نقل هي كذا وكذا لان الموضع لا يحصر فما
فان سها المصدر الذي يقصد به التوزيع فعلا
والناس قيام وقد يوب الصفه مقامه نحو اقا
او الناس قيام **قوله** ما وقع مبتنا بعد نفي اه انما شرط
كون المصدر مبتنا بعد نفي او كونه مكررا لان المقصود
من هذا المصدر والتكرير وصف الشيء بدم حصول
الفضل منه ولزومه له ووضع الفعل على التجدد
استعمالا فان الضارع قد يستعمل للدوام وان را
زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه جارا نحو ما زيد
سرو زندير سبر سبر عن اللام مع التجدد ثم الساعه
صرح الفصل وعدم المفعول الدال عليه ولذا المعنى
لزيادة المبالغة دفعا لبعض المصادر التي يجب حذف
عاملها نحو الحمد لله وسلام عليك **قوله** فانه لو اريدت
ذلك لغوات المصدر الذي قصده لوجه الحذف
اذ كان متقبلا لكن لم يكن بعد نفي **قوله** داخل قيل
لنفي ولا يظهر ان يقال صفه لكل من نفي ومعنى نفي
على اسم مبتدا مدفوع ابتداءه بالعامل **قوله** التبع الرض

دخول النفي على الاسم ليس شرطاً لحوار ان يكون مفعول

مطلق كما جاز ان يكون منصوباً وكان ووجدنا ^ط ^{جر}

ان يكون اصبه خراج عن شئ لا يكون هو اي المصدر

عنه **قوله** لا يكون خراجاً ما ويدا او سالفه لانه لو كان

خراجاً ما ان قلت هو ليس مفعولاً لانه رفوع قلنا

المفعول قد يكون رفوعاً ان قلت مفعول فلهذا ^{ون}

علم الامر بقلنا اذا عين مواضع الرفع والنصب ^{لا يعلو}

ولا يخفى انه لو اعتبر الترابط في المصدر كما اعتبرها

بعضهم لسلم عن تلك الشبهة لكن ما ذكره قدس سره

اسبب المقام **قوله** اي موضع الخبر لا يخفى ان العبارة

يفيد هذا القيد لا بكلف **قوله** خود كذا الذي كلفته

شدن **قوله** وانما جمع الضابطان لا يخفى انهما قد ^{يختصان}

تحورا بيا لا يراى ^و يعنى انفعال ان الحدف

واجب **قوله** لا يراى البريد البريد **قوله** ومنها

ما وقع تفصيلاً انما وجد حذف الفصل منها ^{له}

الحالة المتعلقة على المصدر الذي يتصل بالذهن ^{الى}

غايته ^{الى} مصادره وفيها مقام عوالمها

لا ترضون جملة انسانيه او خبره ^{فقط} عور يدكت

بعباد سعاد مشرى طعاما ما سعادوا ^{مضون} اكلنا قال

جملة ليخرج بحوله من يجمع صمد او يجمع اعتنا بالجمع
 بحوله من سرفا قوسا او سرفا صيدا لان السرفا القرب ^{والبعيد}
 ليس من اثار السرفا بل من انواعه **قول** متقدمة بيان ^{لذو} ^{الذو}
 او اخر اذا حوز بعد ^{من} الفصل نحو ما تمنون ^{بها} ^{او} ^{بها}
 فلا ^{شدة} **قول** مصدرها اي المفهوم منها **قول** ^{الاول}
 غرضه اي غايته وانما سمي غايته لشيء الا انها يحصل ^{بعدها}
 كالآثار التي كون بعد الموت **قول** اي لان شبه امر اي لا ^ي
 شبه باناب سبابه امر فانه لواقع بعد الجملة بحسب الظن ^{لا}
 المفعول المطلق لان يقال فاذا نخرج عن الطابطة اذا
 المفعول المطلق نفسه لان نقول قد خرجت عادتهم
 على حذفه ولزوم مصدره في موضع فعل هذا ^{من}
قول ما وقع التشبيه بوضع مصدر وقع لان تشبيه ^ه
 امر لم عن التاشبه **قول** عن يجوز ان يصوت صوتا ^و
 قال سبوه بحيث شله الرقع على انه ملكا ووصف ^{لكونه}
 مع وصفه كاسم كاجلوا الحال الموطبه حال لان في ^{صفه}
 معنى الحال ولذلك لم يجعله تأكيدا لفظيا لانه قصد ^{الاول}
 حال التبع الرضى لا منع عند ما يكون اكيادا واذا ارتق ^{تباع}
 المصدر وانى بوصف بحوله صوت حسن فالاولى الآ
 ويجوز النصب على حذف **قول** علاجا ليس في كثير من النسخ ^{النسخ}

حسن

ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي ولذا قال ولا بد من شرط
اخر وهو ان يكون الاسم عارضا غير لازم ليدل على
الفعل المقدر في الحدث فيجوز نحو زيد زهدا وهذا
ولا يخفى انه لا يجمع محوله حركة في العقولات حركه
غلا في شرط كونه عارضا فانه انما يجمع **ولو** استعمل على
انما شرط ذلك ليدل على الفعل المقدر فان الجملة
على صاحب يد على صاحب يد على بالابد للفعل منه
الفاعل قال سبويه هذه الدلالة نفع غناء التقدير
حسنة الشيخ الرضي ان قيل لم يجعلوا الاسم المذكورا
كما قال بعضهم يجب ان المصدر عنهم لا يجعل الا اذا صح
بان وفعل منه ويسمع ذلك في مرويته فاذا اذ صوت
قطع لوتوع الصوت وان الصوت ليس قطعا لوتوعه
واحد به عن نحو مروت بالبد فاذا به صوت صوت حار
قال الشيخ الرضي الاولى في مثله الاتباع ان يكون وصفا
او بدلا وضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست
كالفعل لخواها بالابد للفعل منه وقد اجازوا والنصب
فيه على الحال او المصدر لكن لا يجب حذف العامل
فاذا له صوت صوت حار جاز انطابا به على الحالية على
احد تاويل الوصف كما سيذكره وقد اجازوا الصريح المنكسر

في له واجاز غير سبويه دفعه على التبدل او عطف
او وصف اما على حذف مضاف اي مثل صوت حمار
ذهب اليه الخليل في غير التعرف ان يقال صوت الحمار
لان مثلا لا يعرف الاضاده ورد عليه سبويه بانه لو
جاز هذا الحجاز هذا قصر الطول اي مثل الطويل واما
حامد ادرك المشوي في نحو اذا عرف كان بكة او عطف
لا غير **قوله** من ضاقت اذ يعني ان صوتا اجاز مصدا للمعنى
بمعنى انك كرون فلا حاجة الى القول بانه اسم بمعنى
انه استعمال استعمال للمصدا كما لفظا بمعنى الاعطاء وان
بصوت من الصوت **قوله** وضراخ انك كرون قيل
هو اسم استعمال استعمال الصدر **قوله** ما وقع
جمله حال او خبرا وقع على انه بمعنى كان وهذا الظاهر
قوله لا تحمل لها غيره اي لا احتمال للجهه من المصادر
فحمل مصدا للمعنى وغيره مفعوله **قوله** نحو له على
د درهم له خبره على متعلق به او على العكس والكل
لفظي او معنوي ومن هذا القبيل قول الجيب الله العز
الحق اي دعاء الحق لانه دعاء الى الصاوة ومنه الص
القيام تسما لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في
الساق يسان واللام **قوله** والجهه اي اعترفا عنده

قال الشيخ الرضي الجملة المقدمة في هذا القسم وما يقابلها
عاملة لتأديها معنى الفعل **قوله** ونسج هذه النسبية
من التأخرين **قوله** لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته كما يؤكد
ضرا في ضرت ضرا بنفسه إلا أن المؤكد ههنا مضمون
المفرد على الفعل وفي شئنا يؤكد مضمونا الجملة ^{الجملة}

قوله وما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره أخذت عنها إذا
وقع مضمون مفرد له محتمل غيره نحو الفم فم في رجوع ^{المعنى}
فإن الرجوع محتمل الفم فم وغيره وهو مضمون مفرد
من نحو خلق إذا ثبت يجوز أيضا أن يكون من نحو الأمر ^{بمعنى}
تحققه وكان على معنى فاللفظ مع أمثاله كونه على ^{بمعنى}
ودفع شك فإنه من محتملات الجملة كما أن الباطل والكذب
من محتملاتها ويجوز أن يكون صفة مصدرة محذوف ^{أي}
قولا لما قال الشيخ الرضي هو أن جميع الأمثلة الواردة ^{للكوكد}

لغيره أما صريح القول وما في معنى القول فالعبارة ^{التي}
عيسى بن مريم قول الحق ونحوه فعله البتة أي ^{قطعت}
بالفعل وجزمت به قطعه واحدة ليس فيه تردد ^{بمعنى}
اجزمت به مرة أخرى فيكون قطعان أو أكثر بل هو قطعه
واحدة لا يتبع فيه النظر وكذا قولهم فصله البتة أي ^{جزمت}
بأن تفعله وقطعت قطعه واحدة لا يتبع فيه النظر ^{ولكنها}

قولهم البه حرت ان يفعلوه وقطعت به قطعه

فالبنه معنى القول المقطوع به وكان الام فيها في

الاصول للعهد الذي القطعة العلولة لانزود فيها ^ب ^ب

التقدير الاصلية مثل هذا المصدر ان يجعله الجملة ^{المنفرد}

مفعولاً بها قلت يا انا للذوق والقول التاصيد ^{لؤل}

الجملة المقدمه لان التكلم اذا تكلم بجملة فهي مقوله ^{قوله}

ويسمى هذا ايضا من المتأخرين ^{قوله} ويعتدل به ^{هـ}

المض ذر يفتقوت حسن لسائل لان الام في تأكيد ^{لنفسه}

للمصلحة للاجال اللهم الا ان يصرق عن الط ويجعل ^{للاجل}

كم قال قدس حره وعلا هذا يعني ^{قوله} اصله الك ^{الاصح}

من التبيه لانها ماخوذ من لبيت ^{قوله} محذوف الفعل ^{او كل}

ذات ليفرج المجرى السرعه من التبيه يفرغ ^ع الاسم

الماوربه حتى يثله ^{قوله} ويجوز قبل اصله يا وهما ^{مفرد}

اصبفا الى الضمير فقلب الفه الكلدن وليس ^{بشرا}

مضافا الى المظهر ^{قوله} المفعول به قال المص ^{بشي}

به لانه اوقع الفعل به او تعلق به ^{بص} ذلك ان يقول

لانه انزل الفعل به او الصق به وقيل لانه سبب ^{لوجود}

الفعل ان المحل من اسباب وجود المحال ^{قوله} ولم يذكر ^{بشي}

الاسم لان يقول لا حاجة اليه لانهم يجوزون صفات

المدلولات الطائفة عاده والحال اذ كرو فيه مناقشه
 لان اسمها الاستفهام مثلا قد يكون مفعولا به وليس
 وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها الصغينه
قوله والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به
 او ابتداء والمراد تعلقه بها ولا يخرج للحال والتميز
 قال المصنف المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بها
 تعلق الابه ولا يخرج ان خروج التثنية لا يقال تيقن
 التفرقة ثم وفي انشراك زيد وعمرا لان صفة الابه
 اليهما اسنادا لا يسع تعلقا ولو ساد
 التعلق بغير الفاعل وعمرا فاعل حقه وان لم يسم
 لفظا واما قولك ضارب زيد وعمرا فليس عمرا وما
 جهه فاعلية به بل قصد جهة مفعوليه اعني تعلق
 به من حيث الوقوع **قوله** ولا يقولون في ضرب زيد
 لا يقال لا يصح اخراجه لانه مفعول بلا انقول لام
 انه مفعول به مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول
 مطلقا في اصطلاحهم بل هو مفعول به بوجه
 حرف الجر وكلامنا في المطلق وقد صرح بذلك الشيخ
قوله فان المفعول المطلق عين فعله فيه **قوله**
 يخرج به مثل زيد في ضرب زيد لا يخرج خروجه بذلك

لكن صحة اخراجه اصل **قوله** فلا يرد لعل المورد نظري
انه مفعول به لكنه مرفوع **قوله** وقد يتطالع المفعول به
كذا ساير المفاعيل سوى المفعول به لراعا اصل
الواو فانها في الاصل المعطف وموضعها انشاء الكلام
واما وجوبا فيما تضمن وكذا فيما اذا كان مفعولا للابن الفاعل
في جواب ولم يكن له منصوب سواه لقوله تعالى فاما
البنيم فلا تقهر **قوله** كونه في خبران وكو فاعله
مركبا بالنون لان تعديده دليل في ظاهر الامر على ان
غيرهم وتوكيدا للفعل مؤذن بكونه ما فينا قران في
تخصيصهما بالذكر كالجهور ان ذكر العلة لا يفتقر
لوجوب الحذف في اب الاعزاء اه اشار قدس سره في الحا
في تعريف الامور الاربعه باسئلتها حث قال نحو نطاق
ان خان اي الزمه ونحو الحمد لله الحمد وكذا في هذا القاء
الحديث ونحو مردت بزما لم يكن **قوله** ونحو امره
الواو اما المعطف ومعناه الحث على الفراء عن نفسه
بخص مع ومعناه نصرته ولسانه عنه **قوله** وافصد
خير لكم اي ما انتم فيه القرينه على تقدير الفصل انك اذا
نبت عن شيء ثم حث بالاسم عند بل هو ما يوثق به
انفاق الدهن الى عوافصدا وانما ايضا هذا

ولبت هذه منابط اوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل
معها وانما يجاز في ترك الفعل في جميع الاستعمالات نحو
حسب خبرك اي حسبت ما فعلت من هذا الامر
وانت خبرك و وراك اوسع لك اي سمع واقصد
اوسع لك ومن هذا القبيل عند الرمنجرى انه ابر
فاصد اي وسطا واما عند سيبويه فلا ولعله سمع
فعله اذا عرف ذلك فالقول وجب الحذف في اية الكرية
تبرط وغامدا لتوجيه ما قاله العلامة التفتازاني قدس
من ان ليس لها من حيث انها فزان لا استعمال واحدا لئلا
لا تخاطب معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر فعلها
الظان مثل هذه الجيدة لا يستدعي وجوب حذف امر **قوله**
وسهل اعطف مثال غاشنا **قوله** او اهلا ولا اجابا اي كما
جاز ان يكون صفة مكان جاز ان يكون المراد اهل الشخص
في معاملة الاجانب جمع الاجنه فكانت قلت اهلان
فاقارناك **قوله** وطيب الوطي كرفتن لاه قال قدس سره
في الحاشية السهل التفتيح الجميل والحزن ما غلظ من
قوله بوجهه له بقلبه فيه انه يخرج نحو والله قبله
تعالى مجاز لتسميه بجزله صاوم النداء لا يخرج ان القول
بانه غير صالح للنداء بعيد مع لنا القول بالتنبيه غير

فالأولى ان تعال المراد لكونه مطلوب الاقبال كونه مستول
 الإجابة **قوله** مثل باسما ويا جبال اه لت ان يقول ان
 ندا هو لا من باب التحيل لاسببها بمن له صلوح النداء
 منزله من له صلاحه النداء سرعه امثال الاوفان
 المصوب ايضا كما قال بعضهم وهو الخزولي ويونيه
 فوهم في الرائي لا يتعد اى لا تهلك كما هم من ضم
 الميت تصور ووجها فذكر هو امونه فقالوا لا يتعد
 اى لا بعدت ولا هالك **قوله** الأولى ادخاله مع لونه
 ضم ونظر **قوله** مناب ادعد الاثنانى لان الجاه النداء
 امثاليه فالأولى تقدر دعوت او نادى لان الغالب
 الافعال الاثنانيه مجيئها بالمعنى **قوله** واحتر
 من نحو قيل زيدم يقبل عن نحو اطبا اقبال زيد كما قال
 بعضهم لانه في الاخبار فلا يكون زيد مطلوب اقبالا
 بل مجزا عن طلب اقباله **قوله** اول النادى بان يكون جلا
 ضمير اقباله **قوله** وانصبه الفضل المقلد وهو ^{المصدر} _{بب}
 اتفاقا نحو ما زيد عا حقا والحال ايضا عند المبرد كونه ^{بازيد}
 كما اذا نادى به في حال القيام **قوله** وعند المبرد مجزئ
 لانه سندا لفعل يند ان القول انه ساد سندا لفعل ^{سندا}
 حسب الظان كونه نسبة الفعل اليه مجازا فانظ ان سبق

يجوز هذا الجواز **قوله** وقال أبو عبيدة إن الضمة من ^{أدوات}
 النداء واسم الفاعل لا يكون أقل من حرفين وإن ضم ^{المتكلم}
 لا يستتر في اسم الفعل وإنما لو كان اسم فعل يتم ^{دون}
 النداء فيكون جملته واجب عن الأول إذا ادوات ^{النداء}
 كثره استعمالها يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها الأخرى
 إلى الترخيم وعن النجاشي أنه قد يستتر نحو أفى ^{عن} ^{النفس}
 الثالث بأنه قد يجرى للمجمل ما لا يستعمل بكلامه ^{لجمله}
 الفصيح والشرطي **قوله** ويبنى على ما يرفع به أي ^{لضرورة}
 لا الأمكان العام لا يقال فيلنقض الحكم العالم الموصوف
 بـ بن مضافاً لا علم لأن ذكره مما بعد بمنزلة الاستثناء
قوله لعلتها باعتبار المحل فإن عملها أتيان ^{معها}
 واستغاث بجلاي محال الضب فانها بمنه أو لعلتها
 بحسب التحقيق والاستعمال وفيه خدشته **قوله**
 ولطلب الاختصار إذا بالقياس لما علم تبعين ^{أصح}
 الضب من غير حاجة لا تحصيلها **قوله** على الضم ^{لفظاً}
 وتعدوا في المفصولة والمفوض والبنية قبل النداء
 مثل أيضاً وماهولاً وما أنت وجوز أيضاً إبان ^{نظراً}
 إلى كونه مفعولاً وإذا اضطررنا لثبوت المنادى المصوم ^{أقصر}
 على قدر الضرورة كما قال سلام الله يامطر عليها وليس

عديت مطر السلام **قوله** الى ترضع به المنادى في صورة

النداء يعني انه من قبيل ارضع هذا المراد هذا الشفا

قوله والفعل سد عطف بح المعنى اذا كان قال ^{الفعل}

سندا الى ضمير المنادى والفعل سندا الى الحاد والجرور

وارجاع الضمير الى الاسم غير بلان لسوق الكلام كقول اللام

سبوق بيان المنادى لكنه ظاهر من الكلف الذي في

ارجع الضمير الى المنادى **قوله** اي لا يكون ضمنا ولا ضميرا

يعني ان المراد بالمفرد مقابل المضاف لكن اريد بالمفرد ^{المضاف}

منه فيخرج شبه المضاف اليه اما اخرج المنادى ^{المفرد}

باللام او المصنوع بالالف تلك الارادة فيعيد **قول**

وهو كل اسم لا يتم معناه في الشئ الذي باطالته ^{يرجع}

الى ان شبه المضاف اسم يحى بعده امر من تامه وذلك ^{يرجع}

لانه ضرورة ما معمول له نحو اياها احياء ويا حيا وحيه

وايضا من زيدها اما معطوف اعلى ذلك الاسم على ان يكون

المعطوف مع المعطوف عليه كالثب والحد سواء ^{علما}

له نحو ازيدوا ويا عمر واذا سميت بذلك المجموع اولم يكن ^{علما}

نحو يا الله ويا الله لان المجموع اسم اعدد معين كاربعة

فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانما قيد المعطوف بما ذكر

اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شيئا للمضاف نحو ارجعه ^{مفردا}

معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة وامانت فانه
 لدلالتة على معنى في النوع منزله حواء ويشترط ان يكون
 ذلك العت جملة او ظرفا نحو قولك يا حليما لا تجعل ^{قوله}
 الا ايتحاله من ذات عرف وانما الشرط ذلك ان لا يكون
 العت مفردا اجاز حمله مفردا مفردا مع جعل العت ^{المفرد}
 وصفا له نحو يا رجل الظرف بخلاف ما اذا كان جملة او ^{ظرفا}
 فانه لا يجوز ان يجعل للنادى مفردا مفردا ^{الظرف} والجملة او
 وصفا له لأن الجملة والظرف لا يقعان صفة للمفرد
 وجعلها صفة الذي يعنون الاختصاص الذي هو المظ
 في النداء الا ترى ان ترجم النداء في السعة وحده ^{صفة}
 النداء فكأنهم مضطرون الى جعل للنعوت بالجملة او ^{الظرف}
 عند قصد تعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجمعوه
 باب المضارعا للمضاف فلا يقال لا تطربعا في الدار بل ^{حال}
 لا تطربعا فيها ولا يجوز ان يجعل حالا اذ ليس المعنى على ^{تقدير}
 النداء معرفة قبل النداء لا يقال يلزم اجتماع التعريف ^{التي}
 وهو ممنوع لانا نقول المسمع اجتماع التعريف لا يقال
 يلزم الاجتماع في النداء المضاف الى المعرفة لا يقال
 صورة الاضافة ليست تصان في التعريف مع ان محال ^{تكون}
 مختلف لوقوعه موقع الكاف الاسبغية اعلم ^{ان}

حوى
الاسماء المظفرة بالاختطاب بواسطة حرف النداء
حوى المضم الذي وضع الخطاب وصاد في حكمه وانما

عن الاصل الى الظاهر لا يتنازع انهم كل من الحضارة
انه هو الخطاب والمدعو **قوله** وكونه مثلها افرادا
وانما اعتبرها لصوى جهة الاتحاد ولا يلزم بناء المضا
وما في حكمه والكرة العز المصيبة **قوله** وانما قلنا ذلك

قلت مشابه للشابه للشي لا يلزم ان يكون مشابها لذلك
التيه لجزا الاختلاف في وجه الشبه قلنا المشابهة هنا
بمعنى المناسبة والمناسب للمناسبة للشي مناسب لذلك
قطعا ولو بالواسطة ولو قيل ان المشابهة بعضها

المقصود من ذلك التسمية تعليق جهة الاتحاد
وتدليل ما به التميز وجعله كانه هو الكاف الاسميه
ثبت ان الكاف اسميه حكما وهي سببه لزم بانه **قوله**

ويزيدان ويأيدون ان قيل العلم اذا شئ اوجع لزم
فيه الام بدل عن عرفه الترابيل بالشكر فكيف صح
هذان المثالان احب ان لفظه ما قايده مقام الام

وتخفف حص لفظ بالاستفائه **قوله** وهي لام التخص
لعدمه لا دعوا المقاد لضعفه بالاضمار **قوله** دلالة
انه مخصوص هذه الدلالة لا بد ان يكون الامر يعني

ذلك الامر المعين به يجوز ان يكون اغائه او تعجيبا
 تهددا الى غير ذلك لكن لم يقع تلك الدلالة طالما ان
 الاعم احد النكتة **قوله** لتلا منبس السفات الاعم
 في السفات لا منطلقه بما عاق به لام السفات وقد
 السفات له بمن كوالله من ايم الفرات وهو متعلق
 بادل عليه ما قبله من الكلام اي استغيت من الم لفظ
قوله لان علمه بما قبله ان قيل دخول الجار على غير اللص
 لا يوجب صرفه فكيف لوجب اعراب الميع اجبان علمه
 بيانه في غاية الضعف وبانه دخول الاعم صاد بعد
 عا هو مدار التسم وهو ما واخارجا عن الافراد فيه
 البدل يسمى مع بعده وان الافراد ههنا في مقابلة الاعم
 لا في مقابلة التركيبة لا بعد ان يجاب ان حرف الزيادة
 واللام اذا اخصنا كانت الامة للام فمرها كما في بناء
 الضلين واجبان او او بان قوله مثل اعبد الله مع
 تمه الغاملة و تحجاب عن لام التهديد ايضا **قوله**
قوله ولا لام حال التحليل لان الاعم بدل من الزيادة
 في اخر السفات فلا يجمعان وتلك الزيادة المذمومة
 واو اديا او الف **قوله** باطالعا جلا فيه ان يقدر على
 مرصوف متعلل لم يصح جملة ان اعني لم يكن مضادا عا

لغير
لغير

المعروف
المضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا ان يقال بين

المذكور والمقدر لكن في شيء وهو ان طال العاجل حال

ان يكون معرفة ولهذا يوصف المعرفة فكيف يصح ان يكون

موصوفه بكثرة اللهم الا ان يقال ان الوصف لما لا

موقع الموصوف لم يمتنع قصد معرفة وهذا توعد لخصب

تجلاي يقال يا رجلاً بالنصب حال كون رجلاً غير معين

كون رجلاً غير معين **قوله** مثل باحسانا وجهة طريقا قال

قدس سراني الحاشية وانما قرأه بقوله طريقا ليكون

نصافي كونه ككرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به معين

قال باحسانا وجه الظريف انتهى اعلم ان شبه المضاف اذا

قصد به معين وجه تعريف وصفه الا اذا كان منقوفا

بحالة او ظرف فانه لا يوصف المعرفة فلا يقال يا رجلاً

لنعمل القدر وسبل فقال قدساً وذلك لانه كره وصف

الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالكرة وان كان ذلك قبل ^{النداء}

قوله ونوايع النادى البني لم يقصد به كونه غير المبهم الذي

في المتوسط اعتماد اعلم ما سنذكره **قوله** لانواع النوا ^{دي}

المعرب غير البدل والمخوف الا في حكمها **قوله** تابعه ^{لفظة}

فقط سؤالا كان منصوباً او مجروراً نحو بالزيد وعمرو ولم

يجلوا على محله النصب كما في العجيب ضرب زيد وعمرو **قوله**

وقدنا البنى كونه ما يرفع به هذا القيد استفاد من الحكم
فان العطف لا يتصور في تابع المتعاقبات الا في قيل
وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوفين اذا
كان معنوا كذا قلت ان نقول ان اللام في الميم للعهد الى
ما فهم من قوله ويبنى عما يرفع به فلا حاجة الى القيد
قوله او شبهها المضاف الظاهرة لاحاجة في ادراجها
المفرد الى هذا العيم لانه هو حقيقة لانه ليس بمضاف
في اخراجه عند يحتاج الى محل كما انتم اليه فانها **قوله**
لوانتف بينهما فاعتبر حكم المفرد يستحق العمل الشبه بالمد
كما تحقق العمل الشبه الاضافة اذا كان اسنادي **قوله**
ويا زيد الحسن الوجه ويا هولا عتروا رجلا **قوله**
اي المعنوي صرح في شرح الفصل به لانا التاكيد اللفظي
وذلك لان الثاني عين الاول لفظا ومعنى وكان حرف
النداء باشارة كما باشره الاول **قوله** نحو يا زيد مد نص في التا
وفي جعله محذوف لا عن وجعل بسببه اياه عطف
بان نظرا لانهما فنجان الا في هذه الاول واذا وصف
فابو عمر وضع الثاني على انه توكيد لفظي بوصف اوبد
سنة ما حصل له منه الوصفية كما في قوله تعالى انما
اصية كادية ولا يجوز ان يكون صفة لانا العلم لا يوصف

قوله والصفة قال الأصمعي لا يوصف للمنادي ^{الضم}

لشبهه بالمصنوع وارتفع العالم أو اشخاصه بأزبد العالم

عما الاختصاص وفيه أنه لا يلزم من التسمية التساوي

جميع الأحكام **قوله** وعطف الهان ذهب الشيخ الرضي ^{أنه}

بل فحكم البدل عنده **قوله** والمعطوف مجرد والمنع

دخول اعليه لم يعل والمعطوف المفرد اللام مع اندا ^{خضر}

لشعره مانع الاستغلال وهو اشباع ودخول باعليه و

لشعره عند باعجد والله لغير الرفع **قوله** ترفع ولا ينفي ^{الصفة}

كما في لا رجل غير يفتل ان يفتل توجه الى الصفة دون ^{الندا}

والرافع هو حرف النداء لشمها بالرافع في كون اتركها ^{رضا}

مطردا ولم يظهر از هذه الشبهة في المنادى لكان البناء **قوله**

الفظ والمقدر مثل بافتي وبهولا فان ضمها تصديقه ^{نفسه}

كما ذهب اليه الشيخ الرضي والاطهر ان يقال ان هذا ^{نفسا}

محمليا لان مفرد يعرفه مع الرفع موقعه ضم كان له

محمليا لان مضا قان وقع موقعه لكان منصوبا **قوله**

في المعطوف ودخول باعليه يعني ان اللام للعهد والمجا

والحجر ورتعلق بقوله فكذا **قوله** مع تجوزة انصب لان

المراد بالاحتياط الحكم بالادوية **قوله** لان المعطوف مجرد

نظر ابو عمر والى جانب اللفظ ونظر الخليل الى جانب

اللفظ ونظر الحليل لما جاب المعنى واستقلاله
مرفوعا تنبها على الاستقلال ان ذلك ينبغي ان يحتمل
الرفع اذ كان المشبوع غير المضموم لعن هذا اجاب^{الراد}
انتبيه على الاستقلال مع دعاه الاتباع اللفظي ولا
ذلت الاد اذ كان النوع مضموما **قوله** ان كان كالحسن
النوع الرضي كلام المبره لا يدل على ما نسبة اليه لانه قال ان
اللام في العلم اخذت من ذهب الحليل لان الالف في ال^{كانت}
لا معنى لهما فيه ولا يقيد انما تعريف بل لهما الو^{صفيه}
الاصليه فكانه مجرد عنهما وان كانت اللام كالحسن اجاب
منه في عمر ولان اللام اذن تفيد التعريف فليس في
كالمجرد انتهى ان قلت يجوز ان يراد بقوله كالحسن انتبه
كونه علما اذ اللام قلنا كلامه في شرحه ابي عنه اذ مره
ما فيه بيان تاريخ قدس ربه **قوله** اي كاسم الجنس وهو
نوع اللام عنده علما كان او غير علم فنظرنه الرجل في
عنه الصنف اذ اردت تحقيق الحال في صحة نوع اللام
عن العلم والمشاغده فاعلم ان العلم ان لم يكن موضوعا مع
صح دخول اللام عليه ان كان في الاصل صفة كالحسن
او مصدر كالفصل وذلك على الوصفية وقصد
او ذم بها لكنه غير مطرد اذ لا يصح ان يقال في غيره علما

المجرد والعلوي وكذا ان كان اسما له معنى حسن بقصدته ^{مع}
او ذم كالاسد والكلب ولا خفا في جوارز نزع اللام عن
ذلك العلم وان كان موضوعا مع اللام لم يجز نزع اللام
عنه لانهما كعض حروف الكلمة وهو اسما منها ان يكون في
الاصل للجنس ثم كذا استعماله لو اريد محصلة مختصة
بين ذلك الجنس ووح ان يكون معد لام او اضافة
بغير اختصاص وهو العلم الغالب الاتفاقي فيها
الضم بصوره له معنى جنس نابت عن نبتونه ^{العلمي}
ومنها ما لا يتصور له معنى كالشرا والذلان والعبق
اسما للكواكب مخصوصه ومنها ما يتصور له ذلك ^{لكن}
لم يثبت كافي اعلام ابام الاسبوع من التثنية والاربعاء ^{الشمس}
فانها لم يثبت معنى اثنا عشر والاربع والخامس ومنها ما
تصور له ذلك ونبت لكن لم يفرق ثبوتها ^{مشري} للعلمي كالمشري
للكواكب فانها لا تدعى ما معنى الاشتراقيه وهذه الالف
الثلثه اعلام غالبه عند سببونه لكن يجب التعبير ^{لحاف} للا
بما هو الغالب في الغالبه في الاعلام الاخره لانها ان ^{يكون}
اجناسا صارت اعلاما بالعلميه **قوله** مثل ما لم ^{نظرا}
لان ان بهما في نفسه غايه حوز الشرح الرضي كالم نظر الى
الخطاب العارض **قوله** غير ما ذكر صفه او يدل **قوله**
او حال كون كل منهما مطاوعا وحال كون كل منهما ^{لها}

لفرد او مضاف **قوله** ابي العلم الناذي المنبى على الصم ^{فخرج}
 عبدالله وزيدان وزيدون اذا جعلتهما علما **قوله**
 لحفوه بالفتح وحذف الالف حطاً في ابن وابند و ^{حفظوا}
 العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف ثوبه
 والالف حطاً في ابن **قوله** التي حركته الاصلية ^{سهل}
 ذلك كذا الفتحه حركته السجدة ^{تودي} الاصل **قوله** واذا
 المعرف باللام فيه لن ندأ شئ العلم وجمعه المعرفين ^{باللام}
 بحذف اللام لا بالنوسيط يقال في ازيدان والزيدون
 يازيدان ويازيدون وقد يحاب ان اللام فيهما تحذف
 المعرف الزايل التثنية لا للمعرف فيرجان بقوله المعرف
 باللام **قوله** اي اذا اريدت ان كثيرا ما يطلق الاتصال ^{بالاصبا}
 ويراد مبتدأها اعني الارادة **قوله** فنل مثلاً انما قال
 خلا لان قصدنا المعرف باللام على اطلاقه لا استلزام
 قول يا ايها الرجل فاخويه بخصوصها ذلك ايضا في ^{صحيح}
 الاستلزام ان يريد بقوله يا ايها الرجل واخويه الكلام
 الذي وسط فيه اي وهذا او هذا كما قيل في لكل ^{عن}
 موسى ان المراد لكل ظالم عادل **قوله** بتوسيطي ^{صوت}
 قال الاخفش في موصوله حذف صدر صلتها و ^{خواب}
 بالناسبه التخييف للمنادي وويده كثره وقوعها ^{صوله}
 وندنة وقوعها وانما ينصب مع انها شبهه ^ف بالمضا

لأنها إذا حرف صدق صلتهما نبي على الفهم **قول**

معها التبيه الشارح الحرف النداء في التثنية لأن النداء

انضم إليه ما فات بعد حرف النداء بتوسط هذا ليس

نصافي الوسيلة فانه قد قصد نداءه بخلاف اني فإ

نص منها ولذلك قد ينصرف على هذا ونوني بتابعه كما

نوني تابع تابعه فقال بهذا الرجل وعبد الله ^{مطوف}

على هذا ولا يجوز عطفه على الرجل لأن المعطوف ^م

حكم المعطوف عليه ومنع وصفا بهذا الابدى ^{الام}

ولا يجوز الانفصال على ايها ولا نوني بتابعه بل نوني

تابع تابعه فلا يصح ايها الرجل وعبد الله ^{اوصف}

ايها بذي الام **قول** بتوسط الامر من مع الترتيب ^{سط}

تلك الامور ان يقع النداء على قصد نداءه وبيان ^{لت}

ان النداء لا يقع الا على ما هو معلوم المصيبة فلا يقال

اذا قصد المحقير فاذن كان المناسب ان لا يكون الوا ^{سط}

معيبا والا لوقف الذهن عند ثم الانبساط يكون ^{لت}

المبهم بها يكون طالبا للمعرف لا يقع النداء ^{عليه}

فلذلك وسطا تارة باسم الاشارة لانه مبهم ^{بحسب}

وصف ان رفع ايهامه للمعرف بالام اذا اريد ^{بصان}

جنس ما اشار اليه وازارة ما تاتي اذا قطعت عن الاضا ^{فه}

وابدل ما اضيف اليه التثنية فانها معينه ما اضيف
اليه وقع برفع ايهامه اما المعرف باللام وانا وضيف ولا
باسم الاشارة لطايفه من التدرج في النصبين ^{اللام} ^{الواضع} ^{الواضع}
الذي يورث ديانته **قوله** لانه المقصود بالنداء
لاجب اللفظ فانه ذكر سدك على معنى في المنوع **قوله** لانها
نواع منادى معرب اندفع بتقدير المناهى بانقال
ان باع العرب كيجوز فيه الوجدان نحو ان من لا يقيم
وعمر والرفع والنصب وقد دفع النضبان التثنية
في معرب للوحدة فلا ينعقد الحكم المثال المذكور لا
عمر و المثال المذكور ليس باع العرب واحيدان ^{بما}
باختيار تعدد اعرابه ^{ان} لان ^{ان} لا معرب واحد وفيه
للعرب باللام ايضا اعرابين اما الرفع فقط واما نصب
فالانه منادى معرب منادى فيكون منصوب **قوله**
يا الله خاصة اختص هذا اللفظ باشياء كاختص ^{بما}
بجانه اشياء منها قطع همتي في النداء ونعم وحرف
للمس
للمس
والله
ما ولا يوصف اللهم الا عند سبوحك لا يوصف
المختصه بالنداء سماعا نحو يا فلان وانا نومانى اكنة انعم

عند
ولا يقال رجل نومان ونحو اللهم فاطر السموات والارض
على انما استأنف **قوله** وعوضت الامم عنها لهذا
يجمع بينها الا قليلا نحو قوله مع معاذ الله اي كون كظية
قوله فلا يكون في هذه الكلام لاه وقد يقال في غيرها
نحو قوله بسمها لاهه الكبار بضم الكاف اي الكبير **قوله** ^{صه}
اي خص خصوص **قوله** من اجلك اه وانت عملة الو
عنه **قوله** في فوطهم فبا القلان اخره بالكان تعاقب
في رواية ان نكسبا يستر ذلك خطاب لمن يصلح له هذا
الخطاب **قوله** اي في نكيب اي فيما قصد ذكر المنادي
تم ذكر المضاف اليه **قوله** صوابا ان الاول مفرد صورة ^{نظ}
واما ان الثاني مفرد فلانه تكوّن للاول بعينه واما على
فحال محموله بحسب **قوله** اما الضم في الاول قيل انصب ^{السا}
ع ليس على انه تأكيد لانه خرج عن العلية بالاضافة فان ^{القص}
لما المضاف فيها يراد بالضم الى المفرد وان المضاف وضم
المفرد يكون عين الاول فاذا كان الاول توطيه كان ^{السا}
بلا واذا كان مرادا كان الثاني عطفا **قوله** ويتم ^{السا}
الثاني تأكيد لفظي وانما هي تأكيد المضاف به وبها ^{المضا}
اليه لا يستنكر نقا التثنية المضاف ولا تنوع ^{من}
فيه بل انباء على الضم وجم الفصل بينهما في السعد ^ن

ولا
لما كرر الأول لفظة وحركته بلا تغير صار الثاني كأنه هو الأول
فكانه لا فصل إلا ترى أنك تقول إن إنزاد قام بمع
الفصل بين واسمها إلا بالظرفية ولا ما هم لبلدوا
إن حرف الجر لا يدخل إلا في الاسم **قوله** وذلك نذهب
سبويه والتحليل **قوله** أو مضاف إلى معدى المحذوف ^{لنلا}
ببزم العدم والناخبة **الفصل قوله** لأنه تابع مضاف ^{بإضافة}
كأذهب إليه وتأكيد لفظه والتأكيد اللفظي ^{بإضافة}
حكمه حكم الأول وحركته أعرابية كانت أو بيانية فكان ^{الأول}
محذوف الشون الشون لإضافة كذلك الثاني مع أنه
ليس بمضاف **قوله** أو تابع مضاف بوضع كما هو مذهب
البرود والبيرة **قوله** يابم سم علي لا أبا لكم مال الجوهر
في لا أبا أنت هو مدح ومخاضة لك ما جد شجاع لا يحتاج
من يصرك ويقوم ما سون وقال الأزهري هو شتم لا
قوفه أي ليست بمنزلة **قوله** فتح البيا وهو الأصل
الشهور **قوله** وسكونها وهو لا كذا كذا الكثرة وقد ^{تصم}
ذلك في الاسم العالبي عليه الإضافة إلى أبا اللغيم ^{باللاد}
ومنه قراءة الناذرة وبأحكم بضم الباء **قوله** وقبلها ألفا
روما للمحنة ولاستداء الصوتة رفضه المناسب ^{للتلا}
قيل هذه لفظة طي فانهم سدلون البيا الواقعة بعد الكثرة

يقال في رفعه فقا و فقا و جارية و اصبه طارة و
قوله و قد عايناه في النسخ التي امكن بيعه و الاصل
 ابنيها ليس مناد كما ستبينه باعلام لاجتماعها من **قوله**
 ويكون المنادى بعد ان الباقي قوله و لها اللابيه و النظر فيه
 معطوفه على الفعلية اي وقف بها و فقا **قوله** و لها
 و فقا قال النسخ الرضي اذا وقعت على اغلايا بنا لها الياء
 الالف و اذا وقعت على اغلايي يسكون الياء و صلافا
 عليها السكون احو و يجوز حذفها و اسكان ما قبلها
 كما تقف على حذف ياءه و صلا ذلك على انه من وقف
 على القايض اسكان الضاد و اذا وقعت على اغلايي
 بفتح الياء و صلا جاز الاسكان للوقف و جاز لها و هان
 مع افعال **قوله** و يبدال بالقلاهما ساسان في ايها
 في اخر الاسم و لما كانت التابلا عن الياء غير متمحصه للثابت
 طولنا لتالكنها لوقف عليها بالها الا انها عوض عن وايد
 بخلاف بسلان ياها عوض عن اصل ان قلت كيف جاز
 التابنت بالذکر احب ان التل في ايت و ايت للتخيم **قوله**
 كانه علامه فانها مطمئن للتخيم و بان التل في ايت للعمل
 بالمت مع ان الياء في المذكر غير عزز نحو حامة ذكر شاه
قوله لمناسبة الياء في ان الكسرة حركه شبا سبه الحرف

البدل منه فيكون في البدل شابهة من البدل منه **قوله**
 وقد جاء الصم وعاليه قري البت الصم **قوله** ^{المعنى} **والأجراد بحرف**
 المعرفه لانه اسم في اخره الثالث **قوله** ^{والالف}
 عطف على محذوف اي فيه الالف **قوله** ^{فانه غير جار}
 لجمع الفزدق ^{فانه} **قوله** ^{فانه} **قوله** ^{فانه} **قوله** ^{فانه}
 اليه الدهن بوزنه مقابله الجواز الضرورة ^{فانه} **قوله** ^{فانه}
 ويجعل ان لا يقيد ويجعل الجواز خلا شاملا للضرورة
 وانما رفع تزجيم المنادى في السعة لكون المنادى في النداء
 هو المنادى له يقصد اسرعه الفراغ منه الى ما هو المقصود
 ومع ندرة الالتباس لان الانسان في حال نداه اكثر
 انبأها لاسمه منه في غير حالة النداء **قوله** ^{اي اضرة}
 ثبوته اشارة الى انه مفعول لكنه فعله فعل التزجيم
 المقصود من الكلام لا فعل الجواز لانه صفة التزجيم ^{ورده}
 والاضطرار صفة الترخيم فلم يحدد عليهما وحذف
 شروط اتحاد الفاعل والحل على علم الاشتراط كما
 يلبعضهم بعد لانه يخالف مذهب المعرذ ^{فانه} **قوله** ^{فانه}
 ضرورة على الخبر ما ي التزجيم غيره اثر ضرورة ^{قوله}
 وبادر متبادر في تسامنا الاصل **قوله** ^{وهو حرف}
 الاظهر ان لعدم تعريف التزجيم على كلمة لكن قدسية لانه ^{المقصود}

قوله اي الترجيم المنادى الرخيم المحم كالجرح بالمجاه
صنفه ومنه نفا كلام رخم اي ذيق والرخيم اللين في
اي اخر المنادى فرج حذف ^{الحذف} يا غلامي لا تيسر المنا
بدليل اعتبار الازراب في ما قبله ودخل فيه حذف الكلمة

الاخر في بطلت بدليل اجزاء الازراب عليها **قوله**
اي الجرح الخفيف فرج مثل لان حذف اخره للاعمال ^{كلام}
محمود لان حذف اخره للزوم احد الامور المتعددة ^{عرب}
اذ يمكن الاخر وما لا يجر الازراب على حروف العلة
حرف وذا التعليل وقيل في اخرجه ان الترجيم حذف
الركيب والحذف في يد حالة الافراد **قوله** لا لعله اخرى
قال انه حذف في الاخر بلا علة او على سبيل الاعتباط ^{اراد}

هذا المعنى والاعتباط في المعنى مع التاء بلا علة **قوله**
ارجاع الضمير المرفوع الى الرخيم مطلقا لان ذكر المقدم ^{سنان}
سنان لم يذكر المطلق **قوله** والضمير المجرى والى الاسم ^{كان}
الترخيم لا يوجد في غير الاسم **قوله** او شرط الترجيم اذ كان
واقعا في المنادى ذلك ان ترجع الضمير الى قوله ترجع
المنادى **قوله** ان لا يكون مضافا لوقال ان يكون ^{موقعا}
لان اولى لانه اطهر من اخراج شبه المضاف اذ يجي
منه حال الفردية مقابل المضاف وشبهه **قوله**

او حكم قبل التبع فبكر المضاف من المشبه به اذ هما استعمالان
 حكما **قوله** لانه ليس اخرا جزا المندى نظرا الى الفع هذا اذا
 كان المركب الاضافي عملا فان الجزا اول بمنزلة لا يزيد طالما
 لم يكن عملا فيما نان المضاف من حيث انه مضاف لا يتم
 المضاف اليه **قوله** ولا من التثا ولا للكوفين نحو قوله
 خذوا حكمي يا آل عكرم اعال عكرمة لانه ليس اخرا جزا بهذا
 اذ لم يكن المركب الاضافي عملا اما اذا كان عملا فليكون المركب
 الاضافي يرفع حال خروجه قبل العلية في حال كل
 من الجزئين اعرابه **قوله** فاشبع فها بعدد عابه لللفظ
 والحق **قوله** ولا جله بعض العرب يتم الجملة بتدوير
 نحو ما تابط **قوله** ولذا اتم على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم
 النكية حكم العربيان فبده لحواز النقص بالسن
 العرب نحو ما ومن واما نحو بد فالحذف فيه شاذ والنشأ
 لاعتباره **قوله** الالامة موجهة الاقيدة لحواز العوض العلة
 الوجهه كعضا **قوله** واما التا التالنت قد كثر الريح فيه
 لهذا عومل اخرا غير المرحم منها بعض المواضع معا
 المرحم الخرفق التا واذا وقف عليه ذلك المرحم الحق
 ها، السكت يقال في اطلع طلحة وذلك لا يتم لانه
 ها، السكت باخر ما ليس حركته اعرابه ولا مشبه بها

ولا يلبس ما يوقف على الكون وقد يعني عن اللفظ
 الشعر الفصلا ملاقى نحو قفى قبل الفرق باصناعا
 فيلحقان قبل لا بد وان يكون المعنى على نحو عصب
 في حكم الواحدة صفة لزيادة تان ومن قبل فلا في المعنى
 في انها زيدا معا وان كان كل واحد بمعنى لغا بر معنى
 كزيادة في سلمان وسلمان عليان وهاتان الزيادة
 سبعة اصناف زادة والتشبه كما هو في زادة صح
 السلام نحو سلمون وسلمون عليان وزيادة جامع الموضع
 السلام نحو سلمات وزيادة نحو مروان وعثمان وغير
 وياه النسبه وشبهها نحو كوفي كرسي والفا الثالث
 اللاحق مع الالف التي قبلها **قوله** او كان في اخره
 صحيح اطلاق لقب الشح الرضي به بل قيد بكونه قريبا ^{الاسم}
 حيث قال كان عليه او يقول عن تاء التاء يندرج نحو
 سعادة فعلا هذا يكون النسبه بيمينه وبين القسم ^{الاول}
 من وجه نصا و قوما في اسما وانزاقها في بصري
 اصوام انا عم ثمن رضم مثل مندعو ورجي كمدف المرق ^{الاول}
 والمدة السابقة **قوله** في حكم الصحيح في الاصله اوفى صحة
 اجزاء الامراب عليه بواقفة ما قبل من ان مثل دلو و
 ملحق باسم الصحيح لصحة اجزائه الامراب عليه **قوله** او او

تقرنه الفاعل كون هذا الحرف كثيرا استمر ان قلت استمره
تجدى وهو استفاد من المضارع لان الاسم ^{تبت} _{يس}
هذا اذا نظرت نفس الطبيعة فيتولى والتأخر ^{قد} _{رع}
سره نظرا لافزاد كما هو المتبادر والى مناسبة المضا
لما في الواقع خزانة الشئ السابق فعند المضارع والفا
الحزانية يجعل على المضارع المنبت **قوله** وهو في حكم النبات
ان يقول انما يجمعون المحذوف في حكم النبات اذا كان ^{الحد}
لعلة توجبه وليس الحذف هنا لعلة توجب ان ^{يحل}
المحذوف هنا لعلة تناسبه مطرد في فعلوه كالمحذوف
للعلة الموجه فيسمى المحذوف الالف مواضع منها اسم ازال
الذي لم يوجب حذف حرف لين منه فيقال في اعلون و
فاضون على وتلحق ومنها اسم يسمى بعد المحذوف ^{حرف}
اصلا السكون كان مدغم في ذلك المحذوف وقبله الف المحذوف
اسما كبيرا الهزلة او فتحها وهو نبت فيسبويه يفتح الالف ^{حرف}
وغيره غير الكسرية وان لم يكن اصلا السكون يرد الى ^{صل}
حركته ان لم يكن عواراد وان لم يلزم ساكنان فانها
يتقون الساكن على كونه نحو ما حمر والفر يبرد الى اصيل
حركته وهو الكسر **قوله** مقال الفاء فصيح بما اذا كان ^ت
كذلك فقال واعاطفه عطف الفعلية على الاسم ^{الملاوة}
الاسمية

بالفضيلة كأنه قيل يجعل المنادى ثابنا بجميع اجزائه ^{المجدوف}
 ثابنا فيقال **قوله** يا حاد ويا نوره ويا كرو مثل ثلثة اشياء
 لان البصريه الاستعمال الاقل اما الحركة فمقطوب ^{حرف}
 او يكملها **قوله** وقي يا كرو ان قال قدس سرور في ^{سنة} الحاشية
 كرو ان طار ضعيف الضيق انتهى قال في الصراح ^{طالع} هو
 يقال له الهادي وانما شواظ كرو ينكرى كروى كروا ^{عن}
 كروان الكروان جماعة على غير القياس **قوله** ولا حرم ^{قلت}
 يا لانه لم يان في كلام العرب اسم يمكن اخوه واو ^{قيلها}
 ضمه الاو لقبيل او اباء والضمه كسره نحو السقاني والاد
 والمنادى في حكم الممكن لروض بناء **قوله** وقد استعمل ^{صيغة}
 المنادى المنذوب لانه صيغة النداء في الدعاء والاقتصا ^ص
 والاقتصا من تغلغل المنذوب لما فيه من معنى الاقتصا ^ص
 وكثيرا يعمل العرب ما على باب اخرجوا نقلها لانه اشركها ^ص
 امر عام ويكون اعرابه على حسب ما كان عليه ومن ههنا
 يظهر وجه اعراب التجمع عليه باولها التجمع عليه بوا
 فامره غير ط لانه ليس منادى عنده ولا منفو لانه ولا ^{منصوبا}
 بفعل التجمع لانه يتعدى بالحرف اللهم الا ان يقال ان ^{المنذوب}
 منصوب بلعنه او احص ولم يلزم في ثبوت موضع ^س
 من مواضع حذف الناصب للمفعول به قياسا **قوله** يعني يا ^{لما}

بالشروع النداء صح النداء انصاف مطلق صيغة النداء

اليها وفي هذا التعبير اشعار بان اصله في هذا الباب **قوله**

التمتع عليه النفع درو مندندن صلته الام فالظ النفع

وامل على معنى لام الاجل كالتالي في المحمود عليه وينص

البا، وفيه ان لا تشمل التمتع عليه وجود **قوله** يا او وا

ان لا لصاق صفة النفع وليست للشيء او الاستعانة

قوله ممازاه اشار الى ان اليا منطلق بالاختصاص

مع الاستيلاء ودخول الياء المتصور اعرب من دخول

على المفرد عليه **قوله** وحازلك وحازان لا يلف

كان مع يا او وا **قوله** الانكس يجب مع التلايين

بالنداء قال الشيخ الرضي الاو في ان فقال ان ذلك قريبة

عن النذبة كت مجر مع يا ايضاً والواجب الاتحاق معها **قوله**

اي آخر الندوب وقد لخص في اخر غير الندوب **قوله** فان

اللبس قال الشيخ الرضي المنزك بالحركات الاعرابية لا بلحقة

وقد عبر الاعراب نحو وا ضرب الرجل في المسح يضربه

وكذا المنزك بالحركات انبائه الاعمال اللبس واللبس

مد من جسمها ولا تغير حركة البناء لزومها وقال سيون

في ندمه يا غلام باسقاط يا، الاضافة وباعلاما قال الشيخ

الاو في ان فقال باعلامي للحصول اللبس بدمه باعلام با

قوله واغلامك لأمك المنسوب مخاطبا في الحقيقة

بل منجما عليه جاز ندبه المضاف إلى مخاطبه في مجاز

في أنها المحض باعلامك لاستحالة المعطاب المضاف

والمضاف إليه ولا سائر ذلك هذا من قولك واغلامك

قوله واغلامكوه قال الفصح الرضى آخر المنسوب

ساكننا فذلك الساكن اما ثوبن او مئة او بجمع او غيرها

اما الثوبن فيجوز الساكنين فذلك الساكن اما ثوبن

او مئة بجمع او غيرها اما الثوبن فيجوز الساكنين ^ب ^ج ^د

الآلف واما المدة فان كان لها حد فيها الآلف اندبه

واغلامكاه خلافا للمص فانه يقول استغنى بها عن الف ^{النية}

وان كانت واو او ياء فان كانت الحركة فيها مقدره ^{كثرتا}

الفتح نحو ما فاضياه واذا لم يكن ما غلاما فيسكون الياء ^ب

تقول اغلامياه لان اصلها الفتح والضم يعنون اغلاما ^{هـ}

وان لم يكن الواو فلا ياء اصلية الحركة فان كانتا من ^{فان}

ركنهما بينهما من المدحور واغلاميه وواو اغلاميه ^{واو}

ضروا او واضرة او اسمي بها وان لم يكن ما بينهما ^{بعضها}

الف الندبه للاليتبس الجمع بالفتح نحو واغلامكوه

وواو اغلاميه والياء لها اما اللتان جنسك

الجمع للاستقلال زوا للندبه واما الف المد قبلنا

ل
مهوه

واو اويا للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويحذف
 نحو اسنان في السبع **بقوله** لباها ولا سيما الا لفظها
 واذا حبت بعدها بها ساكنة تنبت كما تبين بها الحركة
 هذه لها حذف فصلا وربما ينبت في الشعر اما مكسوة
 مضمومة اجراء الوصل بحركي الوقف **قوله** الا المعروف ^{حب}
 ان يكون الندوب معرفة قبل كان قبل الغاء ويصلها ^{حب}
 ان يكون التبع عليه شهورا ذلك علما كان او غير علم ^ح
 وان قلع اب جبراه واما ما حكاه الكوفيون والرجلا ^ح
قوله لان اتصاله بالصفة ليس كال اتصال المضا
 المضاف اليه لهذا جاز الفصل بغير الطرفين من الصفة
 والموصوف في السعد دون المضاف والمضاف اليه ^{قراءة}
 وابن عامر قل او لادم شركاهم وورد على الندوب ^ح
 ليس كال اتصال الموصول بصله **قوله** لان داء لم يكن فيه ان
 هذا العليل يقتضيه اختصاص الحذف بالعلم وليس كذلك
 قد يقال لا يجوز الحذف من النكرة لان حرف التثنية انما
 يستغنى عنه اذا كان للنمادى مقبلا عليه بسما لما نقول
 له ولا يكون هذا الا في المعرفة ولا من المعرفة المتعرفة
 بحرف النداء اذ هي اذن حرف ترفع وحرف الرفع
 لا يحذف ما تعرفها حتى لا يظن بقاءه على اصل ^{التكيد}

قوله لانه كاسم الجنس ولانه موضوع في الاصل لما اشار اليه

للخاطب وبين كون الاسم اشار اليه وكونه منادى اي مخاطبا
تفاوت فلما اخرج في التلاوة من الاصل اجتمع اليه

ظاهره يدل على تفسيره وجعله مخاطبا وهي حرف التذكير

قوله سواء كان مع بياضه ان جواز الخذف اعني من غير

مع بدل او لا فلا يرد ما قاله الشيخ الرضي من ان الصل

لفظ الله فيما لا يخذف منه الحرف ويمنه لانه لا يحدف

منه الا مع ابدال اليه من غيره في اخره **قوله** نحو يوسف عبرتي

وقيل عبرتي اعترض عليه بانه لو كان عبر بالصرف وليس

فيه العلم وقد يقع بانه يجوز ان يكون محذورا من

بكر اليه **قوله** ولفظ اي اوصف بذي اللام فانها

كالتاسم حين تنفر قبا بالذات الا ان القصبة بالذات

وصفه كالتقدم وهو معرفة قبل الذوات جاز حذفه **قوله**

والمضاف الخ اي معرفة عطف على قوله لفظ اي **قوله**

اي ضربا اذا دخل في الصباح **قوله** قاله امرؤ القيس

على الصبي اخذت منه الطلاني وهو مثل في شدة طلب

الشيء وقيل مثل يستعمله العموم **قوله** قاله شخص صارا

للعصر على عايش النفس من الورطه التديده **قوله**

وفي اطرق كرا الاطراق خاموش بودن و چشم درش

افكذب وسرف وكره **قوله** في رقيه اذا سمعها لم يد
 الارض يطلع عليه توب فيصا صارت لمن كبر وقد
 تواضع من هو اشرف منه **قوله** المعنى ان العام اهل
 معناه ان ذكر الخاري يكون طويل العنق فيراد اخص
 للصد فان طول سنك عنا قايح العام قد اضطر
قوله خلاف فراه الا يسجدوا ابتداء الام في قوله
 وزين لهم الشيطان اعمالهم تصدم عند سبل الله
 لا يبتدون الا يسجدوا والمعنى هم لا يبتدون لان يسجدوا
 ويجوز ان يقال انه بدل من السبل اي تصدم عن السجود
 ولا زائدة على المصدر ويجوز ان يقال انه بدل من اعمالهم
 اي وزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا او لتفليل اي زين
 لهم الشيطان ان لا يسجدوا تصدم عن السبل لتلايحه
قوله اي مفعول اي به براد مطلق وعلى الاول يجب فيه
 الاشارة قوله كل اسم المفعول واللام يكن التعريف مانعا
 على يوم الجمعة صمت فيه وعلى الثاني لا تخص ولا
 في التعميم مع هذا المحذور والاشارة من المواضع الاربع
 بحسب بعض افراد **قوله** اي امر عالمه بنا على شرطه
 ان على بانه ذلك ان مفعول يعني ان على صلة للوقوع
 امرضا وواقعا على شرط مثل وقوع البناء على الجبل عليه

وإنما وجب حذفه لا بد والنقص بقوله مع انما يستأخذ
 كوكبا والشمس والقمر بايتهم في احد من لانه ليس من
 هذا الباب لان الجملة الثانية لمات بحرف التفسير لها
 نبت الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلق به من كون
 احد من لانه كقولك علمت زيد عليه **قوله** كل اسم الخ
 لفظ كل بيان الماضيه **قوله** بعد فعل مبتدأ وفاعل على
 وزد انت ضاربه لا بد تشبيه الفعل بما يقع عليه
 قبل الاسم المحدود نحو زيد هذا ضاربا بها العروان ^{بقده}
 كالمثال المذكور ومثل زيد ضاربه عمرو على ان يكون ^{مبتدأ} محمدا
 وضاربه خبرا له **قوله** متعلق صفة لاحد الامرين المتفرق
 من لفظ او او لكل من الامرين على سبيل التارة **قوله** عند ^{متعلق}
 بالاشتغال لبعض من معنى الفراغ او لان الاشتغال ^{الاعلى} بمعنى
قوله او متعلق صفة في هذا نحو حبة نصح بالتمام ^{الضمير}
 وتعلقه بالضمير ان يكون الضمير من تمامه يوجد ما وبصود ^{دلت}
 بوجه استفهام ان يكون المتعلق مضافا الى الضمير سواء كان
 ذلك المتعلق مفعولا بالاصالة للفعل وبشبهه نحو زيد ^{د ضرب}
 غلامه او بالنسبة نحو زيد با ضربت عمرا وعلاجه ^{منها}
 ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا لعامل الضمير ^{اعطوفا}
 عليه موصول عامل الضمير او موصوفا نحو زيد القس ^{عمرها}

والذي يضربه او يدخله بضمه **قوله** توسط التسلط
بركاشن وجره **قوله** او مناسبة يمتنع الترافع ليس
مبتدئ من كتبه وانا الحقه يخرج بعد ذلك الاستدلال ويكون
لغة بتسلط بتسلط بعينه او ملازمة فلا حاجة في قولها
للحاق **قوله** وتفيد الفاعل عن العمل لا قوله خرج وصرف
ايضا اسم بعده فعل لا يصح عمله فهامله وذلك لان كون
اسم فعل او مصدرا او مفعول به او متعللا باله صلا
الكلام كان واخوانها ولام الاستدلال وما وان من حروف
دون لم ولن ولا او بان كون صفة او مضافا اليها
بعدها او موكداً بكون التاكيد او متعللا الى غير متصل
اليه عودها بظن سطر او مقطوعا او واقعا بعد
البيته وهي واقعة موقفة اما لان زيادة او غير
موقفاً يجوز تقديم ما بعدها نحو قوله وما ينعمه ربك
خاتمة فان العذر لما يكن شيئا من سمة ربك فعل
ما في حيث الخزا شرطاً وجعل هذا الجزاء اجراء وحتم
يدخل على تمام الخزا بعد تمام الشرط هذا كله ما استفاد
كلام التبع الراجح وههنا بحث وهو ان زيداً في زيد
علامة بخرج عنه اذ ليس مجرد الاستفعال متعلق بفتح
ما يقع على العمل بل فساد المعنى ايضا يقع اذ انصرف
في ان يمتنع فساد المعنى غير ما يقع عن العمل صورة لا

نقول مدخل فيه مثل كل شئ فعلوه في الذر بالهمز
 تعتبر صحة الضمة السليطة فيكون قبل السليطة ضمة
 ولم يكن مال هذا القيد وسابقه واحدا كما قال الشيخ
 الرضي **قوله** الترادف فيه مساهله لأن الترادف إذا
 يكون في المفردات **قوله** للزوم ولو برأيه كما إذا انزلت
 أسماء مصوبات بقدرات نحو من لا تأخذه غلابة ضمة
 الجلالة زيدا هفت أخاه ضربت غلامه **قوله** ولا ^{بصور}
 مع الابتعاد بتسليط الفعل المناسب للزوم حوات ^{السم}
 الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير ^{متعلقه}
 يقول في زيدا ضربت غلامه ان العلية ضربت متعلق
 زيد ضربت غلامه فيكون الفعل لفظ تفسير الفعل ^{المفرد}
 وهو اللفظ تفسر المتعلق القيد وكذا حوز تقدير
 الجواز مع المتعلق في زيد بردت بغلامه وجوز ^{النص}
 فيما عدا الصورة الأولى فعمل للابسه **قوله** ^{نصب}
 بفعل يفسره ما بعده لا بالغير كما ذهب إليه بعضهم لا ^{بمعنى}
 ان ما عدا الصورة الأولى يجوز ان يكون بعد ما يصل ^{الأن}
 المحدود ناصبا لتكلف ان فقال انها سادة ^{الأن}
 صالحة لان نصبها في موضعها في جازت وهفت
 لا يستأما الصورة الأولى فيها ان كان ادل يجوز
 تعلق فعل طالب بفعله واجد ففعلين بالاصالة ^{متعلقه}

بأحدهما بطريق التبعيه ان يكون احدهما بدلا من
فان كان التباين الاول ثم تعلق الفعل بالدليل
لمقطعه المبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة ^{والجمله}
الاولى بلا من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع
لزوم الفصل بالجملة مضافا لانهما قد سوره
لخاصيه اجتهاد مواقع بظن في بايدي النظرانه من قبل
الانضار على شريطة العسر ان لم يكن منه في الواقع **قوله**
ويجوز الرفع ابتداء لسلامته من تكلف التقدير العاقل
بالابتداء لئلا يتوهم ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا ^{نصب}
فعل وليس الى وجه اختيار الرفع **قوله** اي قرينه صحيح
خلاف الرفع اراد بقرينه لغويه جانب المضى والكا
مع وجوبه او اختياره على الرفع او ساويه ويقدر القرينه
بالمرجه لان القرينه المصحح للمضى موجوده في مثل ^{بد}
ضرته ولان انشاء القرينه المطلقه يستدعي ^{حوب}
الرفع لا اختياره نعم لو جعلت ضره قوله عند عدم قرينه
خلافه راجعا لاختيار الرفع لم يصح له هذا التقدير
بعد **قوله** بسلامته عن الخذف في الذي يخالف الأصل
ان قلت على تقدير ايضا خلاف اصل وهو كون الجرمله
قلتا ثبت انه كذلك لكن وقوع الجملة خرافة من جهة ^{فيه}

من حذف المسند والسند اليه وفيه لا يلزم خروج ^{نبت} مثل
ضربه عن هذا الضابط وانما وجد في الضابط اليها **قوله**
كما قال الشيخ الرضي قربة الرفع الى تجميع ونه المص
اقوى منها ثانياً فقط على ما ذكره اما في اللام اجابة **قوله** مع عيا
الطلب لم يقل مع الخبر مع انه اخصر للاشارة الى انما يريد
اختيار المصوب والاولى ان يقول بضم ومع عطفت اليه
بعدها على تليده ومع كونها جوازا بجملة استفهامية ضمنية نحو
زيد فاكرمته في جواب اتم اكرمت لان العربية التي هي
حائب النصب هي المناسبة لطابق المذكور ان **قوله**
كلامه والنهي والدعاء حص الطلب بها لانها اذا كانت مع
كالاستفهام مثلام يكون من هذا الباب لا تنافي في الضابط
على الاسم **قوله** فان الرفع يصح في اول الجملة الطولية ما
يكون اسمية لانحصار الطلب بالفعل الا ترى انما افاض
حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والرض و
التحصير والابحارصة السلامة من الخوف وكثرة
وقوع في كلامهم **قوله** فالمراد يلزم الاسمية او المراد
الاسمية في غير هذا الموضع لو ورد النصب هنا **قوله**
بلسبب عطف الجملة ولو لم يكن **قوله** عاجلة تعاليت
او كما نحو مرتب رجل صار مقرودا وهذا يصحها فان
اسم الفاعل لثمة بالفعل في حكمه واستغنى بمبوءة عن ^{الجملة}

الفضلية النعجية نحو احسن زيد وعمر وبضيه لكن فعل العجب
مخوده وعمره عن العروض لاحقا الاسما وانما ان الجمله
الثانية في المنال المفروض اعتراضيه لامحاطه واللازم
الخبره على الاثناسيه **قوله** ولا يملك معونها في عدم ^{تقدم}
معمولها بحث **قوله** لانه مختار الرفع في اسم نون فبها ^{انما}
كان هو الاسم المحدود واما اذا كان الاسم المحدود ^{محدود} وبعده
تتبرر بما ضربته كان حكمه حكم هل كاصح به الشرح الرضوي فلو كان
او بعد كلمه الاستفهام لكان اشعل نعم لوقال ومع الاستفهام
لم يصح كما ذكره قدس سره **قوله** فلا يملك فيد تعاديا الفصل
حوار اللفظيه والسرفيه لذات علم اذ كرهه ان هل حاله
للعقل فاذا لم يجد فضلا فسئل عنه كما في هل زيد جار ^{انما}
وجبت فعلا تذكرت الصيغة القاريه فلا يرضى الا ان
ولقد اتيح بل زيد خوج **قوله** واذا الشرطيه كاذبه اليه ^{سنوه}
والاخفش خلا فاللوفين فانهم ذهبوا الى ان حكمها اذ
في وقوع الخلقين بعدها وخطا للبره فانه ذهب الى
خطها حكمه الشرطيه لزوم دخولها على الفضليه **قوله**
الدالة على الجاراه لكنها قاصده عن افادتها اذ ليس ^{خطا}
على خطر الوجود بل قطيع الحصول **قوله** وحيث ^{حيثما}
فان حكمها حكمه **قوله** اذ هي مواقع الفصل فيه انه لا يثبت ^{لها}

لجواز تعدد فعل رفع فبإزالة إذا لم يتصلقه إذا قلنا ^{زيد}
لقبله ويمكن أن يقال الأولى مطابقة الفسر للفسر وبه
فوات ذلك **قوله** وعند خوف اللبس عطفها على قول في
الأمراض التي تليها خوف الفرق من تحقق البس ونحوها
فإن الأولى إنما يكون عند تساوي الاحتمالات ورفعها ^{أحب}
والثاني عند رجحان البعض ورفعها عند كمالها ^{ذلك}
لأن العطف إذا دار بين كونه خيرا وصفه كان الأولى ^{تعمل}
على الحد لما فيه من الغايبه التامة **قوله** وهو خلاق للخص ^{قال}
الشيء الذي ما حصل بربح الما لا فوق من كونه ضمه لا ^{يد}
المراد الشيء الخلاق لا مطلق الشيء لأنه مشاغل للمكان ^{المعنى}
فأذا بدأ الشيء المخلوق وجعل صفاته صفه كان المعنى ^{مخلوق}
ومخلوق بعدد وفيه نظر لانا لا نسلم تناول الشيء المعدم ^{لاخصا}
بالموجود كما ذهب أهل السنة ونحن سلم شأوله للمعدم ^{حاز}
يخص بوجوده لا بالمخلوق وعلى التقديرين لا بد ^{تخصيص}
الموجود بأسوى الواجب وصفاته ونحن سلم ^{المخلوق}
فلا تم أن كل مخلوق مخلوقا المقدر بل المعنى كل مخلوق
لنا بالقدرة ولا شبهة في أن المخلوق لنا بحسب ^{بحسب}
الواقع عند المعرلة فهو جعل خلفنا وصفه يحصل المقصود
قوله ويستوى الأمراض ^{قوله} لاختيار قولنا في معاد ^{وجه}

قرب المعطوف عليه اي السلامه من حذف العامل
 نقول
 لا يقال علم حذف العائد معج للرفع لان
 ليس ذلك المثال من اب حذف العائد من اب الا
 على بعض التركيب اعتمادا على علمك بان الجزاء له من
 اذا كان جله فرصد من هذا وقد نبع سبوت في ذلك ليس
 تبين جمله اسمية الصدر عليه المعطوف وعلها او
 الخبر **قول** فلما هذا اعتبار السهوى اذا حصل الجمله جزاء
 جعل الفعل وحده خبرا واعتبر اسناده على المستر الذي
 في حكم المفعول كما قيل في ريد عرف كانت الكري مفصلة
 باعتبار التثني الذي هو الصير **قوله** بعد حروف الشرط
 في حكمه من الاسماء الراسخه في الشرط **قوله** والابا
 جوز الخليل فيها التخييف **قوله** لوجوب شرطها على
 حال التبع لرضي لانت ان الحصر والعرض والاشتمال
 والتبع والشرط والتثني معان يليق بالفعل فكان القيا
 اختصاص حروفها بالافعال الا ان بعضها تقيت على
 ذلك الاصل كحروف التخصيص وبعضها اختص
 كالتبع والعل وبعضها اشتملت في قياسين او مع اولها
 بالافعال كحرف الاستفهام وما ولا للتبع وبعضها
 في اختصاصها كالا للعرض وكذا اذا شرطية فان الرفع

فان امره بملك يجوز عند البعض ان يكون متدا^{فانه}
 وان صدف عليه قال الشيخ الرضي ما حصله ان ليس ^{الفعل}
 الواقع بعد منسلا عنه بصيره لان المعنى الاشتغال
 عنه بالصير الاشتغال عن نصبه ينصب الضمير ^{الضمير}
 ههنا مرفوع المحل ويجوز نصبه باعتبار اسناد ذهب
 لا للصدور المدلول عليه به حتى يكون المعنى بنو ذهب
 للذهاب به ضعيف لعدم اختصاص للصدور المد^{لور}
 عليه بالفضل لغة ويجب ان يكون الصدور التاي^ب
 الفاعل مخصوصا **قوله** فيكون تقديره زيدا يلبس ^{الزها}
 به الاظهر ان يقال يلبس زيدا الذهبه ^{هذا} وفي
 المثال يلبسه الصفه لوصفها **قوله** مع اتحادها
 اسند اليه قال الشيخ الرضي الاسم الذي قدر عا^{له}
 بشرط الضمير تقع من علامه موقع الاسم المشغل
 عن المضرب عن الفسر الا يرى ان احد واقع من ^{استجار}
 موقع الضمير من استجار الفسر و زيد ان زيدا
 ضربته واقع من ضربا المقدر موقع الضمير من ضرب
 الفسر وان العديرة ان لم يسم الاهلان قام زيدم ^{فهم}
 الاهلان لاسما من التي الا وكذا في ان زيدا لم يضرب الا
 اياه ولا يخفى ان نسبة زيدا الى يلبس واذهب ^{لنسه}

به الى اذهب لانه مستداليه وزيد مفعول **قوله**
واجب الاتيان كما ذكره المصنف وفيه انه يجوز ان يكون ^{مرفوعا}
باذهب المذكر لرعاية الاستفهام وبوافق ضابطه ذكرها
في شجرة المفصل **قوله** وكذا اخر مستداليه وفيه **قوله**
كقوله تعالى كل صغير وكبير مستطر الطير ينشئ **قوله** عت لا
يعادراي لا يركب حبه كثيرة ولا صغيرة **قوله** والفاها
لا يمنع الفا بح الطاء دخوله في هذا الباب لان ما بعد
قد عمل فيما قبلها نحو قوله ع وربك فكبر **قوله** عن بعضهم
هو عيسى بن عمر **قوله** ومحو الزانية والزاجي الواو ^{للعطف}
على كل شيء فصوله فيكون القدير وكذا نحو الزانية ^{الزانية}
وقوله الفا بمعنى الشرط تعليل وحمله قوله وحملتان
المتداليه اي هذه الابه حملتان تعليل اخر معطوف ^{على}
انوار واما اللعطف على قوله وكذا كل شيء فصوله وحمله
بمعنى الشرط النسبة الى التعليل غير لقوله الزانية بتقدير العا
وقوله حملتان معطوف عليها عطف مفرد على الجملة
طامن الاعراب **قوله** مرتبط بمعنى الشرط فيكون الباء
صلته ويجوز ان يكون السميية **قوله** عند المبرد وقيل ^{ظرف}
لعامل الظرف المقدم والاطهر انه ظرف للمسمى المتدالي
والخبر عطف قوله ع ان الذين عند الله الاسلام **قوله**

ومن هذا الفاذا قال مثل لان الفا اذا كانت زائدة او
 واقعه موضعها الغرض كما في قوله مع ولما اليهم فلا تقهر
 يعمل ما بعدها ما قبلها **قوله** اذ الزاوية لوجه البرد او
 من هذا الوجه لعدم احتياجها الى افعالها ولذا اقدمت
 لكن في ما يزعم ان يكون الاثنا جوبا **قوله** مبتدا محذوف
 المضاف او ضم كذلك المقدر وهذا حكم الزاوية والزاوية
قوله كما قال في الفصل والباب **قوله** ان ثبت زماها
 شرعا وذلك ما بعده شهدا او بالاوراد **قوله** وقبلها
 وما بعدها انداء كلام ولا يخفى ان القول بالزيادة مع ظهور
 احتمال السببية بعد **قوله** او المضمرة لان اجراء فلا يخفى
 والاحتمال متضمن للوجوب الذي هو الحكم **قوله** وخبر
 الجملة محو ان يقال ان ما بعدها التفسير والسداد
 الفاذا واقعه موضعها لا يعين قبلها **قوله** وانما النص
 ان الشرطية اشارة الى قياس استثنائى استثنى به
 التالى ليتبين قبض المقدم وهو ما ذهب اليه المبرور
 وانما حمله على ذلك ادلوم عمل عليه لكان معناه ان
 التصديق على بعض النعاير لكنه غير واقع اصلا
 التاذا لا بصيا **قوله** لضيق الوقت في كلامي المحذوف
 ضيق وقت وهو اضيق القسم التام سند ولله الم

الا المحذور منه **قوله** وفي اصطلاح النحاة معمول
نقل اليه لتعلق التحذير لكونه محذورا لئلا يسمي عمله
عنه النسب لفعوليه اشارته الى اطلاق المفعول
على الخط باعتبار انه محل الرفع **قوله** بتعليق
الاسباب الصاعدان فقال ان قد ووز القدر **قوله**
تحذيرا عما بعده هذا القسم الذي هو المحذور لما ظاهرا
الطلاحي الا مضافا الى مخاطبة المضمرة لا محذورة
الا مخاطبا وقد يحى تنكلا نحو ابائي والنور سبوة
بقدر نحو لا تحذو وغيره نحو حذر خطايا واول اول
وكذا ذكره الشيخ **قوله** او ذكر المحذور منه هذا القسم يكون
ظاهرا ومضمرا سواء كان الظاهر مضافا او لا المضمرة تنكلا
مخاطبا او غائبا **قوله** على صيغة المجهول قال الشيخ
في قوله او ذكر المحذور منه نظرا وذكر مصدر رفع عطفه
على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان تقديره في الرفع
مضاف الى هذه كرم معمول وقد نظر ايضا لان التحذير
انواع المفعول والذكر ليس منها وفي بعض النسخ او
ذكر صيغة المجهول وليس يوجد لان او ههنا ايضا
اي ليست اضراسه ينبغي ان يليها مثل المذكور وقيل
والفرق باليهما جملة وانما جازت المخالفة اذا كانت
اضراسه

ف واختار قدس سره الإحتمال الأخر وهو المشهور

إلى الفهم ولم يجعله مطوقاً على قوله معمول حتى يلزم

مما ذكره المحذور بل جعله مطوقاً على فصل مقدر ينسب

إليه الفهم على ما ذكره ويمكن أن يقال الإحتمال الأول

ويجوز مطوقاً على قوله محذوراً بقدر الجنب ويجعل

له التعديب والعرض على أن تعديراً في دون غيره من

التعديرات لأن التعديب لأجل التعديب لأن التعديب لعدم

الفرصة ولا دخل للتعديب في التعديب لأن لو ذكر حصل

أو يحصل مطوقاً على قوله معمول ويجعل أيضاً

من أجزائه قطيعة لا يقال للعطف أو المحذور

أما يصح إذا كان صدر المحذور لا المعطوفين ليكون

للاشارة إلى نصيب المحذور وليس الصور ههنا

شأولاً لهما لأن القول لما كان المقابل بين المعطوفين

باعتبار التعديب كان التعديب هو المعطوف عليه في الحقيقة

فيبغى قوله شأول للفسمين قلنا نعم أو قلنا بقدر

العابدة أو التعديب أو ذكر المحذور منه بلاسه **قوله**

مثل آيات والإسد قال الشيخ الرضي قال المصنوع

انقل ثم لالم بمحموا بين الفاعل والفعل لو اخط

جاو اما بالنسب مضافاً إلى الكاف فقالوا انقضت

ظ
التعديب

فلا حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه
الكاف ولم يحذفان يكون منصلا لان عامله مقدر

منصلا ثم قال واري ان هذا النيجار تكبير تطويل ^{مستغنى}
عنه والاولى ان يقال هو مقدر اياك بعد تاجر العا ^{مل}
وجاز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول والحداد كان ^{احدا}

منصلا **قوله** ولا يخفى لانه قوله غير صحيح لكن ان يضمن
في النوع التبعيد يكون التقدير اتق بعد انفسك
ولا يخفى ان في تقدير اتق مع تضمنه معنى التقييد اليه
في تقدير بعد **قوله** لانه يقال اتقت زيداً من الاسد ^{لان}

معنى الاتقاء بوهيزيد لا بزهيزيد **قوله**
فالصواب ان يقال يمكن ان يقال اراد تقدير اتق ^{عنه}
فان المعنى على بعد انفسك بما يوزيك فيه فامل ^{نفسك} لان
محد منه لا محذوف فكيف يصح القول بان المعنى بعد ^{نفسك}

بما يوزيك اللهم لان قال ان اعطاء الشخص من نفسه و
التحد منها ليس الا لارتفاعها الشخص في طرف المحذوف
سند في الحقيقة هو الصورة محذوره اما ان فاذا نظر
المال صح هذا المعنى **قوله** لان حذف حرف الجر لان حرف
حرف موصوله طويله بصلتها لكونها مع الجملة التي بعد ^{ها}

في اوابل اسم فلا طال لفظا ما هو في الحقيقة اجاز وانه
المحذوف فبما حذف حرف الجر **قوله** ولا يقول اياك ولا

اما قول الشاعر فايك الوفاة الضرورة الشعر اولاً في
 اياك اياك من ابا اسد لاسد الوفاة منصوب ^{بمثل}
 انك او اخذ اولان الوفاة في اويل ان تباري **قوله**
 فلم يسألنا نادراً قال او على الفارسي في قوله لم ولا على
 اذا ما اتون لثملهم قلت اي قلت **قوله** المفعول
 اي منه المفعول فيه او هذا ابا المفعول فيه او المفعول
 هو كذا وهو فصل على الاجر وصدرا استينافه على
 الاولين **قوله** ما فعل فيه اي في استناه او في نفسه
 ساعده او اسم ما فعل فيه **قوله** اي حدث وهو الفعل
 اللغوي **قوله** مذكور اي مودى **قوله** نصمنا الى قوله او
 مطابقه كانه انا بالمطابقه الدلالة على المقصود بالاصالة
 وبالضمين ما قالها فيندرج في المذكور السمع في المعنى
 الا لثري وماله ملح الى معنى **قوله** اذا كان العامل صدرا
 او المعناه **قوله** فلا اعتبره في التعريف قيداً حيثه ايه
 تامل اذ لو اريد من قوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل
 في لم يجمع الى اعتبار قيد الحثية ولو اريد معناه الحقيقي
 تحذف الحثية لان هذا المعنى نصير قد او هو لا يتعصب اعتناء
 نسبة الفعل اليه بكايه نعم نصير فوياس اعتبارها **قوله**
 ولا يخفى اه قد قصدت في وضعه الاخر ان يخفى ^{بفصده} ولم ين
 في الاخر اعلم يخرج القيد الصريح **قوله** في زمانه ^{بمكايه}

ووسطا وبين ولفا وليس كل مجرم عندهم جابر^{الضرب}
 لأن جاب وما يضافها وكيف وذري لا تعال^{سها}
 زيدا جاب عمرو لا تعال في جانب أو على جانبه وكذا جاب^ح
 وداعل وليس افعال معين بحود ر عندهم فان للقاء^{ذو}
 المسووحه كالفرج والميل منصوبه وحمل عليه ينفع ان
 تذكر ام المقادير المسووحه ايضا فانها منصوبه اتفاقا
 الشيخ الرضي ينفع ان يحمل على الجهات الستة اشياء
 اليها في الاعمال فان تعين ابتداء الفرع مثلا لا
 يختص موضعا دون موضع بل يحول ابتداءه وانها
 كتحول الخلف فوانا واليهن شمالا **قوله** ولفظ المكان
 ان يكون في عامله معنى الاستقلال تعال كذبت المصحف
 مكان كذ قال الشيخ الرضي اسم المكان الذي في اوله يتم^{زايده}
 ان كان شتقا من حدث بمعنى الاستقلال والكون هو
 بالدال على ذلك الحديث وبما ينصب به المكان المختص
 دخلت وسكت ونزلت وان لم يكن كذلك فلا ينصب
 الا بما ينصب به المكان المختص قوله وما بعد **قوله** وما بعد
 دخلت وكذا سكت ونزلت **قوله** ولانك ان معنى الله
 لا يتم فيكون في صله له كما ان صله لصله الذي هو الحرف
 استدله الشيخ الرضي على التحول لازم بلزوم كل وقت^{غير}

الكان ودخولها في المكان ويكون الدخول مفعولا والصور
من المصادر الالزمية غالبا ويكونه ضد الخروج وهو لازم
لا يتبع ان ما ذكره بدل على نفي النفي كما في الاواسط **قوله**
والعصيل فبداه ما يجار دفعه نحو يوم الجمعة ^{وإذا} سرت
يوم الجمعة سوت فيه ومثال ليس المنرا بصفة كل يوم
صحت فيه في الصيف وما يستوي فيه الامران نحو زيد ^{سار}
ويوم الجمعة سرت اي حده وما يجب نضبه نحو ان يوم ^{الجمعة}
سوت فيه **قوله** ما فضل لاجله فعل اي ما هو عامل على

الفعل وهو مقدم اما بحسب التصور وبحسب المعنى
الا ان يراد بذكره معه اه لا تعال يجمع معه مفعولة ^{المجرور}

نحو حين السمن لان العامل في المجرور هو الجار لا الفعل
لان النحيق ان العامل في المجرور وهو الفعل والي منصوب
مخلا والجار بمنزلة الجزية والنصيف **قوله** فان اناذ
انما يحصل بالضرب ان قلت كيف يحصل ان ادب بالضرب

ويرب عليه مع اتحادها بحسب الذات فلنا ان ادب
ما ينضمه التاديب اعني التاديب قال الشيخ الرضي ^{العلية}
الحاملة التاديب وانما نصب التاديب لتضمنه العلية
الحقيقية ومشاركته الفاعل في الفاعل والزمان ولو
صرحت بالعلية الحقيقية لم ينصب عند النخاعة **قوله**

قوله وضعت عن الحرب جينا قبل ولو قال وطارة

فجاءه فكان احسن اي احسن مقام المنازعة للمنازح

والنهار الجبلارة ويجتمل ان يقال جنبه لعرض عليه ^{تسمية}

على عدم تعقد والاكتفاء بظاهر الامر والقابل والقول

يكون المفعول له مفعولا مستقلا كما هو المصهور مستقلا

كما هو المصهور من الكلام مخالفا لظننا لقول الزجاج

قوله خلافا للزجاج وخلافا للحرابي فانه عند حال يندره

التكدي **قوله** فانه عند مصدر ارى من كون مضمون الحال

المفعول له تفضيلا وبينا له كما في ضربت اديبا فان

معناه ادبت بالضرب اديبا **قوله** وجلست القعود

عن الحرب جينا فانه ان القعود مفاير بالذات للجبين فانه

مقدم على القعود بحسب التحقيق فكيف ان يصح ان يكون مصدرا

مفايرا للفظ فعل اللهم الا ان يراد بالجبين اثر الكيفية

القائيد بالنفس وهو القعود عن الحرب كما في قوله ^{شجاعة}

الاثر المترتب على الكيفية التفاضلي هو الاقدام ولا يخفى ^{ان}

في ذلك مخالفة من وجد آخر **قوله** اذ ضربته ضربا يرب

وقعدت فعود جبن الظ ان المصدر حقيقة هو ^{المخروف}

لا المذكور وطلاق المصدر عليه لبيانته عن المخروف

كما في ضربته سوطا اي ضرب سوطا لقول ابنه على هذا

التقدير مصدق من غير لفظ فعله لا يح عن شئ **قوله**

ورد قول الزجاج ورده المص انما بان مضمونه

انما بان مضمونه للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس

بمفعول مطلقا فكذا تاديب الذي بمعناه ولم يكف باجر

الضمير الفاعل قبل انما وضع المفعول موضع المضمرة

لما اتحد الحذف والتقدير وقد فرغ منهما بان التقدير

تركه في اللفظ مع الاتفاق في النسبة والحذف هو الترك

في اللفظ والنسبة **قوله** اي اتحاد فاعله وفاعل عامله ^{تقوى}

الشيء الرضوي بعض النحاة لا شرط ذلك وهو ادري

في طي وان كان الاغلب هو الاول والدليل على الجواز

قول امير المؤمنين علي عليه السلام في نهج البلاغه

فاعطاء الله الفطره استحقاقا للسطه واستيمان ^{للسبه}

والمستحق اليبس والعطي للفطره هو الله ولا يجوز

يكون حال الاستلزام عطف حال الفاعل وهي الاستيمان

على حال المفعول وفي الاستحقاق **قوله** وتعادنا اخلاق

ابو علي عدم المقادسة الزمان بقوله تعالى في القراءه ^{قوله}

هذا ينفع الصادقين صدقهم بالضرب اي لصد ^{فهم}

في الدنيا ولا ينفع انما هذا الضمير على ان اتحاد الفاعل

لا شرط ولم شرط ان يكون كونه كانه شرط بعضهم لانه ^{قد}

يقع معرفة لكن الغالب فيه التثنية كما كان الغالب في
 المحرور التعريف **قوله** او يكون زمان وجود احد ^{ها}
 بان يكون آخر اول الحدث او بالعكس او بغير ذلك
 لانه هذه الشرايط قال المصنف الشرط ذلك لان ^{علة}
 الافعال كثر ما يعي جماعة الشرايط محصور لها ^{لدى}
 على اللام المقدره **قوله** وفي بعض النواحي ان هذا
 شريف جدا لجل ما هو عطف الفائدة قائم مقام الفاعل
 وتخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل
 او عن حصل المصدر بما يناسب الفاعل من غير تخصيص
قوله وقد جعل بين الجزاء والنزوان فالقدس ^{في}
 الحاشية العير الحار الوحشي والاهل والنزوان التوب
 برحمتي **قوله** سواء كان ذلك للمعول شرط بعضهم
 المعول فاعلا نظرا الى ان عمر في قولك زيد وعمرو ^{مطرف}
 لا مفعول معه وينتقض ما قاله نحو حسبك وزيدا فان
 الكاف في المعنى مفعول والمعنى بكيفيك **قوله** استوى الماء
 والخشب في العلو اي وصل الماء الى الخشب فليست الخشب
 ارفع من الماء والخشب ههنا مقياس من تعرف به
 قدر الارتفاع المازيادته **قوله** والمواد بالمصاحبة ^{المعول}
 الفعل اه فلا يجوز ضمك زيد وطلوع الشمس ^{كأن}

ب
بصاحبه

اليه الأخص ويجوز غيرها استدلالا بقولهم ما ر
اسير والنبل فان الما لا يسير بل يسرى ويمكن ان يقال ^{المراد}
بالسير معنى مجازي شامل للسير والجريان **قوله** او كما
واحد الشهور الأكتفا ابواحدة الزمان **قوله** لو تركت
النافذ رخصها قال يدس سره في الحاشية فصيل جده
شراز شير اذكر فنه رضيع شير خور دكوك **قوله**
اعلم ان مذهب جمهور النحاة قال عبد القادر وهو ^{منصوب}
بنفس الواو وفيه ان الواو رعيته اصل الواو في
غير عاملة ولو نصب محض مع مطلقا نصبت في كل حال
وضيعته وقال الأخص منصوب نصب الطرف ^{اعطي}
لانها قامت مقام مع لكن لما كانت في الأصل حرفا
النصب بعدها **قوله** واحلها واوالمطفطنا ^{بحور}
تقديم معه عما عمل في مصاحبه انفاقا ولا على ^{مصاحبه}
خلافا لابي الفتح قال الشيخ الرضي لا ادى مناس ^{تقديم}
المضول محذورا عما عمل اذا اخرج عن المصاحبه كما جاز
تقديم المعطوف عليه **قوله** فانسب مع المصه لان ^{المصه}
زيادة اجتناع **قوله** اي وجد جعل كان امه فقوله ^{لفظا}
نيزا وحال ويجعل ان يكون ناقصه وانزل او في ابل
يعرض **قوله** لوجب المطف فيه لانا الاصل في ^{هذه}

الواو والعطف وإنما بعدل عنه ايضاً على المراد من وفي
المثال المفروض لا يمكن التخصيص بالنصب على
المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الاصل
اظهر ان قلت فاذن عمر وفي المثال المذكور ليس مفعولاً
معد ولا منافية فلا حاجة الى قوله لم يجب ليخرج معنا
كان الكلام ههنا لا يخص به والام يقبل بعد ذلك
قوله فان العطف فيه ممنوع ذهب الجمهور الى ان العطف
في الصورة المذكورة فيصح ولهذا قالوا فيها ان النصب
مختار **قوله** حت لا يحمل على عمل العامل المعنوي لا
قال الشيخ الرضوي الحاجة ثابتة وفي التخصيص على الضا
ولهذا جوزوه القوم النصب مع اختيار العطف قال
والاوه الى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب
النصب والا فلا **قوله** لان العطف على الضم المجرور قال
الشيخ الرضوي الكوفيون يجوزونه في السعد والبصير
للضرورة وانما في السعد يجوزونه بتكلف وذلك
حرف المحرم انه لا تقبل مقدر اقال الأندلسي يجوز العطف
على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو
ما قاله الصلوروده في القرآن كقوله تعاقبون به
والارطام بالجر قرآنه حمزة **قوله** وانما حكمنا بصنوية

استفهام
الفعل المشعر بالمضارع في النالين الاولين كلمة
وحرف الجر الطالان للفعل وفي الاجزاء ثمان

الاستفهام والثاني النكاح للصدر في والصفة
فالاشعار على المضارع في هذه الاشعار في تصانيف
اخرى بخلاف نحو هذا لك وابلان ونحو امانته
فان الاشعار فيها ضعيفات مقاصد حرف

الجر الاستفهام وفي المثال الاول وفوات مقاصد
الاستفهام بامر اخرى المثال الثاني والمص لم يفرق
بين الامثلة في الحكم والشع الرضي فوق الحكم بين الاول
والاخرين وبين الاخرين **قوله** لان المضارع ما صنع و

متعلق بضموم الكلام السابق كما اشار اليه قدس
تعالاه واما حكمنا وذلك لان قوله ما يريد عمدا
فمن عليه حال المتالين الاخرين وكل تصببه متضمنه
فقلت العضايا متضمنه لاحكام مجملها حكمنا العنوة

العاطلة في ثلاث الامثلة **قوله** الحال من حال التي تحول
اي انقلب وانما سمي هذا القسم بهالة لانه على التقلب
عالم بالماضي هينة الفاعل الهينة في الاصل **الحال**
الظ للنهي الشئ كذا في العربية المراد ههنا الحالة

اعم من ان يكون بحسب محققها وهي الحال المحققة او بحسب

وهي الحال المعنده نحو قولهم فادخلوها ليدن اي مقادير
الخلود نحو خط هذا الشوت فيصا ونحو قوله ونسوا
ما حق نبيا اي مقادير نبوه وايضا اعم من ان يكون مقادير
حال نفس الفاعل والمفعول و باعتبار حال متعلقها فلا
يرد النقص عما زيد و لبعوه قائم لكن ورد النقص لغوات
انبتك وزيد قائم ونسب الى صاحب العضلة في دفعه انه
قال في بعض حواشيه ان زيد قائم من هبته لازم ^{الفاعل}
او المفعول ^{عليه} زمان الايمان وقد استمر كلامهم
المعبر عن المنزوم باللازم فكان هبته اللازم هبته ^{المفعول}
وذلك بعيد لان قيامه ليس هبته زمانا في رد الايمان
فان زمان الايمان لما كان بياناً مفاد فاعل الايمان
وعن مفعوله لم يلام دعوى الاتحاد بينهما على ان عبارة
العرف لا يدل عليه دلالة ظاهرة قال الشيخ رضي الحق
الحال على ضربين متعلقه وموكدة ولكل منهما اخلاف ^{ان}
فقد وجد المنفاه جزاء كلام مقيد او بما جري مجازها و
جزء كلام يجمع جملة الثانية في كبريد وكين مع ركونه ^{غلامه}
اذ لم يجعلها حالاً وحده الموكدة اسم غير محدث ^{مفرد}
المضمون جمله وقولنا غير محدث احتراز عن نحو يرجع رجوعاً
قوله اي من حيث هو فاعل او مفعول في دلالة الحال

عما ان مدلولها هيبة للفاعل او المفعول من حيث انه
فاعل او مفعول مجدي تامل نعم انها تدل على هيبة الفاعل
او المفعول في زمان تعلق الفعل بهما **قوله** لا الجمع اذا ابا
حالا الفاعل او المفعول جاذا العرف فهو كضرب الكبا
زيد ارا الكبا والجمع كقولنا راكبين واذا اختلفنا فان ضا
قرينه تعرف بهما صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما
تخلفت هذا صعدا مسجدة وان لم يكن فالاولى **جمل**
كل واحد منهما بحسب صاحبه نحو لقيت من خدر احد **ع**
ومحور على ضعف جمل حال المفعول بحسب واما **جمل**
الفاعل يقع احد العالين بحسب صاحبه كذا قال الشيخ **ج**
وقال بعض شراح المصنف صوال الحال المعرفة ان **ع**
على حد ترتيب صاحبها **قوله** لفظا او معنى تميز عن الفاعل
والمفعول وحال عنهما او خبر كان المقدر كالمثال **ع**
في النسخ **قوله** اي لفظيا ان يكون يتردد الى هذا
الفاعل **قوله** فكذلك الفاعل او المفعول فان تعلق فعل **ع**
بمضمون علامة اتحادهما **قوله** فكان الحال عن المضا
لان الذات في الذات حكم الذات **قوله** ولو تفرق هذا
واقف ما تعلقه بعضهم من جواز الحال عن عن المفعول **ع**
المصدر بلا اوبال والجهود وحوزوا الحال عنهما **ع**
يلهما

بالفاعل والمفعول بد ولا يخفى انه لو قد كان كذلك لزم جواز
 جواز الحال عن المفعول فيه **قوله** وزيد في الدار قائما شامتا
 للفظي المفعول كما هذا عوجبه جيد لكن المص حمله في
 شرطه شاملا لافعال العنوي المعنوي ويحجه عليه ان
 الظروف فاعل لفظي لان عامله مصدر في نظم الكلام
 اللهم الا ان يقال اعتبار عامله لا لم يكن لضرورة المعنى
 كان في حكم المفهوم من العنوي ولا يجوز ان يقال ان قائما
 حال عن زيد وهو مبتدأ للظرف فاعل معه لا تخارجه مع الضمير الذي
 هو فاعل الظروف لانه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها
 وزد لا يجوز عند الأكثرين على انه لا يصير فاعلا معنوا **علا**
 التفسير المذكور **قوله** باعتبار معنى الإشارة او التنبه الأول
 اولى لان زيدا اشار اليه لاستنبه عليه فان التنبه عليه حقيقة
 هو ان ذار يذم مع تقارب الاسم والفاعل **قوله** وعاملها
 فصل العامل ههنا الحق لفظية الفاعل والمفعول و
 ومعنونهما وليكون لو طيه لاستناع تقدم الحال على العامل
 المعنوي وجواز تقدمها على اللفظي المفهوم من محبص لاشاع
 وكانه اراد ان لا يفصل بين مباحث التقدم والاكثار المناسب
 ان لا يفصل بين مباحث التقدم والاكثار المناسب ان
 يذكر ما هو توطيه له عقب ذلك التفصيل وهو من توطيه

اي من صيغته **قوله** كالاشارة دون الاستفهام و
 ان وان من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعما
 عليها والنهي والترجي فالشيخ الظاهر ليست بما
 لأنها ليسا مفيدين بل المقيد هو الجز فهو العامل فيه بحيث
 لا يكت اذ انك ليست اثنى فقد ارجح وجعلت تقيد
 للجز كان المقيد ليست ابد ارجح وهو فقير وليس المقيد
 ذلك بل معناه ليست اس وان كان نقدا ارجح **قوله** وكا
 اسد صا بلا وخر يد كعمرو كاتبا وزيبا سد صا لا مجد في
 اداة التشبيه **قوله** لان النكرة قبل لان جواب للكيف
 والسؤال يتا في المعلومه فيه ان المفعول له جوابا للم
 مع انه يصح ان يكون معلوما والحل ان المعلوم باعتبار
 ان يكون محمولا باعتبار آخر **قوله** نكرة موصوفة لو قيل
 بل موصوفة لم يشتمل المخصوصه بالاضافه لكانا حسن
قوله لا شتم فيها عومها بنفس او بوقوعها في خبره
 او بمعناه **قوله** ان جعلت امرا لا اشار به الى انه ليس
 في الا شتمها وجراد ان يكون منصوبا على الاختصاص
 او على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه اي امرين امر او عن
 ضمير مفعوله ولا يخفى انك لو جعلت جالا عن كل امر ليس
 نصا في المفعول وجراد ان يكون جالا عنه من حيث انه

مستفهام
مخصوص بالإضافة أو بالوصف أو واقع في جواز

لأنها شبه النكرة الواقعة في خبر النفي في كونها غير **موجوب**

أو بعد الانقضاء للنفي لعينه قدس سره في تعيين صور

النكرة عبارة الباب حيث قال لا يكون أي صاحب **الحال**

النكرة موصوفة أو معينة عنا المعرفة لاستغراقها

في جواز الاستفهام أو بعد الانقضاء للنفي أو مستفهام **عليه**

الحال انتهى قال شارح في قوله بعد لا تنصف **لا**

الخلاص عنه لا أن يقول أن بين قوله بعد لا وبين قوله

مقدم عليه شارح في قوله الحال يعني أن فاعل الظرف

هو ضمير الحال ونفسها على المذهبين لا ضمير النكرة **و**

يجب أن لا بد من اعتبار عايد يصح وقوع الظرفية **صفه**

لقوله نكرة والسعيد بعد الحال عنها ثم قال لو قيل

قبله لا كان المعان العصف لو قال لا يجيء **لأنه**

أنه كذا لو جاز أن يقول لا الداخلة على الحال **نظير**

الكلام فلهذا **ولا** ذلك ربما للاختصار وإنما قال أيضا

لأن الحال لا يقع بعد إلا أن يكون الاستثناء مقرونا **استثناء**

المفعول لا يكون في الموجب إلا نادرا قال المصنف **لما**

الشكر هنا لأن الآتي قطع ما بعدها عن ما قبلها **بمعنى**

أن يكون الحال صفه لها لأن قطعها عنها وفيه **نقد**

الآية

بسم الله الرحمن الرحيم

وقوع الصفة بعد **القول** او مقدما عليه الحال انما حسن ^{الشك}
 في لان القديم يوجب الالتباس بالصفة **قوله** ويجعل قوله
 وصاحباه يكون غالبا نظرا للمناسبة بين المتبادر ^{والظن}
 لمفعول مستفاد من قوله معرفة اي يعرفه غالبا ^{له}
 ولم يرد لها قال قدس سره في الحاشية الورد **قوله** ^{قوله}
 ولم تنوع في انقبض الرجال قال قدس سره في الحاشية
 الانشاق الحوف والقض بالصاء المجهول ^{المعجم}
 المنفوخ من نفس الرجل نقضا الى لم يتم مراده انتهى في الص
 سما براد نام نار سيدن وسير استن **قوله** والا
 جمع شدن خرماده **قوله** ثم يرد من العطن قال قدس ^{سره}
 في الحاشية العطن ما حول الحوض والتبك من مبارك ^{ال}
 والمبارك المناح جاي شرحا بايند **قوله** ومررت به ^{جاء}
 قال قدس سره في الحاشية الواحد مصدر وحدثا
 وحدثا وحده كونهما مصدرين ^{الشيخ}
 الرضي وحده لازم الافراد والتكبير الاضافة ^{المضم}
 ولازم الضم لان في مواضع مخصوصه قيل يجوز ان يقال
 ان اصل التاتم حذف قيام المضاف اليه مقامها كما قيل
 اقام الصلوة **قوله** مثل عليه جمدك تصبغه الخطا
 قال قدس سره في الحاشية الجمد ههنا بضم الجيم ^{والجهد}

بفتح الجيم وضمتها الأضهاد فقال الفراهيدي هو بفتح الجيم المشقة
 وبعضها الطائفة **قوله** تناول أي كل واحد منها أو كلها **قوله**
 ظاهرا
 ذابا وبلغها على وجهين قال الشيخ الرضوي الحال المعرفة
 أن كان مصدا كان عرفها بالاضافة أو باللام وتأويلها
 على الوصين وإن كانت غير مصدا كان عرفها أيضا **قوله**
 وتأويلها هنا في معنى التكره نحو مرت بهم الخ الفصح
 كثيرا سائرنا بكذا هم وجه الأرض ونحو ذلك الأول
 فالأول أي لا فاقولا ونحوها الرحال منهم وكذا إذا
 لا عشرتهم فان هذه الأسماء التمانية إذا اضيفت إلى
 ضمير المقدم منصوبة في الخبر على الحال لوقوعها مع
 التكره أي بجمعين في المعنى **قوله** ما قبلها في هم **قوله**
 أحدهما أنه مصدر لافعال وصفات أي معتادة ونحوها
 والخبر خبر واحد المثال الثاني الأول واجبة الثاني
 على قاعدة الشيخ الرضوي **قوله** معارف موصولة موضع
 يعني أن اللام للمهد الذم أو زيادة **قوله** وإن كان **قوله**
 تكرة والحال مفرد الأول كانت جملة واجب الواو لا التقديم
قوله ولم يكن الحال شركة نحو جاء رجل وزيدا كين
قوله لتخصص فيه أن الحال إما عن الفاعل أو عن
 وكل منهما محض الحكم المقدم فالواجب إلى تخصيص

الحاصل

اللهم ألا ان تعالی الحال مع اخر فلا يجدي التحصيل

بالتباس الحكم **قوله** وثلاثا يتبين الصفة من ان

هذا الاتباس لو كان محذورا لوجب التقديم وان كانت

النكرة مخصوصة **قوله** لا يتبدل

على العامل المصنوع وقد اللفظي فان تعديها على حده

لما ع كصديدها الو او ولما عاة اصلاها وهما العطف

او عاه تصرفه في الافعال كفعل النجى او تصد

عروف المصدر او لام الموصول دون ساير الموصو

نحو الذي ركبا ج **قوله** فيما عاده مثل زيد قايما

وقا عاه علم ان الدال على حدين فضا عاه قد يدل على

حلتين معن نحو ضارب زيد عمرا او ضارب زيد

وزيد ضرب من عمرا وقد يدل على غير معين نحو

كعمرو فان المشبه يدل على حدث مشترك بين المشبه

والمشبه به لكن لا يدل على خصوصية حدث ولا على

التقديرين يجوز لخلاف الحدين لوجه كالحكان ^{الزمان}

او المنطلق او الحال او غير ذلك اذا اختلف الامر وها

يعدى بالعبارة حتى كلامها ما يتعلق به التزموا ان يلى ان

التعلق صاحب ذلك الحدث المصريح به وان نزم

التقدم على العامل الضعيف وذلك لأجل دفع الاتباس

التي

والحرص على البيان فمفعول زيد قائم كعمد فاعده زيد
يوم الجمعة كعمد ويوم السبت هذا خبر الطيب منه ^{طبا}

قوله فعله هذا معنى الكلام ومع يكون قوله مجازا
الظرف جلا عن قوله على العامل المصنوي كالمضارع
عن ضمير لا يقدم على الإفعال الثاني ويحتمل أن يكون
بتقدير المبتدأ وما أذ لمعانه واطلاؤه المذهب ^{المضارع}
في شرحه كما مررت الإشارة إليه **قوله** فالمراد هو ^{الضلع}

التالي وهو أن الظرف يقدم على العامل المصنوي
أي في الجملة يعني إذا كان العامل المصنوي طرفا أو شبهة
فانه لا يمكن كذلك لم يخر تقدم الظرف عليه تقاضا
قال الشيخ الرضوي بن برهان لجواز تقدم الحال إذا كان
طرفا أو شبهة على العامل المصنوي إذا كان طرفا أو ^{من}
ذلت الفيل البر الكرتين أي الكرتين فبين منه ^{حال}
والعامل ميتين **قوله** ولا على الجور والمفهوم منه ^{حوار}

تقدم الحال إذا كان مرفوعا أو منصوبا كإذهب إليه
الصيدون وإنما الكوفيون فلا يجوزون تقدمها
عليهما التي صعدت واحدة وهي إذا كان صاحبها
مرفوعا والحال نوضا عن العامل سواء كان مجرورا ^{الضلع}
استثنى منه ما إذا كان المضاف جزء المضاف إليه ^{حار}

قيام المضاف اليه مقامه فانه يجوز للتعليم لكن ^{على}

فله نحو تيمرك ما شيا يندردو تبعه ابراهيم خيفا

قوله لان الحال تابع اه قيل لا برد على نحو اكباجمة

لان الفاعل من حثاه مسند اليه محله قبل الفعل وان

اشع بعارض الالباس المتدا قبل وجه تقديمها ^{على}

صاحبها المجرور انه كثر الحال عن المجرور ولم يسمع عن

تقديمها فلو جازا وقع **قوله** جعل كافه حال عن الكاف

والحق ما ارسلناك الا ماعنا للناس عما يضرهم ان ^{قلت}

صلعم كما ارسل ماعنا ناهيا ارسل فكيف يبع الحصر قلنا

الحصر اضافي لا حقيق كما اذا جعلته حالا عن الناس ^{لانه}

مبجوت على التظليل ان قلت الحال قبل العامل فيلزم ان

يكون الكفة وقت الارسال وليس كذلك لاجبه

عنده قلنا الحال قلده والصدور لا يلزم ان يكون من صا ^{حب}

الحال كما مر في الاشارة اليه **قوله** والتالباغذ كالكا فيه

وكثير منهم ذهبوا الى ان التالباغذ مخصوصه بفعلا ^{له}

وفصوله ومفعاله **قوله** اي راله كافه اي عامة ^{له}

قوله وبعضهم جعلها مصدا ككفا والميل ^{له}

مقدوره والكل تكلف وتعسف لان كانه تكفا طبة ^{زينة}

الحالية غير مضاه كما صرح الشيخ الرضي ولا يخفى ان التبا ^{در}

منه هذا المعنى **قوله** سواء كانا شفا وجمدا

الشيخ الرضي من احوال الغير المشتقة قياسا على

الموطبة وهي اسم جامد موصوف بصفه الحال

الحقيقة وكالاسم الجامد وطا الطوق لما هو

الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاز

رجلها ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاز زيد اسدا

مثل اسدا وشجا عا ومنها الحال في نحو نعت الناة

ودرها وضابطه ان قصد اللغوي جعل لكل

من اجزاء الخبر قسطا ونسبة لذلك على الحال وان

بعده نحو الماع طاو العطف او بحر فخر نحو نعت

بدرهم **قوله** وهو ما يقع فيه حوضه الاظهر ان يقال ما

يقع نوع حوضه قال في الصراح ليدعوه حرما اول ابدا

الحال طلع ثم طلال بالفتح ثم يلج بالفتح ثم يسر ثم رطب

قوله وهو ما فيه طلاوة وليس **قوله** ولا حاجبان تاو

البر المبر هذا اذا كان اشارة الى الحال لان المبر هو

الحال كما يدل عليه اشتقاقه لما اذا كان اشارة الى

كما هو الظاهر ويلها بالنفع وغير النفع او اللدن وغير

قوله لانه اذا اقلق شي واحد صدرهصيل ذلك في ذي

الحديث **قوله** ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد تقدم الجملة الحا

ل
الفتد

مقام مفرد فيعر بالجزء الاول منها اعراب الحال وتلزم
شكده لقيامه مقام الحال وفاء الى في شاذ نحو بداي
ذويدندي داي الفتد بالفتد ونحو لعب الشاة شاة
وكذا فو لهم لعب الشاة شاه ودهما والواو بضم مع
في كل رجل وضيعته ايمه شاة ودرهم مقرونان
ههنا الجزان لقبولهما اعراب قال الخليل يجوز ان ياتي
على الاصل نحو لعبت الشاة شاة بدرهم وشاة درهم **قوله**
لأن الحال بمنزلة الجز ولأن الحال فيبدتعلق الفعل الفا
او المفعول بوقوع وقوع مضمونها ولا يقصد من الأتيا
وقوع مضمونه وهي قوله الضمير والواو ولما كانت الجملة
الحالية فضله احتاج الى زيادة ربط ولهذا لا يكون ^{الواو}
رابطة في الجملة الواقعة خبرا او صفا الا اذا حصل لهما
انفصال وذلك بوقوعها بعد الا نحو ما حيتك الاوانت بحيل
ولما جازية رجل الا وهو ضمير **قوله** فلا اسمية وفي حكمها
الجملة المصدرية بليس لأنها مجردة تقع على الاصح ولا يدل
على الزمان فهو كحرف نفي داخل على الاسميه وقد دخلوا
الاسمية من الواطن عند ظهور الملابس نحو خرجت ^{زيد}
على الباب وهو دليل **قوله** لأنها لا تدل على الرباطي ^{اول}
الامر لأنها في الاصل للمجمع مع السابق فهي داعية ^{الخط} الى

في السابق **قوله** والمضارع المنب الضمير قد سمع بالواو
 وذلك لأنها جملة وان شابهت المفرد اوله خبر مبتدأ ^{محمد}
 وبشرط في المضارع الواقع ما لا يخلو عن حرف الواو ^{تنقبا}
 كالسين وان نحوها **قوله** المشبهة على المضارع المنب
 كان لم يخلو لانه ليس فانه **قوله** لا بد منه من الواو وان ^{كان}
 مع الضمير قال الشيخ الرضي اذا اشغى المضارع بلفظه تام ^{يخلو}
 الواو واذا اشغى المضارع بالزومه الضمير والاغلب تجرده عن
 الواو **قوله** ليدل ان هذا تحقيق ذكره السيد الشريف
 المقوم ههنا كلام بصيد عن الحسن بن علي ان لا يذكره
 ويجوز حذف العامل وقد يجب قياسه في مواضع منها اذا
 الحال لا يدايمن او غير مقرونة بالفا او ثم يقوله في التن ^{نصه}
 بدوهم فصاعدا او ثم زيدا اي فذهب صاعدا او ثم ذهب
 الثمن زيدا اختلف في الازياء وتقول في غير النقص قرأت بكل
 يوم جزا من القرآن فصاعدا او ثم زيدا فذهبت القرأ
 كل يوم في الزيادة والصعود **قوله** وهي الحال الموكدة
 اذ اما القدير مضمون الخبر واكبه واما الاستدلال على
 مضمونه على سبيل منع الخلو **قوله** والشعلة قيد للعامل
 بخلاف الموكدة فانها ليست قيدا مخصصا بالعامل فالقول
 بان الحال مطلقا قيد للعامل غير صريح لان ايرادها ^{قد}

لربح العبادة والنصور **قوله** اي احضه ذلك المقدر
من سبويه قال الشيخ الرضي في نظر اذ لا معنى لقولت
وعرفت في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى ^{عطوفا} العلم به
هو مقبول بان حال ثم قال في الاولى عندك ما ذهب اليه
ان كانت وهو ان العامل في الجملة فكأنه قال يعطوفا ^{المتدا}
عليك بول عطوفا واذت المعنى بولد عن نسبة الجر الى
فكان العامل فيها معنويا ولهذا لا يندم المؤكدة على حرف
الجملة ولا يحل احدهما **قوله** او يعنى انتم معطوف على هو
بهذا المعنى فيكون لاحق متشبا معنيان التحقيق والابتداء
ولا خوف من اذ معنى وهو التحقيق ولما بين المعنى اللغوي ^ت
اراد ان يبين ان متعلق في الصورتين متعلق ^ب الابدان
في الجوزة الاخره هو الاب من حيث انه ابلاد انه اذ لا
لتيقنه واثباته فقال بحفظنا بويه التاه اي شرط وجوب
حذف عاملها وشرطها في وجوب حذف عاملها التاوية
هذه الامور اثنتان لان الحق الخلال المذكورة قد يكون ^{كدة}
قد يكون مكدة بجملة فعلية كقوله نعم ولا تصوا في الار
مفسدين اي لا تصد من خصص المؤكدة بالجملة ^{مثاله} بول
بالمصادق فيحصل قوله مع مفسدين معني الاضاد ^{كثرا}
ما يحي صيغة الصفه مقام المصدر **قوله** التبر وتقال العين

والسير والمير كد البابل وقد نقلا فتحهما لان
تيز من بين الاجناس يرفع الابهام الاظهر في نفسه
فقال انه جنس ذكر ليعين منهم صالح الاجناس
مخالفه
مخاض ليعين واحدهما بالذكر والاصل فيه اشكلا
المعارف زايلا على الغرض منه واجاز الكوفيون تعرفه
باللام او الاضافه نحو غوبن رانه والم بطنه ووسع
الم عمدة الت دعندا ليعين ان يحذف اليه بمعنى غوبن وان
الم بطنه مص في شك وان يسه نفسه بمعنى سفدي ضة
بمعنى سعة المتدلان الاصل سفن فلهذا حول الفعل
لا الضمير تصب ابعاده لوقوع الفعل عليه فصادق
الشديد **قوله** في المعنى الموضوع له من حثاته موضوع
له لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي لان اسم العلة
والكيل والوزن اذا اريد بها المعاني الحقيقية وهي العدد
والكيل والوزن لا يندعي مجازا ما استدعيه اذا اريد
العدد والكيل والوزن كما سيجي وهي فيها مجاز
قوله
لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي
من ان لفظ المشق لا يبدل الا على التثنية المطلق ويمكن
ان يدفع اليه بان التثنية قد تعال في مقابلة للعدوم وقد
يقال في مقابلة الحادثا لطاري والبراهه فيها هو التثنية

قوله لكنه غير مستقر بحسب الوضع ولهذا يكون خصفه

كل واحد منها بخلاف العشرين فان اطلاقه على ^صخصره

نصه منه مجاز **قوله** وكذا يقع به الإحراز عن اوصاف ^{الهمام}

فيل يمكن ان يقال لا تنوع كلها خوجه لذكرها فيما بعد لبقا

في لاحاجه لا ذكر المنقولان صفة المشك قد خرجت

بذلك لانما قول يجوز ان يقال ان ذكر المستقر لا يخرج ^{العلم}

الأخر للمعنى ما يبراهن المشك **قوله** والاهام في هذا الممر

وان قلت هذا نقيض ان لا يصح الهمم عن اسم الإشارة مع

كثير منهم ذهبوا الى ان مثل قولك ماذا اراد الله بهذا

تبر عن ذي الحال عنه وكذا الحال في رجلا في جدار طلاء

لعل هذا منهم ينبى على ارادة منهم من اسم الإشارة كما

في سورة **قوله** والاهام في الاس جيت ^{ذاته}

فيه مساهلة اذ كان الرطل بالمعنى المذكور هو الصفة لا

اهام فيها انما الاهام فما توفى بها كما اشترا اليه ^{خبره}

قدس سورة **قوله** والاهام جيت وصفه هذا بالحقيقة

الى الوزن كان الاول راجع الى الوزن كان الاول ^{راجع}

بالحقيقة الى الموزون **قوله** فان في قوة قولنا ^{طلب}

شيء معسوب الى زيد قال الشيخ الرضي الذات المقدره ^{اما}

مضاف الى انصب عنه اذا صح اضافة النبر اليه كما ^ب

ر
طاب

زيدنفسا وعلما واما غير مضاف اليه اذ لم يصح اضافه ^{التعريف}
اليه فقول كفي زيد رجلا وشهدا كفي شي زيد على ^{ان}
يكون زيد لا من شي او عطف بيان له قال المحقق ^{التعريف}
قدس سره الذات المقدسة في هذا المثالين ايضا مضاف
لا ذلك اذ قالت كفي زيد كان هناك ايهام في ان الكافي ^{يد}
اهو رجولته او شهادته واذا قلت رجلا وشهدا كان
المعنى كفي رجولته او شهادته **قوله** رفعه عن مفرد جعل
عن صله للرفع بناق اليه الفهم وقال الشيخ الرضوي ^{ان}
غيره فله تغير لان ما بعدها بسبب ما قبلها لم يقال ^{تعدت}
عن امرت اى بسبب امرت فالتميز صادد عن المفرد اى ^{المفرد}
لأيهامه بسببه او عن نسبه في جملة اى النسبه بسببه
لانك نسب شيئا لا شي في الظاهر المنسوب اليه في الحقيقة
غيره فترينه النسبه فقلت النسبه اذ نسب لذلك التميز
لانه بسبب اعتبار ما سنده في التميز وكذا مع قوله هذا ^{ان}
كانا معا يصح جعله لما انتصب عنه اى الاسم الذي ^{صدر}
انتصاب التميز عنه كزيد في طالب زيد نفسا لان ذلك لا ^{كان}
استندت طالب اليه لم يكن يتصنف نفسا بل كان يرفع ^{اد}
هونه الاصل فاعلى طالب نفس زيد زيد هو بسبب ^ب
لانصاب نفسا وكذا مع قوله لم ينتصب تمام الكلام

وعن عام يعني ان تمامها سبب لانصاب التبر فيها ^{الفعول}
 الذي يحكى احد تمام الفاعل ويجوز ان يقال ايضاً ان عن
 هذه المواضع يعني بعدكم في قوله نعم طبقاً عن ^{طبيع}
 والاول اولى **قوله** وهو ما تقدم به الشيء وذلك اما ^{مجان}
 شهور ولا موضوع لذلك كالحرد والرحل او غيرها
 غير مشهور ولا موضوع لذلك كقوله نعم ملا الارض ^{دها}
 والملا قدر ما يملأ به الشيء وقولت عندك مثل زيد ^{جلا}
 واما غيرك انسانا وسوان جلا فمحمول على مثلك ^{نقد}
 وكحوظك جلا وجرده **قوله** وسوان جلا ^{تنبه}
 هنا بالفضة وهو ارفع من الحق التثنية **قوله** وهو ^{التنو}
 لفظا او قدرا كما حصة عشر وكم جلا **قوله** اولون
 سواء كان في التثنية او شبهه الجمع نحو شرون لا يوت ^{البح}
 نحو حنون وجمالان التثنية يكون عينه ان مقاد ^{رة}
 قوله لا المضاف لا يضاف تاسه لان الاسم لا يضاف
 الى الصيغتين بدون عاطف وان اصغف مع حد ^{في اليه}
 لزم خلاف القدر **قوله** فاذا تم الاسم بهذه التثنية
 قال السمع الذي هو اسم نفسه فينتصب عنه التثنية ^{التي}
 ذلك في تثنية احداهما الضمير وهو الاكثر وذلك في
 فيه مع المبالغة والتفخيم نحو لم رجلا وياها قصة ^{ولده}

اصفت

دره رجلا اذ كان الضير مشعرا وثانيهما الاسم الاشارة
بحوقوله تعالى ما اذا اراد الله بهذا مثلا والناسيب للثمن
في الصور من هو نفس الضير واسم الاشارة **قوله**

عند الرافضين لا افود ندعي اذ بهاء رجم فار الندود كرهه
فالاساس الرافضين ومجال معروف لاهل بصرا اخر
واعترن صاعا **قوله** يفرد الى قوله ويجمع ضمير الصلبي

الى تميز عشرون مفرد سوا كان جنسا او لا قصد به ^{نوع}
وحكونه مع التاوه هو ما يتناهى اجزائه اى يتنازل
في اسم الكل لى اذ اكل له جزء وانما قلنا ذلك لان ^{الافوه} الخود
جنس مع ان ليس لها جز **قوله** ويكون ارجاب عنه كان

قدس حرمه على النزول الا فالظ ان لجلسه ^{الفا} لجمع
او كرهها ليس من اب الجنس الذى عن فيه فان الجنس ^{ههنا}
هو المجرى عن التاكيد الجاوس ولو قصد تعدد اورد ^{المطو}

منه لم يصح التثنية والجمع **قوله** وعندك عدل تويس على
شكباد وما نند **قوله** والمعنى ان واحد التثنية هذا الاحتمال ^{مناسب}

للسباق بنون الجمع اراد فيه التثنية والجمع **قوله** لانه ^{لاصل}
مثلا عند اضافة عشرون لا يجمع ان يحصل لو كان يثما
لكان كره ولهم يكن تميز الاحتمال ان يكون عملا الى الظانية
علم فالانساب ليس الا قد لا ان لا يكون عملا **قوله** وعش ^{عش}

مقدار قال الشيخ رضي هو كل فرع حصل له بالتفرع اسم
عليه اصله ويكون تحت بصح إطلاق اسم ذلك الأصل
مخوفاً حديداً وينتصبه الفرع وما الفرع الذي لم يحصل
اسم خاص فلا يجوز ان تصاب ما عليه على الفرع بقطع
قوله ونقصه غير المقدار عن طلب التبريد اذا قصر عن طلبه
لم يجمع الى نصب التبريد الذي يكون للنصب على التبريد فان
التصبيح عليه انا بناسب هو الطالب التبريد كما في
ان يقول لان الإبهام الذي استدعي التبريد ليس الا في
المقدرة التي في طرف النسبة لكن لما كان ذلك التبريد
ستدوما للنوع الإبهام في النسبة حيث اضافات الظرف
ورفع الإبهام التي تتبع استدوما لرفع الإبهام انظروا **قوله**
عن نسبة والنسبة فيه النسبة على ان مقابلة هذا القسم
للقسم السابق باعتبار ان هناك نسبة كذلك باعتبار
عدم ذكر الألف ههنا وذكرها في السابق الا يرى ان
نعم رجلا متدرج في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور
هذا حاصل كلامه قد مره **قوله** او المصدر جملته الشيخ ان
د اطلاق نسبة الجاه ولهذا قال لا حاجة الى قوله او في
لكن المعنى لم يجعل من هذا القسم ولهذا قال او في ايضا
ولعله اراد بشبه الجاه ما شمل على نسبة قريب من النسبة

1
٥٥

التامة ويمتد الاضافة كذلك **قوله** نحو حسبت زيد
 يمكن زيد **قوله** كانه فان طاب بزيادة اى كانه مثل العقل
 وشبهه فعل ثار على نضا و ابا وكذا انما عطف **عنه**
 ابوه **قوله** والقدرة الاصل اللين قال الشيخ البهجة **القدر**
 الاصل ما يبدى اى يزل من الوضع من اللين ومن الغيم من
 المطر وهو ههنا كناية عن المدح والصادر عنه **وا**
 نسب فعله اليه **ع** فصلا للنجس **س** لان الله معني القما
 وكل شئ عظيم يريدون النعم منسوبة اليه **ع** و **ب** يصفو
 مع الله **د** وما اعجز فعله **قوله** ثم اذا كان اسما يصح ال
 قوله والافهولتعلقه في هذا العبادة شبهة مشهورة
 وهي تقاض الشرطية الاولى يطاب زيد نفسا فان
 يع جملة لا انصب عنه ولا يصح ان يكون متعلقه
 اظ قدس سره بتعريفه **ع** بها يكون النيم لم يكن **نضا**
 في انصب عنه **و** كان **ع** مقدم الشرطية الثانية **ب** لان
 ينقض مثل طاب زيد نفسا **وا** جاب الفاضل اليه
 ان نفسا صح ان يكون لا انصب عنه بان يكون **مضا**
 طاب زيد نفسا **ع** نفس من المفروض صح ان يكون متعلقه
 بان يكون معناه طاب زيد نفسا **ع** انه نفسا متعلق به
 وانحص هذا الجواب فقال انه حسن **ب** ومع وفيه نظر **اولا**

القوة
فلان النفس تحت معان ذات الية والقوة المدركة
الجوانية والنفس ليس إلا المعنى الأول ولا يخفى أنه ^{عبد}
صالح للخلق وأما ثانياً فلان هذا الجواب لا يحسم مادة
الشبهة إذ لو نقص الشرطية كغيره بطل ما يحسم هذا
الجواب المهم إلا أن يقال أنه خارج عن هذا الحكم لأنه
حكم الصفة إذ المعنى به هيئتها الكاملة في الرجولية ويكون
أن يجاب عن الشبهة أن مادة النقص لو كانت هذا الثبات
كان جواب ذلك لو كانت المثال الأول قلنا لو اريد
القوة المدركة والقوة الجوانية كان المتعلق قطاً ولو
بها الذات لم يصح أن يكون بيزا إذا الذات من حيث هي
ليس لها طيات بل المراد جملة الشخص مع جميع صفاتها
قلنا في كان في حكم رجلا المذكور ولو سلم صاحب التبيين
قلنا المراد بكونه لما انصبت منه صفة العمل عليه والقول بأنه
هو هذا ولا يخفى صحة ههنا كما أشار إليه الفاضل ^{الهدى}
والمراد بكونه متعلقه صفة انضمامه إليه ولا يخفى صحة
المنسب لما زيد وبعض الخارجين عن أيا حده وهو
معتوف في مقدم الشرطية الأولى والتقدير ثم إن كان
اسماً يصح جعله لما انصبت منه ولتعلقه جاز أن يكون له
وتعلقه واعترض عليه بوجهين أحدهما لزوم الحد

المقدم والتالي وقد يدفع بتفصيل للمقدم كونه قبلا ^{جمله}
مخيرا واثباتها عدم الصحة الشرطية الثانية لان مقدم ^{الشرطية}
الثانية هي المقدمة الشرطية الاولى وهو مركب من امرين
وانما المركب انما احد الجزئين وانما كليهما فيلزم
ان يكون التميز اذا كان لا انحصار فقط كان المنطقه ^{وانما}
اذا لم يكن شيء منهما كان المنطقه ويدفع الاخير بان هذا
الشيء غير واقع والاول تغديلا معطوف في ما الى الشرطية
والعدد فهو المنطقه اوله ولا يخفى سماحه هذا الجواب
والمراد بعمله اطلاقه عليه جعل التبع الرضي صفات الشيء
كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انصب عنه **قوله** بان يكون
تميزا يرفع الابهام عنه في مسامحة **قوله** وهو الذي ان يقدره
اعني التي المنسوب اليها زيد المعايير زيد بالذات لما قلنا ان
لان الذات المفرد مطلقا هو التي المنسوب اليها زيد
كما ذكرناه **قوله** الواو بمعنى مع وفيه تغديلا متادا كما
لمر كان من حيث انه فاعل مغفود نظيره ما قال التبع التبع
وهو ان النصب في عبارة النجاة في نحو قولهم شيئا
ذانا بيان شيئا متادا لفظا فاعل مع غيره عن نسبة
تغديلا لو كان مبتدأ لفظا يعبره كاي فظ متادا وكان
معناه فاعلا ومثله كثيرة كلامهم لان من تدا في التميز

فسمه الادي مطلقا وفي فسمه التثنية اذا كان لما انصب عنه
ويقال مطلقا هكذا قال الشيخ الرضي وقال في العقبين
لقد دره من فارس ولا يقال عندي عشر درهم
والفرق ان الة اول كاحتمل التميز عند الحال ثم يحصل
التميز **قوله** لكونه من حسا المعنى فاعلا ولغواتا لغرض
من التميز وهو البيان بعد الاحمال ليكون وقع كل اليا
من اليا لا يمنع من التقدم كقوله مع فسيهم من اليم
ما عسيهم فاذ اجلته لازما تضمنه لانه مطاوع لانه كان
التميز باعتبار المضمين بالرفع وكذا الحال في العكس
مطاوع فعل بضم ن ذلك الفعل **قوله** نحو فجرنا الارض
انما ك الجمع لانه التخيير مشوع الى ما عذب وبلغ وعمر
او الى بناء وقار وغير ذلك **قوله** لان التكلم لا فصد
داله على ان النسبة غير مراد **قوله** واذ لتبعية مثل قولك
زيت عارة بغير ربح عارة زيد كقوله مع وما ربحي عارة
قوله خلافا للازجي في البرد استار وملك لا حضم **قوله**
نظر القوة العامل **قوله** سبويه كلام العرب استغناء
لا قياس قول الشاعر من محمد النعمان
قبل الرواية الصحيحة وما كاد نفسي فلا تمك **الفراق**
بعض الروايات بالفراق **الفراق** وما قبل هل تجمل الضان

يكون طلب المذكور مضرًا تطيب القدر قبل نفا
 غير قاص في التمسك اذ بنا قسمكم على الط الذي ^{الطبع} قبل
 السلم **قوله** المستني الاثنان من اشتد هو الصرف واما
 يستعد القسم من المصوب ^{نفسه} بل للثمنكم ^{لصرف} يطلب من
 صرفه عن حكم ابي منعه عن الدخول فيه لكنه ^{لصرف} عبد
 لتأكيد معنى النعم ونظيره المصبر عن منع و فروع ^{من} الخ
 في الكفر الاخراج في الآية الكريمة الله في الدنيا منوا
 يخرجهم من الظلمات الى النور **قوله** كافيني فيه وفي ^{حله}
 عايبه ارض و تو نفس في انها غير كافية في الحكم عليه ^{اجب}
 بان تعريفه بهم من تعريف نفسه كاشد اليه قدس
 هذا هو الحق لكن للصرف قال ان الستة مشرك لفظ من
 الفصل والمفصل لان ما هيتهما مختلفتان فان احدهما
 محرم والاخر غير محرم ولا يمكن جمع اثنين مختلفين ^{هه}
 في تعريف واحد بحسب المعنى وفيه نظر حوار ثبوت
 قدر مشرك بين الماهيتين المختلفتين قابل التعريف
 واحد كالحوان والثنى المشركين بين الاثنان والعرف
 فكذا ههنا تقول ان المستني هو المذكور بعد ^{اخطاها}
 مخالفا لما قبلها اذ اثبتا مع انه يتكلم عليه ^{من} عبد المطلق
 المنصوبان وتقسيمه الى القسمين ورجع الصبر في

قوله الابى وهو منصوب اليه فتحتاج في دفعه الى تكلف

عموم مجازاة او اجراء حال المدلول على الدال والاستخدام

يصل الضريح اللينة الى المعنى المجازى المستثنى وبضم

قوله المستثنى النقطع مجازا وبضمهم حل هذا القول

على ان اداة الاستثناية مجاز لان لفظ المستثنى مجازية

قوله لا يمكن اجراءها عليه بخصوصه الابدع منه ^{عصوة}

قوله فالمتصل الفاء للتفسير **قوله** هو المخرج ^{درة}

اقبل ما في او اكثر منه او مساويا له ههنا اشكال مشهور

وهي ان زيدا في جاء القوم الا زيدا اما دخل في القوم او

خارج عنه وعلى الثاني يلزم ان يكون مجازا لان اجزاء

الشيء فرع دخوله ويلزم ايضا مخالفة الاجتماع والفعل ^{الصريح}

فما ثبت لو قلت اعاد دينار لادانفا كما انه انق ^{الدار} وظلالى

وعلى الاول يلزم التناقض الصريح فكيف وقع في كلام

البدع وكلام العقلاء واجب عند بوجوه واختلاف

الرضى ما اختاره الاكثرين وقال هذا هو الصريح ^{صلى}

ان التناقض لما يلزم اذا تقدمت سببه المحي ^{نحسنا}

لكنها متأخرة عنه لان المنسوب اليه هو المجموع المركب

من السخنة منه والسنة والسنة متأخرة عن المنسوب ^{الله}

قطعا كما انها متأخرة عن المنسوب بالمنسوب اليه في

الفوم الازيد الفوم فتح منهم زيدا لا الفوم المطلق

بح يلزم ان يفتى في

ادوات الاستثناء كما عدا وما خلا فانها طرقتان وقيدان

للسبب فلو كانا متاخران عنهما لم يمكن ان يجاب ^{عنه} _{بما}

بان الاستثناء متاخر عن النسبة متقدم عن الحكم فلا

ويبان ذلك انك اذا قلت جاء الفوم فقد نسبت اول

الحج الى الفوم على اتصال ان يكون على طريقه الاجاب

القياس الى الكل او الاجاب القياس الى البعض ^{السبب}

القياس الى البعض الآخر وذلك لان تقرير الاجاب ^{او}

السبب بعد تمام الكلام فاذا قلت لا زيد متصلا بما

الفوم تقرير السبب القياس الى زيد والايجاب ^{السبب}

بالقياس الى طرفة وليس معنى الاخراج الا المخالفة في

الحكم بعد الترتيب في النسبة ولام يمكن في المقطع ^{من}

لم يكن هناك اخراج **قوله** من تعدد اية وعدة ^{كثرة}

قوله بالاعراب الصفة بيان للواقع لتلايد ^{قوله}

واخراتها ارد بها كلف محفوظ لاهو بنفسها مطلقا

فخ يلزم ان يكون جاء المخرج منهم زيدا والمسخ منهم ^{شيء}

زيد وذلك امر اصطلاحى ولا شاصه فيه فم لو ارد ^{بشيء}

ان تلك الكلمات المحفوظة صادرة عن ^{الشيء}

الاستقلال لم يلزم ذلك وان دفع ايضا قلنا على ما قاله
الشيخ الرضوي دفع شبه الاستثنا **قوله** واحتربه ^{عند}
مخوجان القوم اه قبل لا ويمكن الاستدعيان خطا
ولهذا يستعمل في صورة لا يصور فيها الانخراج كان
بقولها عمر ولا يريد وما جاء عن ابن زيد **قوله** اي بعد
الاواخراتها لا يقع المنقطع الابدان الا في غير **قوله**
اي ليس شئ الموجب المنبت اصطلاحا ما ذكره وغير
الموجب وغير المنبت اصطلاحا ما يقابله **قوله** واحتربه
عما اذا وقع غير موجب انما وجب ضمه اذا كان بعد
في كلام موجب لانه لم ينصب كان بدلا والبدل تكرر ^{العامل}
فيلزم ثبوت الايجاب في المستثنى والمستثنى منه ولما
غير الموجب فلا يلزم ذلك لجاز اعتبار تكرر ^{العامل}
التي العارض ولان المبدل منه في حكم التثنية فيكون
في حكم التثنية وهو الايجاب منقطع وفيها نظر لما في
فلان معنى تكرر العامل لسلا باعتبار ذانا العامل
قطع النظر عن الايجاب والسلب ولهذا جاز ان
لا يعمد في العطف مع ان في قوة تكرر العامل واما
الثاني فلان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى
اليع ويزول عن نفسى الشئ وما في **قوله** وهو ان يكون

الكلام الموجب تام الكلام التام اصطلاحاً في باب الا^{سما}
 ما قدره هو له بان يكون اه والكلام الناقص اصطلاحاً
 ما يقابله **قوله** منصوب على الظرفية لا على الا^{سما}
 لعل المقترض اراد بذلك انه من قبيل المفعول فينبغي ان
 يكون و اخلا في الا^{سما} **قوله** والعامل في نصب الشيء
 قال الشيخ الرضي قال المصنف في شرح الفصل العاشر في
 المشتبه منه بواسطة الا^{سما} قال كذا بما لا يكون هناك
 ولا معناه نحو القوم اريدوا فترك وللبرهان في قولوا
 في الا^{سما} معنى فعل وهو الا^{سما} بالآخرة ثم قال لعل
 يكون في الجملة معنى الفصل الجاز ان ينصب الشيء **قوله** او^{سما}
 عطف على قوله بعد الا^{سما} هو الظاهر المناق اية الفهم
 بوجه ان انصبا^{سما} شرطه بكونه بعد الا^{سما} وذلك في مفهوم
 من العبارة وكذا الظاهر في قوله او منقطعا^{سما} ويكون كحلا
 معطوفين ان يجعلوا معطوفين على قوله في كلام من
 حتى لا يتحد ذلك وهو جواز كون احوال **قوله** اي^{سما}
 المنصوب ايضاً ذهب سبويه الى ان المنقطع منصوب
 بما قبله من الكلام كما انصب المنصوب به والى ان
 ما بعد الا^{سما} سواء كان متصلاً او منقطعاً والا^{سما} المنقطع
 وان لم يكن حرف عطف كالذي العاطفة في وقوع المفعول^{سما}

والتأخرون لما رواه بعض نكح قالوا انها الناضجة ^{نفسها}
نصب لكن الاسما وجرها عنده فاعلم ان الغلبة نحو
القوم الاطار اي لكن اطار لم يجي قالوا وقد يجي خبر
ظن نحو قوله تعالى الا قوم بونس لما استواكتفنا **قوله** الكوفون
الي في النقطع يعني سوى وفيه ان سوى ليس بالاستد ^{رأى}

والا هو ما يضد الاستدراك لانه لو وقع قوم الخاطب
ودخل ما بعدها في حكم ما قبلها **قوله** في الاكثر متعلق
المحوظ بطريق الانصاف اي جرحه في **قوله** واما
بوتيم او في بعض شرويع الفصل ان بي بيم بدلون ^{المقطع}
بناء على جعله من جنس قبله على سبيل التضييق قال
الراجح النقطع عائد الى التصل لانك اذا قلت ^{ان}
احدا اسما راغضا ما فيها احد ولا يربطها الاطار ^{ان}
لم يجوز فيها الا الضم لانه ليس من جنس السابق ^{الظ}
قوله اسم يضع حرفه متعده اكان او غير متعده ^{حان}

زيد الاعرف **قوله** لا عاصم اليوم من امر الله الا انرا ^م
ذهب كثر الى ان الاستقنا متصل فنهم على اربع ^{صا}
نفي مقصوم كذا فن بعضه مدفوق ومنهم من قال ان
عاصم يعني دوحه ومنهم من قال ان من دم يعني الراجح
وهو الله تعالى ومنهم من قال بقدر مضافه القدر

لما وصل من رحم او مكان من رحم والمعنى لا عاصم اليوم
من الطوفان الا مكان رحم الله من المؤمنين وهو ^{النعمة}
وذلك لما جعل الجبل عاصما من الماء قال الله لا يصعق
اليوم مقتصم من جبله نحو سوي مقتصم واحد وهو ^{المن}
من رحمهم الله وبما هم يعني السفيه **قول** الذي هي الاما
لاها موضوعه لاستناده ما عداها ليست موضوعه له
بل موضوعه لعاد اخر من المغارة والظرفية والحما ^{وزة}
والخلو والنعى وغير ذلك استعماله الاستنابضا
من المناسبة **قول** او الى اسم الفاعل منه للدلالة الفصل
على صاحبه اول بعض مطلق كاذهاب اليه بسببه ^{فوات}
لان الكل شاملا على العاضه فذكرت في ضمن الكل وانما
يحمل واحدا الى الكل لان صيغة الفعل مفرد وانما اول
مطلق يحمل للابغاض لان مجاوزة البعض المعين ^{زيد}
لاستدراك المطا ولا بد للعبارة على ما قيل قد يتعمل ^{البعض}
بمعنى الكل واريد به هذا المعنى والمصير ط الى القوم على
اذا قيل على كذا كان معناه اشع كذا فاذا قلت
القوم على كذا كان المعنى انهم على كذا على كذا
قلت على كذا على كذا او بعضهم زيد كان معناه اشع ^{الحا}
او البعض عن زيد بمعنى ان ليس زيد جانيا ولا ايضا

منهم واذا قيل خلا منه كان معناه اشفي منه فاذا
جاء الفوم خلا ريد كان معني اشفي المجي من زيد او اشفي
الخامى او البعض من زيد اي سلب عند **قوله** ولا يكون
يستعمل في موضعه غير مثل ما كان ولم يكن **قوله**
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل قال الكويون جاء ^{الفوم}
ليس زيدا ولا يكون زيدا معناه بل فعلهم فعل زيد
لا يكون فعلهم فعل زيد **قوله** فيما بعد الاحاد من الضمير
قبل بدله وتوجيه الترخ او الى لان القصبان
المتخيه ولو جعل بدلا لكان البدل منه في حكم التخييه
ثم قيل ليس في بعض النسخ لفظه ببد ورج يكون قوله
فيما بعد لامتعلقا بحور ومخاد على سبيل التارخ
ينبغي ان هذه النسخة احسن لفيها كل من الفعلين كما
المناسبة لت ان محمل قوله فيما بعد لا يفقد النسخة
الاولى متعلقا بقوله مخاد ورج يكون قوله في كلام ^{عبد}
موجب متعلقا بكل من الفعلين على سبيل التارخ ^{او}
بلاخيه فقط لان جواز النسبة المتخيه هو الاصل ^{وانما}
الحاجه الى الاشرط اختيار الرفع **قوله** ولم يشترط ^{لكن}
لا بد من اشرط ان لا يكون المتخيه مراديا عن المتخيه
ان لو كان مراديا نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا اتراد ^{سبه}

لم يكن البدل مختار وان لا يكون ردة الكلام الاستفهام نحو
 ما قام القوم الا يزيد فان الضب ههنا اولي بطالون ^{الغوا}
قوله عما البعيدة البعض من الكل وانما صح ذلك انفا
 ضم البدل منه فيه لان استثناء الفصل من عناء الضم
 يفيد ان المستثنى بعض من المستثنى منه **قوله** لا باصالة ^{لانه}
 نوع بجمل **قوله** ويرب على حسب العوامل اي على قدرها ^{اعترض}
 عليه بان المراد اما عامل السنخ او عامل المستثنى وان
 الاولى فلا بد مع لقبه الحكم بقوله اذا كان السنخ منه
 غير مذكور اذ السنخ ابدى العرب على حسب علمه ويمكن ان
 عماد ان المراد العامل عامل السنخ ويقان لزيد جزا
 لفظيا ضبا محليا وعامل جزه هو الباء التي كانت داخل في ^{السنخ}
 منه وعامل نصبه هو ممررت بتوسط التالوا وهو العا ^{مل}
 في الفصل السنخ منه **قوله** اذا كان السنخ منه غير ^{مذكور}
 قال الشيخ رضي انما اعرب مع باعراب السنخ منه لان ^{الغريب}
 اليه هو المجموع المركب من السنخ منه والسنخ وانما
 السنخ منه ما يقتضيه المنصوب لان الجزا اول
 السنخ صايب بعده جزا فضلات فاعطى ما هو حقه
 من الاعراب لشفاء الجزا **قوله** يفيد فاية صحيحة فيه
 ان الغويين دلالة هيئة التركيب على اصل الفصح اول

رد

يصح اليرى جوازها لكل اصلا لا يندبى ان يحوز

ويكن ان يقال اراد افادة المعنى لانه الكلام على المراد

وهو محقق في غير الواجب لما الاول فلان الاستثناء ^{لنصل}

فربما على ارادة العام وذلك لانه يقتضيه متعددا واما

يكن فربما بخصوص جملة على العام وليس بالمعاد

فمعين المراد واما الثاني فلان الاستثناء وان كان ^{قرب}

على العام لكن عدم صحة المعنى فربما على عدم ارادة ^{صت}

بذلك فلم يعين المراد نعم ان استقام المعنى وصح في قرينة

العام بالمعادض ولهذا قال الا ان نسقيم المعنى ^{هو}

استقام مفهوم الكلام او لا يعرب على حسب العوامل

الوجبة وقسم الاوقات الا وقت استقامة المعنى

فانه يحتمل المراد **قوله** اذ معنى ما زال بين الاطراف ان

فقال ثبت واما لكن الدليل لا يفيد الا ان يقال ان الرفع

يفيد ولم اثبات وفي افادته تحت **قوله** لان الرفع

اثبات اي استلزم للاثبات لانه عينة فان تصور ^{الرفع}

يتوقف على تصور الرفع وتصور اثبات لا يتوقف

عليه فهو ليس عندها ما جاء في فومثل البيا الذي ^{لما}

غير الموجب نحو ليس ز من شى وهو زيد شى استيفاء

الاربع الى تعديدها من البدل على اللفظ كما هو

فهو محمول يجوز ان يكون بدلا من الضمير المستكن فيهما
 ويجوز نصب على الاستثناء لكنه ضعيف لا يتوهم ان
 محمول على الفظه واصعب من ان يمتد في النص فصلا
 الا الله لان العامل فيه وهو خبر لا محذور فاما
 الاستثناء او بعده وكذا الالف الا على **قوله** اهلها وصف
 لولم يصف به نوع الضمير وان يراد بالنون التقدير
 لان من الاستغناء انما قيد بها لان قد يكون اداة
 في الموصوف عند الاحتساض الم يكن استوائه **قوله**
 لانها التاكيد في أي المجرورها سواء باشبهه او لا نحو
 ما جاني من رجل وامرأة **قوله** لا يفيدان اي لا يفرضا
 وقوله عالمين لغيره وان او مفعول ثان يضمن مع المحل
قوله لانها عملتا التبع ان عمله عملها على ليس وان اوجرت
 العلة وعلى التقديرين اشغلتا معنى العلة **قوله** في موضع
 على انه النواسخ اذا دخل على المنادا والجر عملها
 بمعنى يهدير عملها اذا كان العامل حرفا للضعف ثم اذا
 العامل حرفا لا يفيد معنى جازا اعتبار ذلك للتقدير بانصر
 نحو ان يلا قايام وعمرو وان غير المعنى فلا هتدي ذلك المقدر
 الا بانصره نحو ان يلا قايام وعمرو وان غير المعنى فلا يقرب
 ذلك المقدر فلا الا اذا اضطر اليه كما يحى **قوله**

نقص معنى الفعل اي انقاضه فهو صلاحيون
قوله وهذا الفعلية وذلك لان معنى ليس الاصل
 ما كان دليل الحرف عاقلان لافعال عليه نحو بيت و
 لت ثم سلبت الدلالة على الزمان الملتصق فكما حكم
 ما كان وان لم يبق فيه معنى الكون بعد الامع كسر البين
 ارضها قال الشيخ الرضي كسر البين مع الفصرة فتحرفها
 مع اللد شهورنا في كونها حرف جوالية ذهب بيوت
 والدليل بحرفها فوهم حاشا في من ووزن الوقت
 وامتاع ووقعها صلا كما لصيب مطر او دخول ^{عليه}
 او نصب الاسم بعد ما شاذ عند **قوله** واجاز
 الضماد بدليل حاشية ما واطشيه قبل ^{ان} يحتمل
 يكون بمعنى ذلك حاشا عر لايت اي قالت لا اولويت
 اي لولا وعند المراد وعند ثاره حرف وناوة فعل ^{واد}
 اوليته اللام لمن فعلية قال الشيخ الرضي انه مع اللام
 اسم مجزئ منوا نحو حاشا لله في بعض القرائن وانه
 بمعنى ترينها الله يجوز على هذا ان تركب كون حاشا
 في جميع المواضع مصدرا بمعنى ترينها واما حذف ^{النون}
 في حاشا لك لانكرا هم النون فيما علب عليه ^{نحو}
 منها لاجل انضمامه كما قال بعضهم في سجان من ^{عليته}

ان يرتكبه لا يدل على علمه لانه لا اجل لبقاء على صوره
 المضاعف لما عدا استعماله مضافا **قوله** ومضاهها نثره
 المستثنى اذا استعمل جاشا في الاستثناء في غيره مضافا
 نثره الاسم الذي بعده من سوره فكلو وربما اراد نثره
 من سوره **قوله** نثره الله سبحانه من السوره ثم نزهون من
 ارادوا سره على معنى ان الله ينزه عن ان لا يظهر ذلك
 على النقص فيه فيكون الكد والبلغ **قوله** فعل اعرابه
 اليه فالاعراب جميعه لما اضيف اليه ولهذا جار العطف
 على محله نحو ما جاني في غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى
 ما جاني الا زيد قل لما كان اعرابه بعينه اعراب المسمى
 بالاكان الا حسن ان يقولوا اعرابه غير المسمى بالا
 الكاف وانما لم يبين غير مع انه مع الحروف لان
 ذلك شبهه عارض **قوله** وغير صفه غير متداول
 ما بعد اجازان له باعتبار معنى قيام المفارقة بها
 بحسب الذات او بحسب الوصف نكوة قال الشيخ الترمذي
 ان استعمال العيب بالاعتبار الثاني مجازا **قوله**
 وذلك لا يشترك كل منهما اه يعني انه استعمل غير
 الا لا يشترك كل منهما في المفارقة فان غير ابدال
 مفارقة مجردا لموضوعها ذاتا او صفيا والابدال

على مغايرة ما بعدها لا قبلها في الحكم فما استعمال كل
منها في معنى الأمر لعلامة المشابهة **قوله** المذكور
اشترطه لت يكون اظهر في كونها صفة نحو ما جاء في رجلا
الاريد قال الشيخ الرضي لا يجوز ههنا الاستئصال ^{المحكوم}
عليه اثنان اثنان من هذا الجنس وليس ^{في} ما اثنان **قوله**
وانما قال اه هذه الزيادة لدفع شبهة وهي ان مناط حمل
على الصفة قد رد الاستثناء وما ذكره من الضابط لا يحجب
التعذر وانما لا يوجب عدم التعذر فليكون الضابط
مطردا ومنكسرا فوجب ان يقول بجمع غير معلوم بتناوله
الشيء ولا عدمه وقد يكلف ان المراد بغير المحصور غير
المعلوم لتلازم بينهما غالبا **قوله** فما لا في الآية ^{سورة} فقال
لا يجوز ههنا الا لوصف يعي لم يحز البدل لا يكون الا
في غير المرجح قال المصنوع ولا يعتبر النفع المتقاسم لولا
النفع المصنوعي ليس كاللفظ الا في فلما اقل والى متصرفا
وضوح بذلك اسم الشيخ الرضي وانما البدل لا يجوز الا
يجوز الاستثناء **قوله** يجب ان لا يتعدد الالهة اي يجب ان
يكون آله الا الله لان التعذر بتلازم المغايرة والمغالاة
ستلزمه لا الضاد وانما اللازم مستلزم لانها لا تد
كلها كما ان اثبات اللازم مستلزم لاثبات لوازمه ^{كلها}

قوله اي بنا على ظروفيتهما قال الشيخ الرضي حاصله ان
سوى في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله
في مكان سوى اي سوا ثم حذف الموصوف واقيم
مكانه مع قطع النظر عن الاسماء فصار بمعنى مكانا
ثم استعمل استعمال لفظ مكان في افادة معنى البدل
ان كان عمرا واي بدله لان البدل كاي مكان البدل
ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لا كما اذا قلت جاب
القوم بدلا من افاذ ان واما بانك ثم جرد عن معنى
اللفظ الاستثناء في الاصل مكان سوا ثم صارت
مكانا ثم بمعنى بدلا ثم بوجه الاستثناء فظهر عن هذا
انه ظرف بحسب الاصل غير ظرف بحسب المراد فالبراهون نظرا
الى المعناه الاصل اذ المعهود في اعراب صفات الظروف
بعد حذف الموصوف انها ذلك ومقتضاها الضم والكو
نظروا الى المعنى المعطوف لفظا وفي حكم العبر **قوله** والمراد بعد
الاستدلال خوفا ان يكون اسنادا واقعا بعد دخولها **قوله**
فالاسناد الواقع بين الجزاء الاسم باعتبار انها تدخل الجملة
لانا نقول ذلك الاسناد وقد غير مدلولها **قوله** كما ترى
المتبادر اني انما قال الشيخ الرضي حاصله ان جرد قد
بعض الاحكام منها ان جرد كان لا يكون ماضيا عند
ان

ط
المراد

دستبه واما عند الجهد فيصح ان يكون اصبا الاسم قد يراه

او مقدره فكلا قوليه في اصح والسعي واضح ظلها

وكذا ينبغي ان يزيد قول واخوابه والاولى كما ذهب اليه

ابن مالك سمعوا خيرة خبرها ما صيا بلا قد يقدنها في

لعم وان كان يقيسه قد وضع **ابن مالك** وهو

من مضع خبر صاد وليس وما دام وكل ما كان ما خيا

ما زال ولا زال و مراد فيها اما صار فلكو نها في الدنيا

الماضي لا طال مستمرة وان جاز مع القربه ان لا يمتد

الحال المتعل بها واما ما زال واخواتها موضوعه

وما يصلح الاستلزام هو الجامد والصفة المضارع لان

يضارع اسم الفاعل واما ما دام فلان ما ليفيد اللفظ

الماضي الى معنى الاستقبال فالبا واما ليس فهي **اللفظ**

كما هو من ذهب به و الاستعمال للاطلاق هو الجامد

والضارع **قوله** وكذلك اذ انفع الاعراب لما وضع

في بعض النفايه في قوله وما زالت تلك دعواتهم الى

تلك خبر فاعل في اللبيني على ان الخفاء في التعيين **عوى**

لا في كون تلك دعوى **قوله** وهو كان في الخاطلة

ليس عند **قوله** في مثل الناس قال التبع الرضي بخد

كان مع اسمها خبر ما علم من غايب او حاضر **اطلوا**

العلم ولو بالصين وبعدهذا اخوانها نحو انكذلك
 اي لذاتك تايا **قوله** ويهيئ لصدان اسم وجاز تعدد
 صدان في عمله ونحو ذلك مع كان المحذوفه واذ لم يحذر
 لغبن الضم نحو اسير كما قيل ان ركبا فراكب وان ركبا
 فراكب اي كثر ركبا فان ركب وانت اهل قال الربيع او
 من قال التبع الرضي حرم الصدان وان لم يسمع ما صدما بهما
 ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى صمد ما عدت كما في
 الجرحوا لمن يقتول ما قتله ان يفتبها اي ان كان
 قبله سيف فضله لانه سيف وكم من نون مرتب ^{جل}
 صالح لان الصالح اي لا يكون المرور بصالح فالمرور ^{صالح}
قوله ونصبها يجوز في الثاني هدف فضل لان يجوز
 حيا **قوله** ورفعهما قال التبع الرضي دفع الاو اضعف
 معنوي ولقطة اما الاو فلان مراد المنكح انما كان نفسا
 عمله جزا لان كان في عمله او بعد خبره ولما الثاني فلان
 مراد المنكح انما كان نفس عمله جزا لان كان في عمله ^{مع}
 ولما الثاني فلان هدف كان مع خبره الذي هو في
 صورة الفصلة حذف الفصلة حذف شي كثير ولا سيما
 اذا كان الخبر جاز او مجردا بخلاف حذفه مع اسمه
 الذي هو كجزوه ولا سيما اذا كان ضمير متصلا فان قلت

ظ
عنه

لم يابد للرفع كان التامد قلت يصف بعددها قلده
الاستعمال وكون الشهرة ^{ال} على المحذوف فكان
جزاءه خير الناصح ^ح حول الفاعل الماضى لانه مقدر
والفعل المقدر لا يبدل من الفاعل **قوله** فاصلتان لان
قال الكوفون ان ان المفتوحة يعني ان الشرطية وما
من الفعل المحذوف قال الشيخ الرضي لا ارى قولهم يبدل
من الصواب بساعدة اللفظ العجز اما معنى فلا تتأ
التطبيق واما اللفظ فلجمي الفاعل في قوله اما حرانته اما
وانفرقان قوي لا ياكلهم الضبع ولا يجوز ان يكون
لان كنت ذانفر متعلقا بقوله لم ياكلهم او منفع تعلقا
ما بعد الفاعل عليهما الامع الشرطية كنية الاستعمال مع
كان الناقصة فان حذف شرطها جواز لم يغير عن ^ر صحتها
وكذا ان حذف وجوبها مع مفسر كما ان زيد كان منطلقا
وان حذف شرطها بالمتفر وجب تغير صورته ^{ال} من
الى القبح ولا بد ان من ما يكون كافه لها عن تعضاها
اعني الشرطية لانه خاطا عند ذلك من ان تحذف ^{ها}
كان مع اسمها وخبرها او يحذفها وحدها فان ^{فيها}
الاول وجب في جزاءها الفاعل نحو اما زيد منطلق
ان ان كان شئ وجوده افر يدر منطلق فلا بد ان ^{من}

اقامه جزها مقام الشرط وان كان الثاني فالقاء ^{عنه}
لازمه بل يجوز حذفها وانباتها **قوله** المنصوب بلا
التلفي الجنس من غير تعيينه فالارد نحو لا غلام رجل
غلاما حسنا من انه منصوب الاول بل لا **قوله** اي تلفي
صفه الجنس اي تلفي ما اجري عليه **قوله** لما عرفت من
معنى التعديا والدخول لا يخفى انه لا حاجة في اضا^{حه}
عن تعريف المنصوب الا الى هذا لا يدرج بقوله بلها
فيم انما الحاجة اليه في تعريف اسم لا لعله قال فلا يصح
قوله وهذا القدر كاف في حلها وقيل اضافة ^{المواد}
الذي استدل به غيرها وعليه ما ذكرناه مع حذف
مفعول بالميم فاعله واستدل ان تعدد دخولها
قوله وهذا القدر كاف فيه ان الرفع بعدها ^{مع}
كان او نكرة لا يجرها لها فالرفع غير مانع التعم
الا ان قال يعني بالدخول عليه العمل فيه **قوله** او شبهها
ان قيل ما تقول في قوله مع لا تنسب عليكم اليوم اي لا يصح
عليكم بسلام ولا عاصم اليوم من امر الله فان حروف الجر
صلتان للصدر واسم الفاعل وهما الايمان بدون
صليتهما فيكونان شبهتين المضاف مع انهما شبهتان
على الفتح اوجب عن الاول بان الجار الاول مع ^{عجوره}

جزو اليوم ظرف لعامله او بالعكس وعن الثاني ^ن
قوله اليوم جزاى لا وجود عاصم اليوم ومن امر الله
متعلق بآء له عليه لا عاصم يعنى لا يعصم من امر الله
لا جزاى له كما جعل المجازة الصورة الاولى جزاى ^{الحرف}
المجرى الذي هو صلة المصدر جازان يجعل جزا عن ^ن
المصدر جازان يجعل ضارع ذلك المصدر منتزعا
او منتزعا ولا يضر تقدير ما يتعلق به الحارة والمجرور ^{نصفه}
ضمير المصدر واما حرف المجرى الذي هو صلة الاسم ^{الفاعل}
لم يجز ان يجعل ضرع عن اسم الفاعل فلا نقول لك ما عدا
ان حملت عن ما **قوله** اي السنه بعد دخولها يعنى ان
ضربا كان راجع اليه لا الحاصل صور كما بنوهم ولا الى ^{اسم}
لا المفهوم ضمنا كما قيل لان ذلك اظهر **قوله** الكسوف
جمع الموش السالم خلا فالمازح فانه يلمه على الصبح
فلا تنون لانه وان لم يكن للتمكن شابه له فنع من ^{حرف}
على المعنى ومنهم من عد على الكسوف تنون قياسا لاسما
نظرا الى تنون المقابلة **قوله** واليا منهم من قال ان هذا
البايا اعراب لان السنه والجمع في كل العطف ^{الخط}
عليه الذي جعل اسما واحدا وقد مر في ما بيننا
انه مضارع للمضارع **قوله** لانه جواب ولانه ^{الاجزاء} نقر في

ووالى بدون من لا استفراقيه لا تفيد التخصيص
 ان ما جاني رجل لا تفيد الاستغراق ولذا جاز
 اورجال بخلاف ما جاني من رجل **قوله** لان الاضافة
 الاضافة الى الاسم الصريح مع جانب الاسم فان
 الكاف الى الاسم الصريح لا يكون مبنيا الا نادرا
 خمسة عشر ونحوه **قوله** والتكبير وكذا واجب التكرار
 في التكرار المتصلة بلا اذ الغيت عملها لان الزيادة على
 ارادة في الجنس نصب الاسم او بناءه وقد انصب
 عن التكرار للتسمية عليها **قوله** لكن مطلقا لا بعينه
 اراد تكبير النوع لا التكرار الشخص **قوله** يكون مطلقا
 قدره ان لم يكرر اذا لم يكن مكررا الكيفية **قوله**
 لقوله عدم اتصالهما **قوله** ويقضى هذه التاويل على
 ان نزع الامم واجب على التاويلين سواء كانت الامم
 في الاسم منه او فيها اضيف اليها **قوله** عبد الله الرحمن
 ورجحنا لمطلقا على غيره تعالى حق قدوة وتكريمها
 في الصورة الاولى للرعاية اللفظية واصطلاحه وانما
 الثانية فالامر واضح لما كان النزع على التاويل واضح
 كما يدل عليه قوله لان الظاهر للتكبير جعله مقدماتا
 الثاني **قوله** وفي مثل لاجل الطلوة الاباه اي لاجل
 عن

المصيب

المحصية ولا قوم في الطاعة **قوله** فانها محيية ^{حده}
يريد عليها اذا انفجها محتمل ان يكون لافي الموضعين
لنفي الجنس وان يكون في الأول نفي الجنس وفي الثاني
زايدة واذا انفجها محتمل اربعة اوجه احدها ان يكون
لا في الموضعين لنفي الجنس ملغاة عن العمل وانها ^{ان}
يكون في الموضعين بمعنى ليس وانها ان يكون لا
بمعنى ليس والثانية زايدة ورابعها ان يكون الأولى
للسريبة والثانية زايدة واذا انفج الأولى وقت
الثاني محتمل ان يكون الرفع محمولا على موضع اسم لا
للسريبة ولا زايدة وان يكون بمعنى ليس ورفعه على
انه اسمه وان يكون للتنزيه ملغاه وان رفعت ^{ول}
وقفت الثاني محتمل ان يكون الأولى بمعنى ليس وان
يكون للتنزيه **قوله** وضربها محذوف واحد بلا الاء
والثانية وانما حاذ ذلك لتع انها عامية لانها محكي
المائل في حكم واحد كما ان زيدا وان عمر واما بيان **قوله**
اي لا حول ولا قوة ^{قوله} وجود الاظهر وجودان **قوله**
وبجوز ان لقد لم اخرج واحد عند سبويه فان لا عامية
عند غيره في التنوع والتابع اما عند سبويه فلا يجوز
فقد خبره احد لان لا عنده مع اسم البعض مبتداء ^و

المعطوف منصوب بلا قيد تقع الجزع باعتبار ^{تعملين}
يجب ان هذا لكل منهما خبر **قوله** فلان لازادة قال
الشيخ يجوز ان يجعل لا غير ايدة بل في الجنس لكن
لصحتها عدة العمل لحوار انماها اذ كان اسمها ككرة غير ^{مفصولة}
بشرط التكرار والفتى الاولى والثانية او كليهما **قوله**
والثاني معطوف على محل الاول والقياس في ذلك محض
الخبر كلفي ان **قوله** وضعف المضعف النسخ الرضى **قوله**
لا يكونها معنى ليس ان لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل
والاكون الاسم لهما مفعول والخبر محذوف نحو لبرا
ولا تنصرح فظنوا انها عاملة عمل ليس واخوانها السرا
لكنها ملقا للضرورة **قوله** واذا دخلت الخبر في دون ^{الجار}
فانها اذا بجر نحو كنت بلا مال وعصيت من لانه وربما فتح
نظرا الى قوله لفظ لا كما ينبغي مع الازادة نظرا الى لفظها
قوله اما الاستفهامية عبارة المصنف الثلثة لكن
لا يخصصها لحوار ان معنى الضرر والانهك والتوسع ^{لا}
ان يصرف العبارة عن الظن وقال انه حصل ثلثة بالذ
لكاف الخلاق فيها قال الصبر اني لا يكون لحوار ^{شبه}
وقال سبويه لا يجوز حمل التايخ على الموضوع في صورة
الشي اذا نفي بصيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا لافى ^{الحوار}

التي الغلام ذنبا الا ان لم يمتد اليها فاعلمه الشارح قدس سره **قوله**
واما قوله اما رجلا ليعني كان القياس لا رجل البناء
بدل على محصلة من المحصلة او بنسب فعل كذا **قوله**
لكان الاتحاد او اتون الاتحاد ذاتا الاتصال لفظا
وتوجه التثنية به صيغة لان ذنبا لرجل ^{كسبا} ^{طريقا}
فكانت قلت **قوله** ومعرب رفا ونضا صدر
لوعيان والقول انه منصوب برفع الحائض ضعفت لانه
سماعي الا في ان وان **قوله** ويجعل قد مر ان القياس
الجزء **قوله** لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم نواصب المنادى لا
ان ذلك بعضه وجوب البناء في البدل اذا كان معربا ^{نكرة}
والمفهوم من كلام الشيخ الرضي **قوله** واجرى على ذلك
احكام الاضافة **قوله** وذلك الاسم المشي والجمع المذكور
الاسم السلم والاسماء الستة الاز وفانه لا يقطع هذا عند المحر
ولما عند التبع الرضي فالاول لان فالانواع والاب **قوله**
واجراء الاحكام المضاف عليه انما زاد ذلك لتلاصق
انه منصوب بالمشاهدة بالمضاف اذ لو كان كذلك ^{ليقول}
لا ابا له كابتون لاحضا وجهه ولم يجذف التثنية في لا
غلاية التي شاركتها اسم لاجل مضاف ببعضه ان صورة

هذا الذي بصورة الأضافة بالام وهو حال اعتبار انضامه
بوجود الام مشارك للمضاف المقدم فيه الام هذا هو
الأول واما المعنى الثاني فلا يعتبر فيه انه في صورة المضاف
وانه بهذا الاعتبار مشاركة له **قوله** وهو الاختصاص جعل
الاختصاص اصل مع الاضافة لانه غيره من التعريف او
المعاني الأخر قد يلحق **قوله** لفساد المعنى قال ولانه لو كان
يرفع الرفع والتكرور فيه ان الصورة غير مبتدأ بل انما ذلك
قالو الخامل على هذا الصغير قصد الصب من غير تكرير ولا
تخفيفا اذ لا يترجم المعرفة **قوله** ولا يجذف الامع وجود
الحذف كما لا يجذف الجاء او وجود الاسم والعلة الواحدة **قوله**
جزما ولا وقد يلحق لانه كما في رتبة وشبهه لتأنيث الكلمة
او المبالغة ولا يطلع الا على حين مضافا الى تكرة وهو
القالب وعلى الين وهذا مستغالا للزمان بحالات حين
مناص والقالب حين الصب ان يكون الاسم محذورا
والقديرات حين حين مضاف وقد يرفع بان يكون
محذورا والتقدير لانت حين مضاف موجودا ولا يستعمل
الا محذورا احد جزئي الجملة **قوله** المشهتين في النسخ
قال الشيخ الرضي ان ما ليس لغير الحال عند النسخ ^{المحذوف}

انها لطلق النفع **قوله** اي خبره يعني ان الضمير الى
الخبره المسقاة من خبرها ولا قال النفع الربيع لا ينقل ^{عن}
احد في اسم ونصب خبرها **قوله** واما نوبع تحت لا يد
اه وذلك لان قياس العواصل ان يحص بالفتيل الذي
يعمل فيه هو الاسم او الفعل ليكون مركباً بشبهتها في
وباشراكه بين الاسم والفعل **قوله** يافية مؤكدة **قوله**
والا في النفع على النفي صيداً لا نبات وفيه ان هذا ^{بخلاف}
ما قالوا من انه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين في النفع
مفصول بينهما **قوله** او انقص النفي بالانقل عن ^{نولس}
انه بحر الاعمال مع الانقاص بالآ وافتدى ذلك ^{شعر}
وما الدهر الا سموا بهله **قوله** ما طالب الحاجب الا ^{بالمعد}
واجيبان المضاف محذوف من الاداء اي دوران ^{منحرف}
وهو مصدر فعل محذوف وان معدد بامصدر كقول
نوع ونس فاهم كل مترق فيها مثل قوت ما زيد الا ميل
قال او تقدم الخبر وتقدم ما ليس ظرف على الاسم المقدم
على الخبر فلا يجوز ما زيد عمر وضار باخلاف ما اذا كان
ظرفاً نحو قوله م فاما من احد عند جرف **قوله**
اي خبرها منصوباً كانا ومجرد الباء الزائدة **قوله**

المحل

بما يشيخون

تحكم المعطوف الرفع والاعمال المحو^ل قال الشيخ عبد القاهر هو
هو خبر مبتدأ محذوف أي هو مسافر ولكن هو قائم
وقيل عطوف على بدل النوم أو كثر ما يقع خبر ما^ز في
عند العرالحا عن العمل **قوله** في بيان للدواعي فلا يتوهم^{الدواعي}
قوله لفظا أو تصديرا لم يقل أو محلا لأن المصنوع ذكرنا^م
المعرب **قوله** بل حيث به كونه مضافا اليه كما في بيان أنما^م
الأعراب وإنما لم يقل بل **قوله** علم المضاف إليه علم^{ضانه}
لأنه فصدان باختلاف اللامه اعني **قوله** فالمضاف إليه^{كل}
اسم اهجر ساقده مع ان المراد متبين **قوله** لكن التصل^{علا}
علامته اعم منه لجواز ان يحقق علامته التي بدون^{ذلك}
قوله والمضاف إليه في لفظ موضع الضمير للتصبيص^{علا}
المراد لا يقال انه اراد بالمضاف إليه ههنا غير المضاف^ف
إليه المذكور او لا بان يكون اعم من المضاف إليه حقيقة
وعمان يشبه نحو كفي الله بخلاف المضاف إليه المذكور ههنا
فانه محض المضاف إليه حقيقة **قوله** أي ملفوظا كان^{استاد}
إلى ان قوله لفظا خبر كان المقدم وجاز تصديرا كان قريبا^{علا}
فيما كثر وقوعه ولا يخفى كثره وقوع اللفظ^{اللفظ}
في تركبهم وجاز ان يكون حائلا من حرف مجرد لا خصاصة^{بالأضاه}

والعامل بالى الواسط من معنى التوسط والتمويل وفيه
 المصدر لا يقع حالا الاسما و اجاز البره قبا
 اذا كان المصدر من اقام بدلون العامل نحو اباسر عدا
 ونظما واقول ان اللفظي والقدري من انما التو
 لاح عن محل **قوله** وهو المجرى بالواقع لان اثره ^{ملاحظ}
 بهذا لغيره وان يحى نجد ما قيل من ان تعريف المجرى وان
 يصدره ورا لا ان لفظا في المجرى باعتبار الجزف لو اذ
 في تعريفه ما يتوقف على الجزف المردور **قوله** اني ^{عنه} نلتنا
 يعني ان التجرى بمعنى الافلاح ملاحجه الى القول ^{القول}
 وان المعنى على تجريد الاسم عن الشون **قوله** شوية او
 ما قام مقامه للاضافة واجب بان اصله الحن وجهه
 على ان وجهه فاعل الحى وقع على منزله حوسه والضيمه ^{الى}
 اضيف اليه الفاعل قائم مقام نوسة محذوف القاي
 مقام الشون بين فاعل الفع ^{الثنية} فلم يرد بقوله من يوفى
 والنجح المحصر واما الضاد بالرجل في قول علي بن
قال التبع الرضخ ما ليس فيه الشون والشون فعل ^{فيه}
 لو كان شونا او فون محذوف كما في كم رجل و صواع البيت
 الله والضاد بالرجل لا تعال فعلى هذا جوار علام

ذبا الصمد ذلك القدر لا ناقول لا بزم من تحقق شرط
 التي تحقق ذلك الشيء لحوار ان يكون شرطها بتوسط
 آخر وهو تجريد الاضافة عن التعريف **قوله** تحت
 فالمد بقدر حرف الجر اذا لا يمنع لا اعتبار حرف
 من الوجه لانه هو هو ولا في ضارب زيد لا يتعد
 نفسه في عامل هذا المضاف اليه انكامل اذ ليس ^{هنا}
 حرف جر في عمل يندو بل ان يكون حرف جر لم يعمل المضاف
 ولا الاضافة عمل الجذر لهما اذا عملت في بناء حرف
 الجر قال الشيخ الرضي يجوز ان تغل عمل المضاف ^{بسته}
 للمضاف الحقيقي بحرفه عن النون في النون لاجل ^{الاضافة}
قوله لانهما يعين معنى ادا به ما قام بالغير وهو
 التعريف والتخصيص واداد للمعنى المذكور لا يعي
 قابل اللفظ **قوله** علامتها انقدرها اذ لا يصح حمل ^{قوله}
 ان يكون اه على الاضافة المضمومة لان حقيقتها انبه
 الانية بواسطة حرف الجر فزيد يجمع ايراثها معنى ^{من}
 اليقين امتناع الحمل وانما نقل فعلامه المضمومة ^{من}
 اه لان الكلام مسروق الاضافة المضمومة لابعلامتها ^{قوله}
 كاسم الفاعل اه والمضموم **قوله** وانما ساوكلان المراد

بالمساواة المساووه الشاملة للرادفة والمساواة **قوله**

او اعلم مطلقا كاحد اليوم فان الاحد هو يوم الاحد

قوله ولا يصح اظهار الام فيه اذ لم يستعمل يوم الا ^{حد}

وكذا الحال في الباقيين وفي المسجد الجامع وطور ^{سنا}

والاسما اللازمة الاضارة من عند دون ولد ^ي

لما لم يستعمل مقطوعه فاذا قطعت اجبت ما وال ^ي

غير ما يونس **قوله** ولا يحتاج فيه الى التكميل ^{بصحة}

اضافة كل الى رجل ان كلا لاحاطه جريبات كل اضيف

هو البه واصله الجزئي الى الكلي بمعنى الام لكن ^{انها} يصح

الام الاصل التاديل الجزئيات او الاراد مثلا او ان

قلت كل عن الاضارة وذا لا يجوز وفيه بحث ^{حاط} لان كلا

والجزئي والفرد ملحوظ من جاب المضاف اليه كما ^ي

الميزان فصيح اضافة كل الى الجزئي او الفرد **قوله** فان صح ^ب

اليوم اذ يصح اضافة الاضارة ما في ملايه ويكف ^ي

في الاضارة بمعنى الام او في ملايه نحو كوكب ^{فعل} الخرقا

اي كوكبه اخصاص الجواز الخرقا ملايه ^{شأن} انها

في النهي لا سبب لتسا عند طلوعه لا قبله ^{شأن} كما هو

النساء المديرة المهية للامورية اجابها **قوله** ^{ازتكاب}

واما الاضارة بمعنى فهي كثيرة وايضا كما ^{ازتكاب} كثر لزوم

محار كبر وذلك لان الاضافة ابدى ملاءمة محار **قوله**
 كما لا يخفى الا يرى ان نسبة الفعل الى فاعله للعين لا
 يستلزم معبودية الفعل وتعيينه قلنا ذلك **قال** **التصحیح**
 الرضي ان وضع هذه الاضافة ليفيد ان لو اصد ^{لسند}
 دل عليه المضاف خصوصيه مع المضاف اليه
 للباقي معه فاذا قلت غلام زيد ولزيد غلامان فلا بد ان
 يشبه الى غلام من بين غلامانه له زيد خصوصية ^{زيد}
 اما لكونه اعظم غلامانه اذا اشهر كونه غلاما له او كونه
 معهودا بيننا وبين مخاطباته وبالجملة يرجع اطلاق
 اللفظ اليه دون سائر الغلامان هذا اصل وضعها
 ثم قد يقال غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين
 وذلك كما ان ذال اللام في اصل الوضع لو اصد معين
 ثم قد يستعمل بلا اشارة لا معين هذا حاصل كلامه
ولا يخفى انه مخالف لما هو المذكور في كتب البلاغة ^{هو}
 ان اللام مشترك بين معبودية الفرد ومعلومية ^{الجنس}
 او موضوع للمعلومية سواء كانت معلومية الفرد ^{او}
 معلومية الجنس وان المرفع بلام الجنس كون تارة
 لادارة نفس الجنس وهو الاصل وتارة لادارة
 تمام افرادة او بعض غير معين وذلك بحسب القرائن

ثم قال بعض المحققين ان الاضافة كاللام بلا فوق اما
كلام التارخ قدس سره فيجوز ان يصرف الى هذا ما
عناية **قوله** وليس يجري هذا الحكم نحو غير مثل وانما
قال في نحو شتمل ما هو بمعنى ما كتبك وشبهك ^{نظير}
وسواء الى مجرد ذلك وانما يستثنى لعدم الاعتداد
بها قلتها ويجوز اختيار قول ابو حيدرة ذهب
الى اضافة الفظية لانهما بمعنى اسم الفاعل فانما ^{بمعنى}
المائل والغير معنى المغاير واما فاسم الفاعل ^{بمعنى}
لما في لفظه سواء كان للمحال او الاستقبال او غير
انما ليس يجري هذا الحكم في نحو ام وام مضاف الى اثنين
واحد لا تعرف بصيرته لكون تعريفه ^{ذات} بنفسه
لان الصيرفة مثلا يعود الى المضاف الاول بل الى ^{عدم}
عليه من صاحبه لان المضاف نحو دب رجل واحد ^{امه}
عابدا الى رجل وسبحي ان الصير الرابع الى كوة غير ^{محصنة}
كوة فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة يعرف ^{المضا}
وكذا ان كان كوة محصنة فليس وكذا ينبغي ان يكون قوله
صدر بالذرة وسرقيل ونادرة دهره ونحو ذلك ^{انتهى}
وبهذا التحقيق يدفع الرد الذي يوجه في مثال
هذه التركيب **قوله** فهو غلط لانها لان

ينبغي فيه صفة لا يختص بها اذ كانا معا فانه يشمل كل ما

في الوجود الاذانه **قوله** الا ان يكون للضاف اليه هكذا

وقال ابن السراج وقدح ابن السراج قوله كما يعمل ^{صالحا}

غير الذي كما تعمل فان عملهم كان فسادا وهذه الصفة

فيجب ان يكون غير معرفة لا يصح توصيف صالحا بها واجبا

عنه الشيخ الرضوي انه بدل لاصفة دلتن سلم انه صفة

محمول على غالب حاله لان غالب حاله عدم التعريف ^{يمكن}

ان يجاب ايضا بان تعريفه موقوف على الفصد كما ^{شأن}

اليه قدس سره بقوله اذ اقصده **قوله** نكرتان يعمل

قال الشيخ الرضوي اراد به مثلا فان نكيرا العلم اراده ^{اشهر}

او صفة او اراد ما هو الغالب في النكبة او اراد نكيرا ^{العلم}

لذا اضيف لا يكون الا كذلك قال الشيخ الرضوي وعند ^{ان}

يجوز اضافة العلم مع بقا تعريفه او لا منع من اجتماع

التين اذ اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك انما

اضيف العلم الى ما هو متصف به بمعنى نحو زيد النجم ^{عنه}

فانه يجوز وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد **قوله**

لكان طلبا لا توفي وهو مستنكر في ادي النظر **قوله**

لكان تحصيل الحاصل بعد ان المقصود الاضافة الى

المعرفة حصول اصل التعريف وقد حصل للمعرفة ^{فلو}

بطه وموتوت خدامه الى من فروع لم يكن جبا محموت
برجل قايم في ارضه عمر وضروب على ما به بكر ويجعل
في غير ما ذكر من المفعول به وغيره اذا كانا بمعنى الحامل
او الانتقبال او الاستمرار واصنافها الى المفعول
والمفعول فيه لفظية على الأولين وعلى الثالث ^{تعملها}
والمعنوية وقد اقول بعض الاسماء باسم الفاعل او ^{المفعول}
المستمر فيصير اضافة لفظية كما ياول الفيد المقيد
العبر كسر السين ارضها والوحدة بالعار **قوله**
عوصارح البلاد ونحو الحمد لله فاطر السموات والارض
فانه بمعنى الماضي حقيقة ونحو ذلك اليوم الذي اذا جعل
بمنزلة الماضي لتحقق وقوعه او اعتبر بعضهم ويكون مع
الاعتناء لفظه **قوله** ولا تضيد الا حقيقا في اللفظ
بقوله في اللفظ للاشارة الى وجود التسمية او التصريح
بالمقابل والاحتراز عن حقه في كاشاد اليه قدس سره
قوله واصبع القايم اليه بعد جعله شبه المفعول
للايتم اضافة الصفة الى موصوفها اذا الراجع من
الصفات لغت المرفوع بخلاف انما تصب مع الموصوف
فراعي في اضافة اللفظية مثلا ما روي عن اضافة
المعنوية من تشابح اضافة الصفة الى موصوفها
لان اللفظية فرع المعنوية **قوله** والمراد ان السار اليه

اه لا يخفى ان المجموع المركب من اشياء يجوز ان يكون استدلالا
لا وهو لم يكن لكل واحد من تلك الاشياء مدخل في ذلك
الاستدلال لكن هذه العبارة وامتثالها انما يقال البناء
لاحق على سابق واستدلال الاحق على السابق ولا
يقال ان ذلك منقطع بالقياس الحاشيا التخصيص فحجب
بجعل قوله من ثم اشارة الى التحريف وانما التعريف او
تركب بحاذا كما يقال فلان فلان قلت قلت الفقيه مع ان ليس
قلت بعضهم **قوله** وعلى هذا لكن الالف لان اصله ^{كرد}
صريحا خلافا لاصل الف من السابق فانه من ذكر
قوله خلافا للفرا اي يخالف هذا القول خلافا للفرا
واجاب المصنوع واجاب بعضهم بان الاضافة ضميمة تقيا
وان كانت مفيدة ابتداء فبما لم يبدد طال الامم عدم
نفاها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل لزوم
ما عرضت الاضافة لاجله **قوله** ولا يخفى ان فيه توثيق
مصادره لان اثبات المطلوب يتوقف على ابطال دليل
للعصر وابطاله ما يتوقف على اثبات المطالب **قوله** اللهم
ان يقال لا يخفى بعده لان التبادر ضعف في التركيب لا
في الاستدلال **قوله** اذا انقضت في الحرفية من لان
روايه الجرح مشهورة وهي كافية في الاستدلال **قوله**

يستوي فيه الجمع والواحدى هو مشترك بينهما كالملك

فيه وجران آران اه اما الرفع ففيع ظلوا الصفة عن ضمير

الماضى ففيع محل حيث الفاعل متبها بالفعول ^{فمن} **قوله** يعى سبويه واتباعه تبع فيه جماعه من الشا

حسرو والام المص علما بانها ما نقل عن سبويه

من جواز الجزى الضا وبك لكن المشهور من مذهبه انه

لا يجوز فيه الا الضب قيا على الظهور واللام بسنه

الرجح الى سبويه الا ما هو المشهور من مذهبه واسد

الجواز في الزمان والمرد في حذفه وجر الله **قوله**

حلا نحو تيه او الى عليهم له بنا على حمله مفعولا ^{المعروف} للفعل

اي جوزوا **قوله** ولم يخلوا الضا وبها اذ يعى على تيه

دون التقدير السابق ^{زيد} وهو اهم لم يخلوا الضا وب

على ضا وبها كما حلا الضا وبك على ضا وبها وانما

دون التقدير السابق اذ حمله ان حدها التو في

باب ضا وبك ليس الاضافة بل الاتصال لان التو في

والنصال الضم ما يبا بيان سواء كان الضم منصوبا

او مجرورا فاذا لم يكن في ذلك الباب النظر الى الحقة

لم يتناولوا انشا المحقق في الضا وبك لانه نظيره تجلا

اب ضا وبك فبان الصفة في اب منظور فيه ان

قلت

يرد على هذا القول بعض قواعد المعلومه من السان
ويجوز ان اضافه اللطيف بعد التحيف فلما عمل العمل
يرض بهذا القول وقال بان التثنية قد باتصال الضم
فان اتصال الضمير بها ينفي التثنية لفظاً ثم حذف من

بعد اعتبار الاضافة كما في حواج بيت الله ان قلت لا يجوز
الضاربت للمحل عاضاربت كما لا يجوز الضاربت
للمحل عاضاربت يريد فلما بين لنا الفرق وذلك
الضاربت مشابهة لضاربت ان حذفت من جهة اللفظ
قبل الاضافة وليس الضاربت مشابهة لضاووت
في ذلك **قوله** وجعل الخفيف جمل من جانب المضاف
ومن جانب المضاف اليه كما ترى **قوله** ويرد على القاعده

ط
لن

الاولى انه ذهب الكونون الاجزاء اضافة الموصوف الى
صفه وبالعكس التحيف مع افادة التعريف ^{المخصص}
مسكين بسجد الجامع واخوانه وجود قطيعة
فان اصل مسجد الجامع اضيف للتحيف محذوف اللام

التعريف من المضاف اليه لان المسجد هو الجامع ^{لعبه}
بخلاف صن الوجه فان حسنا وان كان هو الوجه ^{صنفه}
لكن جملة لغيره في الظاهر الضمير المستكن ^{قس}
عليه اصابه وان اصل مجرد قطيعة قطيعة ^ج مجرد

بداية ذاته وشخصه واسم السلام عليك اي كلمة
ولفظه والمنهدين اسما مع **قول** فانه اي المصطلح
لم يجعل الضمير اجالا المضاف اليه لان قوله يخص
بمعنى محدد الاختصاص وهو في المضاف دون المضاف

اليه ولان الكلام مسبق لغاياته الاضافة **قوله**
سواء افادت انه يعني ان الاختصاص ليس بمخصص
للتعريف فيصح المثالان **قوله** ولما اذا كان للخص
حذا علم ان الشئ يعني الوجود في الخارج عنده

ولا يشهد في ان العين مع الذات اعني منه وبمعنى تساوي
الوجود المطلق التام للوجود الذهني والخارج عنده
بما عدا ذلك هذا لم يكن العين اعني منه لتسوية كل مفهوم
هذا اذا اريد بالشئ نفس مفهومه من قطع النظر عن تحققه

في الذهن واما اذا اخذ من حيث انه متضمن في الذهن
فمفرد من افراد الشئ كقوله الانسان بالنسبة اليه و
يكون العين اعني منه **قوله** يحمل احدهما على الدولتين

باب حمل احدهما للفظين على الدولتين والاخر على الدال
وذات وتنصرفا لهما اذا اضيفا الى المقصود بالنسبة
ذاصباح اي وقنا صاحب هذا الاسم وذات صباح اي
مدى صاحب الاسم وليس منه ذاصبوع لانا الصبوع

ما ينزب في الصباح يعني ذاصوح زمان هذا التراب
قوله جائز ندلون هذا اللفظ لادال هذا المدلول

فيه الجنسية الدال غير صحيح **قوله** لان قصد هم
بالإضافة ولان القبلتين الذات الذي هيذا الأسم
مع زيادة من اوزم فاذا كراه لا يقع عنها الاسم
لان قد يكون القبل على الاسم بل يوزن عنده فيذكر
عنا سبيل الاتباع بان يكون عطف يان او على القطع
او منصوبا **قوله** غالباً المغلوب لاحكامه فان من عرنا

اي غلب سب **قوله** وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره
حرف علة وذلك لان نظرهم في احوال و اخر الكلم

قوله او الملتحق مع اللاحق التصحيح كون اعرابها كالحركات
كالصحيح **قوله** لتلاين من الابتداء بالسكن حقيقه فيما

كانت في صدر الكلام وحكا فيما اذا لم يكن في الصدر فانها
لا تستلها في حكم التبتداء بها **قوله** فان كان اخره يعني

ليكن الاسم صحيحا ولا يلحقه فان كانه **قوله** لتلاين
التكلم اعلم انهم لا يرون الا الكسر لمزم قبل ابتداء التلاين في الصحيح

و الملتحقه وروا في حرف المد من جنس الحركات جعلوا الا
قبل اياها كالفتحه قبلها فصررها الى اياها الى التلاين

كالكسرة **قوله** ولا يقابل التثنيه قبل كانوا

ط
للتناسب

على هذا ان القلب وواو الجمع يا اللاتس واجب بان
 اصل الالف علم القلب قبل ايا الحفظها وانما جرد
 القلب لام استحباب لا يوجب القلب عند الجمع
 بخلاف قلب الواو في سبيل فانه لام يوجب القلب عند
 الجمع وهو اجتماع الواو والياء يكون اولها ولا
 الامر المطرد اللازم للالتباس بمرضه في بعض المواضع
قول بوجوبها الضمة اه لان ايا الساكنة او
 قبلها ضمة قلب وواو قال الشيخ الرضي قلب الضمة كسرة
 بعد قلب الواو ايا ما واجبا ذالم يوزن لا اللبس اما اذا اد
 ايا ليس وزن بوزن فانت مجرمة في ابقاها قبلها كسرة
 عند جمع الواو اذ منتهه فعل ففضل **قوله** وقعت الباء
 ايا المتكلمة الصورة لثالث قد الباء الساكنة في
 في قرابة تافع مجبى ومما في لما اجرا الى وصل مجرى
 الوقف اولان الالف كذا من اظريه فهو يوم مقا
 الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه ومع هذا عند
 الهوين ضعيف كما ذكره الشيخ الرضي **قوله** فاحي في
 له قدم الالف على الالبس توافق قوله مع لو جبر المرفوع
 وامة وابه وما تقدم الالف على الالبس فله عاير الالبس
 التيق **قوله** فاحال في ابع وابه او فقال في اضا

بعضها الى الماء النكح احيى و ابي ر علي هذا يكون عطف قوله
ولما را المراد ويقول حي عليه عطف فعليه على اسببه
قوله وهي الواو بدليل اخوان ابوان **قوله** و ابي مالك
بصيغه المخاطبة قال قدس سره في الحاشية اوله **قوله**
قدرا حلت المجازة وقد اى **قوله** كت على قوله قدما ^{قضا}
وقال ذو المجاز اسم سوق مناد مع ارا الظن انتهى **قوله**
وقوله اى بصيغة المجهول **قوله** مع انه يحتمل فلا يصح اثبات
مذهب لمجرد الاصل **قوله** اى ابي جمع ابنا صلابين
كل من جمع اى امرأة اه انما صرح بالقول ^{تخرد}
عن نسبة الم واله الى نفسه ولو قال فقال لكان اولى
للمرء عن جنسها لا المخاطبة مع ان اضافة الم الى
المخاطبة غير صحيح لانه لا يضاف الا الى انتهى المهم
الا ان يجد مضاف والتشديد جعل بصيغة تقول انما
فانفع الاعراض لا تكلف قال في جواب وم من
وفي اعلم ان الابدع الاول وابدل اخوان ابوان
وخوان وهنوان والتثنية الاولى مفتوحة العين ^{بعضها}
على افعال كالباء و آخا، وآحا، لان قياس فعل جميع ^{العين}
افعال كليل واحبال ولما هن فلم يسمع فيه انها حتم
ليدل على عملان عينه وتوسه وهو هند لا يدل على

تترك عيه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام
فتح العين فمن ما قبلها التانيث ليد من فتحها وكذا لا
في هذات لانه يمكن ان يكون كثرات ولام الخامسة ها
وعينها واد بدليل افراء وعينها ساكنة لانه لا دليل على
الحركة والاصل السكون ولا يدل صيغة الجمع هنا
على حركه عينها لان فعلا ساكن العين سله الجمع على
افعال كحوض واحواض وانما عوضت اليم وعن العين
لا لها حذف تسمى عوضت اليم عن الواو لئلا يوذى
الى بقا الاسم المتكلم على حرف عند جريان الاعراب
عليه وثوبه وقد جمع الشاعر البدل والبدل منه **قوله**
تفتاني في **قوله** من موها وتكلف بعضهم ان اليم بدل
الحايج الام تدنت على العين **قوله** بالحركات التثنية
للحركات الاعرابيه وكانهم نظروا الى حالة الاضائه
بلاهمم لفظ فوك ورفان وفيت **قوله** لام يراع في الذكر
درجات فصاحه والاه لحق ان فقول كدبو وعصا
ويدر خب فيه لفظ سادسه او في الكل وهي ان يكون
كوشا **قوله** واذ واعلم ان عينه لانه با المتكلم اما الاول
فلان مؤنثه ذات واصلا وذات دليل ان شاهاد وان

حذفت عنها لكثرة الاستعمال واما التثنية فلانها
 ظن اكثر من باب القوه والحمل على الالف او حذفت
 فليس عند افراء والشهودان وورنه فرس اذ لو كان
 كفس لغت في الموت ذواتا كطيئه ولا يبدل اذ
 جمع ذوعا انه مفتوح العين لما **قوله** لانه وضع اصلا
 اه قال الشيخ الرضي اللهم اذ ارادوا ان يصفوا شخصا ^{بالذهب}
 مثلا لم ينافيهم ان يقولوا اجل ذهب فانها ^{قوة}
 اذ ذهب ولما كان جنس المضرات والاعمال مما لا ^{تقع}
 صنعه لم يتوصل بند الى الوصف بهما واذ كان بعد التوصل
 نص الوصف هو المضاف اليه **قوله** واما الاسماء ^{حاشا}
 من نحو الضرب والقتل فانها وان لم يكن بها وصفها
 الا انها من جنس ما تقع صفه كالضارب والمضار ^{وهو}
 حذفت المضاف الموصوف به والمضاف اليه ^{على}
 لم يحذفها مقامه **قوله** كقول الشاعر لما يعرف ^{تجو}
 اللهم صلي على محمد وذويه ما وقع في كلام بعض
 المتأخرين واصلا على سه والله وذويه وذلك ^{افضل}
 من الدعاء المأثور مكانه حصص المصحح المناسبات
 للمقام النظر لاطل اضافة الى الضمير الخاص لكن عدل

الى نوعه ولما عدول الى جفنه فعليه **قوله** اريد و
متصرفه معطوف على سبيل الترويض وهو كقولك اريد
الدونين **قوله** والفاعل الاسمي يجمع على فواعل وكذا الفاعل
الوصفي دون الفاعل الوصفي **قوله** الكامل وهو اسم
بجبال اصل قاله قدس سره في الحاشية الكلاهل ما بين
الكتفين انتهى واما تابع فهو اسم بحسب العارض **قوله**
منه لو خط مع سابقه الذي متبوعه كان في المرتبة التا
سنة وان كان في المرتبة التا ثمة او الراءه مثلا
لا غير كالمصنف الثالثه والرابعه فقوله فان سب
لا للتبصر ومنهم من قال المراد ما الثاني هو التاخر مطلقا
وفيه ارتكاب عموم محاروم من خلاف الاصل وعلى
لا يصدق التعريف على المعطوف المتقدم على المعطوف
مثله رحمه الله السلام الا ان يراد السبق والتاخر
المرتبه **قوله** بحيث يكون اعرابه من جنس اعرابنا
مع انها متغايران خصوصا بحسب المقصد فلا يرد التقضي
بقراءات الكتاب غير جز لان اعرابها واحد بحسب المقصد
ظهوره الموضوعين **قوله** من جهة واحدة اي المصنف
شخصية فلا يرد المفعول الثاني من اعراب مثلا
جهة تضمنها متحدة نوعا لا شخصا **قوله** ناشئة من جهة

شخصيه وان كان تغيرها مدخل وان وهو كونه لغتنا
 للفاعل **قوله** لان المعنى المنسوب اليه لاحوان يناقض فيه
 ان يلزم ان يكون المنصوب لانرا سريدي في حالي غلام زيد هو
 فاعليه غلام لان المعنى المنسوب اليه غلام زيد في قصده
 التكلم منسوب اليه مع زيد لا اليه مطلقا اللهم الا ان
 ميقده في الانتساب اليه لان النعت هو المنصوب ^{المراد} بحسب
قوله ثم ان اللفظ كراه وكذا اللفظ التوابع ^{التوابع} لان
 الجنس ويمكن ان يقال ان صيغة الجمع لفظ كل نحو زيدنا
 بيان الجمع قال النعت قد مره على ساير التوابع لانه
 استعمالا واو فومثابه كما سيجي **قوله** بدل عما مره ابي جابر
 ثابت في تنوعه سواء كان باعتبار رفضه او باعتبار
 فدخل فيه نحو جابر رجل حسن فلامه **قوله** اي دلالة
 حاصله ان الدلالة على حصوله بعينه في تنوعه لازمه
 هيته غير متفله عند وانشا وحون جعله صفة حصول
 في تنوعه وفردوه يكون التابع غير مقيد بزمان النسبه
 ففهم من قال انه لاخراج الخال لانهما مقيد بزمان نسبه
 الفاعل الى صاحبها وفيه انها مجرد اذله في التابع فلا حاجة
 الى قيد يخرج وحمل التابع على المعنى اللغوي مما لا يرتجى
 به الطبع اسلم منهم ومن قال وهو المعنى انه لا يرفع توهم الخال

لغة

داخ

وادخله بما قبل هذا القبيل وكان منتها التوم حمل ^{الباب}
 على معناه اللغوي ومنهم من أنه قال لا يخرج التا ^{كند}
 متراجعا، التوم كلهم فانه يدل على معنى في المنوع وهو
 شمول لكنه مقيد بزمان النسب ولا يخفى انه يفي امر البدل
 مثل اعني زيد وعمله وعطف البيان مثل حنيفة زيد صد ^{نفسك}
 نحو اعني زيد وعمله واما اعتبار بقيد الحسب في التعريف
 لاخراجها وهو ان يكون مذكورا للدلالة على ذلك وكما يخرج
 تلك الامور يخرج التاكيد وقبعا الاطلاق لاخر اخذ ^{عند}
 ضروري **قوله** وذاينة ليس من مذهب النحوي **قوله** وقد يكون
 ملحوظا لانه قد يكون المصمم نحو كان ذلك في يوم من الايام ^{قد}
 يكون للمرجع نحو انار يندبنا فقيد وقد يكون لكشف الماهية ^{هو}
 الحظ الطويل المرض العميق والفرق بين صفة الكا ^{تفه}
 والصفة العقلية الاولى هي صفة مفسرة بهما ان المؤكدة
 تؤكد بعض مفهوم الموصوف كامل الدار ونفحة واحدة
 والكاشفة تكشف عن تمام الماهية ولم يذرها لانها ^{النها}
 والمؤكدة وهم ساحت وهو ان كل من الطول والعرض
 والعميق احد وليس كاشفا والمجموع كاشف وليس فقط
 ان ذلك كل من الامور الثلاثة صالح لكونه كاشفا لانه ^{مقاسا}
 ولجميع عند وجود الاشاعة فلنا لاشبه لاحد ^{ان}

النها

التكلم بقصد الاكتفاء للمجموع لان المجموع معروف على ان
هذا الجواب ان يقال ان المجموع لغت واحوالا ان ^{انما}
اجرى على اجراء كما في قرأت الكتاب جزوا البيت و
حدوا ^{قوله} ولما كان غالب مراد الصفة حاصل ^{كلام}
المعنى شرحه قال الشيخ الرضا علم ان جمهور النحاة ^{شرط}
الوصف الاشفاق فلذلك استضعف مجبوته ^ب
رجل اسد ووصفا ولم يتضعف بزبد اسد وفي ^{الفرق}
نظر ^{قوله} فبوجه ان قوله ان التزم ما ذكره لا يطلم له لان
تصا باعتبار انه في قوة المشق ^{قوله} ولا فضل بين ان
يكون مشقا او غير الظان لقول وغير الواو لان بين
لا يضاف الا الى مضد واو لاحد الامر بقرعة حصل
بمعنى الواو وانما التي بهادون الواو لتشير الى استقلال كل
من المشق والحامدة كونه نعمتا من غير حاجة الى رد الحامدة
الى المشق وذلك لان او يقع بين المقابيل ^{قوله}
اذا كان وصفه متعلق بقوله غير متعلق بالوضع ^{بمعنى}
الوضع النوعي اشاعل الموضع النوعي الذميمة الى ^{را}
فلا يرد محو مرتب بنوب اربع بناء على اسم المدح ^{للمعنى}
مخاد ومحو مرتب برجل الى رجل بناء على ان اي هذه ^{استغناء}
استغرت ولكامل البالغ غاية الكلام في مدح او دم ^{بمعنى}

انه مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه قال الفرض
 المعنى المراد بالمعنى الحال في الدلالة واللام الاجمل ^{الفرض}
 مقصود لخصه لان اللام ليست صلة للوضع **قوله** فان الزيادة ^{لذا}
 يجب ان يكون له موصوف لفظا او تقدير اقول نحو مرت ^{يجل}
 اي رجل اي هذا يكون له وصف لذكورة ومضافة الى ما
 بمعناها او صرف منه كل وجد وحى كون تابعه للجنس ^{معرفه}
 كان او فكرة ويكون مضافا الي مثل تنوعها لفظا او ^{معنى}
 يقال انت الرجل كل الرجل اي انه اجتمع فيه من خلال ^{الجزء}
 ما يفرق بين جميع الرجال وصار الرجل اي كان ما سوان ^{اطل}
قوله وزيد الرجل يعني به اسم الجنس الحامد بالنظر
 للاسم الاشارة دون غيره نحو مرت زيد الرجل ^ل
 الشيخ الرضي ذلك لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في ^{الرجل}
 ليس وضعيا قال ان قيل لم يجز بوصف بانها الا ^{حاصل}
 باقيا معناها على ما وضعت له سائر اللفظيات ^{صف}
 بها اسماء الامات فيقال مرت شخص رجل ^{سبع}
 اسد كما يقال بهذا الرجل قلت انجر والموصوف ^{في}
 منه عن فائدة فائدة على ما كان يحصل على ^{خبايا}
 ولم يقع صفات اذ نوات مرت رجل الشخصية ^{اسد}
 يفيد السبعية بخلاف رجل طويل لان الطول يكون

في غير الرجل ولذا يحذف الموصوف في الأغل إذا كان
مع قرينه والعلية كالغراب والخضراء في الأص
قوله هذا الرجل الموصوف فإيد جمل الموصوف
حاضرا قال ويريد هذا قال التبع الريح اسم الزنا
يقع وصف العلم والمضاف إلى المصير وإلى العلم وإلى
الإشارة لأن الموصوف اخصر مساو واما في غيره
هذا الموضع فلا يقع صفه **قوله** وفي الموضع الأخر
لا تدل أي لا يقصد بالدلالة هذا المعنى **قوله** للمعروف إلا
معرب بلام لا تدل بالملا واصل بعينه لأن تعرفه **لقطب**
قوله التي في حكم النكرة لعدم الإشارة إلى معلومة
مضمونها لكنها ليست نكرة لأنها المعروفة من قسما
الذات والأسم وفي قوله في حكم النكرة إشارة إلى
قولهم ان الفتى توافق المنصوب تعرفا وتكثيرا ان
الجملة تدل على نعتا وليس معرفة ولا نكرة ويمكن
الحكم بالنعت المفرد او بوجه ان الجملة في أويل النكرة
كما قال الشيخ من ان قام رجل ذهب ابوه في ما ويل ذاب
ابوه وابوه زيد كان في أويل كان ابوه زيد **قوله**
لأن الدلالة على المعنى اقدسوى النسخ الرضى بين النعت
المفرد والجملة والشهور ان المفرد اصل العمل وجهان

الجملة التي بها محل من الاعراب انما يكون في مضمونها ^{مطلوبا}

للمخاطب قبل ذكرها حتى تصيح فايدتها ^{مجان} يعرف

المخاطب الوصف بهم ما كان معلوما له والافئدة لا

يكون مضمونها معلوما للمخاطب قبل ذكرها وكذا ^{الصفة} العلم

قوله الاتاويله بعد وذلك في الطلبة المحكية ^{تقول}

مخزون كقوله جاء المدق هل رأيت الذئب قط ^ي

المدق مقول عنده هذا المقول كما يكون في الحال ^{المقول}

الثاني من باب علت مثل وجدت الناس ضالعا

واذا لم يكن فيها الضمير الرباط يكون اجنبيا ^{اي} لم يكن

حالا لنفس الوصوف ولا لتعلقه وفي الازمنة ^{فيه}

لجوار حصول الرباط الضمير كما في جزاء البند

قوله ويوصف بحال الوصوف والحار والحرور ^{مفعول}

سالم يسم فاعله **قوله** بحال متعلقة المتعلق ^{ان} بعم

يكون ماله اضافة وضمية اليه كالتعب والعلام ^{ان} او

وربط الماله تلك النسبة كقولك قام رجل ضاربا ^{انها}

زيد **قوله** يصفه بصفه اعتباريه انما ص ^{لأنها} الوصف بها

بمنزاه حالة باعتبار صفه في حصول الفايده ^{عند} **قوله** في

امور انما يتبعه تلك الاشياء كونه اياه في الموضع ^{عد}

استفلا له لقيامه به قال التعريف والتكبير ^{بعض} خار

الكوفون وصف النكرة بالعرفة فيما مدح او ذم

استشهاد بقوله مع ويل لكل هزة لهزة الذي جمع بالاد

والجمهور على انه بدل او لغت مقطوع رفا ونصبا

الاختصاص وصف النكرة الموصوفة بالعرفة **قوله**

والانفراد والتنبيه والجمع قد يوصف المفرد بالجماد

كان ذلك المفرد بمجموعها من اجزاء كوصف النطفة ^{استباح}

فانها مركبة من اشياء كل واحد منها شئ **قوله** او فيصير الى

غير ذلك كاسم المفضل من عمل من قال والمثاق يتبعه

في الحصة الاولى ثمة منها ذكر مجمل بقوله في الاعراض

الوصف بحال المتعلق قد يعتبر فيه ضم الموصوف نحو ام

رجل حسن وجهه بالنصبا والخروج ببطا الموصوف

في العشرة فلنا يكن ان يجاب عنه بانه من قيل و ^{صف}

التي بحال نفسه تتحذف لان نصبه للمناسبة ^{المفعول}

تجلا والجر تابع للصب كما مر فليزم ان يكون ضميرا ^{علا}

تجلا **قوله** لانه يتركه بعدون علاماته لكن ^{قاعد}

علاماته اقل من ضعف بعدون علاماته لان الالف ^{والواو}

في الفعل فاعل في الاعلى غلاف الالف والواو في ^{الصف}

فانها علامتان قطعا **قوله** وحمل عليها ضمير الغائب ^{اجاز}

الكسائي وصفه بقوله مع لا اله الا هو العزيز الحكيم

واللهوور بحالون منله على البدل لانه ليس في الصر^{معه}
الوصفيه بحسب الاستعمال وازول على مع النك^{الغنه}
وفيه ان الضمير الراجع الى اسم الفاعل و الفعول
والعام مع الوصفيه كرجعه ويكون ان يدفع ان
المعنى اذا كان في غاب الضمير لا يقصوبه التوصيف
ان تعال في النقل ان الموصوف بحسب ان يكون اعرف او
ساو باء الضمير اعرف المعارف فلا يصح الوصف^{فعله}
الموصوف اخض او ساوا شهاده الى هذا الطبل^{هذا}
قريبه الكفى به فوقع الدليل موقع المدلول كما في نسخة
الناسخ الريحه **قوله** اي الموصوف والمعرفه انما حصل^{صا}
منهم من حمل الاخض والسوور على ما هو مصطلح^{المنطقين}
وهو الاخض والمساوي عت الصدق ذلك^{باطل}
اعا الاول فلان الموصوف معرفه كان او نكرة^{يكون}
اعلم نحو الجوان الناطق وحيوان الناطق والحمل^{على}
على الخصوص والمساولة بعدا لتوصيف ما الا^{بداية}
فيه واما ثانيا فلانه لا يصح بناء قوله ومن ثم لا يو^{صف}
ذو الالم الاعمال ذلك لان اعتبار استخدام ان يكون
نهادا له لما الاخض والمساوي بحسب اصطلاح النحو^{بين}
ان قيد لا يسه في الاستخدام من الضمير كما بد عليه^{نفسه}

اجبا باسم الإشارة في حكم الضمير وفي قوله
 قوله من ثم في قوله قولك من اجله **قوله** لا فذل المقصود
 ولا يجوز ان يكون المقصود الاصل من خطا في الزيادة عما
 مقصود **اقول** ان اعراضها المصروف اه قال شيخنا
 كون التكلم والمخاطب اعرف ط واما الغايب فلا حتما
 لا لفظ صوره بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف
 من اسم الإشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة
 عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الإشارة فان
 مدلوله عند الوضع غير معين وانما يصيبه بالإشارة
 ولذلك كان اكثر اسما الإشارة موصوفها في كلامه
 ولهذا لم يفضل بين الاسم الإشارة ووصفه **اجابه**
 اليه وانما كان اسم الإشارة اعرف من الموصوف باللام
 لان المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالقلب
 العين معا ومدلول العرف باللام يعرف بالقلب دون
 العين والموصوف كذا اللام واما المضاف الى **العدد**
 فغير لغة مثلا تعريف المضاف اليه سواء لا يكتسب **العرف**
 منه هذا عند سبويه واما عند المبرد فغير لغة انقص
 وكذا بوصف المضاف الى المصروف لا بوصف المضاف
قوله الا بمد اي ذي اللام الاخر او الموصول فتره

ط
فا

مقصود بالنسبة **قوله** ابي قصد نسبة اه في صدقه ^{بها}
 مثل البيت وجد ان خلفا ^{بها} بالنسبة الواقعة في الكلام ابي
 الكلام الذي فيه سوعه لتلا بمتقضى بجاء زيد اخون
 لا غيرا وجار زيد وعرفا فان اخون وان كان مقصودا
 بالنسبة مع متبوعه هو زيد لكن في الكلام الذي فيه زيد
 لا هنا غير مقصودة بل مقصود متبوعها وذلك تبين ^{بها}
 المتبوع يذكر في موضع يعطف اليه ^{بها} المتبوع ^{بها}
 اسمية وتبين بال تأكيد ان المنسوب اليه ^{بها} هو
 المنسوب اليه الحقيقة لا غيرا ^{بها} لم يقع عطافه لا ^{بها}
 او ان المذكور يحفظ العموم ان على ^{بها} عمومه ولا ^{بها}
 يجب شيئا في فان المقصود وهو المبين ^{بها} ^{بها}
قوله واجبان المراد اواه فيه ان بدل اللفظ ^{بها}
 احدها انك عطفت بالمبدل منه ^{بها} الواقع ^{بها}
 اللسان وثانها انك لغوهم انك عطفت به ^{بها}
 بدلا الشمس وثالثها التسمية ^{بها} ^{بها}
 منه من غير سبق للسان ثم تداركته ^{بها} ^{بها}
 من في تلك الاقسام فوطيه ^{بها} ^{بها}
 العطف لم يكن قوله بتوسطه ^{بها} ^{بها}
 ان المراد ويكون العطف ^{بها} ^{بها}

بالنسبة

بالنسبة ان يكونا مضمودين باصل النسبة المذكور^{على}
بمع واحد من الالادرا ان اعني الحكم والقرود غير^{الذ}
سواء في القصد او لا فاعتبار اصل النسبة ^{دخل}
بل ولكن لاشارك المعطوفين بها منع سايقها في
النسبة ان اختلفا ايجابا وسلبا او باعتبار كونها ^{على}
بمع من الالادرا ان دخل فيه المعطوف ابداما ^{على}
لان النسبة في كل من المعطوف عليه والمعطوف بها
بمع واحد وهو الالادرا بعدم اشراط يقال القصد
دخل فيه المعطوف بل لان المعطوف قصد ان
ثم بدله فاض عنه بكه قصد التابع **قوله** ولا في الحكم
ذكرة انه يحتمل معنى احدهما ان قوله توسط طما
عن التعريف واحدا لما نزل عنه اعني قوله مثل قام زيد
عمره لانه بوجه زيادة توضيح تكاليف من هذه التعريف
لانه قصد يشيل الحكم ايضا وثابتها اندا طرية التعريف
كما ينساق اليه ويوندة تاخر المثال كمن ليس ادخل
في المنع والجمع كما يفتر ذلك في تعريف الاعراب **قوله**
بوسط به الا يظن ويقع وكان فيه عري **قوله**
واذا عطفا اي اذ الربا العطف **قوله** كذا ليعاد ^{الراعي}
كما ليعاد الخافض لان التاكيد اخف من الاعادة ^{قوله}

لانه قد طال الكلام وطولنا الكلام قد يعجز عما هو الواجب
نحو قولك حضرت القاتل في امرأة والى فظوا العورة
النصب **قوله** واعلم ان مذهب البصريين اشارة الى انه
خالفا للقيليين لانه اوجب التاكيد جيتا كان الكدان
قلت يجوز ان يريد به الوجوب الاستحباب فلنا في ذلك
ما ذكره في تحت المفعول بعد من الله اذا لم يحذف العطف
ليس النصب مثله خذون **قوله** اخر ما كان او اسما
قال الشيخ الرضي لا يعاد العاقل الا يسمى الا اذا لم يشك
انه لا يسمى له وانه حلت هذا الفرص كمن فانه لا يصور
الا بين اثنين فانه الضمين نحو علامت وعلام زيد و
تريد فلان ما احل على الا اذا قام قرينه والله على
المقصود
قوله بدليل قولهم يجمع بينك اذ بين لا يضاف الا
المتقدر فلا يصور عطف المضاف وفي نحو مورت
ويزيمان لكن ان يكون ابيا اللط مع اذ يكون نسبيا
مع الجار ويكون سببا الاستيفاء مع لكن فلنا
اجتباب بين كان الظا ان يكون حكم حكم بين **قوله**
كما في الحرف لانه ليس باقبل من الحرف الزائدة **قوله**
ستدلين بالاشعار ونقوله قسا لون به وازجام
بالحرفي رواية عمرة واجب عند بوجه احداهما

البا وفي ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاضمار الا
الله لانها انما معطوف على مقدره وانما
وبالايون وبالارطام وبالنها بان المراد للقسم وفيه
قسم السؤال لان ما قبله وانفوا الله الذي يتساوون
وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء ولما كان القسم انما
للتاكيد ما هو المقص وفي الكلام ليرجع صرف القسم الى
قوله مع تساوي لفظ المقصود والامر بالانقباض والاعمال
جركوفي والكوفون اجازة وازلت اعادة لظار وفيه
ان هذا انما يصح اذا لم يكن لقراءة السج سوازه **قوله**
وقوى الظه ويقوى **قوله** كالاعراب في كونه من الا
العارضة له في لغة تاملان العامل فضلا عنه ثم قال
الاعراب كذا **قوله** لغرض عدم التقين وبناء على ان
الاضافة للمعد الذهبية **قوله** او محمول او اعلم انهم جعلوا
العمل على كارة الصير حوايا اخرى واعترض بان الصير
يكون نكرة اذا لم يكن معه مرجع كضرب ربه **قوله**
يكن ان يحاب عنده ذلك ما ذهب اليه الشيخ الرضا
ان الضماير الراجعة الى النكرات اذا لم تكن تلك النكر
محصلة حكم وصفه كانت نكرات **قوله** اذ لو نصب
ولا يجوز ان لا يكون معطوفا على ما بعده وعروض معطو

عازب حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد
لاستماع عمل ما في الخبر المقدم **قوله** تعيين الرفع على ان يكون
بتبدأ وعرف فاعله وانما لم يذكر هذا الاحتمال لان معنى قوة
الفعلية على الاسميه **قوله** بان كونهما السببية للعطف
كل في ذات الفسدة كرمه **قوله** او يكون معناه السببية مع العطف
كالقانون فيه للضارع لكنها تجعل الجائز كجملة واحدة
وذلك لاتصال بينهما بالسببية افاذا التبع الرضا
حاصله ان الجملة التي يلزمها الضمير كصلة والصفة و
المتبدا اذا عطف عليه بالجملة اخرى متعلقة به ان كان
مضمونا بعد مضمون الاولى متراجعا عنه او لا و
ذلك حاد تجر واحديهما عن الضمير كقبا باخها و
لان ذلك التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فيقول
الذي حاد فيقرب الشمس زيد لان المعنى الذي يقرب
مجته غروب الشمس زيد وكذا الحال في ثم واما
الواو فلما كان الجمع المطلق لم يجر ذلك فيه الا اذا
يساعد القرب على التعيين كان لقول الذي قام
وسموت همد في الحال زيد **قوله** واكثر اشارتين
على ان المعنى على معمولي عاملين بعد المضاف وانما
حذف المضاف يقع الحكم على سبب فان مناظره

الجوار نغده العامل لا تعدد المعول وكذا جاز العطف
على معمولي عامل واحد **قوله** فهذا الذي هذا العطف ^{على}
وان كان بحسب الظاهر جازاه كما يشاهد في الرفع
ما قيل في هذا المقام من ان الثاني قوله واذا عطف
على عاملين مختلفين لم يجر سببا للتقدم وان نقطة
اذا اضيفت لاي بضمي المحقق فكيف يصح الحكم **قوله**
الجوار وان الصواب ان لم نقول لم يجر العطف على
مختلفين وحاصل الرفع ان العطف بحسب الظاهر
محقق والمحقق بحسب الظاهر لا ينافي لاسماع مجتبع ^{الجمعة}
وطول التثنية في العدد عن الصواب المتأخر في الاستا
دكاهة قال ان ذلك العطف وان كان ثابتا بحسب الظاهر
لكونها علم اشباعه بضم الدليل الجاه وهو قيام حرف
مقام عاملين ذلك ان هوان المراد من قوله واذا
العطف وقع سدق الاشكال المذكور لكن يجده عليه
ان عدم الجوار لا يمنع على ذلك الارادة فانه ثابت ^{على}
فعدمه فيها فلا فائدة في التعليق **قوله** لكنه لم يجر
عند الجمهور المقهور من كلام الشيخ الرضي ان هذا
المقديين ومنهم الاحقن ان العطف على معمولي
عاملين جاز الاما فيه الفصل بين العاطف ^{الجوار}

عنوان زيد في الدار وعمرو الحجره فانه يسمع اتفاقا للصدق

بين العاطف الذي هو كالحار وبين الجور وان هذا

سبويه والفرق المنع مطلقا ولما المتأخرين فهم يجوزون

اذ تقدم الجور في العطف عليه وبما هو المصوب او

المرفوع ثم اية المعطوف على ذلك الترتيب وان لم

عاهد الوجه لم يجوز في الدار والحجره عمرو منهم

استدل على عدم الجواز لعدم استواء اخر الكلام او

لان الخبره في الاول مؤخره الثاني مقدم والمص

بان ذلك العطف خلاف القياس فيجب الاقتصار

على مورد السماع وهو ايضا المذكور انتهى حاصله

من هذا التفصيل يظهر ما في الكلام للص ما اذا لا

فلا نسب الخلاف الى الفراء وذلك غير صحيح لانه واقف

سبويه وبهاتين ايهما وان المفهوم من كلامه ان الجور

لم يجوز الا فيما استتاه وليس كذلك لان التقيد

بجوزون الا في ما حقه تنفق عليها ولما اتاهما هو

ان ما استتاه قاصر عن الضابط **قوله** وعدم جواز

ذلك العطف مع خلاف الفراء جاز في جميع المواد

صندا للجور والآله نحو في الداراه فانه يندلج عدم

بالجواز والموافقه خلافا لسبويه لا سبويه **قوله** بل

عملها على حذف المضاف وحتى يكون من باب العطف
عام على عامل واحد **قوله** لا تاكيدجا وبالجملة وبما
عقبه العطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد
ادنى اكد المصطلح كقوله والله ثم والله وكقوله مع
سوف تعلمون كما سوف تعلمون وقوله ولا تحزن
لغيروا بما انوا يحسون ان يجدوا ما لم يظنوا اه لا ابغا
اي حاله وشانه فقوله امر التبوع في العبد او النهر
كقوله شانه العلق **قوله** اي في باب العلق اعظم
ان يوصف دابة الفقدى من باب الفقر ظاهر قبل
السنة تميز عن الذات المذكورة والمقدمة فكانه اراد
تميز بحسب المعنى عن الذات المذكورة اذا كان الامر
الشيء او عن الذات المقدره اذا كان بمعنى الشا **قوله**
يعنى جعل حاله اي الحالة المفهومة منه بطريق من
الدلالة كما ان قصد في جاء زيد مفهومة مفهوم من زيد
وكلان الاعمال مفهومة من جاء القوم كلهم لانها
اشترت بالقوم الى طاعة معينة فيكون حقيقته في
مجموعهم **قوله** اي في كونه مفهوما او مفهوما بالذات
السنة وذلك الدفع يكون بتكرار اللفظ لا بتكرار
معنوى فانه غير ما يقع لما قصدت به من دفع الفعل

دفع ظن الفعله فانك اذا قلت ضرب نفسه فربما
 ادت ضرب عمر فقلت نفسه بنا علما ان المذكور عمرو
 عليه صورت الاولي **قوله** بنكره واجمع اه قال الشيخ
 الرضي اعلم انهم ارادوا الواحدة والاثنية وله لاصتاع
 لا اعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا الا لفاظ الدلالة على
 هذه المعاني نحو جاني وجل واحد وجلان اثنان و
 جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة الثلثة و اراد
 الى غير ذلك ولما اذا ارادوها باعتبار نسبة الفعل
 اضافة الالفاظ الدالة عليها الى القطع فان الاغراب
 من الاضافة وهذا اللفظ باعتبار هذا المعنى على ضرب
 بعضها لم يجرى الانصوبان على الحال وهو واحد وجمع
 وبعضها لم يجرى الا باعتبار انه توكيد وهو كالمثله
 وتصرفاته واحولته ولا يجرى الى اربعة مضافه على
 القدر على اري الخليل وربما نصب جمعا جمع حاليين
 على انه وقد يضاف اجمع اضافة ظاهرة فتوكبه لكن
 بما زائدة نحو جاني الى تقوم باجمع بخلاف عينه فانه ^{توكيد}
 بهامع الباء ويدونه بل اما جميع فهو يجمع اجمعون ^{يستعمل}
 على احذثه وجهه اما مقطوعا عن الاضافة جالا
 واومضا فانما يكد اليه العامل نحو مررت بجميع القوم

واما مضافا لتأكيدا وهو اقل نحو جاية القوم وحميم
بعضها يستعمل مرة التأكيد مرة ط لاوذة التثنية من التثنية
وما نوقها فقول جاية القوم منهم ولا تؤكد تبت
واخواتها الا بعد ان يعرف الخاطب بكيفية العذر
قبل ذكر التأكيد واللام يكن تأكيدا بخلاف الوصل
في جايه رطال ثلثا ما البدل والوصف فقط وغير
به لكن في اخراج بدله الكل اجمع الى منه وهو ان
منه في حكم النقيض فلا يمكن ان يكون قد وصل
ليتا منها قوله واقادتها توضح متبوعها اه وذلك يبع
يقال واقادتها الكثرة والتوكيد نحو تفتحه واحدة
ويمكن ان يقال في التثنية انها خارجة بقوله في
او التثنية لانها في قرارة المتبوع لانه التثنية وال
التثنية وهذا قال السيد قدس سره في حاشيته
قال المصنف ايضا اخراج الصفة المذكورة نفحة وا
ان قرارة المتبوع لا يتحقق بدون التثنية على
المتبوع لكن واحدة لانها على معنى نفحة ولان
فيها على السمع اصلا وايضا ان واحدة لا يقر
فيه ولا اشمول ثم انما هو ان واحدة تدل على
الواحدة التي هي مدلوله للنفحة واخا بان الوا
حاه

استفادة من الصحاح ضمنا لا ضمنا انتهى ^{الصحاح}
على هذا الجواب بان المدلول اعم فان اجمعون في قوله ^{قوله}
الرجال اجمعون ^{قوله} والمدلول الرجال ^{قوله} ضمنا لا مطا ^{قوله}
لان كونهم مجتمعين في معنى واحد لا يستلزمهم مدلول ^{قوله}
اللفظ من حيث كونه جمعا مضافا لان المنابر ^{قوله}
رجال اثنين لا مدلول اصلا لكلمة وقد صرح بان ^{قوله}
اجمعون مدله على الاحاطة ودون كونهم متصنفين ^{قوله}
بالفعل في حالة واحدة خلافا للزجاج والمبرد ^{قوله}
قال في قوله كما بعد الامانة ^{قوله} اجمعون انه كلام ^{قوله}
والعلى الاحاطة واجمعون على السجدة وفي حاشية ^{قوله}
واحدة ^{قوله} وهو لفظ ومعنوي يجوز ان يراد التكررة ^{قوله}
التاكيد اللفظي الا اذا كان تلك التكررة محكما ^{قوله}
بها ولا يؤكد بالمعنوي مطلقا عند البصري ^{قوله}
الكونيون فيجوزون التاكيد بكل واجمع دون ^{قوله}
وعينه اذا كانت التكررة معلومة ^{قوله}
ويوم ^{قوله}
اذكر ^{قوله}
وهو لفظي ^{قوله}
بطرق ^{قوله}

بان صاحب المصنف ذهب الى زيد في قولك يا زيد
 حازان يكون بدلا مع صدق هذا المد عليه واجب
 زيدا يجوز ان يذكر على انه مقدر كما هو الظاهر فيكون
 تأكيدا قطعيا ويجوز ان ذكر زيدا لاول على انه وظيفه
 لذكر غيره ثم بدوله ان تصدق دون غيره فذكره ثانيا
 هذا الطريق فيكون بدلا ثانيا بدلا جازا ان يكون
 واحدا مقصودا وغير مقصود بحسب **قوله**
 او كما يذكر الحاد و عرض عليه بان الكنع واخويه
 لاجم فكون التاكيد القطياع انه عدها من المعنوي
 واجب عنه بالانتماء المراد منه وكونها **قوله** لاجم لا
 المراد منه لكونه طارا بالعدد مع اجمع والمراد
 ليست بحسب الوضع ولئن سلم المراد منه فالام انها تكيد
 لما اكده اجمع واما قول المصنف الكنع واخواته اجمع
 لاجم ليس معناه انها تكيد له بل معناه انها اجمع
 طما استعماله ليعين انها لا يستعمل بدو منها قطعا
 الجمعيه **قوله** ويجوز في الالفاظ كلها اعلم ان
 التوكيد اما مستعمل بجوز الابداء به والوقف عليه
 او غير مستعمل في المنقول ان كان على حرف واحد
 مكرر تكرر اعماده في النسخه نحو كيك و ضرب
 واذ لم يكن على المصلا نحو كيك و ضرب ك حرف واحد

المراد

ولا واجب الا اتصال جاز بكبره وحده نحو ان ^{يد}
 يام وقد حذرت في التكرير الضمير المتصل المرفوع ^{المرفوع}
 التاكيد المرفوع المتصل نحو بكت انت وضربت انت
 كبر المنسوب المتصل وتكرر بالمصوب والمرفوع ^{الفصل}
 نحو ضربته اياه واما المستقل فهو كور بلا مصوب
 زيد يريد ومع الفصل نحو قوله تعالى وهم بالآخرة هم
 كافرون فيدلنا عن هذه الكلمات قال الشيخ الرضي ^{لما}
 لفظ على ضربين احدهما ان يقيد اللفظ الاول وانها
 ان تقوى بموازنة مع اتفاقها في الحرف الاخير ^{بمع}
 وهو على لثما اضرب لانه لما ان يكون للثاني ^{ظا}
 نحو صارتا وهو سرير ولا يكون له في الحال الاول
 معنى قولك حسن بقرين او يكون له معنى يتكلم ^{عن}
 الفاعل حيث ثبت من حيث الشراي اسم ^{هم}
 الكون ابصغون ابصغون يدل من القسم الثاني
 اي لا معنى لهما مفردة وقبل من الثالث وذكر استا ^{ها}
 ما ذكره السارد قدس سره ويمكن استنباط ^{سباب}
 اما المقام فلان العموم وهو تمام الافراد ^{حوا}
 واما الراي فلانه تمام التورية قد عرفنا العموم
 هو التمام واما ان يسلق فلانه يستلزم انبساط ^{ولا}
 والعامل بسبب شامل واما الطول فلانه امتداد ^{العام}

امتداد وجودي وعن بعض العرب فسماها والاول
 اولى لكراهم اجزاء شين حيث تكد اتصاها لفظا
 ومعها بالاحلاف الضمير في كلمة وكذا في جميع **قوله**
 او الجمع غير جمع المذكور السالم فانه لا نوت او ما لم يجر
 وهو ما سوى جمع المذكر العاقل خلافا لانه في فانه ^{يخوزه}
 اذا كان مكر **قوله** ولا حاجه الى ذكر الافراد قيل ^{قوله}
 وواجبه له وسعدده بعه طريق عموم المجاز فينا
 الاجزاء والافراد **قوله** لان الكل السالم يلحظ افراده ^{مجمعة}
 جاز ان لفظ افراد الكل مجمعه ولو كان الحكم على ^{كل}
 واحد من افراده كالدهم البيض والدنيا ^{الصف}
 كما جاز عكس ذلك ايضا وهو نوهم الحكم على كل ^{افراد}
 مع ان المحكوم عليه وهو المجموع كقولك شربنا
 اي مجموع حيوان فرب حيوان كذا ذكره المتحقق ^{الطو}
قوله يصح افتراقها حسا او حكما اي افتراق حس او
 افتراق حكم والظان انه لا يكف الا افتراق الحس بدون
 افتراق الحكم حتى لو كان ذوا اجزاء يصح افتراقها حسا
 ولم يصح افتراقها حكما واطها لم يصح توكيده بكل ^{جمع}
 فالمصادر الافتراق الحكم **قوله** شد الرمت القوم ^{شربت}
 الصد كلة قال الشيخ الرمي قد يكون في اجراء يصح
 افتراقها حسا او حكما نحو شربت الصد كلة فاذا ^{الكل}

ب
 جمعة

بكل يرفع الاحتمال الأول لا الثاني لان الأول
اشهر فيسبق الفهم اليه ولا يحصل المقصود فان اردت
رفع الاحتمال الثاني قلت اشترت جميع اجزاء العبد
قوله بخلاف جاء زيد كله للقياس عليه يقتضيه ان لا
يصح اختصم الزيدان كلاما اطلاقا للمرد فانه جوزوه ^{هو}
خلاف القياس والسمع **قوله** واكتنع واخوانه اتبا
لاصح اذا اردت الجمع بن الغلط الساكن مرد ذلك عن
كلا قريته ومن المتن لكن يناقض في ما جاء بصح ^{مع}
فان لا يختصم وصدقته هب اليه وبعده انص قال
الشيخ الرضي اما تقديم النفس على الكل فلان الاحاطة
للفرد وتقديم الموصوف او في واما تقديمها ^{على}
الجميع فلان الضر موضوعه للذات والجميع مستقفا ^{وه}
لها من الخارج كما لوجه السمع للذات واما تقديم
الكل على جمع فلكونه جامدا واتباع المشق لولي واما
تقديم اجمع على اخوانه فلكونه اظرف في افادة معنى الجمع ^{اللا}
من قولهم حول كمنع اي نام **قوله** بالنسبة الى التسوع فيه
انه يفهم منه ان البدل لا يكون من التسوع **قوله** ورد
طرف لست احوال من المسترفه اي متجاوزا ^{لا يكون}
النسبة اليه بوطنه هذا يحفظ في بدله الغلط **قوله** لان
تسوعه خصوصا ابتداء وبتسوع البدل لا يكون مقصدا

ابتداء سواء كان مقصودا او لا وقد خالفه بازيد بن زياد ^{جل}
بلا فان لم يكن مقصودا ابتداء كما ذكرناه في حجب ^{بلا}
لكن صار مقصودا ابتداء ونظيره انه ان هذا القول ^{بلا}
اظهر من ان تعال لان المتبوع لا يكون مقصودا ^{ابتداء}
ولا ابتداء مع انه لا حاجة لنا في اخراج المعطوف ^{بلا}
قوله ولا ابتداء **قوله** ونسبه القيام نفيه الى التابع ^{مقصود}
ولكن اثباتا ان قلت قد وقع في كلام جماعة من العلماء
ان الاستثناء كالم بالى اثباتا ان قلت قد وقع في
كلام جماعة الحكم في الستة بالاشارة لا بالعبارة ^{قلت}
صح القول بان النسبة الى التابع مقصودة قلنا ^{قلت}
يطبق هذا التعريف على منبهم فلا بد من تخصيص ما
بالاستثناء المحض ومن ان تعال ان قولك ما قام احد
الاريد لما كان في قوة ما قام احد غير زيد كان ابتداء في
الحقيقة غير زيد وهو مقصود للطلب القيام وهو لا حاجة
الى تعميم النسبة **قوله** وبدل الاشمال قال ابن جعفر ^{انا}
قيل له ذلك لاشمال المتبوع على التابع لا كالا
الطرف على الطرف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا
ومتفاضلا به بحيث يبقى النفس عند ذكر الاو ^{مشو}
لا ذكر الاو ان ويغني ان يحمل كلام المشاعر قدس سره
على هذا **قوله** فالاضافة في الاخير اعترض عليه بان

ظ
القول

هذه الاضافة منه والاضافة في الاولين سائفة
من كيف يصح عطف الاخير على الاولين وقد وجب ان
يكون اعراب التابع والمتبوع من جهة واحدة شخصيه
يكن ان تعال لوقري والاشمال والغلط بالرفع
المضاف مطلقا على قوله بدل الكلام لوجه ذلك وكذا
جاء الاضافة في الاولين بمعنى الاسم او فرق بين
المذكورة الثابت منهاها المضاف او قري بالمعنى
المضاف **قوله** بل لا ادرى عطف البيان الابدل الكلي
كما هو الظاهر كلام بسوره **قوله** واليهان فرع المبين
المبين لم يات به الا الغلط فان كونا المشهور المقصود
الاول **قوله** وان قصدت فيه الاستدلال الى المتبوع
وجعلته مناط الحكم فكذلك قلت جازي في زيد من قطع
عن لا يكون احاك واذا قلت كومت زيدان فكما انك
قصدت ذلك المبتق على الخطاب وادعت لنا انك
وقم عليه من حيث انه احوك وهذه الفائدة مستقيمة
في عطف البيان **قوله** بحيث وجب النسبة لا النسب
النسبة الى الملايين اجالا فلولا يمكن النسبة الى الملايين
لابد تفصيلا لم يكن بدل الاشمال فلا يقول في بدل
الاشمال قدا امين لسانه وفي الوزير وكلاهما
الملايين مفهوم معين **قوله** بخلاف ضربته من جاره فلا

ظ
القمر

بد من اعتبار ذلك لاخراج ما ذكرناه ^{خل} فيه اى لم يلزم ثبوت قسم خاص **قوله** ويطرب ^{القسم}
 فلكه فيد ان النسبة الى المبدل منه لا يوجب السمع ^{الى}
 المبدل فكيف يكون مثلا لا ليل الاشمال وكذا المثل ^{الذي}
 الآخر **قوله** بعد ان علقت العقد وشرط اسلوب ^{لا}
 اذ والنيان اوسق اللسان قال الشيخ الرضا الاجازان
 يوجدان في كلام الفصحى ثم قال ان وقع بدل اللسان في كلام
 فقه الاصحاب **قوله** اغيرة قبل المبدل منه او التبرع
 لا يمين ذكرا يذكر بحثيمة كونه سبلا منه او تسوعا
 بحثيمة كونه غلطا **قوله** واذا كان المبدل يجوز ان يكون ^{نكرة}
 بالرفع ومعناه اذا كان نكرة مبدله من معرفة **قوله** فالنعت ^{تلي}
 الشيخ الرضا ليس ذلك على اطلاقه يعمل هو في بدل ^{الكلمة}
 ثم نقل عن ابي علي انه يجوز ترك النعت اذا استغنى ^{من}
 المبدل ما ليس في المبدل منه كقولهم تع بالواو والمقدس
 طوى اى مقدس مزين **قوله** ثم لا يكون المقص ^{القص}
 نقل عن الحسن انه جعل هذا وجها لتوصيف بدل الكل
 واما في توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال
 لا يبال بدنها من ضمير يرجع الى المتبوع يعلم ان المقصد ^{مقصودا}
 املا يسهه ولو كان متصلا كما في معرفة ولو كان

كان موصوفا به **قوله** ومضرب نحو الزيدان لقيتهم ^{الاه}

قال الشيخ الرضوي فما يصح بلا اذا قلنا لفظا الزيدان

واخوتك والتمناه بعدد وزن هذا المقام نحو ^{ضربه}

اياه وهو ما كيد لفظي لرجوعها الى شيء واحد وقد

انفقوا في مثل اسكن انت ورجعت الجند اوقات

تأكيد فكنا هنا انتهى حاصل كلامه ان البدر في هذا

لصيد الأول وما ذكره من المثال لا يبعد الا ما ^{الأول}

قلنا ان الأول يصدها ان ما يتبعه ان ^{الفضل}

ليس الا زيدكما اشترنا اليدي في قول **قوله** ولان

المضرب تكلم والمخاطب اه قيل ولا يلزم ان يكون شيء

غايبا مخاطبا ومتكلما وفيه عتاة يبرهن منه ^{يخوز}

ابدال هذين الضميرين من الاسم **قوله** مع كون ^{لونها}

واحد فلا يبعد زيادته على ما يفيد الملائمة وفيه

المعنويين متغيران غلامه في البابا انها متحدان ^{عقب}

الذات **قوله** فان التامع فيها مقصود فيفعل ^{هذه}

المبدل منه **قوله** التي عا ناقة وبرا بجها ^{الذراء}

بنت ريش والبعفاء لا غر والقباه سوده ^{بنت}

قوله ان كان نحو اى كذب فعال ^{حمله}

بمعنى المضراى ضمنى فيه معنى ليل **قوله** الاله ذكر في ^{المعنى}

المبدل

المبدل

المبدل

ذكر المعنى

ذكر الجنب لان قال جاز ان يكون الجنب لما خوذ في التعريف
مطلوباً بوجه الذي ارتد كسبه لان نقول لا اعتباراً
لهذا الاصل واللام يصح الاعراض على التعريف ^{بانه}
تعريف الشيء نفسه والنظر في ذلك ان اللفظ
حقيقته في سماء مجاز في غيره فلواريد به وجه لا
مفهومه كان مجازاً **قوله** والامر تغير اللام لم تغير
المخاطب اذا كان مع اللام **مع قوله** والمراد المتأنيب
المتعبد في تعريف العربي هو هذه المناسبة ^{العلم}
لانها اعلم من الشاهد وهي كانه في البناء كاشهد ^{عليه}
تفصيل موجبات البناء ولقد فصل ^{بقوله} ان ارد
ما ناب عن الاصل مناسب معتبر ^{دوره} تفصيلها
صاحب الفصل لكن شرط ان لا تعارضها صفة مقضية
للاعراب كإضافة ابي الموصول وهذا التحقيق ان
ما يوجد عليه من انه لا يجوز ان يرد مطلقاً المناسبة
لظهور بطلانه ولا مناسبة مؤثرة البناء لاستدراجه
الدور ولا مناسبة قوية لاستدراجه التعريف ^{المع}
لان القوة مراتب والارد بها من شاملة لجميع المراتب
قوله اما يتضمن الاسم معنى الجنب الاصل حقيقة لا ^{ها}
ولا يلزم بناء التشبيه لان تضمنها بالواو العطف
هي لاصية **قوله** او هو ما منع الحلولا للشك فلا

بنا في العرفان فيلزم اني شئ تضر غاق في قطع غاق
صوت الغراب اجبا به غير مركب كما باعتبار قصد المنا
للمعنى الواقع غير مركب وهو ما يتكلم به الصياد لانه
به الغراب من صوته لانه ليس كلمة فلا يكون معروفا ولا
والقابه غير عن حركات البناء بالالفاقب دون الالف

لعدم اختلاف آثارها **قوله** اي القاب للمعنى من حيث
حركاتها واخره وسكونها والقاب علامة البناء
في حركات وسكون الضم والفتح والكسر وانما خص
الحركات لان المعنى قد يكون مع الالف والياء نحو
ربدان ولا جليل ولا يطلق عليهما الضمة والفتح
حقيقه وقد دفع ذلك الاطلاق في كلام المتقدمين
قال النجاشي وعندي ان اطلاق الرفع والنصب
والجر على الحركات الاعرابيه حقيقه وعلى الحروف
الاعرابيه مجاز تسميه للثاني باسم المنوب **قوله**
ضم وفتح وكسره وقف هي الضم ضما لحصوله
الفتحة والفتح فتحا لا يفتح الهم في التلفظ
والكسر كسر الانكسار والفتح السطحي التلظ
به والوقف وقفا لتوقف النفس عن الجري **قوله**
وبالعكس يعني يطالعون الرفع والنصب والجر
الحركات البنائيه **قوله** والمراد ان الحركات اه رد لما

قيل من ان كلامه يدل على اختصاص النعم والفتح
 بالنبي ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله القاب
 لان لقب النبي محض **فعل** ما ذكرنا خارج قدس
 معناه ان ملك الامور القاب لحركات اليه لا يحصر
 لانهم كثيرا يطوفونها على الحركات الاعرابية **يطوفون**
 اسكون على الحرام بحذف الحركه **قوله** حيث قال

وفاعله نفاش فيبين تامعه الماء وبين ما يست
 مع **واكتنايات** الاولى ان يقال **ويخص** الكنايات
 لان بعضها مركب كقلاان وفلانة والاصوات **قوله**
 قيل انها ليست موضوعة لكنها جارية على الاسماء
 في البناء فلها اعدادها منها **قوله** المضرة تقدمه على سائر
 اذ ليس في شيء معه اعراب ولا نزاع في بناءه وليس
 فاد الا لتباس وعلة بناءه احتياجها الى حصره
 كنه عنه **قوله** ما وضع اي اسم وضع فلا يرد الفصح
 كان ذلك **قوله** من حشاه متكلم في انا ياتي في
 تلاصقه على القول المختار مع انه ليس هو **تلاصق**
 من حشاه متكلم بل لا يرد عند من قطع النظر عن
 التكلم والمطاب والقيمه وانما يفهم تلك التفتيات من
 لواحقها اللهم الا ان يقال انا تاليها ملك الوا

اخصها

٢٧

هو باعتبار تلك الواضوح موضوع هذا ذكره ولكن بحسب

بانه مشترك لفظي وتلك الواضوح تعين المراد لكنه

بصيد **قوله** ويخرج بهذا القيد في قوله به لفظ التكلم

المخاطب فانها بسا موضوعين للتكلم والمخاطب بها و

صح انت تكلم هو وانا مخاطب وكذا يخرج عن الحد

السابق لأن المراد بالتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم

وقيد الجنيده هناك يخرج زيدا اذا عر السمي زيد

نفسه زيد وقس عليه حال المخاطب ومنهم من فرقه

ما وضع لتكلم بقوله اي مادته او بطريق الكتابه و

هذا يخرج لفظ التكلم والمخاطب لانهما موضوعان

وصرحا وكذا اراد بالصغه الجنيه انهم لم يولد

ان لفظه انما موضوع للتكلم بناء على ان الجنيه ومع انون

قد يكون الشرط وقد يكون للتحقق **قوله** فان الاسماء

الظاهرة كلها موضوعه الغائب عن الما ليس متكلما

حيث انه تكلم ولا مخاطب من حيث انه مخاطب لهذا يقول

يا نعيم كلهم نظرا الى الاصل للفارسي وقول المنهني زيد

زيد ضرب ولا يقول زيد ضربت وانما اجاز نعيم كلام

يا ليل لمطاب وليس في زيد ضرب ليل التكلم **قوله**

ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة او قيل اذا اراد

الاشفاقه

الالتزام ومنهم من خص الأول وجعل الثاني من
 السباق ^{بمعنى} الأول ظهور **قوله** كقوله تعالى هو أقرب
 وكقوله تعالى يوادت الخفاف إذا العيش بولد على
 وادى الشمس والشمس الرضحي صل من باب المعلوم
 السياق ^{من} أن ليس من دلالة المعلوم من لفظ واحد
 فكانه متقدم من حيث المعنى الظاهر أن يقال من حيث ^{بمعنى} اللفظ
قوله ومن سباق الكلام السابق على الضمير والوار
 فيه الضمير وإن كان مع صفة قرينه خارجة كما قال
 الشيخ الرضحي في قوله بع أنا أنزلناه في ليلة القدر ^{الذو}
 في ليلة القدر التي هي في رمضان يدل على أن المنزل ^{هو}
 القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن
قوله وكذا الحال في ضميرهم رجلا وإنما الضمير ^{التابع}
 فلهم عن التكرار وحذف الفاعل فالمصطلح الفاعل المنفرد
قوله المستعمل بنفسه في التلخيص بالبيان المخاطب **قوله**
 قيامه مقام الظاهر لثرا به لأختصار **قوله** لا ما مع أن
 قلت بين الموانع الفصل وقد يقع بين المضاف والمضاف
 إليه قلنا لا يقع إذا كان المضاف إليه ضمير مع أن ^{الفصل}
 بينهما مطلقا يقع الأول ضرب وضرب قبل الأولى أن
 نقول ضربت واضربك وضربت ويضرب ليكون

فظ
 والظ

فرد المرفوع المنصّل متوفاه و يمكن ان يجاب عنه
 ان المراد تعذر صبغه التكم المعروف بالصيا كما
 واستقبلا او بان المصنوع التظير لا يستيف العد
 ان قلت فلم ذكر صبغ المجهول قلنا ذكرها لانه لا يترا^{هم}
 في اختلاف الصبغ يستلزم اختلاف الصبغ ^{دفع}
 هم فاسد اوله من بيان متلا **قوله** الى ضربين قبل
 المالحكم الاستعداد فيلزم ان لا يظن ما جدها
 الحكم يجب بان مضاه الاول ضرب وضرب الثاني
 الى ضرب او ضربين يكون له اه للاسقاط في ^{حل}
 وانما بدأ بالمتكلم الصريون ببدأ و ان الغالب
 عن الواحق ثم راعون السلوب الذي **قوله**
 وتبدل هته ها نحو مضاه قد يدهره ^{خطا}
 كن تونية الوصل وهو عند البصرين هته
 فزيدت للوقف **قوله** والصير انت الى
 اجاعا قال النح الرضي هو من ذهب البصرين
 الفراء ان كانت كاله اسم وقال بعضهم ان
 الصير ان علا كان الواحق الا ان واخوا
 الكوفيين و ابا عماد **قوله** كنتم وضعوا للتكم
 لان علا سده لان المشاهدة شاهدة

لا يصل

على تعريف **قوله** واعطوا النبايكم المتخاطبة

بمعنى مخاطبة ابراهيم واحداً لغاب والواحدة الغائبة

على الرفع المنفصل وهو **قوله** خاصة فيلحارج

صبر سر والنا للباغفة او مصددة كالعادة منصوب

بمجدون اي خص بالاستتار خصوصاً والجملة من

قوله التي وضعها الاحضار في المنظر في هذا الباب

الانحصار اما اولاً لا في اخذ اللفظ المقصود لاجراب

في مدلولها لتلايها جلال اجراب واما الثاني

الحرف في في المنفصلة ظاهرة واما في المنفصلة

اذا عرفت عن نفسك وعن غيرك باسمها وارجح

غالباً ان الصبر اول حروفها واما انما فيها فمضمون

لما قرين بوضع الالباس الذكوة الاسما الفظة

فانك اذا كانت زيد مثلاً بالنسبة على مخاطبة زيد

العالم او الجاهل يحتاج في تعين المراد الخبير

واذا قلت يا اوانت بعد سبق الموضع لم يجمع الخبير

بزيد الالباس واذا عرفت ذلك فالاصل في هذا

الباب المنفصل المتشابهة احصية المنفصل الباطن

في المنفصل **قوله** استناداً لفاعل ليس المتشبه

الصوب والحرف ولا ادري من اي قوله هو

منه للضارع **قوله** مطلقا اي دينا مطلقا او ^{شأن}

والظان قاله الشارع قدس سره من انه بيان للنكح

حال في قوله وفي الصفه مطلقا **قوله** وفي الصفه

يذكر قوله مطلقا باعتبار ان الصفه هو ^{صف}

ولا يسوع المنفصله لا يحصر صورته ^{نفصلا}

لان الصفه الواقعة بعد حرف النفي وحرف

نهيام اذا كانت عاملة في الضمير العامل ^{له}

منتم وذلك لان فاعله احد جزئى الجملة ^{عنه}

وكذا فاعل المصدر **قوله** الاستعداد المنفصل ^{الا}

او الاصل **قوله** والاتصال انما يكون باحد ^{العالم}

ضمير المنفصل كالجزا الاجزى من عاملة فاذا لم يكن

عاملا كان متوخرا او محذورا فكيف كون ^{الجزء}

قوله قال او بالانفصال من انما وقع تابعا ^{الكلام}

او عطفيا وكذا ما وقع لعل ما المعينه ^{للتكيد}

الامر محو طان اما انت اورد وما وقع ^{من}

لمت واعطت لذا كان الاتصال ثورث التا

ول الاول ولما اورد لم يتيسر فالاقصال في ^{الجملة}

اولى والاتصال ابعثت اولى **قوله** ^{قال}

رضي احترازه عن محو ضرب زيد بالانفصال ^{عجز}

دلت مع تفصيل او لا عرض فيه لان قولك ضرب زيد

بمعناه لم اعرض عليه ان التقديم لعقيد الاقمام فلما

بان تقديم المفعول بعد ذلك لم يقد يكون ذلك الا

الكلام بل قبل ان يقدم المفعول على الفعل فيقبل

الشم **قوله** منه عرب يع الجرح ان يكون نقدا او

او صلدا وخبيا **قوله** انصارا على ما هو الاصل مع ظهور

ان الحكم لا يخاف **قوله** وما ضحك الا انا وكذا انما

ا**قوله** ولكننا كيد لا نرا لفاعلها بما هو محقق

الرفعي وقد فصل ههنا تفصيلا وقال اذا اختلف

جوى عليه وما هو له في الافراد او فرعه عنه

والجمع وفي التذكير او فرعه وهو التانيث فلا يلبس

كان محتمل الضمير صفة او فعلا ان انطلق ما ذكرنا ان الصفا

في النسب اتصاله فاللبس حاصله سواء كان المسند

او صفة والضمير لا يرفع اللبس وان اختلفا في

والخطاب والتكلم فاللبس منفرد في جميع

الاي غايه المضارع مع المخاطب وفي غايه يرفع

المخاطب مع المخاطبين فان اللبس حاصله ههنا

بالتاكيد واما الصفة فاللبس حاصله في جميعها

الاختلاف المذكور ويرفع بالتذكير فلما ارفع

ب
اللفظ

بالتفصل اللبس في هذه الصورة طرد البصر
في الجميع سواء كان هناك اول وسواء رفع اللبس
واما الفعل فقلنا اتفقوا عليهم على انه لا يجب ان يرفع
احدا لرفع الالتباس فيه فليلك اعرف فان قلت
ضمير مفعول في انما ضمير مرفوع اللبس فلم يكن
به قلنا لما كان هذا الضمير يرفع اللبس وكان مما
يجوز حذوه حذوا الالتباس على تقدير حذوه فاني بمجرد رفع
الالتباس ضمير لا يجوز حذوه **قوله** واذا اصح ضمير ان
يكون ما قبله فيه الاتصال **قوله** احرازها اذا تقرر
سببها ان كانا عاتين جاز الاتصال وهو عري
الاتصال اكثر وان لم يكونا عاتين لم يجز الاتصال
اجاز المبرد قياسا على الغائب **قوله** للمخبر عن تقدم
الحال المتساويين فيه انه يجوز ان يرفع الأول بانه فاعل
في الاصل كضرتك او فاعل بحسب اللغز كالنفعول
الأول من باب اعطت ويمكن ان يرفع بان الجمع
بالتفصيل عليه ترجيح المعنى لانه اللفظ ووجوب
الاتصال باعتبار الشاعرة في اللفظ **قوله** بلزم
لعدده ولان الثاني اشرف من الأول لكونه
اعرف فان لم يكن متعلقا بما هو ادنى **قوله** في
سببه اي عن النجاة وقال اباهو شئ فاسوه ولم

به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستخدموا
 منذهب النحاة **قوله** فلك الخيار لا اجتماع حتى لا
 والانفصال باعتبار عدم الاعتداد او بسبب
 لا منقصة في الساق باهواشرف منه وصبرورة
 حمله بالانفصال وان شئت اورد به منفصلا ^{الشيء}
 الوجيه والانفصال في ابعثت اولى من الانفصال
 في ابعثت لان المفعول الاول من ابعثت
 فاعل من حيث المعنى فكان الثاني انفصل بضمير الفاعل
 وفي مفعولي ابعثت ابعثه المتبداه والخبر وفيها
 الانفصال لان كان في الاصل جرا مبتداه انفصل
 انفصال جرا مبتداه باعتبار ان حاله معنوية وقد
 لوجود الناسخ فكيف يصح انقاده اذ قلنا هو معدوم
 صورة استحق والناسخ عكس ذلك لان النسخ
 في الحقيقة بدل الخبر فان قوالا كان يدعى في معنى
 قام في الزمان الناسخ **قوله** لكون ما بعد لا مبتداه
 بل هو افعال فعل محذوف او مرفوعا بولا والوجه
 التثنية يفتض الانفصال **قوله** لكن غير الاستدراك
 ضمير المتكلم غير خارج كما قيل وذلك لان المراد بقوله
 لولا انك هو الضمير المرفوع المنفصل ويصح قوله ان
 اوله اه متصل ضمير المتكلم لكن غير الاستدراك

منه **قوله** وعيت اه انما يوصل لولات وعيت
 لا آخرها لاخلاف الضير من الاتصال وال
 فصل
 ولم لما يختلف الضير في لولات وعيت اصعب
 غاية واحدة **قوله** وذهب بسبوه الى ان لولا في هذا
 المقام اي تمام الصال الضير خاصة قال بسبوه بـ
 كون بعض الكلمات مع بعضها حال كان ^{ان} ^{الذي}
 ما بعدها الاضاد واذا اولها عدده بعضها قال التبع
 فيه نظر لان الحاد اذا لم يكن سايلا لانه من متعلق ^{متعلق}
 غير ظاهر ويمكن ان يقال متعلقه جوابه اذ مع ^{لا}
 ملكية اشبه هلاية بوجود **قوله** فالانفس بصرف فيما
 لولا وبزمنه سبوا في **قوله** وسبوه في ^{فنه}
 ورعد ان التصدير واحد **قوله** تنقاد لهما في المع
 معناها الاتباع في اعي حابل وعية فتصير ^{ان}
 به ويجعل خبره مضاد عالته والعال بعبه ان يكون
 مع ان لرعاية عية وجاز تركه لرعاية لعل **قوله** ونون
 التوقا به يسج نون العاد كما يحفظ السقف عن السقف
 كما وظ ذلك النون اخر الكلمة عن الكسر **قوله** اي
 المتكلم ولم يعبه غيره **قوله** ليع اي يحفظ عما هو ^{احس}
 الحى وهو كسوة في اخر اجزاء الكلمة غير عارضه ^{الساكن} لالتقا

وذلك لانهم لما منعوا الفصل الجرد كانت الكسيرة اصلها ^{مان}
 الجرد على الفتحه والياء كوهو ان يوجد فيه ما هو اخت
 وبعبارة اخرى كوهو ان يوجد فيه ما يكون في بعض
 الأحوال علامه له وفي ذلك بيان في الفروع ^{ذلك}
 الجرد ودخولها في نحو اعطيت وبعطي اما يطرد الباب
 او يكون الكسر متدرجا في عصابي وقاضي وتركيبا
 عساي ظاهرا على **قول** له وتذا سميت لوزن الوقا
 بعد ان اضافة من باب اضافة السبب السبب ^ك
 ان يقول اضافة من باب **قول** عرابي ونون ^ع
 سواء كان مع نون الضمير ونونا التانيه او لم يكن ^ه
 اهره او انا جار لقيام نون الاعراب مقام نون الوقا
 دون تلك النونات لان نون الاعراب كون الوقا ^ن
 لا يجرها **قول** لعمرو عنها الغيبة الكسرة العارضة ^{لها}
 فانها الزم لانها جرت الكلمة بخلاف الكلمة المشغله **قول**
 وانت خطا بعام وقوله مع النون طوق قوله **قول**
 مع ان وكان اه هذا الضمير مني على ان عمل الحمد على ^{حور}
 الحائس سواء كان مع التثنية او لا وذلك لاول ^{تول}
 واخواتها عام يستلزم ولعل ذلك لانها كوهو
 الياء ارجح النون ذلك ان كل التثنية التثنية ^ك

ببساط اليد الغم ويخص قولهم واخواتها سوى بيت
بقرينه ذكرها فيما بعد فنقول في ذلك انه يقع الجر والجرى في
ذهب لما السويه وبيدك ان لم يذكره مع ليست **قوله** لا يظنه
على الحركات البناءه هذا في عمده النسبه وجهه ان كبره
المناسبه مقابرة كسره ونون الاعراب واولها الطرد البالي

قوله وعلى السكون في ذلك فالشبح الرضي لم يجز انظوا
على الفتح والضم الا في السكون قاله السويه تعالى في ذلك
لدى وفي كان الحاديه كي لان يكون بعد الحله عن
الحكمه وتقدمها اما الانفعال المعنيه على السكون والفتح
والضم اخواتها تلك الاسماء ومنه بناصم ان
عن تحت الحرف المضارع مع النون من حسانه فعل
من حيث انه حركة اخره حركه بناينه وكذا التمرز عنهما في

الحروف المشبهه لشيها بالفضل وقد صرح بذلك النليل
قوله عزز اعن اجتماع النونات فيه بعلب اذ ليس في

اجتماع النونين **قوله** كما في اصل قاينه في قوله اجتماع الهم
نونان اذ ليس الفاصل بين الهم من الاحرف واحدا **قوله**

ومختياره ليست الشهور فيه ان النون لانه الاضاره
الشعر **قوله** وينوسط البندل والهمز الطالق بقوله في رفع
المتبادر والجر فيه عزز ويحتمل ان يكون بين التبادر

وانما اخرج للتاكيد لان حق المتبادر والجزان لا يقع بينهما
فصل **قوله** يلا العوامل وبعدها اعترض عليه بان
العوامل اذا دخلت عليها لم يتغيرا متبادرا وحين فكيف
يتوسط بين المتبادر والجزان يلا العوامل وبعدها واجب
بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند النحويين
بان يقدح عموم الجازان واد بالمتبادر مثلا الجزء الاول
من الاسمية والجزء الثاني منها بان المتبادر ^{الخط}
بحقيقتهما لانه من قبل استهنا الشبان في شيا
وصباه وانه حقيقة وفي ظن لان الوصف في الغالب
في الغالب خبر ولهذا جئنا بقها على ذلك مسائل ^{ممكن}
فيه ليس من الوصف الغائب فطره وان شئنا
وصباه لان هذا الشبان في شيا به وصباه **قوله**
صبيحة فروع اما الى المفضل ما هو صورة الضمير لانه
غير صالح لان يوصف وانا اعتبر صورة المرفوع شبان
الطرفين عن المتبادر **قوله** مطابق المتبادر الشبان ^{كله}
وقد جعل مطابقا لجزء كآيد ان تلك الضمير المرفوع
هو باعتبار الجز **قوله** وتكلموا خطابا فمقته وزما
وقع بلفظ العيبه بعد اخذ لقيامه مقام مضاف
غائب **قوله** ويصعب فصلا عند البصر وعما د احمد ^{الكوفيين}

كونه حافظا لما بعده **قوله** مقطوعا عن جزئته **قوله** وذلك
المتوسط الفصل بعد ان قوله لفصل علة غاية
للمتوسط فيكون قوله نسبي فصلا جملة مقترضة بين
الغاية والمعنى وانما يجعل علة للتسمية لان حد
الفصل لا يترتب على التسمية ولو كان الفصول بيان
التسمية تعالى لا يفضل لاشتغال الفصل بين الصفة
الموصوفى والوضع **قوله** نعمنا بئله يحمل ان كون **حالا**
قوله ان يكون الجزئية ان يبدل **قوله** ان لا شرط ذلك
التوقف التباس في المبدأ والجزء انما اكثر من
انما لم يعتبر واذن صيغة الفصل صلا لنا كدفعان
قوله **قوله** ان لا يرفع بين التكونين لان التكون لا يرفع
ما كيدا يلزم ان لا يرفع بين التكونين لان التكون لا يرفع
والظان تعاكس انما اشرطه للتلان فعل الضمير الى
المعنى خلاف القياس **قوله** انما هو على خلاف القياس مع
تقصير على مورد السماع اجاز المازي وقوعه **المضارع**
لفوله **قوله** انما هو على خلاف القياس مع
ان يكون سندا وتاكيدا كما في قوله **قوله** انما هو اوضح
ايك وفيه نظرا ان يلزم تاكيدا لفظا بالضمير وفي نظره
تاكيدا المنصوب بالمرفوع والخطاب **قوله** انما تاكيدا **المضارع**

المستكن في الفعلين لكنه قدم الحصر كما في ما عرفت ليس ذلك
 الحقيقة أيضا لا أخوانه متبدا عند المحققين **قوله**
 ولا موضع له عند الخليل منقول بقوله لأنه لا طرف ^{سقط}
 أو طرف **قوله** وبعض العرب يجعل متبدا و
 بعضهم بحجة تأكيد ما قبله وبمنغف خولام التأكيد
 عليه فان لام التأكيد دخل التأكيد **قوله** ويتعلم ^{قبله}
 الجملة ملك الجملة جريدة اسمه الأزااد ضلت عليه
 نواسخ المتبدا فانع وجود ان كون فعله كقوله تعالى
 فانها لا تقع الا بصار **قوله** ولا يهد هذا وجه وجية
قوله ضم غايبة ان المراد به الثاني والقصد هو ^{منها}
 غايبة فيلومه الأفراد الغيبة على وصف الفصل
 عبارة عن المتبدا فيلزم مطابقتها كما ذكر **قوله** بحس
 تاينته قال الشيخ الرضي تأجفت هذا الضمير وان لم ينطق ^{بالجملة}
 المضرة مؤننا قياسا لان ذلك اعتبار الصفه لكن
 لم يسمع قوله والنظر ان قوله يستحق ضمير الشارة ^{الصفه}
 محضه لا وصف لقوله ضم غايبة فم قوله يسره ^{وصف}
قوله ان كان متبدا او بان كان عاملا حرفيا او ^{البصير}
 مرفوعا الى عند ذلك **قوله** اما جواز ذلك لكونه على ^{صورة}
 الفصل هكذا قالوه ويند ان مجرد كونه على ^{صورة}

لا يصح الحذف بل لا بد من قرينه وحاز ان يقال قد ^{يقوم}
القرينه على الحذف وعلى خصوصية المحذوف ^{على} اما
الحذف فمكرر في قوله تعالى صلى الله عليه ^{وسلم}
ان من اشدا الناس عدايا يومئذ ^{وسلم} الصورون
اما على خصوصية المحذوف فان حذف اسم الحروف
المشبه بالفعل اد الم يكن ضمير الثاني لم يحذف ^{على} التبع
ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا ^{لأن}
القرينه لا يصح المراد الجواز ان يكون الجملة الواقعة ^{بها}
في تاويل مزدوج اسم لها وجهها محذوف والقدر
ان هذه القرينه مطابقة للواقع **قوله** لان الحذف ^{لأن}
مشغلا هكذا قال الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله
لا يثبت ثبوت القرينه كما يقال هو في قوله صلى الله
عليه وسلم ان من يصل الكنيه يومئذ وذلك الدليل
ان نواسخ المنبذ لا تدخل على كل المجازاة انما يجوز
ان يكون ان هذه من جودف الصديق قلت ذلك
بعيد غاية البعد لم يجوز ان يقال فيه ما قلناه
لقد شق القدر في الحاشية الكنية ^{معد}
انصارى الحاذر مع حودر وهو ولد البقر ^{نخسه}
اي اساء وضع كل واحد منهما انما ضرب بذلك لا

لا بعد العذر ٤٠

المترجم الظاهر المجموع وضع اجزائه **قوله** اشارة
في جعل استداد واصل من الخيل وما بصير غايلد ان
الاستداد وفيه لا يكون الا لا محسوس **قوله** شاهد
فلا يرد ضمير الغائب فلا يرد ايضا هذا تعريف التسمية
في المعرفة والجهالة لان المترجم ليس انهم من
معرفة وقد اضيف الى اشارة بذلك المركب انصا
بمعنى اصطلاح كالمثال اية اريد به ان اشارة ^{المعوية}
لكل واحد من الطرفين انما ليس تعريف التسمية
لأنهم لان الاخرية المتعارفة جزء بل فيه والتميز
كذلك لو كان نفسا متفرقة فيه **قوله** محمول على التسمية
بشيء من اهل المحسوس المشاهدا ما من شيء ولا يصدق
عليه **قوله** وفيه في الالزام يصح حذا انما هي تعود
الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحققين تارة
قوله في مبتدأ محذوف الجوهري خمسة والجملة التي
بنيها وانها ان يقال اي وفيه في ابيدك وتارة بان
جزءه تقدير مسطوف اي وفيه في او نحواته وقوله لا
خير مبتدأ محذوف اي هو للذكر ويلزم على هذا
مع حذف المتبدا حذف وهو تارة وتارة بان
للاذكر خبره والجملة خبر المتبدا اي في منها والذكر

اسماء الاشارة

المعطوف

لدى

الاول بقدر
الواحد
و

الموصول

ولا يخفى ما فيه من التكلف مع ان سر الكلام
ليس على لسق ثم قال قوله المشابه وان من باب
حذف الموصول الى الذي المشابه اذ ان وفيه
جواز حذف ان مذهب كوفيين لكن نقل ان
بعض المحققين قالوا اليه وقيل ان قوله
نعم وما منا الا لم مقام معلوم اذا ظهر لك
الوجوه ظهر لك ان توجيه لشارحين
والعطف **قوله** والعامل في الحال معنى الفعل الخفية
قوله فاجز الخبز على تحقيقه قال نظره اليه
سقف وجدان وجزء الخبز ليس مبتدأ ^{حقيقة}
بل المسند المجموع **قوله** قدم الخ يمكن ان توابع
قدم لان الذهن منساق الى المشتق والمجموع
ذكر المفرد **قوله** على احد الوجوه قال قدس سره
في الحاشية وقيل همنا بمعنى نعم وهذا
مبتدأ ان ولسا حرك جزه قبل ضم الشان
همنا محذوف اي انه هذا لسا حرك **قوله**
يقبل الالف ياء فان الباء قد يكون علامة
للتانيث نحو بصر بن يقبل الالف والباء ياء
لان الباء قد يكون مبتدأ من تاء التانيث

١٢

الوقف يوصل اليها، بلجصولها من الامتناع
او الجمع المعوضين **قوله** ولا يشي من لغاتنا الخ
لم يرد التشبيه المتعارف لان المعرفة لا يشي
او انكر ولا ينكر اسم الاشارة **قوله** واذا كان
مقصودا لكتب بالياء **قوله** لان هذا حال الالف
الجمبول اصله **قوله** على سبيل اللحق معنى
ان اللحق يقتضى اعتبار اصل او لا ولا يلزم
ان يكون اتصالا بالآخر وانما اختار هذا
العبارة لدفع ما قد يتوهم من انها جزا الالف
الاشارة اعلم انه قد يفصل بينهما واسم الاشارة
المجرد عن الام والكاف وذلك بانها جزا
كثيرا نحوها انا اذا دها اسم اولاء وهما هوذا
ويعبرها قليل **قوله** لا امتناع وقع الط
موقعها فيه ان ضمير افعال لا يفعل مما يمنع
وقوع الط موقعها مع اسم فالاولى البق لان
معناها مستقل بالمفهوم الالترى انك
يقول في ترجمه واك ايت وفي ترجمه
ذلك انت **قوله** هي الحرف مذكور ويونث و
اعبر هنا تذكره بقرينة تذكر اسم **قوله** على

نحو

خمسة **قوله** اي حروف الخطا فانه اقرب ويحتمل
ان نفس الاسم الاشارة **قوله** وذلك للبعيد
وذلك للمتوسط قال الشيخ الرضي يكون الكاف
للمتوسط والبعيد دون القريب وذلك
لان وضع اسمائه الاشارة للقريب والمخضو
لانه المشار اليه حيسا ويشار بالاشارة
الحسية في الغلب الى الحاضر القريب الذي
يصلح ان يقع مخاطبا فتم التصلب به وكان
متضمنا بالوضع للمخضو لكونه مخاطبا **حجته**
من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب في كلام
واحد الا في مواد مخصوصة فلما اورد **قوله**
في اسم الاشارة منع الغينة وقد كان **قوله**
للمخضو صار مع الكاف بين المخضو والغنة
وهذا حال المتوسط واذا اريد التخصيص
على البعد حيث بعلامته وهي اللام **قوله**
ولما روي المصنف كذا ذكره الشيخ الرضي وفيه شيء
لان استعمال كل في مقام الاخر المقام بالتاويل
كما ذكر في علم البلاغة فلذا ان يقول ان
قال بوق اشارة الى الاستعمال فانه لو قال

ذو القرب لم يفهم منه الا الوضع قال وقتك
لما كان المخالف لمن واخوانه في البعيد
التي **قوله** اشارة الى ان ذلك لان
ما عداه غير ذلك اذ ليس فيما ذكرنا
الذي ذلك **قوله** بضم الهاء وتخفيف المون
للقرب وهناك للمتوسط وهناك للبعيد
وتم ايضا للبعيد وهنا بالتشديد ايضا للبعيد
وقد تلحق الكاف ولا تلحق ثم قال خاصة
اي اخص خصوصا وكرت للتأكيد **قوله**
لا يستعمل في غيره الا مجازا كما اذا استعمل في
الزمان لقوله نعم هناك الولاية لله اي
ح وذلك باستعارة المكان للزمان كما
يستعار الزمان للمكان كقول الفقهاء موافقت
الاحرام اي مواضعها **قوله** اي اسم لا يتم الا
اي اسم لا سمح حال لكونه جزءا وهو بعيد
عن المعنى المراد **قوله** اوله صحرى انما
ذكر الشيخ الرضى هذا الاحتمال وقال ذلك
لان الافعال الناقصة لا حصر لها قال والمراد
بالجزء التام الح محل الشيخ الرضى الجزء التام

على ركن الكلام كما يبتدأ في اليد الغم أو لا وقا
معناه ان الموصول هو الذي لو اردت ان
يجعل جزء الجملة لم يمكن الا بصله فهذا
صرف الشرط في سره الجزء التام عن
ظاهرة والمراد بالصلة معناه اللغوي
كذا نسب المصروفية ان الالفاظ التعريفية محمولة
على معناها المتبادرة والاختفاء وان
المتبادر معناها العربي لو قال جملة خبر
وضمير له كان اخضر ووضح لكن سلك
طريق الاجمال واولا والتفصيل ثانيا او
بيان الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة
والضمير وفيه ان مقام التعريف بالتفصيل
للاجمال ثم التفصيل في خارج التعريف
وان ذلك القصد مناف لما نقل عن من
ان المراد معناها اللغوي نعم يجوز ان يقال
ان ذلك إشارة الى وجه التسمية
بالموصول مع ان فيه موافقة ما مع القوم
في اللفظ لا فيهم اجد الصلة التعريفية
تعريفية **وهو** كان هذا القول مستدركا

الذي لا يوجد ان يكون الاخراج للموصول الجري
وهو ما ولد مع ما يليه من الحمل بمصدره فانه
لا يحتاج الى عايد لان نقول هو خارج عن
التعريف قيل ذكره لانه يكون جزءا اماما
اصلا ثم الجزء الدائم هو المصدر لا الحرف
المصدر والجزء كالموصول الاسمي
قوله ولقائل ان يقول يمكن الخ لقائل ان
يقول بل يجب ان يقر ذلك والا لزم نقض
الحديث من الشرطية لا يبي اذن يلزم ان يكون
تعريف الموصول الاصطلاح كتعريف العالم
بماله العلم جازا اذا فسر العلم بعون ذلك كان
يق العلم صفة على بها المذكور لمن قامت
هي بمرلان الحقاء في العالم كما هو المشهور
ليس باعتبار ائمة الاستقامة فانها مغلوبة
كل من يعلم الغيب بل باعتبار مصدره فتعريف
العالم بماله العلم تعريف للشيء بنفسه في الحقيقة
على ان قوله وصلة جملة خبرية ليس تعريفا
لها والا لزم التعريف بالاعم بل لان نقول
المراد بالموصول معناه العربي وهو باعتبار

هذا المعنى ليس ماخوذاً من الصلة العرفية
ولا يدل على منتهى الاستقامة على شيء من
معناه العرفي حتى يكون تعريفاً علمياً بالتعريف
العالم بالعلم **نور** بان يوصله جملة الخ فيه
تأمل وصلته أي صلة ما لا يتم جزء الخ
جعل الضمير راجعاً إلى ما اعتبر الصلة بالقبول
إليه لا إلى الموصول قال جملة خبرته انما
كان كذلك لان وضع الموصول على ان يطلق
المتكلم على ان يعتقد ان المخاطب يعرف
بكونه محكوماً بالحصول له وذلك لان
يتصور اللفظ الجملة الخبرية واما وقوع الجملة
الاسمية صلة كقوله نعم وان منك لمن
ليبطلن فلان الصلة هو جواب القسم وهو
جملة خبرته **قوله** او ما في معناها ما كاسم
الفاعل والمفعول فلا حاجة إلى القول بان
قوله صلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول
بمنزلة الاستسناة **قوله** لا غير ضمير الانا ذكر انما
قد يحى اللفظ موضع الضمير لان اللام الموصول
شبه اللام الحرفية وليست بالحقيقية

لأما حرفية وليست بالحقيقة كما زعم بعضهم
لعود الضمير اليه والقول بأن الضمير راجع
إلى الموصوف مقرر بعيد **قوله** جملة معنى
ولذا يجعل ولو كان بمعنى الماضي أيضا
لا يكون صلته مصدر لأنه بقدره بالفضل
اللامع منميدان وهو معها بتقدير المفرد
والصلة لا يكون الجملة **قوله** وهي أي
الموصولات لاحظ معنى الجمعة باعتبار
الجر كما أن ثابت الضمير باعتبار أن
خبره جماعه فيكون المرجح مفردا
من الساق والضمير واقع قال الذي
أصله لذي عند البصر من زيدت اللام
عليها بحسب اللفظ حتى لا يتوهم أن الجملة
التي بعدها صفة لها فإن الجملة لها لا
يكون صفة للمعرفة ولما كان وزنه وزن
الصفات جازان يكون صفة بخلاف ما يرى
الموصولات قال بقلب الذال تاء قال
والذان والذان وقد لشد والنون
فيها بدلا من الياء في المفرد **قوله** والذان

كلامين لجمع المذكور من اولى اول العلم والادب
في الرفع هذا المبتدأ وقد يذف النون من
الذودن تحقيقا ومن اللذين ايضا **قوله**
واي مضافا الى معرفة ظاهرة كانت ومقدرة
قوله بمعنى الذي وفرعه وكذا في قوله بمعنى التي
المسوبة الى بني طي قليت في البنية احلى
اليان الفاء والاخرى همزة يجوز عن اللجتماع
بين الايات قال وذا بعد ما حور الكوفون
كون ذوا جميع اسما الاشارة موصولة بعد ما
لا استغناء منه كانت اولها ولم يجوز المصروفون
الا في هذا البشروط كونه بعد ما او من الاستغناء
اذ لم يكن زايدة كما في قوله تع من ذي الذي
يقرض الله قرضا حسنا فوضالى من
الذي فاذا اذا زايدة اذ يعده موصول
قال والعائد المفعول سوى عايد لالف
واللام فانه لا يجوز حذفه لفحائه موصولها
والضمير احد دلالة موصولها قال الشيخ
الرضي لا يجوز حذف العايد او اجتمعت
في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد

اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالعايد فلا
يقوم دليل عليه ثم الضم اما منصوب او محرور
او مرفوع بشرطين ان لا يكون بعد الا لان
الموصول لا يدل على ان العايد بعد الا وان
يتصل بالفعل لا بالحرف وان كان محرورا
فحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ماضية
تقدير او يجر بحرف جر متعين كقوله
ام اتخذ كما تا مرنا اي بدو يتعين حرف
الجر قياسا اذا اجر الموصول وموصوف
الجر مثل في المعنى وتماثل المتعلقات
لخومرت بالذعر مرت او يزيد الذي
مرت ثم ذهب الكسائي في مثل اللذيع
في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر
اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فنصرا منصوبا
ليصح حذفه وذهب سيويو ^{والا} حفش
خذ فيما لا يستطالده واما الضمير المرفوع
فلا يحذف الا اذا كان مبتدأ بشرط
ان لا يكون جزء جملة ولا طرفا فان كان
في صلة او جاز الحذف بلا شرط اخر وان

لم يكن في صلة فيشتهر بالاستطالة الصلة لقوله
وهو الذي في السماء والارض الرحيم
طالت الصلة باللفظ فقوله في السماء وقوله
في الارض طرف لغو يتعلق بقوله الذي بمعنى
معبود اي الذي هو معبود في السماء ومعبود
في الارض انتهى حاصل كلامه **قوله** ان قلت
فلا معنى لتخصيص العايد بالمفعول وتعميم
المفعول للتحقق الاسباب قلنا قد مر
غير مرة ان الحذف لا يجوز الا مع القرنية
وامتناع الحذف في صورة اجتماع الضمير
وكون العايد بعد الالف التثنية على سقاء
القرنية فلا حاجة لتخصيص المفعول وكذا
في صورة الاتصال بالحرف لانه فلما نجد
ح واما قولك لا معنى ليعنذ العايد بالمفعول
فيقول فيه ان العايد المجرور ان كان
حذف بعد جعله منصوبا فلا اشكال وان
كان قبلة فيقول المفعول اعم من ان
يكون بلا واسطه وان كان مرفوعا فقد
عرفت انه على اطلاقه لا يصح الحذف وهذا

هو المراد وايضا قد عرفنا ان حذف الاستطالة
والكلام في حذف العايد من حيث انه
عايد ويجزى مدان الحوابان في المجرور
ايضا **قوله** تمرين للمعلم او جرسه التامين
والتدريبات **قوله** وتذكره اياها كما يتذكر
مثلا بمعرفة ان الحال والتم لا يجر عنهما انه
مع شكريها ومعرفة ان المجرور محتى
وكاف المشبهة لا يجر عنهما انما لا يقعان
مضمين **قوله** لان الذي يحجر عنها اي يجب
وامادات المجر عنه فهو زيد في المثال
المذكور ولذا قال فاذا اخرت عن زيد
وانما اعتبر هذا الوصف بالقياس الى زيد
دون الذي مع انه المجر عنه بحيث الظ
لان شان المجر عنه ان يكون مفروعا عنه
والجملة الاولى مع اجزائها مفروعا عما دون
الموصول **قوله** اي اوقعت الذي لان
المطابق يصف الموصول بالوصف الذي
كان لذلك المجر عنه تفسير شي من الجملة
الاولى فلم يمكن ان موصول مكان المجر عنه

لصدية مبتدأ ظا بدان يكون ثابتاً وهو الضمير
العايد اليه مكانه قال واخره مقوله لانه خبر
وحق الخبر التاخير قال في الجملة الفعلية خاصة
قلت اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع
مرفوعتهما صلة اللام قال في ضمير الشأن قال
ضمير المسموع لشملي مثل ضمير نعم رجلا ورب رجلا
لكان اعم فايده **قوله** والموصوف والصفة
وكذا الفاظ التاكيد في الاسماء اذ ملك
الالفاظ معبرة في التاكيد فلا يفيد الضمير
اذا تدبر ويجب ان يكون الضمير مفيداً لما
يفيده المنجذ عنه وكذا اعطف البيان
دون العطف واما البدل والمبدل فقد
اختلف فيهما قال والمصدر العامل وكذا
لصفة العامل واما الاخبار عن قايم
في زيد قايم فانما يجوز اذا لم تحذف
المستكن نظر الى كونه في الاصل اهمانه
مستعاباً عن الفاعل قال في الضمير المستكن
المستحق بعجزها اي الذي استحق بعجزها
قال وما لا اسمية قال الشيخ الرضوي لما

كان في المنات ما وافق لفظ الموصول المحمله
 له بابا برء سسر بل بين في ضمن الموصولات
 كما بين اما اسم الفعل في اللفظ من المنات
 في السماع الافعال كنجار وفساق وياقظام
 المواقع لباب نزال ولولا قصد الاختصاص
 ودرعاه المناسبة للقطر لكان القياس
 يقتضي ان يجعل ابوابا برء بينهما **قوله** لا يحرفيه
 لانها ذاكواحوال الاسم واما اقسام الحرف
 فيسخر في جسته **قوله** فاما كافة اي مثقال استهامة
 في الاغلب عند كونها في ذرة بحرف جرد مضاف
 الا اذا جاء بعده لا استهامة كذا الشعل كوز بما
 يكره النفوس ان تل جاز ان يكون ما كاذوق قال المص
 الا ان النجاة اختار وكونها موصوفة لتلايلهم ضد
 الموصوف اقام الجار والمجرور مقامه غير قوله
 في اللام وذلك الا لشرط وفيه انه يجوز ان يكون
 في التبعيض متعلقة بكرة كما في اخذت في الدراهم
 اي شيئا من الدراهم ويجوز ايضا تفيين بكرة معز
 تشبهن ومقتض وحده قوله له ووصفه للامر لان
 اللام فيه للهد الذي من قال وتامة غير محتاج الى صلة

قد ادمها الحقو السعير والاكروكذوق الف بالاشهافيه

وصفة قال وصفه اختلف في ما التي بلي النكرة
لافاذة الابهام فقال بعضهم حرف وقال
بعضهم اسم وفايدتها اما التحيز والسعير
او التوبع نحو اعطيت عظمة ما اي عطية
لا تعرف من حقارتها ولامر ما اي لامر عظيم
لا يعرف من عظمتها واصر نرضيها ما اي مجبو
غير معين **قوله** فان كلمة من لا يجيء تامر ولا
صفة الا عند الجي على فان جواز كونها نكرة
غيره موصوفة ويجيء عند الكوفيين حرفا
زايدة نحو قوله الاكثر من عدو الاكثر
عدوا وهي عند البصريين موصوفة اي انسانا
معدودا قال الشيخ الرضي اعلم ان من في
وجوهها الذي العلم ولا يقدر للمالم يعلم ولا يقع
علمي ما لا يعلم تغليا ومنه قوله تعلم ومنهم من
يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على راسه وذلك
لانه تعلم قال ومنهم والضمير راجع الى كلمة
كل وان تغلب العلماء في التظيم يمشي على
بد البعلب فقال من يمشي على بطنه ومنهم
من يمشي على راسه وما في الغالب للمالم يعلم

جاء في العالم قلب لا يعمل ايضا في العالم في صفات العالم
توزيد ما هو فهو سؤال عن صفته والجواب عالم مثلا لا يعمل
ايضا استفهاما كانت او غيره في الجواب ماسه وحقيقه
ولهذا يبقى لحيقة الشئ وما هيته من منسوبة الى ما والماء
مقلوب الماهية ما والا اصل الماهية او يقول انه منسوب
الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلهم وحول فنقول
وما رب العالمين كوز ان يكون سوالا عن الوصف وهذا
قال منسرب السموات والارض وكوز ان يكون
سوالا عن الماهية لكنه اجاب بحسب مثال الاوصاف
دون بيان الماهية يتها فنقول غايتها لا تعرف الا
بالصفات وما سته غير معلوم للشئ **قوله** والموصوفه
كوز ايها الرجل قال الرض لا عرف كونها معرفة موصوفه
الا في الغذاء واجاز الا خفض كونها نكرة موصوفه
قوله لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد وانما قيد بالالتزام
الاضافة للشئ لا يرد النقص بكم رجل فانه قد منسب
ما بعدكم الحرنة وقيد الاضافة بقوله الى المفرد
للا يرد النقص باذوا فانهما ايضا فان
الى الجملة ولا يلدك لانه قد يضاف الى الفعل
وانما جعلوا التزم الاضافة الى المفرد من خواص

الاضافة
المتكلمة لها بمنزلة التوسيع المنافي للبناء وانما لم يجعلوا
الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطع
عن الاضافة او الاضافة الى الجملة في الحقيقة
اضافة الى مضمونها وهو غير مذكور صريحا فكان
في حكم المقطوع عن الاضافة قال الرضا انما الرفع
في اى الاضافة لان وضعها بعد بعضها من كل
فاذا حذف المضاف اليه قال لم يكن مقدر الم
يعرب كما في النداء وان كان مقدر الم يعرب كما
في النداء وان كان مقدر الم يعرب كما
الا اذا حذف صدر صلتها ان كانت صلتها فعلية
لاسى اى منها وان كان اسمية وحذف صدر صلتها
اعز المبتدأ لشرط ان يكون ذلك الصدر ضمرا
راجعا الى اى فان كان مضافا ينبنى على الضم
واجاز سبويه الاعراب وقال هذه لغة جيدة
وان لم يكن مضافا فالاعراب واجاز سبويه
الاعراب وقال هذه لغة جيدة وان لم يكن مضافا
فالاعراب اجاز بعضهم البناء قياسا لانها **قوله**
فمن قريب القمرون الفتح وليس وراء القم لوق
على انها موصولة منسوبة فان اللوح من ذهبوا الى
ان اى هذه استفهامية موعودة على الابتداء
وغيره اشبه والجملة صفة لشيعم على افعال القول اى

كل شئ معقول فيهم انهم اشتد وقوله في كل شئ معقول السرع
كما يقول اكلت في كل طعام فيكون في اللبعض
وقيل يجوز ان يكون السرع واقعا على كل شئ معقول
لسرع عن بعض كل شئ فيكون قايلا قال فيهم فعل انهم
اشد اي الذين فيهم اشتد وقيل ان السرع معلق عن العمل
وليس لشي لان معقول ليس جملة والمعلق يجب ان يكون
مفعوله جملة **قوله** لتأكيد شبهه لطف ان قلت قدم ان
بذه الاضافة منافية للبناء فكان ينبغي ان لا يبنى
مع حذف صدر صلتهما فان كثرة الاحتياج لا يرفع
المنافاة وعما تقدير رفع المنافاة كان ينبغي ان
يبنى مع قطعها عن الاضافة لازيدا والاحتياج قلت
قدم ان لزوم الاضافة الى المفرد مناف للبناء
واي اذا كانت مضافة وحذف صدر صلتهما
في صورة المضاف الى الجملة قلنا ان المنافاة
ار قبيل وبناء اي مضافا عند حذف صدر صلتهما
سما قلنا وبناء اصنعت قال الشيخ الرضا الابي
موصولة ولا زايدة الا بعد ما وقع الاستفهامان
والاول في ما اذا هو وقع في امر منك الزيادة وكوز
علا بعد ان يكون بمجر الذي اي الذي هو هو
حذف واما قولك في اذا قائما فيه السهم الاشارة
لايزر ويكمل فمعنى الذي فان ناء التيسر يدخل

اسم الإشارة قال احد هما لذي الحجة صفة لقوله
 وجهان او استينافيه **قوله** على ان يكون ذا المعج
 قال الرضى ليقال ان يمنع جى ذاموصولة ويحكم بما ذام
 صفت بزائد هما ان قلت رفع الحواس ورفع
 البدل على ما يدل على ان الجدة بحمية قلت جازان يكون
 مبتدأ ذامر منه والفعل خبر مفعول راجع اليه
 ان صدق الضمير من خبر المبتدأ قليل دون ^{المضمول} صولة
قوله والظان مراد بها واحد ويؤيده ما نقلت
 من لسان الشيخ الرضى من ان ذاموصولة او زائدة **قوله**
 نوح جوابه لصبب اذا كان بعدوا فعلى ما صلب
 او مشعر بضميره او متعلقه اما اذا لم يكن كذلك
 فاذا اعرض وماذا عليهم وماذا عليهم وماذا
 حل فانه رفع لازم سواء جعلت ذاموصولة او
 زائدة ولما كانت اسما الافعال كان المعنى
 او الماضى قبل كان هذه يكثر ان يكون ناقصة
 على اصلها ونامة ومعنى صار وزائدة ولما كانت
 اسما الافعال بمعنى الامر والماضى كان حتماً
 لا يمتنع لها مثل من لا يوارى كالمرو والمضرد قيل انها مصادر
 وفيه انها ليست على تقدير فعل قبلها فلا يكون اسما الافعال وفيه

ان القابل بذلك لا يقول انها اسماء افعال بل يقول انها
مصادر الاسماء الالفعال وانما سميت اسما الالفعال
تصرا للمسافة ولكن فيه ان لا وجه لبنائها اللهم الا ان
يقول ان بعضها منبني لكونها في الاصل اصواتا كصوم
وحمل الباقي عليها طر واللباب قيل انه مبتدأ والفاعل
سادس الجوز وفيه ان معر الفعل نيا في الابد او فيه
ان هذا لقسم من المبتدأ لكونه مسندا لانياتيه معر
الفعل لم نيا في الابد لكونه مسندا وفيه ان معر
الفعل لم نيا في الابد اويصح ان يقال لكل فعل مبتدأ
وفيه ان ذلك امر اصطلاحي وان هذا القسم المبتدأ
ثابت بحسب ضرورة ولا ضرورة في الالفعال لجواز
ان لا يكون لها محل في الاعراب بخلاف الاسم فان
خلوة عن الاعراب غير معهود فلابد ان يخرج له وجه
نعم الختم ان يقول ان التقسيم الثاني من المبتدأ
بؤل بالخره الى انه مسند اليه لان قولك اقيام زيد
في قوة ان صاحب القيام هو زيد ولا يتصور ذلك
في الفعل وما هو بمعناه ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع
في المبتدأ مطلقا كونه مسندا اليه **قوله** لان المعنى
على الالشاء وهو الحق لم يكن صيغة الماض على الحقيقة
او ليس المعر على المضي فالظن وجه بناء اسماء الالفعال
ما قاله الرض وهو انها نسبت لكونها اسماء لما اصلها

البناء

البناء وهو مطلق الفعل سواء اتفق على ذلك الاصل كما في ضرب الام
او اخراج عنه كما لمضارع ففعل هذا اللاحق بالالف
المذكور قال مثل رويد زيد في الاصل تصغيرا واداء
رفق تصغيرا تضمين اى ارفق رفقا وان كان تصغيرا
قليلًا ويجوز ان يكون تصغيرا واداء تضمين اى يكون
الواو بمعنى ارفق على الاصل المفعول به مصدر اى
اسم فعل مصحح الالهال وجعل بمعنى واداء
زيد اكتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف
جر وان يكون مصدر اى الفاعل **قوله**
مشي لما هو بمعنى الامر متعدد ومتعقد فيما نقل عنه
كقوله رويد زيد اى ارواده كما ان المثال
الثاني مع انه بمعنى الماضى لازم وغير متعقد فيما
نقل عنه ففي هذين المثالين استرة الالف
قوله بفتح التاء قال الشيخ الرضخى التناظرا
الى اصله حين كان مفعولا مطلقا جعل معز الفعل وكثرت
للساكنين وضمنت للثمة بقوله الحركة على قوة معز البعد
اذ معناه ما بعده وكان القياس على تقويم ان
اصل سهمه كز لزمه ان لا يوقف عليها الا بالها
لكن يوقف عليها في الاكثر بالتأثيرات النحوية
بالافعال فكان تاء تاء قامت وقال بعض النحاة

ان مفتوحة التاء مفردة لقواها والوقف على التاء
 واما مكسورة التاء فيجمع مفتوحة التاء مفردة
 كسلمات والوقف عليها بالتاء والمفتوحة التاء
 يحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف بالهاء والتاء
قوله وهو ان صغبتها في لفه اصعب الفعال
 وان اللام تدخر بعضها وان التنوين يلحق
 بعضها وان التنوين يلحق بعضها والتنوين
 الممكن وجعل عند بعضهم حرمة عن الممكن وجعل
 وليلا على كونه موصولا بالعبء كما ان حذفه في الوقف
 عليه وذلك تنوين التثنية عند الجمهور وليس كذلك الفعل
 لانه غير صانع لذلك بل التثنية راجع الى المصدر الذي
 ذلك الاسم قبل صوره ورتبه اسم فعل كان بعينه
 وهو دليل على ان ما لحقه كان معرفا بمعنى صبه
 بلا تنوين اسكت الكوت المعهود الميعين وتنوين
 المصدر بتعين متعلقه اي الكوت عنه في صله
 افعل الكوت عن هذا الكوت في زمان لا يت
 المنى طلب عن هذا الحديث معنى صحه بالتنوين
 اسكت كوتاما **قوله** اذ العرني الفتح قال الله في
 الى شته الفتح الحاصل **قوله** بحسب الواضع ان
 كان طار **قوله** الحش من الشبهه مثل الفاضل

این لفظ بل پس از الماضی که از لفظ **قوله**
 المشتق من التثنية معنی آن قوله من التثنية
 صفة لامر ولا یکنفی ان تقدیر المشتق الصبیح ^{الکثر}
قوله ای قیاس او ذوق س علی انه لم یأت
 الا نادرا و هو کلمات قرق رای صوت من ^{التصویر}
 و عرار ای تلاعبو بالعرعره و هی لغة للسان
 قال المراد قرق رای حکایت صوت الرفع ^{و عرار}
 حکایت الصلابة و فیہ ان الکلمة لا تغیر فکانت
 صوت من لفظ قرق رای و عرار کما یقال
قوله حال کونها مصدر اصابها ضمیر ^{قوله}
 معنی قال معرفة ای علم حبس کسیان و قوله کفی
 صفة اخرى لمصدر و کما ان یکون خبر تبت
 محذوف ای هو کفی ر و اجملة معربة
قوله قد التثنية الارضی و قال ایضاً ان
 من کان مذاهبها ای جمیع اوزان فقال
 او صفة او مصدر او علی مؤنثة فاذا
 سمی بها مذکر و جب عدم الضرائف و کما یؤخذ
 النحاة جعلها منصرفه و هذا منهم و یلحق ^{الکثر}
 فی کونها مؤنثة قال و صفة لمؤنث لم یلحق ^{الکثر}

في المذکور جميعها يستعمل في ذون موصوف و يستعمل
لازمة للنداء سماعا نحو يا ناسق و اما غير لازمة
وهي على ضربين احدهما ما صار بالعلبة على ما
نحو هيا ذ للنبية وهي في الاصل لكل ما كند اي كند
ثم اخضقت بالعلبة كقبس المنيا و الضرب الثاني
ما يعي على و صفتها كقطا ط اي ط ط كانه
و انما عدلانا اعتبر ذلك لان الزنة غير كافية
والا لازم بناء سلام و كلام لكن في ان لا دليل على
العدل و ثبوت الفجور و ثبوت فاستعملوا
على كون في جوار و فاق معدولين عنها بلوا
ان يكونا مراديين لها وان ادعى ان العدل
معدول لا يضطر وجودها منى كما في منع العلم
قلنا لا دليل على كون نزال او ما استدلوا به عليه
في غاية المضعف فالاولى ان يقال بالاشارة
الرضى و هو ان المصا در و الصفات
لمشابهة لفعال لا وهي زنة و مبالغة او في
الكلمة مبالغة قال علي للاسيان حال من مذهب
قوله مبنى في المي زمعرب في قيم انما خلت
علما للاسيان و انما قلنا ذلك لانه انما يتعلق بكل



من قوله بنى و معرب لزم توارد العاين على قول
وان تعلق بوجهها لزم ضلوا لا عن التعلق بهذا الال لزم
الان من الاخر كما في باب التنازع **قوله**
لست بهتة فقال يعنى الامر فيه ان ما ذكرته اخيرة ولا
يجرى فيه ما جرى فيها فالوجه فيه ان هذا **القوله**
مركب او منقول عن المفعول الوصفى فان كان
راغوا معناه الاصل وكان فيه المساواة وان
كان مركبا صلوا على المنقول لانه اكثر من غيره
قوله وجه الاكثرين ان انا وان وجه
البنائى ذى الراء قصد لانه اذ بهى امسمن
والمصحح لانه اكر الراء وهى لا كصل الاء
بتقدير البناء لانه اذا اعراب منع الصر فم
مكت احوا شتى يعون الملك **قوله**
على يد كعب احقر الفقيه المحتجج المرحوم
الملك الخضر بن محمد بن الواسط الهذلي

خطه او عن ابيه ولو اريد
ولجميع المؤمنين والمؤمنات
شهر محمد بن عبد الله
من اهل النبوة

